

صراط النجاة

في أجوبة الاستفتاءات

لسماحة آية الله العظمى أستاذ الفقهاء والمجتهدين
السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي "قدس سره"

مع تعليقات وملاحظات لسماحة آية الله العظمى

الميرزا الشيخ هواد التبريزي

"دام ظلّه الوارف"

القسم الثاني

صراط النجاة

في أجوبة الاستفتاءات

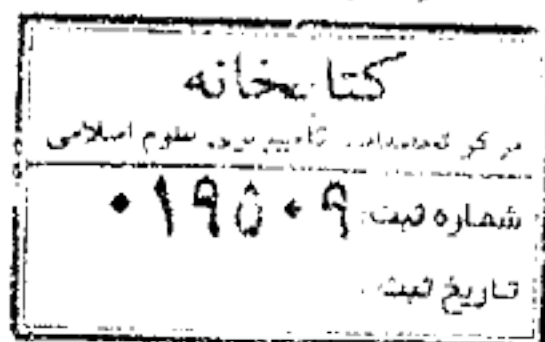
لسماحة آية الله العظمى أستاذ الفقهاء والمجتهدين

السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي "قدس سره"

مع تعليقات وملاحظات لسماحة آية الله العظمى

الميرزا الشيخ هواد التبريزي

"دام ظلّه الوارف"



الجزء الثاني





مركز تحقيقات كميّة وعلوم إسلاميّة

دار الافتاء

للطباعة والنشر

صراط النجاة

في اجوبة الاستفتاءات آية الله العظمى السيد الخوئي (قده)
تعليق آية الله العظمى الميرزا الشيخ جواد التبريزي (دام ظله)

الطبعة الاولى في ايران، جمادي الاول ١٤١٧ هـ ، ق، المطبعة: مهر

عدد الصفحات: ٥٧٦ صفحة ، العدد: ٢٠٠٠ نسخة

السعر: ٧٥٠ تومان

قم - پاساژ قدس - پلاك ٦٠ - ت ٧٤١١٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
بعد ما اكملت التعليق على الجزء الاول من صراط النجاة سألقى فضيلة
الشيخ موسى مفيد الدين عاصي العالم على التعليق على الجزء الثاني من الاستفتاء
للسيد استاذ آية الله العظمى الخميني ليشروا بما جبت به الى ذلك فتشها فخر
المنهج في الجزء الاول وقد بقيت على الاجوبة لموافقة نظري بلا تعليق
والتعليق على ما كان نظري مما لفت بعد تمام كلامه فذكره وقد اردت ذلك
بمعلق من الاستفتاءات المراجعة اليها تماماً للقاعدة والعمل بما في هذا
الجزء ومن صراط النجاة مع رعاية التعليق مجزئ وسبيل للزمت انشاء الله تعالى
ان ربح آخري في النجاة الحرام طاب الله

جواد الخميني





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

القسم الأول

في الشهادات

مركز تحقيق تكملة مركز علوم إيس دي



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

كتاب الاجتهاد والتقليد



وفيه مبحثان:

المبحث الاول: في الاجتهاد

المبحث الثاني: في التقليد

المبحث الأول

في الاجتهاد

سؤال ١ : كيف يمكن معرفة الذي يلي الأعلم في الأعلمية؟

الخوئي : ما قامت عليه البيّنة غير المعارضة يؤخذ به، وإذا تعارضت البيّنات يؤخذ بأحوط الموردين أو الموارد.

التبريزي : إذا شهدت البيّنة من أهل الخبرة على كون شخص يلي الأعلم فيؤخذ بقول البيّنة، وكذا ما إذا أخبر عدل من أهل الخبرة بذلك، ما لم يُعارض البيّنة، أو خبر العدل بمثلها، والأ فيؤخذ بقول من خبروите أقوى، و يتخير في العمل بتعيين أي منهما مع تساويهما.

سؤال ٢ : ورد في شروط المجتهد جملة «أن لا يقل ضبطه عن المتعارف» فما معنى تلك الجملة؟

الخوئي : المراد بقلة الضبط كثرة النسيان الطارئ عليه أزيد من المتعارف. التبريزي : يُضاف الى جواب (قدس سره): بالنسبة الى الأحكام الشرعية، بل مُطلقاً على الأحوط.

سؤال ٣ : متى يتحقق عدم التفاضل العلمي للمرجعين أو أكثر، أو تساوي أعلمية المراجع للعامي؟

الخوئي : عند الرجوع الى أهل الخبرة.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): على التفصيل المذكور في المسائل المنتخبة.

سؤال ٤ : إذا سئل المجتهد أو وكيله عن رأي مجتهد آخر، فهل يجوز له عدم الإجابة، و هو يعرف رأي ذلك المجتهد الذي يقلده السائل، و أن السائل أراد الجواب طبقاً لفتوى مرجعه؟

الخوئي : يجب أرشاد الجاهل إلا إذا كان المسؤول معذوراً.

التبريزي : يجب بيان الحكم الذي يراه حكماً شرعياً في الواقعة المسؤول عن حكمها، إلا إذا كان له عذر في الإظهار، و أما غير ذلك فلا يجب عليه شيء بل في بعض الموارد لا يجوز إذا كان فيه تسبب لمخالفة الواقع.

سؤال ٥ : كيف يمكن معرفة الإعلم في مرجع التقليد؟

الخوئي : يؤخذ بقول البيّنة غير المعارضة، وفي حال تعارض البيّنات أو البيّنات يؤخذ بالأحوط من الموردين أو الموارد.

التبريزي : يُعلم الأعلم بما يعلم به الذي يلي الأعلم، و بالشياع بين أهل الخبرة.

سؤال ٦ : إذا قام الشياع على علمية مجتهد، و قامت البيّنة على اعلمية آخر فأَي منهما يجب تقليده؟

الخوئي : الشياع اما أن يفيد العلم بالأعلمية مع الإطمئنان، أو لا يفيد ذلك ففي الصورة الأولى (إذا أفاد الشياع العلم) يُقدّم الشياع على البيّنة، و في الثانية (إذا لم يفد الشياع العلم) تُقدّم البيّنة على الشياع.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سرّه) : وإذا لم يفد الشياع العلم كما إذا كان بين غير أهل الخبرة فلا اعتبار به و يؤخذ بقول أهل الخبرة بيّنة كانت أو غيرها.

سؤال ٧ : بالنسبة للإنسان البعيد عن أجواء الحوزات العلمية كيف

يمكنه أن يعلم بأن فلاناً من العلماء من أهل الخبرة أم لا، حتى يعتمد عليه في معرفة الأجل من المجتهدين؟

الخوئي : لا بدّ من احراز خبرويته كاحراز صلاحية أصل المرجع، و لوبالشياع المفيد للعمل أو الإطمئنان.

سؤال ٨ : هل هناك حالات يتم فيها التغاضي عن مسألة الأعلمية في التقليد و لمن تحديد ذلك؟

الخوئي : ليست هناك حالات يجوز فيها الإغماض عن مسألة الأعلمية في التقليد مع العلم بالمخالفة.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): ولو إجمالاً في المسائل التي تكون في معرض ابتلاء المكلف.

سؤال ٩ : كثير من الناس يعسر عليهم معرفة المجتهد الأعلّم لتضارب الأقوال من قبل المختصين في المراجع والفضيلة المتفاوتة لهم، كما هو المشاهد، فما الحكم لمن لا يستطيع معرفة الأعلّم من جرّاء ذلك؟

الخوئي : اذا لم يعلم المخالفة بينهم فهو مُخَيَّر، و أما مع العلم بها إجمالاً يجب العمل بأحوط الأقوال ان أمكن، و الأ فيعمل بقول من كان احتمال الأعلمية فيه أقوى منه في الآخر، و ان لم يكن كذلك تخيّر بينهم، والله العالم.

التبريزي : يؤخذ بما كانت خبرويته أقوى مع العلم بالمخالفة، ولو إجمالاً كما تقدّم، و الأ فيتخيّر بينهما.

سؤال ١٠ : شياع التقليد يكون بين الدول الإسلامية كلها أم بين العلماء فقط؟

الخوئي : بين أهل الخبرة و هم العلماء

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سرّه): ولا اعتبار بغير هذا الشيع أصلاً
كما تقدّم.

سؤال ١١ : في حالة تعارض البيّنات في تحديد الأعلّم، هل للعدد أي دور
في الترجيح؟

الخوئي : ليس للعدد أي دور في الترجيح في المقام.

سؤال ١٢ : إذا قامت البيّنة على أعلمية زيد، و قامت بيّنة أخرى على
أعلميّة عمرو، فأَي الشخصين يجب تقليده؟

الخوئي : ان كلا من البيّنتين تسقطان عن الاعتبار على فرض حجيتهما، و
عليه فيجب العمل بأحوط القولين، مثال ذلك إذا أفتى أحدهما
بالوجوب، والآخر أفتى بالإستحباب فعلى المكلف الأخذ بالوجوب،
هذا فيما لو علم بوجود الاختلاف بينهما، ومع الجهل بذلك فهو مخير
في الرجوع الى أيّ منهما، والله العالم.

التبريزي : يؤخذ بالبيّنة التي خبرويتها أقوى من الأخرى ومع التساوي
يتخير في العمل بأيّ منهما.

سؤال ١٣ : هل يجوز الدخول في الأماكن التي صودرت من قبل الحاكم
الشرعي؟

الخوئي : لم يعهد من الشرع مورد يجوز فيه مصادرة أموال المسلمين،
نعم التقاص جائز في مواردّه، كامتناع المدين عن أداء دينه، ولا يفتقر
التقاص حينئذ الى إذن الحاكم الشرعي، إلا أن يكون الدين من قبيل
الخمس أو الزكاة، ورد المظالم، فلا يجوز التقاص من دون إذن الحاكم

الشرعي أو وكيله.

التبريزي: إذا لم تكن المصادرة بالمباشرة من الحاكم الشرعي كما هو الواقع خارجاً، فلا بدّ من إحراز مشروعية المصادرة.

سؤال ١٤: هل هناك فرق بين الفتوى بالإحتياط، والاحتياط بالفتوى، أم أنّ المعنى واحد، فلو قلتم مثلاً: إذا أقيمت صلاة الجمعة بشرائطها وجب الحضور على الأحوط، و قلتم مثلاً يحرم حلق اللحية على الأحوط، فإن المفهوم من العبارتين أن الاحتياط إحتياط وجوبي يجوز الرجوع فيه الى مجتهد آخر مع رعاية الأعلّم فالأعلّم، فهل يفهم عكس ذلك من أن الاولى فتوى بالاحتياط والثانية احتياط بالفتوى أم العكس، أم ان كليهما بمعنى واحد كما هو المفهوم الاولى؟

الخطوي: نعم فرق بينهما، فإن الأولى داخلة في الفتوى ولا يجوز الرجوع فيها الى مجتهد آخر، دون الثاني فإنه داخل في الاحتياط، و يجوز الرجوع فيه الى مجتهد آخر، والمثالان في السؤال من هذا القبيل، والله العالم.

التبريزي: المثالان المذكوران في السؤال من الاحتياط بالفتوى لا الفتوى بالاحتياط، و عليه فيجوز الرجوع في مثلهما الى الأعلّم فالأعلّم، والإفتاء بالاحتياط يختص بالموارد التي يرى المجتهد عدم السبيل الى نفي التكليف فيه بحيث لو لم يكن ما ذكره أظهر فلا أقل من أن يكون احتياطاً وفي مثل ذلك لا يجوز الرجوع الى الغير.

سؤال ١٥: رأيكم أن التقليد هو العمل اعتماداً على فتوى المجتهد، ولا تشترطون النية والإلتزام، فإذا كان بعض مقلديكم جاهلين بمسألة

تحتاطون وجوباً فيها فعملوا خلاف احتياطكم الوجوبي جهلاً، واعتقاداً أن ما عملوه هو وظيفتهم، ثم التفتوا بعد مدة، وصادف كون عملهم مطابقاً لفتوى الأعلّم، أو لفتوى أحد المجتهدين مع عدم العلم بالاختلاف بينهم في تلك المسألة، فهل يكون عملهم صحيحاً؟ فشخص ذبح الهدي في الحج ولم يقسمه ثلاثاً ولم يأكل منه، وامرأة قرشية كانت تتحيّض وتترك الصلاة بين الخمسين والستين من عمرها، وثالث مسح جسد شهيد بعد برده ولم يغتسل، ورابع لم يُخمس الهدايا التي استلمها، هؤلاء الأربعة فعلوا ذلك جهلاً ثم التفتوا بعد مدة طويلة إلى فتاواكم الاحتياطية، ويسألون الآن هل أن عملهم صحيحاً؟

الغوثي : يكفي الرجوع بعد العمل في موارد الوجوب الاحتياطي إلى من يرخصه مع مراعاة الأعلّم فالأعلّم، لكن المثال الثالث ليس محل الإبتلاء فعلاً وعلى فرض الوقوع فحكمنا فيه كما في المثال الرابع فتوى لا الاحتياط الوجوبي.

التبريزي : التقليد الواجب شرعياً طريقاً هو تعلّم الأحكام ممّن تكون فتواه معتبرة، وأما التقليد اللازم بحكم العقل، فهو الاستناد في العمل، و يكفي في تحقّقه الاستناد اللازم بعد العمل، وعليه فإن رجوع في المثالين الأولين إلى من يفتي بعدم وجوب تقسيم الهدي، وبتحيّض المرأة القرشية، فلا شيء على المكلف مع رعاية الأعلّم فالأعلّم، وأما المثالان الأخيران فمع تحقّق الفرض فيهما فيجب إعادة الصلاة التي صلاها قبل أن يغتسل غسل المس أو غسل آخر كالجنابة أو الجمعة، ويجب الخمس في الهدايا إذا كانت خطيرة ولم تُصرف في المؤونة من سنة الهبة.

سؤال ١٦ : اذا نقل شخص الفتوى خطأ لجماعة في بلد بعيدة صعبة المنال، فهل يجب عليه بعد العلم أن يرجع اليهم ليصحح ما نقله خطأ، مع العلم أن الجماعة الذين سمعوا منه كانوا من مدن متفرقة أخرى؟
الخوئي : ان احتمال الوصول الى من أوقعهم في الخطأ مع كون ما نقل خلاف الاحتياط، كذكر الواجب مستحباً أو الحرام مكروهاً، وجب الرجوع و بيان ما أخطأ فيه ولو لبعض من سمعوا منه.

التبريزي : يكفي إيصال كتاب الى شخص معتمد هناك عند أهل البلدة، و يعلم بأنه يصل إليه الكتاب و يُصحح خطأه السابق.

سؤال ١٧ : إذا اختلف اثنان في مسألة ما، وكان رأي مرجع تقليد كل منهما يخالف الآخر في حكم المسألة فتعصب كل منهما وقال مرجعي يقول كذا فلا بد أن يكون كذا، وقال الآخر كذلك، ولا قاضي يُمكن الرجوع اليه فما هو الحكم حينئذ؟

الخوئي : يختاران واحداً يعرف فصل نزاعهما فيبينان على حكمه.
التبريزي : إذا لم يكن أحدهما معتمداً أو علمية باعتراف الآخر، ولم يتصالحا بشيء فيرجعان الى من يعرف فصل نزاعهما بوجه شرعي، بحيث يكون فصل نزاعهما بتراضيهما حكماً شرعياً، أو مصالحة شرعية.

المبحث الثاني

في التقليد

سؤال ١٨ : مؤمن يعتقد كل الاعتقادات الاصولية والفروعية، و صفات الكمال والجمال، ولكن هذا الاعتقاد نشأ عن تقليد لا عن علم ودراية، فهل يكفي هذا في ايمانه و يكون مثاباً مقبول العمل، أم لا؟ فإن أكثر الناس هم هكذا؟

الغوثي : اذا كان معتقداً جازماً بكل ما يلزم الاعتقاد به، أجزأه و لو كان بالتقليد.

سؤال ١٩ : اذا وجدنا في بعض تقاريركم حكماً بوجوب شيء أو حرمة بنحو يكون دالاً على أنه مختاركم، نظير الأحكام التي ذكرت في مباحث التقيّة في كتاب «التنقيح» ولم نجد ما يخالفها في الرسالة العملية العربيّة و الفارسيّة، فهل يمكن العمل بهذه الأحكام بناء على أنها فتواكم؟

الغوثي : وظيفتكم العمل بما في الرسالة العمليّة لا بتقاريرات دروسنا. التبريزي : نعم لا بأس بالعمل إذا كان موافقاً للإحتياط.

سؤال ٢٠ : ذكرت في رسالتكم العملية (آخر مبحث التقليد) ما نصّه: ان كثيراً من المستحبّات المذكورة في أبواب هذه الرسالة يبتني استحبابها على قاعدة التسامح في أدلة السنن... الخ، فهل معنى هذا ان ما نصصتم على استحبابه بقولكم يستحبّ و نحوه يؤتى به بعنوان الإستحباب، و ما نصصتم على الاتيان به برجاء المطلوبيّة يؤتى به بعنوانها، أم أن هناك كثير

من المستحبات يؤتى بها برجاء المطلوبية مع تعبيركم عنها بالاستحباب،
وإذا كان هذا مقصودكم فكيف يتيسر للعامي التمييز بين هذه الموارد؟
الخوئي: المستحبات التي لم يعلم رأينا في استحبابها يصح الاتيان بها
رجاءً، ولا يشترط في صحتها قصد وجهها حتى فيما علم وجهها، و ما
ذكرنا أول الرسالة لثلا يحتاج العامل الى تعلّم التمييز بينها فيما يتلى به.
سؤال ٢١: يجب تعلّم مسائل الشك و السهو التي هي في معرض ابتلاء
المكلف، فلو فرضنا عدم ابتلائه بتلك المسائل، هل يجب تعلّمها أم لا؟
الخوئي: إذا إطمأن بعدم الإبتلاء فلا بأس باهمال تعلمها.

التبريزي: يضاف الى جوابه (قدس سرّه): إلا إذا علم ابتلاء أهله و عياله، و
كان تعليمها لأهله و عياله موقوفاً على تعلّمه.

سؤال ٢٢: هل يكفي بأن يكون الشخص من أهل الخبرة، وليس من
أهل الاستنباط لكي نسأله عن الرجوع للأعلم؟

الخوئي: أهل الخبرة هم من يعرفون أهل الاستنباط، و يعرفون أيا منهم
أقدر من غيره فلا يكون من السوقة، و لا بدّ أن يكون من أهل الفضيلة، و لو
لم يكن من أهل الاستنباط المطلق.

كتاب الطهارة

وفيه مباحث:

المبحث الأول: في أحكام التخلّي و الوضوء والتيمّم و
الجبيرة.

المبحث الثاني: في المطهرات والنجاسات.

المبحث الثالث: في الأغسال الواجبة

المبحث الرابع: في أحكام الميّت والأغسال المستحبّة.

المبحث الاول

مسائل في احكام التخلّي و الوضوء

سؤال ٢٣ : لو كان المكلف يستعمل حبوباً لتنظيف المسالك البولية، و هذه الحبوب تجعل من لون الادرار أحمرأ، و يقوم بالخرطاط التسعة، و يعتقد نظافة المجرى، لكن الذي يحدث هو تلون اللباس من جرأ بقاء الإدرار في رأس المجرى، فهل يحكم بالنجاسة أم لا؟

الخنوي : كلما يخرج بعد عملية الخرطاط محكوم بالطهارة، ما لم يعلم بالبولية و ان كان أحمرأ، والله العالم.

سؤال ٢٤ : إذا توضأ و شرع في الصلاة، ثم شعر أنه قطر شيء لا يدري أهو بول أم لا، و يحصل هذا بصورة مستمرة ما حكمه هنا؟

الخنوي : اذا لم يعلم أنه بول لم يعتن به، و استمر في صلاته، و صحت فيما إذا استبرأ بعد البول.

سؤال ٢٥ : أحياناً يكشف بعد انتهاء الصلاة فيجد سائلاً لكنه مازال في الداخل، ولم يخرج الى الخارج، فعلى فرض أن هذا السائل بول هل ينبغي إعادة التطهير و الوضوء و الصلاة؟

الخنوي : إذا كان في الداخل لم يجب التطهير إلا اذا خرج و علم أنه بول.

سؤال ٢٦ : لو كان المكلف يغسل موضع البول مرة واحدة جهلاً بلزوم التعدد فما حكم أعماله المشروطة بالطهارة؟

الخنوي : يغسل ما أصاب الموضع برطوبة، و أما طهارته الحديثة صحت

و صحت الصلوات التي صليت مع تلك الملابس، والموضع، إذا كانت بالجهل عن قصور لا التقصير.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : و كذا مع التقصير اذا كان معتقداً كفاية المرة الواحدة.

سؤال ٢٧ : ما هو مقدار الفترة المتعارفة في الاستبراء بالبول؟

الخوئي : يلزم أن يكون بمقدار يقطع بعدم وجود شيء في المجري، بأن احتمال أن الخارج نزل من الأعلى، ولا يكفي الظن بعدم البقاء.

التبريزي : يُعلق على جوابه (قدس سره) : يقطع أو يطمئن.

سؤال ٢٨ : ذكرت في رسالتكم العملية طريقة الاستبراء بعد البول، وهو أن

يمسح من المقعدة إلى أصل القضيب ثلاثاً ثم منه إلى رأس الحشفة ثلاثاً

ثم ينثرها ثلاثاً و ذكرت أنه يوجد للاستبراء كيفية أخرى فما هي؟ وهل

هناك فرق بين عصر الحشفة أو نثرها إذا أنكم ذكرت في المنهاج النثر وفي

المسائل المنتخبة العصر؟

الخوئي : كلاهما بيان.

سؤال ٢٩ : إذا قطعت اليد اليمنى للمكلف من فوق المرفق فعند الوضوء

هل يمسح رأسه و رجله اليمنى و اليسرى؟ أم رأسه و رجله اليسرى

فقط؟

الخوئي : نعم عليه مسح رجله اليمنى واليسرى معاً.

سؤال ٣٠ : كثير الشك لا يلتفت الى شكّه على القاعدة، ولكن هل تجري

في الوضوء وهو في الأثناء، فمثلاً كثيراً ما يشك في المسح على الرأس

قبل المسح على القدمين فما وظيفته هنا؟

الخوئي : لا تجري في الوضوء.

سؤال ٣١ : الدم الذي يكون على الجرح جامداً، يصعب ازالته لانه سوف يفتح الجرح ثانية، وكذلك يصعب وضع شيء عليه لانه سوف يستر قسماً زائداً مما حوله، فكيف يتم الوضوء، والغسل في هذه الحالة؟

الخوئي : الوظيفة في هذه الحالة هي التيمم.

التبريزي : اذا أمكن غسل أطرافه، ولو بوضع العضو تحت الحنفية و وضع شيء كإصبعه على موضع الدم بحيث يجري الماء على أطراف الجرح بقصد الوضوء فيجمع بين التيمم والوضوء على الأحوط، ولا يجب وضع خرقة على موضع الدم والمسح عليها.

سؤال ٣٢ : الجرح الذي ينزف باستمرار، هل يوضع شيء عليه كالجبيرة، أو تكون الوظيفة هنا التيمم؟

الخوئي : تكون الوظيفة التيمم في مفروض السؤال.

التبريزي : إذا أمكن تطهير أطراف الجرح، ولو بوضع خرقة على الجرح، فيجمع بين الوضوء والتيمم.

سؤال ٣٣ : ما حكم وضوء الفرد الذي على وجهه «حب الشباب» اذا خرج أثناء الوضوء شيئاً من القيح أو الدم؟

الخوئي : لا بأس بالوضوء المزبور، نعم إذا خرج الدم أثناء الوضوء و غسل الوجه فيعيد غسل الوجه بعد تطهيره، و أما إذا خرج الدم بعد الوضوء أو خرج القيح فلا يكون مُضراً بالوضوء، والله العالم.

سؤال ٣٤ : إذا كان في ذراع المكلف جرح ثم لقه بخرقة سوف تغطي الخرقه أطراف الجرح، لأنها لا يمكن الصاقها على الجرح الا باللف، هل

يُعفى عن البشرة التي غطتها الخرقة بلفها على الذراع؟
الخوئي : إذا كان بقدر اللازم المتعارف كان له حكم الجبيرة والغسل
والوضوء.

سؤال ٣٥ : إذا كان ذو الجبيرة يجهل حكمه الشرعي فيقتصر على التيمم
أو الوضوء، وقد يتفق أن يجمع بينهما رجاء، وكذلك الغسل أو التيمم،
أو يجمع بينهما، ما حكم عمله في الحالات الثلاث؟
الخوئي : إذا كان عاملاً بالوظيفة ولو إجمالاً صح عمله، والا بأن لم يتفق
موافقاً لوظيفته بطل ولزمه الإعادة.

سؤال ٣٦ : لو انفسخ عظم اليد أو الرجل، أو كاد أن ينفسخ ووضعت عليه
جبيرة هل تلحق بالكسور في الغسل والوضوء؟

الخوئي : نعم يلحق به مع جبירתه.
سؤال ٣٧ : هل يرى سماحتكم الكراهة في تجفيف أعضاء الوضوء بعد
الفراغ منه؟ و هل يجوز تجفيف أعضاء الوضوء قبل الفراغ من الوضوء،
كما لو جفف الوجه بعد غسل يده اليمنى مثلاً؟

الخوئي : لا بأس بتجفيف شيء من الأعضاء الذي تم غسله.
سؤال ٣٨ : ما حكم الوضوء فيما لو غسل وجهه فقط ثلاث مرات؟
الخوئي : لا يضر في مفروض السؤال.

سؤال ٣٩ : ما حكم الوضوء لو غسل وجهه مع يديه ثلاث مرات؟
الخوئي : في هذه الصورة يفسد وضوءه.

سؤال ٤٠ : قلتم في المسح: (يُعتبر أن لا يكون على الممسوح بلل ظاهر،
بحيث يختلط ببلل الماسح بمجرد المماسه)، ما معنى هذه العبارة؟

الخوئي : اذا تساوت الرطوبةتان و كانت رطوبة محل المسح أغلب فلا يصح المسح حينئذ، نعم لا تقدر رطوبة محل المسح فيما لو كانت أقل من رطوبة ماء المسح.

سؤال ٤١ : نقل عن رسالتكم أنه إذا توضأ من وَقَفٍ وَقَفٍ للمصلين بنية الصلاة هناك ثم عدل، فوضوءه باطل، و أما إذا أخذ قهراً فلا يبطل، مع أنه في كلتا صورتين لم يكن من الموقوف عليهم في الواقع، فما الفرق؟ و الاكراه على الأخذ لا يجعله من الحصة الخاصة؟

الخوئي : الاكراه على الأخذ وإن لم يجعله من الحصة الخاصة إلا أنه لما كان معتقداً بالتمكن من الصلاة فيه، ثم انكشف عدم تمكنه منها فيه بسبب من الأسباب ولو بأخذه قهراً و اخراجه من المكان المذكور، ففي هذا الفرض جاز له الوضوء من ذلك الوقف واقعاً، فإذا جاز لذلك صح وضوءه، و ان لم يكن من الموقوف عليهم، والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : نعم إذا علم من الأول أنه يمنع عن الصلاة قهراً بعد الوضوء، فلا يجوز الوضوء، بل لا يبعد عدم الجواز مع الإحتمال أيضاً.

سؤال ٤٢ : هل يجوز في الغسلة الواجبة أن لا يكمل بها العضو، بأن يغسل قسماً منه ثم يكمله بالغسلة المستحبة؟

الخوئي : مادام العضو لم يغسل كاملاً فالمطلوب غير حاصل، سواء الواجب أو المستحب، و عليه فلا اشكال في اكماله إذا لم يكن قد غسله كاملاً.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : و بعبارة أخرى اذا لم يكمل

غسل العضو فلا بأس بإعادة الغسل من الأول، وتعدّ الثانية الغسلة الأولى.
سؤال ٤٣ : شخص غسل وجهه و يديه بدون قصد الوضوء، ثم قصد
الوضوء بذلك الماء الموجود على أعضائه والذي يكفي لجريانه على
جميع الأجزاء مع مراعاة الأعلى فالأعلى، فهل يصح ذلك؟

الخطي : لا إشكال في مفروض السؤال.

سؤال ٤٤ : إذا صلى متوضئاً بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر، أو
متيمماً بدون أن يتوضئ بهذا الماء فما حكمه؟

الخطي : صح الوضوء، ولم يصح التيمم حينئذ.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره)؛ وبعبارة أخرى مع وجود الماء
المستعمل في رفع الحدث الأكبر، لا تصل النوبة الى التيمم، ولومع
انحصار الماء فيه، نعم مع الانحصار الأحوط استحباباً ضم التيمم اليه.

سؤال ٤٥ : ماء الورد المسمّى (آب كلابي) المتعارف في زماننا، هل يجوز
الوضوء به، وهل هو مفطر بغمس الرأس فيه؟

الخطي : إذا كان خليطه قليلاً جداً لا يُعدّ مضافاً، وإن اكتسب الريح منه
فيجوز الوضوء به، ويكون غمس الرأس فيه مُفطراً.

التبريزي : ماء الورد المتعارف خارجاً المسمّى (بگلّاب) من قسم الماء
المطلق، لا يجوز ارتماس الصائم فيه، ولا يبعد صحّة الوضوء منه، وإن
كان الأحوط ترك ذلك مع وجود ماء آخر، ومع عدمه يضم التيمم اليه.

سؤال ٤٦ : ذكرتم في شرائط الوضوء الشرط السادس: طهارة
أعضاء الوضوء بمعنى أن يكون كل عضو طاهراً حين غسله أو مسحه، ثم
قلتم تكفي طهارة كل عضو حين غسله و لو بغسلة الوضوء نفسها، إذا

فلماذا اشتراط طهارة الاعضاء قبل الغسل أو المسح أو ليست حين
بمعنى قبل؟

الغوثي : ليست طهارة الأعضاء شرطاً عندنا قبل الغسل أو المسح، بل
تكفي طهارتها حينه وليس حين بمعنى قبل، و من هنا تكفي طهارة كل
عضو ولو بغسلة الوضوء نفسها وإن كان ذلك لا يتصور بالإضافة إلى
المسح عادة.

سؤال ٤٧: ذكر صاحب العروة الوثقى «قدس الله نفسه» بما مفهومه في
الوضوء في المسح على مقدمة الرأس أنه يكفي مسمى المسح طولاً (فلو
مسح المتوضئ من الأعلى إلى الأسفل و قبل أن يصل إلى قصاص الشعر
مما يلي الجبهة قطع المسح) هل يصح الوضوء أم لا؟

الغوثي : نعم يصح الوضوء.

سؤال ٤٨: إذا كان الشعر النابت في مقدمة الرأس خارجاً بمدّه عن حده و
كان مسرّحاً، فهل يكفي المسح على مقدمة الرأس، حيث أن الشعر
مسرّح لا مجموع على الناصية، أم يلزمه أن يفرق؟ وعلى فرض عدم
لزوم الفرق فهل هو جائز أم لا، وعلى فرض جوازه، هل هو مختص بمن
كان شعر ناصيته خارجاً بمدّه عن حده؟

الغوثي : يكفي المسح على أصول الشعر الخارج بمدّه عن حده، كما أنه
يجوز الفرق مطلقاً.

سؤال ٤٩: شخص بعد وضوءه قطع جلدة صغيرة من اطراف أظافره بحيث
أصبح ما تحتها ظاهراً، فهل يجب عليه إعادة الوضوء قبل الصلاة، أم ان
وضوءه صحيح لعدم تأثير ذلك في البطلان؟

الخوئي : لا يجب إعادة الوضوء.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : سواء اكانت الجلدة المقطوعة صغيرة أم كبيرة.

سؤال ٥٠ : مَنْ قطعت يده اليمنى من فوق الزند، هل يلزمه المسح بباطن اليد المقطوعة، أم ينتقل الى باطن اليد اليسرى، فإن عدم جواز مسح الرجل اليمنى باليد اليسرى هو من باب الاحتياط على فتواكم؟

الخوئي : نعم يمسح بباطن ذراعه المقطوعة.

سؤال ٥١ : هل يجب مسح القدم بكل الكف أم يكفي برؤوس الأصابع، و هل يكفي بإصبع واحد؟

الخوئي : نعم يكفي بإصبع واحد.

التبريزي : نعم يكفي برؤوس الأصابع، بل بإصبع واحد.

سؤال ٥٢ : لو أن شخصاً كان يمسح رأسه مرتين، مرة بالكف الأيمن، و أخرى بالكف الأيسر مدة من الزمن جهلاً بالحكم، فما حكم وضوئه وصلواته السابقة مع أنه مضى عليه عدة سنوات وهو على هذه الحالة؟

الخوئي : لا يضره ذلك من ناحية تكرار المسح إذا بقيت في كفه اليسرى رطوبتها الباقية من وضوئه يمسح بها رجله اليسرى كما هو الغالب.

سؤال ٥٣ : لو كان شعره كثيراً فهل يجوز له أن يدخل يده في الشعر النابت في المقدمة من الأسفل إلى الأعلى، و يمسح من الأعلى إلى الأسفل، مع علمه بأن رطوبة المسح تغلب على الرطوبة المتكونة من حال إدخال يده في الشعر؟

الخوئي : إن كانت رطوبة المسح غالبية بحيث تنمحي الأولى في الثانية فلا

بأس بتلك الكيفية.

سؤال ٥٤: هل يجوز في الوضوء غسل اليد إلى الزند تماماً ثم إكمال غسل اليد من الزند إلى أطراف الأصابع، يعني هل يجب في البدء من المرفق الانتهاء إلى الأصابع دفعة واحدة، أم تجوز التجزئة بغسلها إلى الزند، ثم غسل بقيّة اليد من الزند إلى أطراف الأصابع؟
الخوئي: لا بأس بذلك و يجرى.

سؤال ٥٥: إذا لم تبق بيده رطوبة للمسح بها ولم يكن ملتصقاً فهل يأخذ من بلل شاربته؟ وعلى فرض الجواز هل يترتب الشارب على اللحية في أخذ البلل أم لا، لتابعيته لها وكذلك شعر الحاجبين هل يجوز منه؟
الخوئي: في الصورة المفروضة: يجب عليه تجديد الوضوء.

سؤال ٥٦: هل يخل بالموالة فيما لو كانت القدمان رطبتين و بعد غسل اليد اليسرى تنشف الرجل اليمنى بالثوب، ثم تمسحها باليد اليمنى ثم تنشف الرجل اليسرى بالثوب ثم تمسحها باليد اليسرى، و هل يخل لو جفت الرجل اليمنى و باطن اليد اليمنى قبل مسح الرجل اليسرى، سواء كان بريح أو حرارة الجو أو عن تعمد كتجفيفها بمنديل مثلاً؟

الخوئي: لا بأس به ما لم تجف كفه اليمنى لمسح يمناه واليسرى ليسراه.
سؤال ٥٧: لو جفت اليد اليسرى قبل مسح الرجل اليسرى بها، هل يجوز أن أخذ من اليد اليمنى أو من اللحية إذا كان بسبب التأخير؟
الخوئي: لا يأخذ من يمينه و يأخذ من لحيته.

سؤال ٥٨: إذا بلل أعضاء وضوئه أولاً ثم تولى الوضوء، و مسح بيده على وجهه ويديه من غير استعمال ماء جديد، فما حكم وضوئه؟

الخوئي : الإكتفاء بعد النية بذلك التبليل مشكل بدون صب الماء معها أو بعدها فلا يكتفى به.

سؤال ٥٩ : ما هو حكم من مسح الرجلين معاً في الوضوء لمدة طويلة، وهو لا يعلم بفتواكم بالإحتياط الوجوبي؟

الخوئي : لا يجب قضاء ما آتاه من الصلاة بهذا الوضوء، ولكن يحتاط بعد العلم بما ذكر.

سؤال ٦٠ : إذا كان المكلف لا يستطيع الانحناء للمسح على القدمين فما هي وظيفته؟

الخوئي : ينوب عنه غيره، ويمسح بيده، ويمسح قدميه.

التبريزي : إذا تمكّن من رفع رجله، ولو بوضعها على جسم مرتفع أو باستعانة شخص آخر ليرفع رجله لزم ذلك، ولا تصل النوبة الى الإستنابة.

سؤال ٦١ : تعرّضتم في المسائل المستحدثة الى احكام الشوارع المفتوحة من قبل الدولة، فما هو رأيكم في التوضوء، والغسل، والتيمم، والصلاة، في تلك الشوارع؟

الخوئي : لا مانع من ذلك.

سؤال ٦٢ : هل يجوز بعد دخول الوقت أن يتوضأ بقصد القربة للصلاة أو بقصد الاستحباب كما هو الظاهر من مذاقكم؟

الخوئي : نعم يكفي.

سؤال ٦٣ : الفالول الذي يظهر احياناً في اليد، ولاجل ان يقطع يشد أصله بخيط شداً قوياً، حتى ينفصل عن اليد، فما هي وظيفة المصلي حينئذ إذا اراد الصلاة؟

الغوثي : اذا امكنه رفع الخيط للوضوء والغسل لزمه ذلك، فيما اذا توقف عليه إيصال الماء لموضع الخيط، وفي حال كونه معذوراً عن رفعه، ولم يكن موضعه في محل المسح كأطراف الأصابع تعين عليه التيمم، وكذا اذا كان في باطن الكف، وأما اذا كان في محل المسح فلا بدّ من الجمع بين الوضوء والتيمم.

سؤال ٦٤: في باب الوضوء المسألة - ٣٦٧ - من توضيح المسائل ذكرت: ان اليد اليسرى لا بدّ أن لا تغسل ارتماساً، للاشكال في المسح حينئذ، وفي المسألة التي بعدها - ٣٦٨ - قلتم: في بيان كيفية الوضوء الارتماسي - لا بدّ من رمس الوجه في الماء من طرف الجبهة الى الأسفل، و رمس اليدين من طرف المرفق كذلك، مع ان الاشكال على كل حال متحقق نرجو منكم توضيح ذلك؟

الغوثي : ان المسألة - ٣٦٨ - متكفلة ببيان كيفية الوضوء الارتماسي، وغير ناظرة الى اشكال اليد اليمنى الذي تكفلت بيانه المسألة - ٣٦٧ -

التبريزي : المراد من المسألة الأولى أن تمام اليد اليسرى لا تغسل بالإرتماس و أما غسل بعضها من المرفق فلا بأس به، و يبقى بعضها الآخر، فيغسله باليد اليمنى خارج الماء، فيحصل في اليدين بلّة الوضوء فيمسح بتلك البلّة، و أما المسألة الثانية فلا بدّ أن يكون غسل اليد اليسرى بالإرتماس، أي بعضها من طرف المرفق، و يغسل الباقي باليد اليمنى خارج الماء كما تقدّم، فلا منافاة بين المسألتين.

سؤال ٦٥ : ذكرت في المسألة - ٣٦٧ - (ان الوضوء الارتماسي هو رمس الوجه واليدين في الماء بقصد الوضوء، لكن يشكل المسح ببلل اليد

حينئذ، فعليه لا بدّ من عدم رمس اليد اليسرى)، فما حكم من تعذّر عليه غسل اليد اليسرى ترتيباً، لوجود جرح أو جبيرة في اليد اليمنى؟
الخوئي : في مفروض السؤال : لا بدّ أن يستنيب شخصاً آخر في غسل يده.

التبريزي : اذا تمكّن من غسل اليد اليسرى ترتيباً ولو بأخذها تحت ماء الانبوب ليستولي الماء شيئاً فشيئاً الى تمام يده اليسرى مع الترتيب من المرفق الى أطراف الأصابع فيتعيّن أن يغسل اليسرى كما ذكرنا، والآ فاستنيب شخصاً في صب الماء على يسراه كما ذكر.



مركز تحقيقات و نشر علوم اسلامی

مسائل في التيمّم

سؤال ٦٦ : إذا تيمّم لضيق الوقت بدلاً عن الغسل أو الوضوء، لكن في أثناء الركعة الأولى، وقبل إكمال السجدة طلعت الشمس، فهل يحكم بصحة التيمّم وكذلك الصلاة أم لا؟

الخوئي : ليس بصحيح.

التبريزي : يُحكم بفساد تيمّمه وبطلان صلاته.

سؤال ٦٧ : هل يجوز التيمّم بالغبار الموجود على اللحاف أو على الوسادة، أو على الفراش، أو على السجادة، و أمثال ذلك في صورة الاختيار، وما الحكم عند الاضطرار؟

الخوئي : إذا لم يجد التراب أو الأرض الطاهرة أو ضاق الوقت عن الماء و التراب صحّ التيمّم بما ذكر.

سؤال ٦٨ : قلتم في التيمّم بعد أن يضرب بباطن يديه على الأرض الأحوط نفضهما، والمشاهد هو ضرب اليدين أحدهما بالآخرى لاجل تحقق النفض، لكنه قيل : أن ضرب أحد اليدين بالآخرى غير صحيح لإيجابه خلط تراب التيمّم، فهل هذا القول صحيح أم لا؟

الخوئي : ضرب اليدين أحدهما بالآخرى لا يضر في التيمّم، و لا مدرك لمفاد ذلك القيل.

سؤال ٦٩ : إذا عجز الشخص عن التيمّم بحيث لا بدّ أن ييمّمه شخص آخر، فما هي كيفية تيمّمه؟ لأن الشخص المتيّم حال مسح اليدين

تكون يده اليمنى في الجهة اليمنى و اليد اليسرى في الجهة اليسرى، و
تنعكس هذه الصورة فيما لو يَمَّمه شخص آخر، والغرض من السؤال هو:
أن العاجز هل يُيَمَّم بهذا النحو المذكور أم هناك طريق آخر؟

الغوثي : يُيَمَّم العاجز بكل نحو يحصل معه مسح الجبهة والجبين
بكلتا يدي الميمم، ويمسحهما من الأعلى إلى الأسفل وان كان من مقابله.
سؤال ٧٠ : الأحوط وجوباً نفّض اليدين بعد الضرب في التيمم، ما هي
كيفية نفّض اليدين، هل يضرب إحداهما بالأخرى بباطنها أو غير ذلك؟
الغوثي : المقصود من نفّض اليدين هو ضرب أحدهما بالأخرى.

سؤال ٧١ : في حال فقدان الماء يجب البحث عنه، وذلك مسافة غلوة سهم
في الأرض الحزنة، وغلوة سهمين في الأرض السهلة، فما هو المقدار
بالأمتار؟

الغوثي : بمقدار ما يُعلم بوصول الرمية المتعددة إليه من الأمتار.

سؤال ٧٢ : إذا كانت اليد اليمنى مجبرة في مواضع التيمم و لا يستطيع
المسح بها و لا الضرب كذلك، هل يضرب باليسرى فقط و يمسح أم ماذا
يصنع؟

الغوثي : إذا كانت وظيفته التيمم اكتفى بضرب اليسرى فقط والمسح بها.
التبريزي: يُضاف إلى جوابه (قدس سره): والأحوط الاستنابة للتيمم أيضاً
مع التمكن منها.

سؤال ٧٣ : لو قَدَّر للميمم بعد ضرب الأرض بيديه أن لمس ثيابه أو حك
بدنه هل يبطل التيمم؟

الغوثي : لا يبطل ذلك تيممه.

سؤال ٧٤ : هل يجب مسح الجبهة في حالة التيمم بكل الكفين بحيث يستغرق مسح الجبهة كل الكفين، أم يكفي المسح ببعض الكفين؟
الخوئي : نعم يجب بكل الكفين.

سؤال ٧٥ : هل يصح ضرب اليدين في حالة التيمم على الجدار إذا كان مما يصح التيمم عليه؟
الخوئي : لا بأس به.

سؤال ٧٦ : هل يجوز التيمم على البلاط بأنواعه، وكذا الإسمنت؟
الخوئي : لا يجوز ذلك.

التبريزي : الأحوط تركه مع التمكن من غيرهما.

سؤال ٧٧ : هل يجوز للمتيمم بدلاً عن الغسل مس كتابه القرآن الكريم و ترتفع بتيممه الكراهة عند القراءة؟
الخوئي : نعم يجوز و ترتفع الحرمة والكراهة، و يحصل به الكمال فيما يتوقف على الطهارة كما ذكر تفصيلاً في مسألة - ٣٨٣ - ج ١ - المنهاج.
التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره) : إذا لم يكن التيمم لضيق الوقت عن الغسل أو الوضوء.

سؤال ٧٨ : شخص أحترق مقدار من كلتا يديه، أو أحترق تمام وجهه على نحو لا يمكن مسحه باليد أو وضع خرقة عليه، فما هي وظيفته اتجاه الصلاة؟

الخوئي : إذا تمكن من الوضوء الجبيري أتى به، وإذا احتاج إلى الغسل في هذه الحالة أيضاً أتى بالغسل الجبيري، وفي صورة عدم تمكنه من استعمال الماء يأتي بالتيمم بأي نحو أمكن.

التبريزي : يُعَلَّق على جوابه (قدس سره): ولو بغسل بعض المواضع التي يُمكن غسلها من الوجه و اليدين، و اذا تيمّم كما ذكر فالأحوط وجوباً قضاء تلك الصلوات بعد ذلك.

سؤال ٧٩: المكلف الذي شدت يده الى رقبته على النحو المعهود و ذلك لكسر فيها، إذا كانت وظيفته الوضوء فكيف يأتي به؟ و اذا أراد التيمم او الاستنابة في التيمم فما هي كيفية ذلك، وفي صورة عدم وجود النائب هل تكفي اليد الواحدة أم لا؟

الخوئي : اذا تمكن من الاتيان بالوضوء الجبيري بنفسه أتى به، والأستناب على النحو المذكور في الرسالة، و اذا عجز عن الوضوء تيمم بنفسه ان امكن والا استناب على نحو ما ذكر في تيمم الشخص المعذور، و اذا لم يتمكن من ذلك أيضاً اكتفى باليد الواحدة.

سؤال ٨٠: العملية الجراحية البلاستيكية، التي يمكن ان تمنع من الغسل أو الوضوء ما هو حكمها؟

الخوئي : لا بد من رفع المانع للغسل والوضوء ان أمكن وإلا فالمتعين التيمم، و اذا كان في اعضاء التيمم جمع بين العمل بوظيفة الوضوء الجبيري والتيمم.

التبريزي : إذا أمكن رفع المانع تعيّن رفعه، والأفان كان في مواضع الوضوء دون مواضع التيمم تعيّن التيمم، والأ كفى الوضوء.

سؤال ٨١ : من كانت وظيفته الجمع بين التيمم والوضوء الجبيري فهل يصح تقديم التيمم على الوضوء الجبيري، أم لا؟
الخوئي : يصح تقديم كل منهما على الآخر.

سؤال ٨٢ : من أتى بالغسل الجبيري ثم ارتفع عذره و أزيلت الجبيرة، فمن البديهي إن ما أتى به من العبادات وقع صحيحاً لأنه طبقاً لوظيفته فهو صحيح، لكن العبادات الآتية هل تحتاج الى غسل، ام لا؟
الخوئي : نعم أثر غسله باق و لا يحتاج الى الاعداء، و كذا الوضوء ما لم يأت بناقض.

سؤال ٨٣ : ما هو الفرق بين الجرح و القرع؟
الخوئي : كل منهما له وزن واحد و اثر واحد، و القرع: كالدمل؛ و الجرح: كالشق الحاصل في الجلد من السكين و نحوها، و هذا هو الفرق بين هذين موضوعاً.



مركز تحقيقات و پژوهش‌ها في علوم اسلامی

المبحث الثاني

في المطهّرات

سؤال ٨٤ : إذا أسلم الكافر، ماهو حكم ملابسه و فراشه والأواني التي كان يستعملها في حال كفره؟ هل تطهر تبعاً لطهارته أم تحتاج الى تطهير؟
الخوائي : لا يطهر غير بدنه مما ذكر باسلامه إذا كان تنجس بسببه، بل يحتاج الى التطهير، والله العالم.

سؤال ٨٥ : هل تُطهّر الأرض أسفل الأحذية و عجلات السيارات و الدراجات بالسير عليها؟

الخوائي : لا تُطهّر غير أسفل القدمين والأحذية.

سؤال ٨٦ : في كثير من البلدان الأجنبية وبعض البلدان الإسلامية توجد عملية إعادة مياه المجاري والبالوعات الى مياه نقيّة، وتوزعها في الأنابيب بعد أن تجري عليها بعض العمليات الميكانيكيّة التي تُنتج تصفية هذه المياه و تنقيتها و جعلها صالحة للشرب والإستعمال طبيّاً، فما حكم هذه المياه شرعاً من حيث الطهارة والنجاسة والإستعمال وعدمه؟

الخوائي : إذا علمت حالتها السابقة بالنجاسة فتبقى على حكم تلك الحالة لمن سبق العلم بها له، ولا تطهر بمجرد تلك العمليّة الميكانيكيّة غير الموجبة للإستحالة، أما لو استحال بتلك العمليّة الى ماء صاف جديد حكم بطهارته.

التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره) : إذا عُلمت حالتها السابقة

بالنجاسة يُحكم ببقائها، إلا إذا استحال إلى البخار أو غيره، وانصب عند صيرورته ماءً في مخزن طاهر، أو اتصل بعد تصفيته بماء معتصم.

سؤال ٨٧: إذا مُزجت هذه المياه المصفاة من المجاري مع مياه النهر أو المياه العادية الطاهرة أساساً، وتم توزيعها في البلد هل يصح استعمالها والتطهير بها؟

الخبثي: إذا خلطت مع مياه النهر الطاهرة البالغة حد العاصمية طهرت، و صح استعمالها للشرب والتطهير حينئذ ان علم به.

سؤال ٨٨: الماء الخارج من دوش الحمام، والذي يتساقط كالمطر، هل هو بحكم ماء المطر؟

الخبثي: إذا كان حال تساقطه متصلاً بالمادة فحكمه حكم ماء الكر. التبريزي: إذا تساقط بصورة القطرات المتتالية كما هو ظاهر السؤال فحكمه حكم الماء القليل.

سؤال ٨٩: مقدار الكر بالمساحة (٢٧ شبراً) وبالوزن (١٢٨ مناً تبريزياً) إلا (٢٠ مثقالاً) كما قرّرتم ذلك في محله، فإذا كانت المساحة المعينة لا تستوعب المقدار المذكور، فهل يعتبر المقدار بالوزن أم بالمساحة؟

الخبثي: إن كلاً من الوزن والمساحة كافٍ في تعيين المقدار. التبريزي: الأحوط لو لم يكن أظهر ملاحظة المساحة.

سؤال ٩٠: المياه المعدة للشرب، والتي تصل إلى المنازل بواسطة الأنابيب كثيراً ما يكون لون ماءها كلون الحليب، لكن بعد مضي وقت قصير على انفصالها عن الأنبوب، واستقرارها في الاناء يزول ذلك التغير الذي ينشأ كما يُقال من اضافة بعض المواد المعقّمة (الكلور) للمياه لتمنع من الأمراض، فهل حكم هذه المياه كحكم الماء المضاف؟

الخوئي : الماء المضاف هو الذي لا يصدق عليه اسم الماء عرفاً كماء العنب و الرمان و أمثالهما، و هو لا يصير ماء مطلقاً إلا اذا انفصلت عنه الاجزاء التي خالطته نظير ماء الورد، حال ترسب الورد في قعر الاناء، و أما تغير الماء من جهة الطعم أو الرائحة فلا يوجب الاضافة.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : و المراد أن الماء المزبور مطلق، و لا يخرج بما ذكر الى الاضافة.

سؤال ٩١ : يعتبر في تطهير الثياب إزالة الغسالة هل يكفي تبيسه بمروحة أو بحرارة بحيث يتبخر الماء دون عصره؟

الخوئي : لا يكفي التبيس مكان العصر.

سؤال ٩٢ : لو عكس ضوء الشمس بمرآة أو جسم آخر صقيل على أرض متنجسة هل تكفي في تطهيرها؟

الخوئي : لا يكفي ذلك في التطهير.

سؤال ٩٣ : الشمس إذا أشرقت من وراء زجاج النافذة هل تُطهر أم لا؟

الخوئي : الإشراق من وراء الزجاج ليس بمطهر.

سؤال ٩٤ : لو ألصقت سجادة في الأرض بمادة لاصقة كالصمغ مثلاً هل تعتبر من الثابتات بحيث تطهر لو تنجست بإشراق الشمس عليها؟

الخوئي : لا يحسب بذلك من الثوابت في حكم التطهير.

سؤال ٩٥ : إذا أصابت الثلج نجاسة هل ينجس، و على تقدير النجاسة هل يطهر بالقليل؟

الخوئي : نعم ينجس بالملاقاة و يطهر بالغسل.

سؤال ٩٦ : محلات غسل الملابس التي لا يعلم أنهم يستخدمون الماء المطلق في التغسيل، ولا يعلم كيفية تغسيلهم للملابس، و احتمال أن

يودع أناس لا يراعون مسائل النجاسة و الطهارة ملابسهم عند تلك المحلات، ولا يعلم ديانة العمال الذين يشتغلون في تلك المحلات، ما حكم الملابس التي نودعها في تلك المحلات من حيث الطهارة و النجاسة؟

الخوئي : لا بد أن يعلم، أو يطمأن بالغسل بالكر، و حصول التطهير ان كانت متنجسة، و ان لا يعلم بنجاسة الات الغسل، أو مباشرته لو كانت طاهرة قبل ضمها اليها.

التبريزي : يضاف الى قوله (قدس سره): و أن لا يعلم بنجاسة الات الغسل: ولا يطمأن.

سؤال ٩٧ : هل الحبل الذي يُنشر عليه الملابس من الأمور الثابتة التي تطهرها الشمس أم لا؟

الخوئي : لا يعد ذلك من الأمور الثابتة المذكورة.

سؤال ٩٨ : شخص ركب سيارة تحتوي على عشرين مقعداً، وهو يعلم بنجاسة احد تلك المقاعد لا على التعيين، فما هي وظيفته؟

الخوئي : لا أثر لذلك العلم المزبور.

سؤال ٩٩ : اذا قطع بنجاسة جزء من الفراش، او طرف من ارض الغرفة، فهل يجب اجتناب الشيء الرطب اذا لاقى قسماً من ذلك الفراش، أو من تلك الأرض، وهل يجب تطهير الموضع الملاقي، أم لا يجب ذلك، علماً بأن الموضع المتنجس من الفراش او الارض غير معين؟

الخوئي : ما قُررض في السؤال محكوم بالطهارة.

سؤال ١٠٠ : ما رأي سماحتكم بالنسبة لعصير العنب المغلي، و ما رأيكم بالنسبة لعصير العنب الذي يأتي من الدول الغير اسلامية في علب؟

الخوئي : العصر العنبي المغلي إذا ذهب ثلثاه بالغليان لم يكن به بأس، و كذلك المجلوب من بلاد الكفر إذا علم بذهاب ثلثيه بالغليان أو لم يكن مغلياً أصلاً.

التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره): ولا يبعد أن يكون ذهاب الثلثين بغير الغليان أيضاً كافياً، كما إذا ذهب ثلثاه بالشمس أو الهواء.

سؤال ١٠١: هل يكفي في تطهير المتنجسات كالثوب، والفراش ونحوهما، تدافع ماء الانبوب بقوة عليهما، وهل يكفي ذلك في تطهير المتنجسات بالبول التي اشترطتم التعدد في تطهيرها ام لا؟

الخوئي : اذا كان تدافع ماء الانبوب موجباً لنفوذ الماء داخل الثوب او الفرّاش وانفصاله عنه فعليه يكفي ذلك، لا يحتاج الى العصر باليد.

التبريزي : يُعلّق على (جوابه قدس سره): والمراد أنه يكفي اذا فرض انفصال معظم الماء الذي رسب فيه أولاً، كما في صورة العصر، فيما إذا كان الماء بغير تدافع.

سؤال ١٠٢: هل يكون تغسيل منحر الذبيحة شرطاً في طهارة الذبيحة؟
الخوئي : غسل منحر الذبيحة ليس شرطاً لطهارة بقية الذبيحة ما لم يصب غير المنحر من دمها النجس أو ملاقي دمها.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): بمعنى أن تطهير المنحر ليس شرطاً لطهارة الذبيحة، نعم لو أصاب الدم غير موضع النحر يجب تطهيره أيضاً كالمنحر.

مسائل متفرقة في النجاسات

سؤال ١٠٣ : هناك سباحات مصنوعة من سن الفيل، والفيل غير مذكى، هل يُحكم بالطهارة أم لا؟

الغوثي : نعم إنها محكومة بالطهارة باعتبار أنها مما لا تحله الحياة.

سؤال ١٠٤ : لو وقع في الكر نجاسة ولم تغيّر باعتباره كونها كلون الماء، أو لا وصف لها هل يحكم بنجاسته؟

الغوثي : إذا كان عدم التغير لوجود المانع نجسته، أما لو كان لعدم المقتضي كعدم لون له فلا ينجس إلا إذا كان يوجب الإضافة أو بتغير طعمه أو ريحه.

التبريزي : يُحكم بطهارة الماء، إلا إذا تغيّر طعمه أو ريحه، إذا اتحد لونه مع لون الماء.

مركز تحقيق الفتاوى والبحوث الإسلامية

سؤال ١٠٥ : هل يجوز تطهير بعض المتنجسات في المسجد، بحيث تكون الغسالة في مغسلة معلقة في حائط المسجد؟

الغوثي : إذا لم يوجب نجاسة شيء من المسجد فلا مانع منه.

سؤال ١٠٦ : ما حكم من لمس ميتاً بيده اليمنى (فأصبح نجساً بنجاسة مس الميت) ثم لمس بيده اليسرى شيئاً رطباً، فهل ينجس ما لاقاه باليد اليسرى أم فقط ينجس إذا لاقى اليمنى ذلك الشيء الرطب؟

الغوثي : لا يرتبط نجاسة العضو الملموس بغيره (من الأعضاء) و تختص بخصوص ما لاقاه رطباً.

سؤال ١٠٧: هل تثبت النجاسة بالشياع المفيد للعلم؟ وإذا نشر خبر بواسطة الصحف والمجلات و شاع في البلاد الإسلامية عن موضوع ما يحصل العلم بذلك أم لا؟

الخنوي : الشياع المفيد للعلم في موضوع ما حجة مفيدة لثبوت حكمه، والله العالم.

سؤال ١٠٨ : من النجاسات المعفو عنها في الصلاة (دم الجروح والقروح في البدن و اللباس حتى تبرأ.. الخ) فهل هذا خاص بما يخرج قهراً منها، أم يشمل الدم المعتصر من الجروح و القروح قبل برئها اختياراً؟
الخنوي : نعم هما سواء في العفو، مادام من القرع أو الجرح.

سؤال ١٠٩ : تستورد بعض الدول الاجنبية جلوداً من الدول الاسلامية و تخلطها مع جلود من انتاجها، وتصنع منها مصنوعات جلدية، و تصدرها الى البلاد الاسلامية، فما حكم هذه المصنوعات كالأحذية و الحزام و الجزدان و غيرها في الطهارة و النجاسة، وما الحكم في حملها في الصلاة؟

الخنوي : المشكوك فيها محكومة بالطهارة، و عدم جواز حملها في الصلاة.

التبريزي : محكومة بالنجاسة، ولا تصح الصلاة بها أيضاً.

سؤال ١١٠ : ما هو الحكم إذا كان هناك شك بأن هذه الشركة الفلانية المعينة هل هي من ضمن الشركات التي تستورد الجلود الاسلامية و تخلطها أم لا تستورد، بل جلودها كلها غير اسلامية، أو العكس لذلك؟
الخنوي : إن كانت في البلد الإسلامي يحكم بالطهارة والتذكية.

التبريزي : ان كانت الشركة كافرة، كما هو ظاهر السؤال فالجواب ما تقدم،
وان كانت في البلاد الاسلامية فيحكم بالطهارة والتذكية.

سؤال ١١١ : صحيح أن الاحتياط الورعي طريق النجاة، ولكن ما الوجه
لديكم - سيدي - في الزامية هذا الاحتياط على المكلفين، مع أنه ليس من
فروع العلم الإجمالي حتى يجب، و مجرد عدم مخالفة المشهور في
بعض المسائل - مع العلم أنكم لا ترون حجّة المشهور - لا توجب الإلزام
سيدي، كما في مسألة طهارة الكتابي مع تمامية الدليل الشرعي على
ذلك، وكما في مسألة مفطرية الدخان و البخار حيث أوجبتم الاحتياط
رغم وجود «موثقة عمرو بن سعيد» في عدم البأس في الدخنة التي
تدخل الحلق، وعدم صحة قياس البخار على الغبار، فما الوجه العلمي
في كل ذلك؟

الغوثي : قد يكون هناك جهات تقضي عدم الإفتاء في المسألة، فإن
الإفتاء في مسألة ما مع وجود من به الكفاية من المجتهدين غير واجب
عيناً فليراجع فيها. غيرنا.

التبريزي : لا يجب على المجتهد الافتاء، سواء كان أعلم أم لا، وانما
الواجب أن لا يوقعه في خلاف الواقع وعدم امثال التكليف الواقعي، و
بما أن هذه الموارد المشار اليها التي يذكر الفقيه الاحتياط فيها من موارد
الشبهة قبل الفحص للعامي لعدم فتوى الأعلام بالحلية، فيجب عليه
الاحتياط، أو الرجوع الى الغير مع رعاية الأعلام فالأعلم.

سؤال ١١٢ : لو تحققنا من اعتقاد بعض المذاهب التي تظهر الاسلام،
والاعتراف بالشهادتين بتأليه الخليفة الفاطمي - الحاكم بأمر الله - كالدروز -

فهل يكون الاقرار الظاهري بالشهادتين موجباً للحكم بالطهارة - كما نقل البعض عنكم حتى مع هذا العلم، أم لا يوجب ذلك؟

الغوثي: ما نسب إلينا في الفرض المذكور لا نزاع بصدوره منا، وإن الحكم كبروي، أن المسلم المقر بالشهادتين إن لم يشكك في التوحيد والرسالة الخاصة والمعاد و شيء مما ثبت من ضروريات الإسلام بما يرجع إلى التشكيك في أحد تلك الثلاثة فمحكوم بالطهارة، وإلا فبالتشكيك فضلاً عن الاعتقاد بالخلاف يحكم بنجاسته، والله العالم.

سؤال ١١٣: ذكرت في المنهاج - ج ١ - م ٣٨٥ - طهارة ما يؤخذ من أيدي الكافرين من الخبز والزيت والعسل.... الخ إلا أن يُعلم بمباشرتهم له بالرطوبة المسرية، ولم تذكروا الإطمئنان كعادتكم في كثير من المسائل تنزلونه منزلة العلم، فهل الإطمئنان في هذا المورد وبقية موارد الطهارة الخبيثة لا يُعتبر حجة، ولا بد من تحصيل العلم، أم أنه كالعلم في المقام وفي كل مورد؟

مركز تحقيق كتب ميرزا محمد باقر

الغوثي: نعم الإطمئنان بمنزلة العلم.

سؤال ١١٤: ما حكم المادة التي تنزل من المرأة عند تهيجها؟ هل هي مادة منوية كما سمعنا علمياً، وهل يُحكم بنجاستها إذا كانت كذلك؟

الغوثي: إذا كانت تلك المادة واجدة لصفات المنى المذكورة في الرسائل العملية فهي منوية ومحكومة بالنجاسة، وإن لم تكن واجدة لتلك الصفات لم يحكم بنجاستها، والله العالم.

التبريزي: يُعتبر فيه الشهوة والفتور، ولا يُعتبر الدفع، بل لا يُترك الاحتياط إذا كانت مع الشهوة الخاصة فقط.

سؤال ١١٥ : يقوم الطلبة في المختبرات العلمية في الجامعات بتحضير البول الصناعي - والذي يُعتبر من الناحية العلمية كالبول الطبيعي للإنسان من ناحية التركيب الكيماوي فهل يُعتبر هذا النوع من البول طاهراً أم نجساً؟

الخوئي : لا يُحكم بنجاسة مثل ذلك، فهو في نفسه طاهر، والله العالم.
سؤال ١١٦ : يقوم الطلبة أيضاً في المختبرات العلمية بتجزئة الدم إلى مكوناته الكيميائية و فصل كل جزء على حدة، فهل يُحكم بطهارة هذه الاجزاء على افراد، أم بنجاستها؟

الخوئي : إذا فرضت استحالة الدم إلى تلك الأجزاء، فلا تسمى حينئذ دماً فهي محكومة بالطهارة ما لم تلاق مكاناً نجساً، أو شيئاً نجساً برطوبة، والله العالم.

سؤال ١١٧ : ما هي كيفية تطهير الأرض المسطحة بالبلاط، وأجزاء المنزل كالأبواب والحيطان المتنجسة بالبول، إذا كان التطهير بماء الأنابيب المطاوعة المتعارفة (الشلق)؟

الخوئي : يكفي مرّة واحدة.

سؤال ١١٨ : إذا غلى الماء الذي وضع فيه العنب، هل يحرم شربه، وهل يحرم اكل ذلك العنب، مع إنا لانعلم بنفوذ حالة الغليان إلى داخل العنب، أم لا؟

الخوئي : مع الشك في الغليان لا يحرم، وكذا مع الغليان والاستهلاك.

سؤال ١١٩ : العنب والتمر اللذان صُيِّرا خمراً، وكان فيهما شيء من عيدانهما، إذا انقلبا ذلك العنب أو التمر خللاً أثر صب الخل فيهما، فهل

يقدم وجود تلك العيدان في تحقق الطهارة، أم لا؟ ولقد تفضلتم في الرسالة العملية: لأنه لا يضر العود الصغير للعنب والتمر، إذا كان في داخلهما حال صب الخل، ومفهوم هذا القيد أن العود إذا كان كبيراً يضر في تحقق الطهارة؟.

الخنثي : الفرق بين العود الصغير والكبير هو أنه إذا تيقنا بصيرورة العود الكبير أو الباذنجان أو الخيار خمراً، فطهارته بعد انقلابه خلاً محل إشكال، أما العود الصغير فلا يضر على كلا الوجهين

سؤال ١٢٠ : إذا وجدت جلود في أسواق المسلمين، وعلمنا بأنها مستوردة من بلدان أخرى، لكن لا ندري هل أنها بلدان إسلامية، أم غير إسلامية، فما حكم تلك الجلود؟

الخنثي : في هذه الصورة يجوز الصلاة بتلك الجلود.

سؤال ١٢١ : ما معنى كلمة الواطي، والموطوء والجلال في الرسالة؟

الخنثي : الواطي هو الناكح والموطوء هو المنكوح، والجلال هو الحيوان الذي أكل عذرة الإنسان.

التبريزي : يُعلق على جوابه (قدس سره): الجلال هو الحيوان الذي تعود على أكل عذرة الإنسان.

سؤال ١٢٢ : الحيوان إذا كان جلالاً هل لحمه طاهر، وهل يجوز أكل لحمه قبل الاستبراء؟

الخنثي : يحرم أكله لكنه طاهر.

سؤال ١٢٣ : هل هناك إشكال في الغسل بالصابون المحتوي على شحم الخنزير، وإذا غسل شخص بدنه بمثل هذا الصابون فما وظيفته شرعاً،

الخوئي : الغسل بمثل هذا الصابون لا اشكال فيه، و ان كان هذا الصابون نجساً.

سؤال ١٢٤ : يوجد مواد غير دهنية، يستفاد منها لحفظ الشعر و تماسكه، وهي تحتوي على الكحول، و لا نعلم أن هذه المواد اتخذت من الحيوان أم من النبات، فهل يجوز استعمالها، و ما حكم الصلاة فيها مع العلم بانها ليست مانعة من المسح؟

الخوئي : في هذه الصورة المفروضة يجوز استعمالها، ولا اشكال فيه.

سؤال ١٢٥ : اذا كانت اليد متنجسة هل يجب إعلام المصافح مثلاً بذلك حتى يتجنب مباشرة الطعام أو الصلاة بالنجاسة الواقعية؟

الخوئي : نعم يجب، أما التجنب عن موجب التنجيس ليده أو إعلامه بموجبه إذا كانت الملاقاة برطوبة مسرية.

التبريزي : يجب اعلامه بموجب النجاسة، أو بنجاسته مطلقاً.

سؤال ١٢٦ : شريط المسجل الذي سجل فيه آيات من القرآن الكريم، كاسماء الله تعالى، فإذا سقط في مكان نجس هل يجب إخراجه و تطهيره؟ الخوئي : نعم يجب إخراجه و تطهيره.

سؤال ١٢٧ : الالبسة و شبهها، اذا أزيل عين النجاسة عنها، هل يكفي عصرها داخل الماء ام يلزم عصرها خارجها؟

الخوئي : يكفي هذا العمل لحصول الغسل، لكن اذا احتاج الى التعدد يلزم انفصال الغسالة خارج الماء.

سؤال ١٢٨ : يوجد جهاز يستخرج بواسطته الزيت، والدهن، من اللبن استعمله عشرة اشخاص على نحو يضع الاول لبنه في ظرف الجهاز و بعد

الانتهاء يخرج، وهكذا يضع الثاني والثالث وبقية الاشخاص على
التناوب، وبعد ذلك فتح الجهاز ليغسل فوجد فيه قطعة صغيرة من الدم
في جدار حوض الجهاز، ولم يعلم انها من لبن أيّ منهم المتنجس هل هو
اللبن الاخير وبقية طاهرة، ام ان الجميع متنجس؟
الخوئي : نعم اللبن الاخير محكوم بالنجاسة فقط، والبقية محكومة
بالطهارة.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

المبحث الثالث

مسائل في غسل الجنابة

سؤال ١٢٩ : غسل الجنابة من الحرام هل يجزئ عن الوضوء؟

الخوئي : نعم يجزي عن الوضوء وان كان كذلك، والله العالم.

سؤال ١٣٠ : اذا اغتسل و أخرج ريحاً أثناء الغسل ولم يستأنف الغسل جاهلاً بالحكم، فما هو حكمه؟

الخوئي : حكمه حكم تارك الغسل في لزوم إعادة الصلوات التي أتى بها في هذه الحالة، والله العالم.
التبريزي : يُعيد على الأحوط.

سؤال ١٣١ : إذا كان جاهلاً بكيفية الغسل الصحيح فكان يغسل نصف الرأس الأيمن مع النصف الأيمن من البدن ثم النصف الآخر من الرأس مع النصف الأيسر من البدن فهل هذا الغسل مجزئ أم لا؟

الخوئي : لا يجزئ الغسل المذكور.

سؤال ١٣٢ : ما هو الظاهر من الاذن الذي يجب غسله، وما هو الباطن الذي لا يجب غسله في الغسل؟

الخوئي : هو الذي لا يصل اليه الماء مع الصب عادياً.

سؤال ١٣٣ : اذا كان في داخل اذن الجنب مرض يضره الماء، ويمكنه الاغتسال من دون اصال الماء الى خارج الاذن الا بطريق المسح حتى لا يتسرب الى داخلها، فهل يجتزئ بهذا الغسل أم يلزمه التيمم؟

الخوئي : يكفي اجراء الماء باليد بحيث يصدق الغسل، ولا يكتفي بمجرد

المسح كما في مسح الرأس أو الرجلين، ولا ينتقل الى التيمّم.
التبريزي: إذا أمكن وضع شيء يمنع من وصول الماء الى داخل الإذن الذي
يُعَدّ من الباطن فيتعيّن عليه الغسل، والأ يتعيّن عليه التيمّم.

سؤال ١٣٤: إذا كان في باطن عين المتوضئ أو المغتسل مرض يمنع غسل
ظاهرها الا بطريقة المسح بتبليل الاصبع، هل يجب الغسل مع المسح
حول العين أو يتيمّم؟ وكذا لو كان في الإذن أو الفم أو غيرها من البواطن
المتصلة بالظاهر؟

الخوئي: لا يجب الصب بل يجري الماء ولو بمعونة امرار اليد.
التبريزي: إذا أمكن سد العينين والغسل تعيّن عليه ذلك، والا فمجرّد
المسح من غير صدق الغسل غير مجزئ لافي الوضوء، ولا في الغسل.
سؤال ١٣٥: إذا خرج من ذكر الرجل شيء على شكل قطع جامدة بعد البول
مباشرة بدون انتصاب ولا شهوة ولا شبق، فهل يجب عليه الغسل
للجنابة؟

الخوئي: لا شيء عليه فيه.

سؤال ١٣٦: في الغسل الترتيبي اذا رمس العضو في الماء ولم يخرج به بل
مسح العضو حال كونه في الماء بقصد الغسل، فما حكمه؟
الخوئي: لا مانع من مسح العضو داخل الماء بقصد دفع الماء المحيط
بالعضو، ويتحقق الغسل بوصول الماء الجديد بعد عبور اليد الماسحة
من المحل.

التبريزي: يضاف الى جوابه (قدس سره): هذا إذا كان المسح مستوعباً
لتمام مقدار العضو الذي في الماء والأ فالأجزاء مُشكّل.
سؤال ١٣٧: اللزقة (المشمّع) وهي ما يجعل على موضع الألم بغية تخفيفه

أو ازالته، هل هي كاللطوخ المظلي بها العضو، أو كالعصابة التي يعصب بها العضو، لألم أو ورم، فلو أصابته جنابة فهل يتخير بين الغسل والتميم؟
الخوئي : ما سُئل عنه كاللطوخ المظلي للتداوي، ويتعين الغسل جبيرة، و ليس من موارد التخيير، والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): الأحوط ضم التيمم في الفرض.
سؤال ١٣٨ : متى يتحقق الفراغ من غسل الطرف الأيسر في الغسل الترتيبي، حتى يترتب عليه عدم الاعتناء بالشك فيما لو شك بالشرائط والاجزاء و وصول الماء؟

الخوئي : يتحقق الفراغ بالدخول في الصلاة؟ أو غيرها من الأمور المشروطة بالغسل.

سؤال ١٣٩ : شخص أتى بغسل واجب، وفي ذمته غسل واجب آخر، ولم ينوه، اما لنسيانه له، أو لجهله به، فما حكم ذلك؟

الخوئي : غسله الواجب يكفي عن الغسل الآخر، بل ان الغسل اذا كان مُسَلَّم الاستحباب يسقط الغسل الواجب.

سؤال ١٤٠ : تبليل اليد للغسل الترتيبي، أو للوضوء على نحو مسحها بالزيت هل يكفي أم لا؟

الخوئي : يكفي ذلك فيما لو صدق الغسل بالجريان أو بمعونة اليد.

التبريزي : يكفي المسح مع مسمى الجريان ولو بواسطة اليد.

سؤال ١٤١ : الشخص الجنب اذا كان داخل الحوض أو الخزانة، فبعد غسل الرأس و الرقبة هل يجب عليه لغسل الطرف الأيمن و الايسر أن يخرج بتمام بدنه ام لا يجب ذلك، وكذا تحت دوش الحمام فهل يجب قطع جريان ماء الدوش لغسل الطرف الايمن والايسر او انه يبتعد عن ماء

الدوش ثم يقف تحته لغسل كل واحد من الطرفين ام لا يجب ذلك؟
الخوئي : نعم بناء على الاحتياط الوجوبي لابد من اخراج بدنه، ثم رمسه
بقصد الغسل، وكذا في ماء الدوش، والمطر، والميزاب، وامثال ذلك،
فلا بد من الابتعاد عن الماء ثم الوقوف تحته بقصد الغسل.

سؤال ١٤٢ : شخص أتى بغسل الجنابة في شهر رمضان ثم صام أياماً قطع
بعدها ببطلان ما أتى به من الغسل، فما حكم صلاته وصومه؟
الخوئي : يلزمه قضاء ما وجب عليه في تلك المدة من الصلاة والصوم.
التبريزي : يعيد الصلاة ولا يعيد الصوم.

سؤال ١٤٣ : شخص حصل له القطع بأنه اغتسل بعد أن كان جنباً، فبنى على
قطعه و صام، ثم بان له عدم اغتساله، فما حكم صومه؟
الخوئي : يجب عليه قضاء الصوم.

التبريزي : يجب القضاء على الأحوط.
سؤال ١٤٤ : ذكرت في منهاج الصالحين في باب غسل الجنابة مسألة (١٥٣)
ما عبارته (يعتبر خروج البدن كلاً أو بعضاً من الماء ثم رمسه بقصد الغسل
على الأحوط) هل يصدق البعض المذكور على اخراج اليد أو الرجل أو
جزء منها كإخراج الإصبع؟

الخوئي : حيث أن هذا حد الاعتبار في الإرتماس، فأقل ما يكفي فيه أن
يكون الخارج فيه الرأس والرقبة.

التبريزي : يكفي في الغسل الارتماسي أن يكون عضو منه أو بعضه خارج
الماء، سواء أكان الخارج الرأس والرقبة، أو بعض الرأس.

مسائل في أحكام الحيض

سؤال ١٤٥ : المرأة الحائض هل لها الدخول في رواق حرم الأئمة عليهم السلام أم لا، ثم تفضلوا علينا ببيان حدود الحرم؟

الخوئي : لا مانع من توقف الجنب والحائض في رواق الحرم المطهر للأئمة عليهم السلام وحدود الحرم معلومة ومعروفة.

سؤال ١٤٦ : المرأة التي قطع مبيضها والطبيب يقول أنها لا تحيض بعد ذلك و هي في سن من تحيض، فإذا رأت الدّم بصفات الحيض فهل هو بحكم الحيض، أم الاستحاضة أم غير ذلك؟

الخوئي : في صورة الشك فيما تراه مع تحقق علائم الحيض، أو كونها في أيام العادة فذلك محكوم بالحيض.

سؤال ١٤٧ : النساء اللاتي يتعاطين الأقراص، أحياناً يرين الدم أيام العادة يوماً أو يومين لا جميع أيام العادة، وأحياناً بعد أيام العادة مثلاً بعد سبعة أيام يرينه يوماً أو يومين، فهل تجري عليهن أحكام العادة، أم لا؟

الخوئي : في المورد المذكور ما لم يتصل ثلاثة أيام لا يترتب عليه أحكام الحيض، و يلحق بالحيض إذا اتصل ثلاثة أيام وانقطع في فترات اثناء العشرة.

سؤال ١٤٨ : غير القرشية التي أكملت الخمسين، ولا زالت ترى الدم في أيام العادة بصفات الحيض، فما هو تكليفها، فهل تعدّه حيضاً، أم لا بدّ أن تجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة؟

الخوئي :نعم في هذه الصورة لا بدّ ان تجمع بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة حتى بلوغها الستين سنة بناء على الاحتياط.

سؤال ١٤٩ : هل يحرم على الحائض قراءة سور العزائم كما يحرم على الجنب؟

الخوئي : نعم حكمها حكم الجنب.

سؤال ١٥٠ : إذا جلست المرأة بعد طلوع الشمس و رأت الدم ولم تعلم أنه قبل الفجر أو بعد الفجر فماذا يجب عليها أن ترتب من أثر هل تقضي الصلاة أم لا تقضيها؟

الخوئي : نعم عليها قضاء الصلاة في مفروض المسألة.

التبريزي : لا يجب عليها قضاء الصلاة، فإن استصحاب عدم الحيض لا يثبت الفوت.

سؤال ١٥١ : إذا استيقظت المرأة بعد طلوع الفجر أو طلوع الشمس وهي حائض فهل يجب عليها قضاء الصلاة أم لا؟

الخوئي : إن كان حيضها بعد طلوع الفجر بمقدار كانت المرأة متمكنة من الإتيان بصلاة الفجر قبل خروج الدم وجب عليها قضاؤها، و منه يظهر حال ما إذا كان بعد طلوع الشمس، و أما إذا علمت بأن حيضها كان قبل طلوع الفجر فلا يجب عليها القضاء.

التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره): بل إذا احتملت لم يجب عليها القضاء و ان كان القضاء أحوط.

سؤال ١٥٢ : رأيكم أن المرأة تصير ذات عادة بتكرار الحيض مرّتين في شهرين متواليين، ما المقصود من الشهر، هل الشهر الهلالي أم الشهر

الحیضی لیتسنى معرفة المقصود من عبارة «أیام العادة» فی المسائل اللاحقة، و من أحكام ذات العادة، فلو كانت المرأة ترى الدم خمسة أيام ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم ترى الدم خمسة أيام و هكذا، فهل تكون هذه المرأة ذات عادة و قتیة و عددیة تتحیض بمجرّد رؤية الدم، بعد مضي خمسة عشر يوماً من طهرها، ولو كان فاقداً للصفات أم لا؟
الغوثی : نعم تحصل العادة بما ذكرتم، ولا تختص بشهرین هلالین فی العددیة، و أما الوقتیة فلا.

التبریزی : فی العادة العددیة كما ذكر، و أما الوقتیة فلا تحصل إلا بتكرار الحیض مرات بحيث یصبح لها عادة طبیعیة لا شرعیة، و تتحیض حیث بمجرّد رؤية الدم فی الوقت الذي صارت عادة طبیعیة، و تراعی عاداتها العددیة فی عدد ایام الحیض، اذا اتفق تجاوز الدم عن العشرة، أو انقطع الدم على العشرة، و كانت صفرة.

سؤال ١٥٣ : ما حکم ذات العادة العددیة اذا رأت الدم فی الفترات القادمة مرّة - مثلاً سبعة أيام - و أخرى ثمانية أيام فی الشهر الثاني، هل تبقى عددیة أو تتغیّر عاداتها، و ما هی القاعدة فی مثل هذه الحالات؟
الغوثی : اذا كان التخلّف مرّة واحدة فلا یضر، و ان تكرر هدم العادة، والله العالم.

التبریزی : یعلّق على جوابه (قدس سره) : فی زوال العادة السابقة بذلك إشکال، فلا یبعد بقاؤها ما لم تتكرر المخالفة على ذلك مرات متعدّدة.
سؤال ١٥٤ : ما حکم ذات العادة الوقتیة اذا تغیّر الوقت بین فترة و أخرى، و مثاله لو كانت الفترة بین الحیضتین عشرين يوماً ثم أصبحت بعد فترة

اثنين وعشرين يوماً ثم بعد فترة خمسة وعشرين يوماً، فهل تبقى وقتية أم تتغير عاداتها؟

الخوئي: المناط في الوقت هو الاتحاد في أول الوقت بدءاً أو آخره ختماً، أو في بعض أيام الوسط، فما لم يختلف مكرراً في كل تلك الثلاث لم يضر، والله العالم.

سؤال ١٥٥: إذا رأت المرأة الدم أربعة أيام بصفات الحيض وانقطع يوماً واحداً، ثم رأت الدم بعد ذلك بلون أصفر إلى اليوم السادس أو السابع أو لم يتجاوز العشرة فما حكم الدم الأصفر؟

الخوئي: إذا رأت الدم ولو بعد الانقطاع - وإن فرض كون الدم أصفر - حكم بكونه من دم الحيض، مادامت الرؤية في أيام العادة، وإذا رأت المرأة الدم الأصفر بعد أيام عاداتها لم يكن الدم محكوماً بالحيض وإن لم يتجاوز العشرة أيضاً، والله العالم.

سؤال ١٥٦: ما حكم المرأة التي جاءها الحيض سبعة أيام بصفات الحيض ثم انقطع يوم أو يومين ثم نزل عليها مادة خضراء، فما حكم هذه المادة، الخوئي: المادة الخضراء ليست من دم الحيض، والله العالم.

سؤال ١٥٧: امرأة ذات عادة عددية وعاداتها ستة أيام جاءها الحيض هذه الفترة واستمر إلى اليوم الثالث عشر دون انقطاع، ثم انقطع أربعة أيام ثم جاءها الدم بصفات الحيض أيضاً واستمر إلى أكثر من شهر فما حكم الدم الأول؟ وكيف تحسب فترة الحيض في فترة أكثر من شهر؟ وهل تعتبر في هذه الحالة قد تغيرت عاداتها إلى مضطربة أم لا؟

الخوئي: في الصورة المفروضة: تجعل عاداتها حيضاً والباقي استحاضة و

كذا تجعل الدم الثاني حيضاً بالمقدار الذي كان واجداً للصفات، نعم إذا استمرّ الدم الواجد لها وتجاوز العشرة فإن كانت ذات عادة عددية تجعل أيام عاداتها حيضاً والباقي استحاضة، والأفتجعل العشرة حيضاً وما زاد عليها استحاضة، والله العالم.

التبريزي : تجعل الدم الثاني الواجد لها حيضاً من أول رؤية الدم الثاني بمقدار عاداتها، والباقي استحاضة، وكذا الدم الأول محكوم بالحيض بمقدار عاداتها والباقي استحاضة فيتخلل في الفرض بين الدمين أقل الطهر أي عشرة أيام، هذا إذا كان رؤية الدم من الأول في أيام عاداتها، والأفتعمل بما تقدّم في جواب السيد الخوئي (قدس سره).



مركز تحقيقات علوم اسلامی

مسائل في الإستحاضة

سؤال ١٥٨ : لو كانت المستحاضة جاهلة بأحكامها، وكانت تقتصر على الغسل مثلاً أو الوضوء فقط هل يصح عملها، ولو كانت تجمع بين الوضوء والغسل دون أن تعرف أحكامها هل يُحكم بصحة عملها؟
الخوئي : التاركة لوظيفتها بطل عملها من صلاة وصوم وسواء جهلت أم لا بها، والعاملة بها ولو إجمالاً صح عملها.

سؤال ١٥٩ : إذا حصل النقاء للمرأة من الاستحاضة القليلة، ولم تر الدم بعد ذلك، هل يجب عليها الغسل للنقاء؟

الخوئي : لا يجب الغسل في الاستحاضة القليلة، حتى بعد النقاء.
سؤال ١٦٠ : ترى بعض النساء في بعض الأحيان قطرة من الدم، أو قطرات فهل تأخذ أحكام الإستحاضة أم لا؟

الخوئي : إن لم يكن من قرح أو جرح، فهو محكوم بالإستحاضة.
سؤال ١٦١ : المرأة في الاستحاضة الكثيرة، لو لم تنتبه للصلاة عند الفجر، فهنا تصبح الصلاة قضاءً، فإذا أرادت تأخيرها للظهر، واغتسلت للظهرين فقط، هل يجوز لها ذلك؟

الخوئي : نعم يجوز لها ذلك.

مسائل في النفاس

سؤال ١٦٢ : اذا وجب الجمع بين تروك النفساء و أفعال المستحاضة على ناحية الإحتياط فهل يلزمها قضاء الصوم بعد النقاء، أم أن الصوم الذي صامته كاف لها؟

الخبثي : يجب عليها قضاء الصوم إحتياطاً.

سؤال ١٦٣ : إذا أسقطت المرأة حملها و كان له شهراً أو شهرين هل يعتبر دمها نفاس أم لا؟

الخبثي : الإعتبار فيه مشكل يلزمها الإحتياط في الأيام المقررة بالجمع بين تروك النفساء و أحكام المستحاضة، و تلزم الدية على من أسقط.
التبريزي : لا بأس بترك الإحتياط فإنه ليس بنفاس، نعم اذا صادف أيام حيضها فهو محكوم بالحيض، وكذا إذا كان بصفات الحيض و شرائطه، و تلزم الدية على من أسقط.

المبحث الرابع

مسائل في أحكام الميت

سؤال ١٦٤ : في بلاد الغرب عندما يموت الانسان يؤخذ الى المستشفى، و تشرح جثته و حتى رأسه في أغلب الأحيان لأسباب شتى، و عندما يُغسل من الصعب جداً أن يتوقف نزيف الدم من الجراحات، و في هذه الحالة يبقى الجسد بحالة نجاسة و قد تصل الى الكفن، فهل يجوز لف الجسد كله ما عدا الوجه بقطعة بلاستيك بعد تغسيله حتى لا تصل النجاسة الى الكفن؟

الخطوئي : يجب التحفظ على طهارة الكفن بهذه الطريقة أو غيرها.

سؤال ١٦٥ : عند تشريح الرأس يستمر الدم بالنزيف لاسيما في حال الغسل فهل يمكن لف الرأس أولاً ببلاستيك من دون تغسيله ثم تطهير بقية الجسد ثم التيميم ثم التكفين؟

الخطوئي : إذا لم يُمكن غسله من جهة استمرار نزيف الدم أو ترشحه و جب أن يُيمم من دون حاجة الى تطهير جسده، نعم يجب الحفاظ على طهارة الكفن والمنع من نجاسته.

سؤال ١٦٦ : جنابكم تشترطون طهارة موضع التيمم وهنا الرأس مثلاً ليس بظاهر بسبب استمرار نزيف الدم، فهل يمكن التيمم له على النجاسة؟
الخطوئي : لا يعتبر في صحة التيمم طهارة مواضعه.

سؤال ١٦٧ : في حال التيمم هل يجوز استعمال قفاز القماش في اليد حيطة

أن لا تنتقل العدوى؟

الخوئي : لا يجوز ذلك، اذا كان التيميم للميت باليد المذكورة.

سؤال ١٦٨ : إذا مات المسلم ولم يُصل عليه (الصلاة على الميت) و لا (صلاة الوحشة) فهل يجوز أن يُصلّى عليه صلاة الوحشة بعد ليلة أو ليلتين أم لا؟

الخوئي : لا يجوز الصلاة بعد ليلة أو ليلتين.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): و أما الصلاة الواجبة فالأحوط الصلاة عليه بعد الدفن، إذا لم يُصل عليه قبله، ولو كان بعد ليلة أو أكثر.
سؤال ١٦٩ : ميت دفن في مكان ولم يوص أن يدفن في أي مكان آخر، هل يجوز لوليه نبشه لنقله الى مكان آخر ان كان راجحاً، أو مطلقاً؟

الخوئي : لا يجوز لمثله النبش.

سؤال ١٧٠ : إذا لم يكن مع المرأة المتوفاة أحد من محارمها، هل يجوز نقلها من لبنان مثلاً الى النجف مع آخرين ليسوا من محارمها، مع العلم بمحافظتهم و أمانتهم؟

الخوئي : نعم يجوز.

سؤال ١٧١ : هل يجوز ارسال الميت الى بلد ما اذا كان ذلك يُكلف مبلغاً من المال يُدفع الى الظالم؟

الخوئي : لا مانع، إذا كان مصلحة في النقل و الإرسال.

سؤال ١٧٢ : هل أن المرأة إذا ماتت في حالة الولادة تعتبر شهيدة؟ وكذلك الانسان لو مات في حريق أو غرق أو حادث آخر، و هل يختص ذلك بالمسلم؟

الخوئي : انّ لهؤلاء ثواب الشهداء، دون أحكام الشهادة، و موردہ المسلم، والله العالم.

سؤال ١٧٣ : هل يجوز دفن المرأة مع الحلي (المجوهرات)؟

الخوئي : الدفن مع الحلي غير جائز، و هو اتلاف للمال، و في صورة حصوله لابدّ من اخراجها، و ذلك في موارد جواز النيش.

سؤال ١٧٤ : في صورة نسيان وضع الحنوط للميت، هل لابدّ من نبش القبر أم لا؟

الخوئي : نعم ينبش اذا لم يُوجب الهتك والاهانة، و لا يلزم اخراجه إذا أمكن تحنيطه داخل القبر.

سؤال ١٧٥ : هل يجوز بناء القبور أرفع من أربع أصابع، أو شبر، أو ذراع؟

الخوئي : نعم على كراهة في الأخيرين.

سؤال ١٧٦ : هل يجوز خياطة القميص لكفن الميت أم يجب أم لا؟

الخوئي : لا مانع من الخياطة، ولكنها مكروهة كما يكره بل الخيوط بالريق.

سؤال ١٧٧ : هل وضع شيء مع الميت في القبر، كشریط العزاء، رجاء للنجاة حرام أم لا؟

الخوئي : إذا كان برضا مالكة، و مع الرجاء فليس بحرام.

مسائل في الغسل المستحب

سؤال ١٧٨ : امرأة ارادت أن لا تترك غسل الجمعة في اربعين أسبوع على التوالي وفي اثناء ذلك ترى الدم ايام العادة، قيل : لا يضر بغسل الجمعة الايتان به اثناء العادة فهل هذا القول صحيح أم لا؟

الغوثي : نعم هو صحيح، و الحيض لا يمنع من ذلك، وكذا من باقي الأغسال سوى غسل الحيض.

سؤال ١٧٩ : هناك اربع صور لغسل الجمعة : ١- ان يكون يوم الخميس حتى ليلة الجمعة؛ ٢- او صبح الجمعة حتى الظهر و من بعده حتى ليلة السبت؛ ٣- أو صبح السبت حتى الغروب؛ ٤- أو ليلة الجمعة وليلة السبت، فأَيُّ منها يكفي عن الوضوء؟

الغوثي : الغسل في الصورة الاولى : لم تثبت مشروعيته، و يأتي به رجاء لذلك و لا يجزي عن الوضوء والله العالم. وفي الثانية: يكفي عن الوضوء، والله العالم، وفي الثالثة: يكون قضاءً و يجزي عن الوضوء، وفي الرابعة: غير مشروع حتى يجزي عن الوضوء.

كتاب الصلاة

وفيه مباحث:

المبحث الأول : في صلاة الجمعة.

المبحث الثاني : مسائل متفرقة في المقدمات و
الأجزاء و الشرائط و القضاء.

المبحث الثالث : في صلاة الجماعة.

المبحث الرابع : في الشك و السهو.

المبحث الخامس : في صلاة المسافرين.

المبحث الاول

في صلاة الجمعة

سؤال ١٨٠: تذكرون في المنهاج أن صلاة الجمعة واجبة تخييراً، بمعنى أن المكلف مخير في إقامة الجمعة اذا وجدت شرائطها و بين إقامة الظهر، و تذكرون في الفرع السادس بعد ذلك أنه اذا أقيمت الجمعة في بلد واجدة لشرائط الوجوب والصحة وجب الحضور على الأحوط؟! و قد تناهى الينا عن بعض منسوباً الى بعض و كلائكم بل أكد ذلك بأنه لا يجب الحضور و ان أقيمت صلاة الجمعة واجدة لشرائط الوجوب والصحة، نرجو الايضاح لهذا الأمر و فتواكم؟

الخنوي : لا تنافي بين المسألتين: فإن أصل إقامة الجمعة واجبة تخييراً، و أما اذا أقيمت واجدة للشرائط منها عدالة الإمام حينئذ يجب الحضور على الأحوط.

سؤال ١٨١: هل يُمكن أن تحدود الناقص وقت صلاة الجمعة بعد زوال الشمس بكم من الوقت، و ليس بالتحديد بالظل؟ مثلاً ساعة أو أقل أو أكثر؟
الخنوي : لا يُمكن تحديده بالساعة باعتبار أن مدة صيرورة ظل كل شيء مثله تختلف ساعة وضيقاً باختلاف الفصول، و ليس لها وقت محدود في تمام الفصول لكي يمكن تحديده بالساعة.

سؤال ١٨٢: الذين لا يجب عليهم الحضور كالمرضى والمسافر... وغيرهما اذا حضروا الجمعة و صلّوها بعد اتمام شرائطها، هل تسقط عنهم فريضة

الظهر أم لا؟

الخوئي: نعم لو حضروا وصلوها الجمعة أجزأت عن ظهرهم.

سؤال ١٨٣: هل الذي يُقلد سماحتكم مُخَيَّر بأن يرجع الى مرجع آخر -
الأعلم فالأعلم - في مسألة صلاة الجمعة و يتركها دون عذر، أم يَأْثَم إذا
تركها دون عذر؟

الخوئي: لا موقع للرجوع الى الغير في مورد الفتوى، وله الرجوع في
موارد احتياطاتنا الواجبة ولا يَأْثَم.

التبريزي: يضاف الى جوابه (قدس سره): و من موارد الاحتياط المحذور
اليها إذا اقيمت مع الشرائط.

سؤال ١٨٤: يدّعي البعض أن صلاة الجمعة تحتاج الى اذن من المرجع
لاقامتها وأجبناهم بأن امام الجماعة هو امام الجمعة مع توفر الشروط، و
لا تحتاج الى إجازة كما في المنهاج فردّوا بأن عبارة المنهاج لها تأويل
فما هو الجواب؟

الخوئي: الحكم كما في المنهاج فلا تأويل لعبارته.

التبريزي: يُعلق على جوابه (قدس سره): ولكن الاستئذان من الحاكم
الشرعي الذي يده مبسوطة أحوط، إذا أراد اقامتها في المكان الذي
تحت سلطة ذلك الحاكم الشرعي، وفي غير ذلك الاتيان بصلاة الظهر ولو
بعد الجمعة أحوط.

سؤال ١٨٥: لو صلى الجمعة فهل من الأحوط أن يصلي الظهر كذلك، وهل
يُصَلِّي الظهر جماعة بعد صلاة الجمعة؟

الخوئي: إذا أقيمت جمعة صحيحة فلا تجب معها إعادة الظهر جماعة

ولا فرادى، ولا بأس أن يعيد بنيتة القربة غير الفريضة.

سؤال ١٨٦ : الإمام في صلاة الجمعة بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية وقنت القنوت الثاني المستحب فبدلاً من أن يهوي الى السجود هوى الى الركوع ثانية فهنا الصلاة باطلة، هل يستطيع المأمومون اتمام صلاتهم فرادى أم يتقدم أحدهم اماماً؟

الخوئي : نعم بطلت صلاته، ولهم أن يتموها باحدى الصورتين، ولا يرفعوا اليد عن الاتمام رأساً، ولكن لا يكتفون بها لظهرهم ويصلون الظهر أربعاً لانفسهم مفردين أو جامعين.

التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره) : أي لهم أن لا يرفعوا اليد عنها، بأن يتموا الصورتين وعليهم أن يعيدوا صلاتهم ظهراً.

سؤال ١٨٧ : في مفروض السؤال السابق: لو حصل زيادة الركوع من أحد المأمومين فهل يعتبر هذا الركوع الزائد كاف لبطلان صلاته؟
الخوئي : نعم كاف في البطلان لصلاته.

سؤال ١٨٨ : رأيكم أنه لا بدّ أن تكون هناك مسافة فرسخ (٥/٥ كلم تقريباً) بين مكان اقامة الجمعة وجمعة أخرى، فلو كان هناك من يُفتي بجواز أن تكون المسافة أقل من ذلك وله مقلّدين يريدون اقامتها، فماذا ينبغي على مقلّديكم؟

الخوئي : الحكم لمراجعينا هو اعتبار الفصل بينهما بما اعتبرناه من البعد.
سؤال ١٨٩ : ما حكم الشك في صلاة الجمعة، و ما حكم الشك في الخطبتين بعد الدخول في الصلاة؟

الخوئي : حكم الشك في الركعة فيها كحكمه في كل ثنائية، و في غير

الركعة كحكمه في سائر الركعات، ولا يعتني بالشك في الخطبتين بعد الدخول في الصلاة.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): كما أنه لاحكم لشك المأموم مع حفظ الامام، كذلك العكس نعم إذا شكوا جميعاً الامام والمأموم تبطل الصلاة.



مركز تحقیق تکوین و علوم اسلامی

المبحث الثاني

مسائل متفرقة في الصلاة

سؤال ١٩٠: أ- ذكرت في المنهاج - في الستروالساتر - ثلاثة فروض لظهور العورة ثم قلتم: «إذا التفت الى ذلك في الأثناء أعاد صلاته على الأظهر» فهل هذا الحكم باعادة الصلاة يشمل الفرض الاول اذا بدت العورة لريح أو غفلة أثناء الصلاة وسترها في الحال، دون أن يقع جزء من الصلاة بدون سترالعورة؟

ب- وهناك امرأة تقول: كثيراً ما يحصل أن أتبه أثناء الصلاة أن قسماً من شعري ظاهر فأستره في الحال واستمر في صلاتي، فهل صلاتي باطلة؟
ج: إذا كان الجواب بطلان صلاتها باعتبار أن عورتها في الصلاة تمام بدنها فما حكم صلاتها إذا كانت قد سألت أحد الفقهاء وأجاب بصحة صلاتها، وهي واثقة من قوله وفضله، وهي من مقلدي سماحتكم، واستمرت على هذه الحالة عدة سنوات؟

الخوئي: نعم تبطل الصلاة في الصور المذكورة في مورد السؤال الاول والثاني، وأما مورد الثالث فإن كانت عن جهل قصوري بمعنى اعتقدت بذلك فلا اعادة عليها.

التبريزي: أ- يُعَلَّق على جوابه (قدس سره): وكذا تصح إذا كان زمان التفاته مستوراً، وأما إذا كان ملتفتاً حال الانكشاف فيحكم ببطلان الصلاة.

سؤال ١٩١: الاتيان بنافلة الظهر بين أذان فريضة الظهر واقامتها راجح أم لا؟

و كذا في غيرها من النوافل المرتبة ان كانت قبل فريضتها كالفجر أو غير مرتبة؟

الغوثي : نعم يصح بين أذان الظهر و اقامتها بركعتين نافلة الظهر ان كان يؤدي الثمان ركعات لها، فيقدم الست منها ثم يؤذن و يؤدي الركعتين الباقيتين، والا فيقتصر على تلك الركعتين، و كذا في العصر ثم يقيم و يؤدي فرض الظهر او العصر، أما المغرب فحيث لنافلة قبلها فيقتصر بفصل سجدة أو تقدم خطوة أو جملة دعاء، و كذا للعشاء، و أما الفجر فيستحب أداء نافلتها قبله متصلة، بحيث يؤدي فريضة الفجر بعد الفجر بغير فصل هذا هو الراجح.

سؤال ١٩٢: قلتم في منهاج الصالحين في الجزء الأول، مسألة (٥٨٧) الطبعة الثامنة - نجف - صفحة (١٦٧) (إذا كبر ثم شك في أنها تكبيرة الإحرام أو للركوع بنى على الأولى) فلو كبر ثم شك في أنها تكبيرة الإحرام أو الركوع أو الهوي للسجدة فماذا يصنع؟

الغوثي : يبني على كونها للإحرام، ثم يأتي بما شك في إتيان كل ما لم يخرج عن محله.

سؤال ١٩٣: ذكر في العروة الوثقى ص - ٤٠٨ - ج ١ - المسألة السابعة - و تعليقكم عليها و ذكرتم في منهاج - ج ١ - ص ١٩٨ - ط الثامنة - (و إذا أدخل صلاة فريضة في أخرى سهواً، و تذكر في الأثناء، فإن كان التذكر قبل الركوع أتم الأولى... الخ) فما هو وجه الجمع بين المسألتين، علماً بأنه لا تغيير في المسألتين، حيث العروة على آخر تعليقه لكم مع التصحيح، ووجه الاشكال في المسألة هو هل يُمكن أن يقدم صلاة العصر على

صلاة الظهر مثلاً ما لم يتضيّق وقتها بحسب المفهوم من المنهاج أم هناك توضيح آخر للمسألة؟

الغوثي : الصحيح ما هو في العروة في الصلاتين المترتبتين، كما هو مفروض المسألة فيها، و أما عبارة المنهاج فهي صحيحة في غير الصلاتين المترتبتين، والله العالم.

سؤال ١٩٤ : إذا كان المكلف جاهلاً بقراءة الفاتحة أو بعض واجبات الصلاة واستمرّ مدة على ذلك، ما حكم صلاته؟

الغوثي : إذا كان غافلاً محضاً، أو قاطعاً بصحتها، فلا إعادة عليه فيما مضى منه.

سؤال ١٩٥ : هل تعتبر جوارب النساء الطويلة من اللباس الذي لا تتم فيه الصلاة وحده؟



الغوثي : نعم تعتبر كذلك.

سؤال ١٩٦ : لو صلى الإنسان في جلد مشكوك التذكية، ولكنه ما كـول اللحم في الأصل فما هو الحكم؟

الغوثي : لا فرق في ذلك بين المأكول لحمه و غيره، ما لم تعلم تذكيته، حتى المشكوك لا تصح الصلاة فيه.

سؤال ١٩٧ : ما رأيكم في الأرض المباحة تفرش بإسمنت مغطوب، ثم تفرش بحجر مباح على ذلك الإسمنت، فهل يجوز الصلاة في هذه الأرض أم لا؟

الغوثي : لا تجوز على الأحوط.

سؤال ١٩٨ : لو قدّر أن على جبهة المصلي عصابة مستغرقة للجبهة

والجبينين، كيف يسجد للصلاة؟

الخوئي : إذا كان لا يمكنه رفعها، أو يضره ذلك يسجد على نفس العصابة ولا بأس.

سؤال ١٩٩: هل يجوز السجود على سبحة الباي زهر أو السندلوس أو اليسر أو سبحة من العقيق؟

الخوئي : يجوز السجود على غير السندلوس من تلك الأمور.

سؤال ٢٠٠: هل يصح السجود على المطاط والليف المستخرج من النخل بعد صيرورته حبلاً؟

الخوئي : نعم يصح، و يصح على كل نبات ليس مصدراً للأكل أو اللبس.

سؤال ٢٠١ : قلتم في المسألة (١٥) في لباس المصلي: (لا مانع من الشعر

الموصول بالشعر) فما هو الحكم إذا كان الشعر الموصول من الكافر؟

الخوئي : لا اشكال فيه إذا كان على نحو الوصل فقط لأنه يكون من باب

حمل النجس الذي لا اشكال فيه في الصلاة.

التبريزي : بل ليس الشعر نجساً أن كان من شعر أهل الكتاب.

سؤال ٢٠٢ : هل يجب السجود لآية السجدة على المجنب والحائض

والنفساء؟

الخوئي : نعم يجب، والله العالم.

سؤال ٢٠٣ : لو اشتغل أحد بإزالة النجاسة من المسجد، هل يجوز لغيره

الصلاة في المسجد وهو يعلم بوجود النجاسة، و أنها مازالت موجودة؟

الخوئي : جواز الصلاة في الفرض لم يكن ممنوعاً بنفس التكليف بالإزالة،

ولا كانت الإزالة شرطاً لصحتها حتى لا تصح قبل تمام الإزالة، و إنما كان

بامتناع تحقق امثالين كل منهما في طرف الاخر، لعدم قدرة المكلف، و
بذلك وقع التزاحم في دعواتيهما المطلقة، فمع فرض عدم التكليف
بالاشتغال لمكلف فلا مانع من داعوية احدهما، ولو كان هوالمهم
لامثاله لتحقيق مقتضيه، و هو داعوية أمره و عدم مانع عن تحقيقه حسب
الفرض.

التبريزي : يعلق على جوابه (قدس سره): الصلاة المزبورة محكومة
بالصحة، و صحتها غير مبتنية على مسألة التزاحم.

سؤال ٢٠٤ : ما هو القدر الذي يجوز للإنسان أن ينحرف عن القبلة بقدره؟
الخوئي : يجوز الانحراف بقدر أن لا يخرج عن سبع الدائرة الذي فيه
القبلة.

سؤال ٢٠٥ : لو صلى الانسان في جلد مشكوك التذكية جهلاً أو نسياناً في
حالة حمله أو لبسه، وكان لا يعلم بالحيوان أو كان يعلم، فما هو حكمه؟
الخوئي : اذا لم يعلم بنجاسة الحيوان فلا بأس، وكذا مع العلم بنجاسته و
كان محمولاً، أما لو كان ملبوساً فلا يعيد مع الجهل، و يعيد في غير
الجهل.

التبريزي : لا إعادة في صورة الجهل بكونه من الحيوان، سواء أكان ملبوساً
أو لا، إلا في صورة النسيان و كان ملبوساً فاللزام إعادة الصلاة اذا علم أنه
جلد حيوان، و كذا في صورة الشك في التذكية مع احرازه انه جلد
حيوان.

سؤال ٢٠٦ : لو صلى وفي جيبه جلد لحيوان مشكوك التذكية، ما حكم
صلاته لو كان جاهلاً بالحكم أو ناسياً له، أو جاهلاً بالموضوع سواء كان

الحيوان ذا نفس سائلة أم لا؟

الخوئي : لاتصح الصلاة معه في حال الالتفات الى مصاحبته له، إلا مع الاعتقاد بعدم مانعيته.

سؤال ٢٠٧: هل يجوز حمل القرآن في الصلاة والقراءة فيه للسورة إذا كانت طويلة، أم يقتصر على قراءة السور القصار غيباً؟

الخوئي : لا بأس بالحمل والقراءة فيه سوى كراهة ذلك، وإذا قدر على القراءة لسورة يحفظها فهو أحوط و أولى.

التبريزي : يُعَلَّق على قوله (قدس سره) لصورة يحفظها فهو أحوط و أولى: لسورة يحفظها فهو أولى.

سؤال ٢٠٨: وهل يجوز حمل كتاب الأدعية لقراءة الدعاء في القنوت، وهل يفرق الحكم بين الفريضة والنافلة؟

الخوئي : نعم يجوز و لا بأس به، ولا فرق بين الفريضة والنافلة.

سؤال ٢٠٩: من عجز عن الصلاة قياماً، ودار الأمر بين الجلوس على الأرض أو الكرسي، أو بين الكرسي و الجانب الأيمن فماذا يصنع؟

الخوئي : لا بد أن يكون على هيئة تمكنه فعل السجود الاختياري بمواضعه السبعة اللازم وضعها على الأرض، و أما حال القراءة والركوع فالجلوس على الأرض مع الإمكان أولى و أحوط.

التبريزي : إذا لم يتمكن من الركوع الاختياري وفرض تمكنه من السجود الاختياري، فالأحوط الجلوس، ويجب السجود الاختياري بوضع المساجد على الأرض.

سؤال ٢١٠: هل يجوز الصلاة مع حمل السلاح سواء كان في مكان آمن أو

في بيته أو في المسجد؟

الخوئي : نعم يجوز الصلاة فيه، إلا إذا كان غلافه أو غيره مما لا يؤكل لحمه.

سؤال ٢١١ : جاء في الرسالة أن الأحوط استحباباً سجود السهو لكل زيادة ونقصية فهل هذا الاحتياط جار في الزيادة و النقصية في الأمور المستحبة، أم أنه يختص بالأمور الواجبة؟

الخوئي : هذا مخصوص بالواجبات و التروك اللازمة.

سؤال ٢١٢ : إذا كان يُحرم للصلاة بقوله «الله وأكبر» مدة طويلة من الزمن جاهلاً بالحكم، ما حكم صلاته هل يجب عليه الإعادة أم لا؟

الخوئي : إذا كان المراد اظهار حرف الواو كما هو ظاهر السؤال فصلواته باطلة يجب عليه قضائها.

التبريزي : إذا كان مجرد الإشباع فلا بأس، و أما إذا وصل الى حرف الواو كما هو ظاهر السؤال فهو باطل.

سؤال ٢١٣ : إذا كان المكلف لا يعرف جهة القبلة في أول الوقت، ويعلم أنه سوف يعرفها في آخر الوقت، فهل يجوز له الصلاة في أول الوقت أم يجب عليه الانتظار؟

الخوئي : يجب عليه الانتظار في الفرض، والله العالم.

سؤال ٢١٤ : رجل أعطى ثوباً متنجساً لشخص من دون اعلامه بالحال، و أراد الأخذ الصلاة فيه فهل يجب على صاحبه اخباره قبل الصلاة أو بعدها؟

الخوئي : لا يجب اعلامه بها بعد الصلاة و لا قبلها.

سؤال ٢١٥ : رفع الاذان في باحة المسجد أو في غرفة خاصة من باحته
بمكبرة الصوت، حيث يسمع المصلّون الموجودون في محل الصلاة،
بواسطة المكبّرة هل تتأدى به وظيفة الاذان الإستحبابية؟
الخوئي : نعم تتأدى به الوظيفة.

سؤال ٢١٦ : اذا أجريت للمكلف عملية جراحية لرفع البروستات يوضع له
في ذكره أنبوب يوصل بكيس لدفع الإدرار والأوساخ الأخرى الى
الكيس، و عليه فلا يمكنه تطهير موضع ملاقاته النجاسة مع الأنبوب فهل
تجب عليه الصلاة في هذه الحالة؟

الخوئي : نعم يجب الاتيان بالصلاة حتى مع هذه الحالة، و لا تترك على
كل حال.

سؤال ٢١٧ : من صلّى وهو يلبس جلدًا غير مذكى أو ساعة ذهبية سهواً، هل
تجب عليه الإعادة؟

الخوئي : لا تجب عليه الإعادة  *تكملة في تكملة*

التبريزي : إذا كان التذكر بعد الصلاة لا تجب عليه الإعادة.

سؤال ٢١٨ : الأسنان المصنوعة إن كانت من الميتة أو نجس العين، ما الحكم
هنا بالنسبة للصلاة، و اكل الطعام؟

الخوئي : إذا كانت الأسنان المصنوعة من الميتة أو نجس العين كالكلب
والخنزير لم تجز الصلاة فيها، و أما أكل الطعام معها فإن كانت من
نجس العين فهو غير جائز.

سؤال ٢١٩ : هل تجب الفورية العرفية، في سجود آيات السجدة أو يجوز
تأخيرها إذا كان فيها سخرية و استهزاء؟

الخوئي : نعم تجب الفورية العرفية، و يجوز تأخيرها إذا كان فيها سخرية واستهزاء، والله العالم.

التبريزي : تجب الفورية العرفية، ولا يجوز التأخير مطلقاً.

سؤال ٢٢٠ : هل تجوز صلاة الليل أداءً ما بين طلوع الفجرين؟
الخوئي : نعم.

سؤال ٢٢١ : ما هي نية صلاة الليل إذا صلاها بعد صلاة العشاءين؟
الخوئي : أداءً فيما إذا كان مسافراً أو لعذر كأن خاف فوتها لغلبة النوم أو غير ذلك.

سؤال ٢٢٢ : ما الفرق عادة بين طلوع الفجر الصادق و شروق الشمس في الصيف و في الشتاء؟ و ما الفرق بين طلوع الفجرين - بالدقائق؟

الخوئي : هذا يختلف حسب الأوقات والافاق والمعمول في تقاويم العصر المطبوعة تسجيل ذلك حسب الفصول و الأيام لغالب الأقطار.

سؤال ٢٢٣ : هل يجب الجلوس بين سجدة السهو، أم يكفي رفع الجبهة قليلاً وإرجاعها بدون جلوس؟

الخوئي : نعم يجب كما في أصل الفريضة.

سؤال ٢٢٤ : إذا قرأ أو سمع آية السجدة في قاعة الدرس، هل يكفي السجود على الطاولة، مع العلم أن الطلاب سيستهزؤون به؟

الخوئي : يعتبر في هذا السجود ما يعتبر في سجود الصلاة من أن يكون على المواضع السبعة على الأحوط لزوماً.

سؤال ٢٢٥ : ما حكم المرأة المسنة التي تبثلي بالشك، و ان علّموها لا تتعلم؟

الخوئي: إذا كانت المرأة المذكورة كثيرة الشك لاتعتني به، و إلا تستأنف صلاتها عند الشك، والله العالم.

سؤال ٢٢٦: مذكور في المنهاج الأجزاء التي لاتتم فيه الصلاة كالقلنسوة.. الخ فما هي الاجزاء التي تتم فيها الصلاة، هل ما يستر العورتين فقط؟ فلو كان رجلاً يلبس السروال الذي يستر العورتين و كان عليه ثوب أو قميص، فهل هذا الثوب و القميص يعتبران من الأجزاء التي لاتتم فيها الصلاة؟

الخوئي: المقصود منها (ما لا تتم فيه الصلاة) ما لا يمكن التستر به فيما يجب ستره في الصلاة، لا ما لا يكون ساتراً فعلياً، فالحزام والعمامة إذا كانا بمقدار يُمكن ستر العورتين بكل منهما لا يدخلان في تلك الأجزاء وإن لم يكونا فعلاً ساترين للعورتين، فلا دخل للستر الفعلي فيها، فلا يعد الثوب والقميص منها، نعم في الصلاة في اللباس المغصوب المذكور في الفصل الثاني من كتاب الصلاة اعتبار كونه ساتراً فعلياً، فإن لم يكن السروال مغصوباً صحت صلاته، وإن كان الثوب أو العمامة مغصوبين.

سؤال ٢٢٧: ما حكم المرأة التي تصلي ولا تستر كامل جسمها، فلو فرض أنها أظهرت شيئاً من الساقين فهل صلاتها باطلة أو صحيحة؟

الخوئي: تبطل في الصورة المفروضة إذا كانت عالمة و مُتعمّدة، و أما مع السهو أو الجهل فمعدومة، فلا تبطل، والله العالم.

التبريزي: إذا كانت جاهلة بالموضوع، و علمت أثناء الصلاة، و كان جسمها أو شيء منه مكشوفاً تبطل الصلاة، و أما مع الإلتفات بعد الصلاة، أو في أثنائها مع كونه مستوراً حين الإلتفات فصلاتها صحيحة، و

أما في موارد الجهل بالحكم و اظهار شيء عمداً، ممّا يجب ستره فصلاتها
محكومة بالبطلان، إلا إذا كانت معتقدة بعدم وجوب ستر..

سؤال ٢٢٨ : هل يجوز حجز مكان في المسجد بوضع السجّادة فيه
استمراراً؟

الغوثي : في كفاية وضع الرجل في ثبوت الأولوية إشكال، والاحتياط
لا يترك على التفصيل المذكور في رسالتنا العملية فليلاحظ.

التبريزي : لا يوجب هذا حق السبق مطلقاً، بل انما يوجب إذا وضعها
في أوقات الصلاة أو قبلها، فالوضع يوجب حق السبق بالإضافة لصلاة
الوقت.

سؤال ٢٢٩ : هل تجب البسملة في صلاة الغفيلة بالنسبة للقراءة الثانية بعد
الحمد؟



الغوثي : لا بسملة فيهما، والله العالم.

سؤال ٢٣٠ : لو كان يصلي الظهرين مثلاً قبل الوقت جاهلاً باعتبار الوقت
في صحة الصلاة، ثم التفت الى اعتباره، فهل يمكن تصحيح صلواته
باحتمساب صلاة كل يوم لاحق قضاء عن اليوم السابق، وان نوى بها الأداء
إذ لا يعتبر في القضاء قصده؟

الغوثي : لا يُمكن تصحيح تلك الصلوات المؤدّات لغير وقتها بنية أداء
وظيفة الوقت، فالقضاء لا يصح الابنية القضاء ولو اجمالاً، بأن تردّد ما في
ذمته بين الأداء والقضاء ينويها على ما هو الواقع من دون توصيف بأي
منهما، والله العالم.

التبريزي : إذا أتى بقصد وظيفته الفعلية حين الاتيان فلا بأس، و يُحسب

قضاء.

سؤال ٢٣١: لو صلى المصلي بمشكوك التذكية، أو ما لا يؤكل لحمه ناسياً، أو التفت أثناء صلاته فما هي وظيفته؟
الخوئي: يترك الصلاة و يستأنفها.

التبريزي: يضاف الى جوابه (قدس سره): و أما إذا كان التذكر بعد الصلاة فلا تجب الاعادة، اذا كان المنسي غير مأكل اللحم مع كونه مذكى، و أما اذا كان مشكوك التذكية فالأحوط اعادتها.

سؤال ٢٣٢: إذا كان الرجل يُصلي صلاة الطواف، أو أي صلاة أخرى فجاءت امرأة وصلت محاذية له أو أمامه و بينهما أقل من شبر فما حكم صلاتهما، هل تبطل صلاتهما معاً أو صلاة المتأخر؟
الخوئي: في الفرض تبطل صلاة المتأخر فقط.

التبريزي: لا بأس بصلاتهما بلا فرق بين صلاة الطواف و غيرها، بل لا يبعد عدم الاختصاص بالمسجد، بل يعلم جميع مواضع مكة القديمة.

سؤال ٢٣٣: ما المراد بالتقية في العبادات، و هل يُمكن إتصافها بالأحكام الخمسة، و هل هي في مورد احتمال خوف الضرر أم التجامل بالمظهر و عدم إلفات النظر؟

الخوئي: أما في مورد احتمال الضرر بمخالفتها فواجبة و في الصلاة معهم فمستحبة مع عدم احتمال الضرر أيضاً،

سؤال ٢٣٤: ما حكم الأذان في كل من صلاتي الخسوف والكسوف إذا قصد به الإعلام؟

الخوئي: يعلم بقول (الصلاة) ثلاثاً إذا أُقيمتا جماعة.

سؤال ٢٣٥: ذكرت في رسالتكم أن الإنسان إذا نسي القيام المتصل بالركوع (والذي هو ركن) وهوى للسجود...، والحال أن نسيان القيام المتصل بالركوع مرتبط بنسيان الركوع؟ فما هي الكيفية والصورة التي تعرف بها وجه و توضيح هذه المسألة؟ نريد من سماحتكم مثلاً على ذلك؟

الخوانساري: مثال ذلك: أنه بعد أن أتم قراءته هوى للركوع فقبل أن يصل إلى حد الركوع نسي فجلس فتذكر حاله فقام منحنيًا إلى ركوعه، ثم تذكر أنه لم يركع عن قيام تام، فإنه ركع ركوعاً باطلاً، فلو كان التفاته إلى ذلك قبل دخوله في السجدة الثانية رجع إلى القيام منتصباً فركع ركوعه وانتصب و أتم بالهوى إلى السجود و سجد سجدتيه وأتم صلاته، فهذا هو نسيان للقيام الركني للركوع مع تداركه، أما لو التفت بعد الدخول في السجدة الثانية فقد بطلت الصلاة بترك القيام الركني نسياناً من دون نسيان أصل الركوع.

سؤال ٢٣٦: ورد في المسائل المنتخبة - مسألة ٣٨٨ - والأحوط له التجافي حال التشهد، وهو أن يضع يديه على الأرض ويرفع ركبتيه عنها قليلاً، فهل الاحتياط وجوبي كما يظهر، وعلى تقديره هل يجب الاحتياط برفع الركبتين حال التجافي بحيث يكون ترك ذلك لدى الجاهل المقصر موجباً للإحتياط بأعادة الصلاة، بل هل يكفي التجافي بالإستعداد للقيام بأي صورة؟

الخوانساري: نعم يكفي التجافي بأي صورة، وإن ترك التجافي مقصراً بطلت جماعته لا أصل الصلاة التي أداها، إن لم يقع منه فيها الزيادة غير المسموحة.

سؤال ٢٣٧ : شخص جرت طريقته على التسليم بعد تشهد الركعة الثانية، بنية الاستحباب بالنحو الذي يكمل فيه الركعتين الآخرين بعد ذلك، جهلاً منه بالحكم، فهل يحكم ببطلان صلاته، علماً بأنه غافل تماماً عن السؤال عن الحكم، لا اعتقاده بمشروعية التسليم مرتين في الصلاة الثلاثية والرباعية؟

الخوئي : صلاته محكومة بالبطلان.

سؤال ٢٣٨ : لو أن شخصاً دخل الجماعة و الامام راكع، لكنه ركع و عندما وصل الى حد الركوع تبين له أن الامام رفع رأسه من الركوع قبل وصوله الى الركوع، فهل ينفرد أم تبطل صلاته لتركه القراءة؟
الخوئي : تبطل صلاته.

سؤال ٢٣٩ : هل يعتبر الطمأنينة في القيام الركني المتصل بالركوع؟ مع العلم أنه ورد لكم تعليقة على العروة بأنه لا يعتبر؟ فهل يصح الاعتماد عليها؟
الخوئي : نعم يصح الاعتماد عليها.

سؤال ٢٤٠ : من يذكر في كل تشهد في الصلاة، بعد الشهادة بالوحدانية و الرسالة، الشهادة لعلي عليه السلام بالولاية، هل يحكم ببطلان صلاته، لو كان ذلك منه جهلاً بالحكم، واعتقاداً بلزومها أو استحبابها، أم تصح تلك الصلاة؟

الخوئي : إذا كان معتقداً بصحة الصلاة معها، صحت و لا اعادة عليه فيها.
سؤال ٢٤١ : إذا قال المصلي في ركوعه «سبحان ربّي الأعلى و بحمده» بدل «سبحان ربّي العظيم و بحمده» عمداً، و قال في سجوده ذكر الركوع هل تصح صلاته؟

الخوئي : الأحوط عدم تبديل (العظيم) في السجود (بالأعلى) وكذا العكس، والله العالم.

سؤال ٢٤٢ : هل تجزئ الصلاة على النبي محمد ﷺ عن ذكر الركوع و السجود لو كررها ثلاثاً في سجوده أو ركوعه؟
الخوئي : لا يكفي ذلك، والله العالم.

سؤال ٢٤٣ : هل قول « آمين » مبطله لصلاة المؤمن، و هل صلاة المخالف صحيحة لو استبصر؟

الخوئي : إذا قصد محض الدعاء، و لم يقصد جزئيته في صلاته لم تبطل به الصلاة، أما المخالف لو استبصر حسبت له اعماله في حال خلافه.

سؤال ٢٤٤ : إذا تلفظ الشخص بنية الصلاة بعد تكبيرة الاحرام، فما حكم صلاته، و ما حكم قراءة الفاتحة أو بعض الواجبات جهلاً؟
الخوئي : التلفظ بنية الصلاة بعد التكبيرة يضر، و أما ترك الفاتحة و غيرها من واجبات الصلاة، فإن كان مستنداً الى جهله عن قصور فلا يوجب القضاء.

سؤال ٢٤٥ : ما حكم من صلى صلاته اليومية مُضيفاً السلام الى التشهد الاول جاهلاً بالحكم، أو كاسباً لذلك من تعليم أو نسيان؟
الخوئي : صلاته باطلة، و عليه اعادتها، نعم مع النسيان تصح الصلاة، و عليه سجدتي السهو.

سؤال ٢٤٦ : استحباب نظر المصلي يختلف باختلاف حاله في القيام والجلوس، مثلاً فالمصلي جالساً هل يشملُه حالة قراءته حكم القائم أم الجالس؟

الخوئي : نعم يختلف باختلاف حاله، فيستحب له النظر في حال الجلوس الى حجره.

سؤال ٢٤٧: هل يستحب للمصلي أن يقول: (بحول الله وقوته أقوم وأقعد وأركع وأسجد) عند الشروع في القيام لجميع الركعات؟
الخوئي : نعم في جميع الركعات مستحبة.

سؤال ٢٤٨: هل يجوز قراءة دعاء كميل في القنوت، في صلاة الفريضة، أو النافلة؟

الخوئي : لا بأس بهما.

سؤال ٢٤٩: قراءة النون ميماً في القرآن كما في «انباء» تقرأ «أمباء» كما هو متعارف، هل يصح هذا في الصلاة أم لا؟
الخوئي : نعم يصح.

سؤال ٢٥٠: نقل عن سماحتكم القول بعدم جواز الفصل أو الوقف في ما بين فقرات التسيبحات الأربع في الركعة الثالثة والرابعة و لزوم الوصل، وأنه لو حدث الوقف أو الفصل و لو لأجل عدم ضبط بعض كلمات إحدى الفقرات فلا مجال لاعادة نفس الفقرة و الاكتفاء بها بل لا بد من اعاتتها من أولها، فهل هذا النقل صحيح؟

الخوئي : ليس النقل المذكور صحيحاً و للتأكد يراجع المسألة ٦٠٨ و ٦٣٦ من المنهاج، والله العالم.

سؤال ٢٥١: إذا جاء بالبسملة لسورة التوحيد و بعد لم يشرع فيها، فهل يكفي ذلك في عدم جواز العدول فيها الى غير سورة الجحد، بناء على أنها جزء من السورة أم لا، لانصراف الدليل الى الشروع في نفس السورة؟

الخوئي : نعم يكفي ذلك حتى لعدم الجواز الى سورة الجحد أيضاً،
والله العالم.

التبريزي : على الأحوط.

سؤال ٢٥٢ : إذا كان المصلي في الصلاة الاخفائية يقرأ بتحريك لسانه دون
اسماع نفسه، ما حكم صلاته التي صلاًها؟
الخوئي : لا تحصل معه القراءة المجزية.

سؤال ٢٥٣ : ذكرت في منهاج الصالحين في باب الصلاة، فصل القراءة ما
عبارة (يعتبر في الركعة الأولى والثانية من كل صلاة فريضة أو نافلة قراءة
فاتحة الكتاب، ويجب في خصوص الفريضة قراءة سورة كاملة
على الأحوط بعدها) هل تكفي قراءة سورة الفاتحة كسورة كاملة بعد
الفاتحة الواجبة؟

الخوئي : لا بد أن تكون سورة أخرى غير الفاتحة، كما صرح بذلك في غير
المنهاج، كالعروة الوثقى، *بإتقان* كفاية الطالب *رسدي*

سؤال ٢٥٤ : ذكر علماء التجويد أنه يجوز في حروف المد (الواو - والياء -
والألف) التي بعدها سكون عارض بسبب الوقف نحو: العالمين - الرحيم -
الدين - نستعين... إلخ ثلاثة أحوال: القصر والمد والتوسط فهل القراءة
بهذه الأنحاء الثلاثة صحيحة أم لا؟ وما هو الأفضل؟

الخوئي : صحيحة مع مراعاة المد أو التوسط.

سؤال ٢٥٥ : إذا مد المصلي في قراءته في موضع ليس من مواضع المد نحو:
مد ألف (مالك) و واو (يوم) فهل قراءته صحيحة؟
الخوئي : صحيحة ما لم تخرج عن حد المتعارف في القراءة.

سؤال ٢٥٦ : إذا أخطأ المصلي في القراءة الواجبة، فهل يجوز له إعادة الكلمة التي أخطأ فيها، أم يجب إعادة العبارة على نحو لا يخل بالمعنى والسياق، أم أن الواجب إعادة تمام الآية، وهل يفرق الحكم فيما إذا كانت القراءة الواجبة في الصلاة، أو القراءة الواجبة بسبب النذر وغيره؟
الخوئي : تجب الاعادة بشكل صحيح، على نحو تصدق الجملة التي هو فيها، وإذا أردت التفصيل فراجع الجزء الأول من كتاب المنهاج.

سؤال ٢٥٧ : الاذكار المستحبة من قبيل (بحول الله) أو ما في القنوت اذا لم يتمكن المصلي من الاتيان بها بصورة صحيحة هل تبطل الصلاة، أم لا؟
الخوئي : لا بأس به اذا كان على نحو يصدق عليه الذكر عرفاً.

سؤال ٢٥٨ : اعادة الكلمة مرتين في القراءة أو في باقي الاذكار هل يوجب سجود السهو أم لا؟ وهل يكفي سجدة سهو واحدة لزيادة كلمات؟
الخوئي : سجدة السهو تجب في مواضع مخصوصة، وقد ذكرت في رسالتنا ولا تجب في الفروضين المذكورين في السؤال.

سؤال ٢٥٩ : ما حكم من قصد الشكر والاستعانة والثناء من سورة الحمد مضافاً الى قصد القرآنية وكذا في سورة (الناس) يقصد القرآنية و يقصد الاستعاذة؟

الخوئي : لا بأس مع قصد القرآنية كما هو المفروض.

سؤال ٢٦٠ : هل الإخفات عدم اسماع من بجانبه، أم خلفه، أو يصدق الاخفات حتى لو سمعه؟

الخوئي : الجهر هو ظهور جوهر الصوت، والإخفات هو عدم ظهور ذلك.

سؤال ٢٦١ : هل يمكن الاتيان بـ (سمع الله) بقصد الذكر المطلق؟

الخوئي : نعم يمكن ذلك

سؤال ٢٦٢ : قلت في منهاج الصالحين: (تجب الموالات بين حروف الكلمة

الخ) فهل المراد الاتيان بالكلمة عقيب الاخرى عرفاً فلا يضر وان حصل

الوقف بين الصفة و الموصوف و بين المعطوف و المعطوف عليه، او ان

المراد هو الاتصال الحقيقي؟ ففي مثل اللهم صل على محمد و آل محمد

يكون الوقف مبطل، و كذا آخر الحمد و غيره من موارد الصلاة، نرجو

بيان ذلك لمساس الحاجة اليه؟

الخوئي : المراد هو الوصل العرفي، لكن مع مراعات عدم الوصل

بالسكون.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): على الأحوط استحباباً، لا سيما

في القراءة.

سؤال ٢٦٣ : أين مخرج الضاد؟

الخوئي : معروف و هو الرباعيات المتصلة بالطواحن.

التبريزي : المعتبر أن يكون القراءة صحيحة عند أهلها، دون خصوص

المخرج.

مسائل في قضاء الصلاة

سؤال ٢٦٤: إذا كان على الشخص قضاء صلوات خمس سنين وكان سميناً في جسمه بحيث لا يقوى على أداء جميعها من قيام للتثاقل والارهاق و عندما يقضيها من قيام تكون الكمية أقل من الصلوات التي يقضيها من جلوس، و يريد التخلص من القضاء بسرعة فلا يعلم الانسان عن أجله، فهل له أن يصليها من جلوس أحياناً و من قيام أحياناً؟
الخوئي: يجب عليه الاتيان بالصلاة قضاءً عن قيام بالمقدار الممكن، ولا يكفي عن جلوس.

سؤال ٢٦٥: الجاهل المقصر الذي لم يكن يعلم عدم إنحصار علامة البلوغ في سن (١٥) بالنسبة للذكور، و سن (٩) بالنسبة للإناث، ثم علم بذلك فهل عليه قضاء و كفارة ما فاتته من العبادات أم لا؟
الخوئي: اذا تيقن بحصول احد علامات البلوغ قبل اكمال السن المعين فعليه القضاء في مفروض السؤال دون الكفارة.

سؤال ٢٦٦: الجاهل المقصر الذي كان يأتي بالغسل على كيفية غير صحيحة سنين عديدة بان كان يأتي بغسل الجهة اليمنى ثم راسه و رقبتة، ثم الجهة اليسرى، فهل صلاته وصومه خلال هذه الاعوام المتقدمة باطلة أم لا، وعلى فرض البطلان فهل عليه كفارة صيام أم لا؟
الخوئي: عليه قضاء الصلاة والصيام دون الكفارة.

التبريزي: عليه قضاء الصلاة و لا يبعد عدم وجوب قضاء الصوم، اذا كان

معتقداً أن غسله صحيح.

سؤال ٢٦٧ : شخص رأى في لباسه منياً فأتى بغسل الجنابة و صلى بذلك الغسل، ثم بان أن ذلك اللباس لشخص آخر مما جعله متيقناً بعدم صدور جنابة منه، فما حكم الصلاة التي صلاها بذلك الغسل؟

الخوئي : صلاته التي أتى بها بذلك الغسل يجب اعادتها أو قضاؤها.

سؤال ٢٦٨ : المريض الذي يفقد وعيه أثر البنج الذي قد يستغرق مدة طويلة ليتمكن الاطباء من اجراء العملية الجراحية و هذا التبنيح الى حد ما يكون باختيار المريض و باطلاعه و موافقته فنظراً الى ذلك هل يقضي المريض ما فاتته من الصلوات حال اغمائه ام لا؟

الخوئي : قضاء ذلك مبني على الاحتياط.

سؤال ٢٦٩ : احد أبناء الشيعة نتيجة لعدم توجهه لمسائل دينه لم يأخذ الاحكام من أهلها بل أخذها من أهل السنة، وبعد سنين اهتدى الى الحق بواسطة بعض الشباب المؤمنين من الشيعة، و رجع الى المذهب الجعفري، فهل يجب عليه قضاء الصلوات التي صلاها على طبق مذهب العامة؟

الخوئي : الصلوات التي أتى بها، اذا كان وضوؤها طبقاً لمذهب أهل السنة كما هو الظاهر من فرض السؤال فعليه لا بد من قضاء جميع تلك الصلوات.

سؤال ٢٧٠ : إذا نوى الإقامة عشرة أيام في بلد ما، ومكث فيه خمسة أيام، لم يصل خلالها، ثم أراد القضاء، فهل يقضي قصراً أم تماماً؟ وهل يؤدي الفرائض الآتية قصراً أم تماماً؟

الخوئي : ما لم يعدل عن قصده يجب عليه أداء الصلاة تماماً في باقي الايام، كما أنه يقضي الفوائت تماماً لاقتصراً.

سؤال ٢٧١ : هل يشترط في صلاة القضاء الترتيب، و ما حكم من أتى بها بغير ترتيب جاهلاً بالحكم؟

الخوئي : لا يشترط الا بين المترتبتين، كالظهرين، أو العشائين، والله العالم.
سؤال ٢٧٢ : إذا أجريت لشخص عملية جراحية، وفات عليه وقت الصلاة في حال عدم شعوره بفوات الوقت بسبب ما أعطي من إبرة مخدرة، فهل يلزمه قضاء الصلاة أم لا؟ وهل يفرق في ذلك بين حالة الضرورة و عدمها أم لا؟

الخوئي : نعم عليه قضاؤها، بلا فرق بين الحالتين.
التبريزي : إذا لم يكن مُغْمًى عليه في تمام وقت الصلاة يجب عليه القضاء، و إلا فالقضاء أحوط.

سؤال ٢٧٣ : رجل عليه قضاء صلاتين من ظهر يوم واحد، أو عشائين من ليلة واحدة، و لكنه عند القضاء غفل عن ذلك، فلم يقض الصلاتين بالترتيب ثم انكشف له الواقع أثناء الوقت، أو بعد خروجه، فما هو الحكم؟
الخوئي : لا إعادة عليه في فرض الغفلة.

سؤال ٢٧٤ : هل يجوز لمن طهارته طهارة عذرية، لما فيه من الجبيرة، أو دم الجروح و القروح (وقد فاتته صلوات في حالة السلامة من ذلك) أن يقضي تلك الصلوات بتلك الطهارة؟

الخوئي : نعم يجوز، والطهارة المذكورة في الموارد ليست طهارة عذرية.

المبحث الثالث

في صلاة الجماعة

سؤال ٢٧٥: من كان يصلي مأموماً ورفع رأسه بعد السجود ولكن أدرك أنه رفع رأسه قبل الإمام بلحظات قليلة، حيث لا يسعه أن يسجد ثانية لمتابعة السجود ما هو حكمه؟

الخوئي: إذا علم عدم اللحق فلا يعود.

سؤال ٢٧٦: إذا شكَّ امام الجماعة هل نوى امامة الجماعة أم لا، وهو ما زال في الركعة الاولى، فماذا يصنع في هذه الصورة؟

الخوئي: لا أثر للشك المزبور، حيث أن نية الامامة غير معتبرة.

سؤال ٢٧٧: إذا صلى في الصف الأول قصراً، ولم يتابع بعد انتهاء صلاته، فهل تبطل صلاة الذين عن يمينه؟
الخوئي: لا تبطل الصلاة بذلك.

سؤال ٢٧٨: إذا كان الامام لا يتمكن من الاستقرار في الركوع أو السجود لعارض في بدنه، هل تجوز الصلاة خلفه أم لا؟
الخوئي: نعم تجوز.

سؤال ٢٧٩: المأموم المسبوق لا يجوز له أن ينوي الانفراد إذا انتهت صلاة الجماعة بل يحتاط بالجلوس متجافياً مع الجماعة، فإذا سلّموا قام لإكمال صلاته، مع العلم أن وظيفته مع الجماعة قد انتهت، فهل يجوز له القيام بعد السجود وترك المتابعة الاستحبابية مع الجماعة أم لا؟

الخوئي : لا يصح أن ينوي ذلك في أول لحوقه بالامام حتى فيما أمكن أن ينتهي مع الإمام في صلاته معه على الأحوط فيهما، وإذا بدى له الإنفراد بعد أن لم يكن ذلك من نيته في أول اللحوق فلا مانع منه ولا بأس عليه.

سؤال ٢٨٠ : من التحق في صلاة الجماعة و شك أنه التحق في الاولى أو الثانية، هل تجري أحكام الشك للفرادى عليه؟

الخوئي : نعم هو شك بين الواحدة والاثنين المحكوم بالبطلان إن استقر الشك.

سؤال ٢٨١ : إذا أردك المأموم ثنية الامام تحمّل عنه القراءة فيها و كانت أولى صلاته، و يتابعه في القنوت و كذلك في الجلوس للتشهد متجافاً على الأحوط وجوباً، و يستحب له التشهد، فإذا كان في ثلثة الإمام تخلف عنه في القيام فيجلس للتشهد ثم يلحق الإمام... الخ - مسألة ٨١٣ - المنهاج ، سيّدنا ما الحكم فيما لو دخل المأموم والإمام في الركعة الأخيرة من الصلاة؟

مركز تحقيق مكتبة نور علوم إسلامي

الخوئي : يجري الحكم السابق هنا أيضاً، والله العالم.

سؤال ٢٨٢ : إذا ترك التسبيح في الأخيرتين ظناً منه أن الامام يتحمّل ذلك عنه فما الحكم؟

الخوئي : إذا كان معتقداً به، فلا شيء عليه.

سؤال ٢٨٣ : ذكرت في مسألة - ٨٠٥ - من المنهاج (لا يضر الفصل بالصبي المميّز إذا كان مأموماً، فيما اذا احتمل أن صلاته صحيحة عنده) هل الاعتبار بوجود الصبي المميّز وغيره، أم الاعتبار بمقدار المسافة التي يشغلها كل منهما؟

الخوئي : الاعتبار بوجود الصبي المصلي .

سؤال ٢٨٤ : ما حكم صلاة المأمومين اذا تبين للإمام فقط أن صلاته باطلة اما لوجود حاجب قد نسيه، أو لم يعلم به، أو لنسيان الوضوء أو الغسل، و كذا نسيان الخبث على بدنه و ثوبه؟

الخوئي : بطلت صلاة الامام، و بطلت جماعة المأمومين، ولكن صلاتهم صحيحة مع عدم ما يُنافي صلاة المنفرد.

سؤال ٢٨٥ : إذا كان امام الجماعة إمامياً غير جامع لشرائط الامامة، هل يجوز الصلاة خلفه متابعة، والاختفات في الصلاة الجهرية إذا كانت هناك مصلحة شرعية أخرى؟

الخوئي : لا تجزي هذه الصلاة.

سؤال ٢٨٦ : أعلم بانحراف عدالة زيد فانا لا أصلي خلفه هل يجب الاخبار والإعلان أم يجوز أم يحرم؟

الخوئي : لا يجوز اعلام غيره به.

سؤال ٢٨٧ : أعلم بانحراف عدالة زيد فما الحكم على تقدير أنني أسأل عن هذا الشخص فماذا يكون جوابي؟

الخوئي : المستشار أمين لا يخون.

سؤال ٢٨٨ : زيد لم تثبت عندي عدالته فابتليت به في مكان جمعنا و اياه، وتخلفي عن الصلاة وراءه يوجب شيئاً في النفوس ماذا أصنع؟

الخوئي : لا بأس بترك الصلاة معه، و ان صليت رجاء فلا بأس ويلزمك الإعادة.

سؤال ٢٨٩ : اذا صلى مجموعة من المخالفين معنا جماعة هل يشكلون

فاصلاً لو صلوا في الصف الأول بصلاتهم؟

الخوئي : لا يضر بالاتصال.

سؤال ٢٩٠ : شخص صلى امام جماعة مع علمه ببطلان صلاته، اما لتردد في النية أو لغيره، فهل يجب اخبار الجماعة على الفور، أو اكمال الصلاة و بعدها اخبارهم، و لكن لو لم يُخبرهم مطلقاً، فكانت هذه الجماعة في بلد نائية، فهل يجب الرجوع اليهم و اخبارهم مع العلم ان الذين صلوا وراءه من مناطق مختلفة و لو كان بعضهم توفي فما حكم صلاته، فهل تبقى مُعلقة في ذمة امام الجماعة، وما موقف امام الجماعة في هذه الحالة؟

الخوئي : إذا علم بالبطلان بعد انتهاء صلاته لم يجب اعلامهم، و لا يضمن صلاتهم و ان علم به في أثناء الصلاة وجب الخروج منها، ولو بتحليل أنه مُضطرّ الى نقض الصلاة، ولا يجوز الاستمرار في الصلاة بهم، ولا يجب اعلامهم بأنها كانت باطلة.  مركز تحقيق فتاوى علمي

سؤال ٢٩١ : يوجد فتوى من سماحتكم بصحة صلاة من ركع قبل الإمام ثم رفع رأسه قبل الإتيان بالذكر، فهل الصحة مخصوصة بالنسيان دون الجهل أم فيهما معاً؟

الخوئي : هذا فيما ركع باعتقاد ركوع الإمام فإن علم بخطأه وجب عليه العود ليركع مع الامام ثانية، أما لو ركع [الركوع] الاول عالماً عمداً لم تصح صلاته تلك، و لا بد من استثنائها إذا كان التعمّد في الأوليين مع اكتفائه بقراءة الإمام كما هو حكمه فيهما.

سؤال ٢٩٢ : إذا أحرّم خلف الإمام ولم يقرأ ظناً منه أن الإمام في الأولى أو

الثانية ثم تبين له أن الإمام في الثالثة أو الرابعة فما حكمه؟
الغوثي : إن علم بالحال قبل أن يركع لزمته القراءة ثم الركوع، فإن أمكنه اللحق به قبل رفع رأسه بالإكتفاء بقراءة الفاتحة فقط إكتفى بها، وإلا انفرد وقرأ تماماً، وإن تبين بعد أن ركع سقطت عنه القراءة، ولا شيء عليه.

سؤال ٢٩٣ : تفضل سماحتكم بأن من ركع قبل الإمام ثم قام قبل الإتيان بالذكر والتحق بالإمام بأن صلاته صحيحة، فهل هذه الصلة شاملة لحالة النسيان للذكر و حالة الجهل بالحكم قصوراً و تقصيراً أم لا؟
الغوثي : نعم يشمل حالة نسيان الذكر، و أما حالة الجهل بالحكم فلا يجري هذا الحكم فيها بل تلحق لحال العمد المذكور حكمه في نفس هذه المسألة.

سؤال ٢٩٤ : قلتم في توضيح المسائل: إذا هوى المأموم الى الركوع قبل الامام سهواً بحيث لو رجع لإدراك مقداراً من قراءة الامام، فإذا رجع ثم هوى الى الركوع مع الامام صحت صلاته، و اذا لم يرجع عمداً بطلت صلاته، فما هو الحكم فيما لو كان في القنوت أوجب الرجوع؟ وما حكم صلاته اذا لم يرجع حتى أكمل الامام القنوت و هوى الى الركوع؟
الغوثي : في مفروض السؤال: حكم المسألة التي بعدها، من لزوم الرجوع و مع عدم الرجوع عمداً تصح صلاته لكنه يصبح منفرداً.
التبريزي : منفرداً على الأحوط.

سؤال ٢٩٥ : اذا كان المأموم يسمع مهمة الامام في الصلاة الاخفائية فهل يستحب له الاستماع إليه، أم يأتي بالذكر و التسبيح؟

الخوئي : المأموم مخير بين كل واحد من هذين، كما أنه مخير حال عدم سماع الامام.

سؤال ٢٩٦ : هناك اشخاص من أهل العلم يسكنون بجوار مسجد ليس في المحلة غيره، و يرون أن امام جماعته ليس بعادل، أو لا يعلمون هل هو عادل أم لا؟ فهل يجوز لهم الذهاب الى ذلك المسجد والصلاة فيه فرادى، و لا يخفى على سماحتكم بما في ذلك من أثر في نظر العوام؟
الخوئي : لا تصح الصلاة فرادى اذا استوجبت هتك حرمة الإمام.
التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): أو تشكيك المأمومين في عدالته.

سؤال ٢٩٧ : من التحق بصلاة الجماعة في التشهد الأخير فكبر وجلس ولم يتشهد ظناً منه ان ذلك هو تكليفه، وبعد تسليم الامام قام و اكمل صلاته فما حكم صلاته؟
الخوئي : اذا كان عمله هنا لا اعتقاده به فصلاته صحيحة.

سؤال ٢٩٨ : بعد اكمال الامام سورة الحمد هل يجوز للمأموم أن يقول: (الحمد لله) جهراً؟
الخوئي : لا اشكال فيه.

سؤال ٢٩٩ : رجل منعه طبيبه من إطالة السجود لمرض عينه فإذا صلى جماعة لا يستطيع السجود مع الإمام حتى نهايته، فهل يجوز له في هذه الحالة الرفع قبل الإمام و انتظاره جالساً؟ أو أن يتأخر عنه في أول السجود و يلحق به بمقدار ما يؤدي الواجب و لا يتنافى و المنع الطبي؟
الخوئي : لا يجوز له ذلك، و عليه الإتيان بالصلاة منفرداً، نعم في الفرض

الأخير يجوز له الإقتداء.

سؤال ٣٠٠: عندما يترتب على المأموم قراءة ما أخطأ فيه الإمام من كلمة أو آية فهل يقرأها بقصد الجزئية؟ أم الذكر المطلق؟

الخوئي: نعم يقرأها بقصد الجزئية.

التبريزي: يقرأها برجاء الجزئية.

سؤال ٣٠١: إذا كان إمام الجماعة الجامع لشرائط الجماعة جاهلاً أو غير ملتفت لبعض أحكام القراءة الصحيحة، كالمد الواجب أو غير ذلك، فهل يجوز الأئتمام به و الحال هذه؟

الخوئي: لا يجوز الإئتمام به في مفروض السؤال.

سؤال ٣٠٢: وإذا ائتممت بإمام جامع لشرائط الإمامة فقرأ كلمة فيها مد واجب فلم يمد، ولا أعلم أنه عالم بالمد وتركه غفلة أو أنه غير عالم، فهل يجب الانفراد أم لا؟

الخوئي: إذا كانت قراءته غير صحيحة وجب الانفراد.

التبريزي: وجب الانفراد على الاحوط.

سؤال ٣٠٣: قلتم في صلاة الجماعة: (إذا انفرد المأموم بعد القراءة وقبل الركوع أعاد القراءة على الأحوط) فهل هذا الإطلاق يشمل ما لو انفرد حال القنوت، أم لا؟

الخوئي: لا فرق بين حال القنوت وقبله، وكذا قبل الركوع ولو بعد القنوت.

سؤال ٣٠٤: انكم تشرطون في صلاة الجماعة تأخر المأموم عن الإمام تماماً في صورة تعدده لكن نقل عنكم أنكم استفتيتم عما لو لم يتأخروا و

كان مقداراً من رأسهم و جسدهم محاذياً للإمام في السجود قليلاً، فأجبتكم بأنه لا بأس فيه، فهل هذا صحيح، ولا يتنافى مع الرسالة، وهل الحكم أيضاً كذلك في وحدة المأموم، أم لا؟

الخنوي : قد صرّحنا في المنهاج بكفاية التأخر قليلاً، وفي المسائل المنتخبة يسيراً، وفي توضيح السمائل (قدرى عقبتى) فأين المنافاة! و أما تعبىر الخلف فى بعض صوره فى كفى فى الصدق العرفى، و لا ىتوقف على التأخىر تماماً كما نسبتموه إلنا.

سؤال ٣٠٥: اذا كان المأموم قاصداً للإنفراد من أول الصلاة، وانفرد في اثناء صلاة الجماعة، فهل في اصل صلاته اشكال أم في جماعته فحسب، و ماهى وظىفته لتصحىح عمله؟

الخنوي : الاقتداء بهذا القصد فى الركعة الأولى والثانىة مع عدم القراءة موجب للاشكال فى اصل الفرىضة، والاقتداء فى الركعة الثالثة و ما بعدها مع أداء الوظيفة الأولىة وهى القراءة موجب للاشكال فى الجماعة، و وظىفته لتصحىح عمله عدم قصد الإنفراد فى أول الاقتداء.

سؤال ٣٠٦: ما حكم من شك فى صلاة الجماعة حال قراءة الامام هل أنه أتى بتكبيرة الإحرام أم لا؟

الخنوي : مالم ىشتغل المأموم نفسه بعمل واجب فى الصلاة، لابد من التدارك و الاتيان بتكبيرة الإحرام.

سؤال ٣٠٧: شخص يرجع إليكم فى التقليد و صلى خلف إمام لم يخفت بالبسملة فى الركعتين الأخيرتين من الصلاة الرباعية، و هذا الإمام لىس بمجتهد إنما يرجع إلى مرجع آخر، فما حكم صلاة الشخص المؤتم

بهذا الإمام؟

الخنوي : صلاته صحيحة وعليه أن يقرأ في الأخيرتين الحمد أو التسييح مخيراً بينهما في الإخفائية، أما في الجهرية فالأحوط وجوباً عليه التسييح، وجهر الإمام بالبسملة إذا اختار الحمد في الأخيرتين مستحب.

سؤال ٣٠٨: شخص اعتقد أن الإمام في السجدة الأخيرة من صلاة الجماعة، فاقتدى لدرك ثواب الجماعة، فهل يحتاج إلى تجديد تكبيرة الاحرام في صورة كشف الخلاف، أم لا؟
الخنوي: نعم لا بد من تجديدها.

سؤال ٣٠٩: من كان يعلم إن صلاة الجماعة ستعقد، فهل له أن يأتي بالفريضة في اول الوقت فرادى ثم يعيدها جماعة، ام لا؟
الخنوي: نعم بإمكانه ذلك.

سؤال ٣١٠: اذا غفل المأموم عن القنوت وهوى الى الركوع فهل يلزمه المتابعة، أم لا؟
الخنوي: نعم يلزمه ذلك.

سؤال ٣١١: في صلاة الجماعة لا بد ان يقف المأموم خلف الامام، فهل في حال السجود ايضاً لا بد من تأخر محل سجود المأموم عن موقف الامام، أم يستطيع المأموم أن يسجد محاذياً للامام غير متقدم على محل سجوده؟

الخنوي: يكفي تأخر محل قيام المأموم.

سؤال ٣١٢: المعروف عنكم الإحتياط في عدم صحة صلاة المأمومين إلى

جانب الإمام متأخرين عنه قليلاً المسمى بالجناح، فهل تغير رأيكم إلى الجواز أم لا؟

الخوئي : لم يتغير رأينا في ذلك.

سؤال ٣١٣ : يتعارف عندنا الجناح وهو: إذا ضاق المسجد بالمصلين يقف عن يمين الإمام و عن يساره جماعة بحيث لا يقلّون عن مساواته في القيام والسجود إلا بمقدار شبر أو أقل، فهل يجوز ذلك أم لا؟

الخوئي : نعم يجوز في مفروض السؤال.

سؤال ٣١٤ : إذا التحق المأموم بالإمام من الركعة الثانية، وبعد إتمام الركعة الثانية حال القيام شك في أن ما بيده ثالثة الإمام ثانية فيقرأ، أو أنها رابعة الإمام ثالثة فيسبح ما وظيفته في هذه الصلاة؟

الخوئي : يقرأ بنية القربة و تجزية عن وظيفة التسبيح إذا تبين إن كانت ثالثة و رابعة الإمام.

سؤال ٣١٥ : لو صليت مع العامة و كنت في الركعة الأولى، وإمامهم في الثانية هل يجب التجافي في التشهد الأوسط أم لا؟

الخوئي : نعم يجب على الأحوط كما في الصلاة مع جماعة الشيعة.

سؤال ٣١٦ : إذا عرض لإمام الجماعة عارض أثناء القراءة، و قطع الصلاة فهل يبني المأمومون على ما قرأ، أم يستأنفون القراءة؟
الخوئي : يجب استئناف القراءة.

سؤال ٣١٧ : شخص عليه صلاة قصر لم يلحق بالجماعة فريضة الظهر فما الأفضل له:

١- أن يصلي أربع ركعات العصر جماعة (ركعتي الظهر و ركعتي العصر)؟

٢- أم يصلي ركعتي الظهر ثم يسبح تسبيحة الظهر و هذه ستفوت عليه
ركعة على الأقل فقد يلحق بركعة الإمام من العصر وقد لا يلحق؟
الخوئي : الأفضل هو الفرض الأول.

سؤال ٣١٨ : هل يجب التجافي لمن يريد متابعة الإمام في جلوس التشهد
إلى أن يسلم لمن أدركه في الركعة الرابعة؟
الخوئي : لا يجب ولكن الأفضل المتابعة.

سؤال ٣١٩ : و هل يتابعه بالنطق بالتشهد و السلام؟
الخوئي : لا تجب المتابعة بهما.

التبريزي : الأحوط ترك التسليم، و لو كان التسليم بعنوان المتابعة.
سؤال ٣٢٠ : هل يجوز الصلاة خلف من يشك في اجتهاد مرجعه أم لا؟
الخوئي : اذا احتمل المأموم صحة اعتماده ومعدوريته يجوز.
التبريزي : يجوز اذا احتمل صحة صلاته.

سؤال ٣٢١ : هل تضر الأعمدة العريضة في الصف الأول من صلاة الجماعة
في انعقادها؟

الخوئي : ان كانت مانعة في الاتصال المعتبر في صحة الجماعة منعت من
انعقادها.

سؤال ٣٢٢ : أراد شخص أن يصلي جماعة فلم يلحق بفريضة المغرب فما
الأفضل له:

١- أن يصلي المغرب فرادى أثناء تأدية الجماعة نوافل المغرب و يصلي
العشاء جماعة؟

٢- أم ينتظر أو يصلي صلاة قضاء حتى تقام الجماعة للعشاء فيصلي

ثلاث ركعات المغرب و يصلي ركعة من العشاء جماعة مع رابعة الإمام؟
الخوئي : في الصورة المفروضة: إن كان الإتيان بالمغرب فرادى في وقت
الفضيلة فهو الأفضل من التأخير، وإلا فالتأخير والإتيان بها جماعة
أفضل.

سؤال ٣٢٣ : هل يجوز الإقتداء بإمام وظيفته الجمع بين القصر و التمام
إحتياطاً؟

الخوئي : إذا كانت تلك وظيفة لكليهما جاز الإئتمام كذلك أو يأتم بكلتا
صلاتي.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): مع اتحادهما في موجب
الاحتياط بأن شك كل منهما أن المقصد مسافة أم لا.

سؤال ٣٢٤ : إذا احرم المأموم في ثالثة الإمام، وفي رابعة الإمام قرأ المأموم
الفاتحة فقط و ركع ليدرك ركعة الإمام، ولكنه شك أو قطع بعدم إدراك
الإمام في ركعته فما حكمه؟

الخوئي : في فرض السؤال: صحت صلاته و لا شيء عليه في فوات
السورة عنه.

سؤال ٣٢٥ : لو فرض بطلان صلاة أحد المأمومين في الصف الأول منذ
بداية صلاة الإمام فما حكم صلاة من يتصل (إذا كان هو الواسطة
للإئتمام) إذا علموا بعد فراغ الصلاة أو في أثنائها؟
الخوئي : لا يضر ذلك بفصل نفر واحد.

سؤال ٣٢٦ : ما حكم الصلاة وراء من يقلد ميتاً أو مجتهداً لا يرى وجوب
تقليد الأعلّم، وليس هو بأعلّم لا عند المقلّد و لا عند من يصلي وراء هذا

المقلد جماعة، و ليست بعض أفعال الصلاة معلومة الموافقة لرأي من يلزمه الرجوع إليه من المجتهدين؟

الخنوي : ان كان معذوراً في ذلك فلا بأس بعمله.

سؤال ٣٢٧ : ما حكم الصلاة جماعة وراء من مات مرجعه ولم يقلد بعده أحداً بل بقي على تقليده، وأخذ يبحث عن الأعلم، علماً بأن ذلك الميت عند المشهور من الفضلاء ليس بأعلم من غيره لا سابقاً ولا فعلاً بحيث أنه على تقدير وجوده ليس بأعلم من المرجع الموجود فعلاً، و الموافقة في أفعال الصلاة ليست معلومة لرأي من يلزمه الرجوع إليه من المجتهدين أيضاً؟

الخنوي : كما قدمنا أعلاه.

سؤال ٣٢٨ : إذا كان إمام جماعة العامة في السجود أو التشهد أو بعد رفع رأسه من الركوع، هل يصح الدخول معهم أم يجب الانتظار إلى القيام أو الركوع؟

مركز تحقيق كتب التراث الإسلامي

الخنوي : ينتظر و شأنه شأن جماعة الشيعة من دون تفاوت.

سؤال ٣٢٩ : في صلاة ثلاثية أو رباعية أدرك المأموم الإمام في الركعة الأخيرة ولم يتمكن من القراءة، فهل على المأموم القراءة في الركعة الثالثة عوضاً عما فات في الركعة الأولى، أو أن التسبيحات الأربع هي المطلوبة؟

الخنوي : يلزمه الإنفراد لفعل القراءة الموظفة، ولا يحق له البقاء حينئذ على الإهتمام إلا إن كان إدراكه الإمام في ركوع الركعة الأخيرة فانه لا يكلف بقراءته لتلك الركعة بشيء، و يبقى على الإهتمام فإذا صار في ركعته الثالثة يأتي بالتسبيحات الأربع أو القراءة مخيراً بينهما.

المبحث الرابع مسائل الشك والسهو

سؤال ٣٣٠: شخص تنطبق عليه حالة كثير الشك في قراءة السورة التي بعد الفاتحة، فعندما يتيقن بشك هل قرأ السورة أو لا، فهل يبني على حالة كثير الشك و يمضي ولا يلتفت، أو أنه يقرأ سورة من القرآن بانياً على أن قراءة القرآن في الصلاة غير مبطلّة للصلاة؟

الغوثي : لا أثر لكثرة الشك في غير ركعات الفريضة إلا الشك الوسواسي كما سبق.

التبريزي : إذا كان كثير الشك يبني على القراءة.

سؤال ٣٣١: يرى أحد العلماء الأجلاء (قدس الله روحه) ما يلي:

١- الحالة الأولى : أن يجد المصلي نفسه وهو يتشهد أو قد أكمل التشهد وشك في أنه هل فرغ من الركعة الثانية وهذا هو التشهد المطلوب منه في مثل هذا الموضع، أو أنه لم يفرغ حتى الآن إلا من الركعة الأولى وقد وقع هذا التشهد منه سهواً ففي هذه الحالة يبني المصلي على أنه قد صلى ركعتين وأن هذا هو التشهد المطلوب منه، ويقوم لاداء الركعة الثالثة إذا كانت صلاته ثلاثية أو رباعية ولا شيء عليه، وأما إذا كانت صلاته ثنائية - ذات ركعتين - فعليه أن يكمل تشهده و تسلميه و تصح صلاته؟

الغوثي : نعم نحن نرى ذلك.

٢- الحالة الثانية: أن يصلي الإنسان صلاة رباعية ذات أربع ركعات فيجد

نفسه يتشهد أو قد أكمل تشهده و هو على يقين بأنه تجاوز الركعة الثانية إلى ما بعدها من ركعات، وشك في أنه هل فرغ من الركعة الرابعة وهذا هو التشهد المطلوب منه في مثل هذا الموضع أو أنه لا يزال في الركعة الثالثة وقد وقع منه هذا التشهد سهواً، ففي هذه الحالة يبني على أنه في الركعة الرابعة، و يكمل صلاته على هذا الأساس، ولا شيء عليه؟
الخوئي: ونرى ذلك أيضاً.

٣. الحالة الثالثة: أن يصلي الانسان صلاة ثلاثية فيجد نفسه مشغولاً بالتسليم، ويشك في أنه هل فرغ من الركعة الثالثة، وهذا التسليم هو المطلوب منه في مثل هذا الموضع، أو أنه لا يزال في الركعة الثانية وقد وقع منه هذا التسليم سهواً، ففي هذه الحالة يبني على أنه أتى بالثالثة، و يكمل تسليمه، ولا شيء عليه، فهل سماحتكم ترون هذا الرأي و تؤيدون هذه الفتوى؟

الخوئي: وكذا في تلك، إذا كان الشك عند التسليمة الواجبة، لا الأولى المستحبة.

سؤال ٣٣٢: هل ان المستحبات في الصلاة اليومية تجري في صلاة الاحتياط و سجود السهو؟

الخوئي: في صلاة الاحتياط نعم، وفي سجود السهو لا.

سؤال ٣٣٣: قلتم في حاشيتكم على المسألة الثالثة من «العروة» في فصل الخلل عند ذكر السيد (ره) الجاهل بالحكم في غير الأركان، وإجراءه حكم السهو عليه، علّقتم عليه ما نصّه (هذا في غير الجاهل المقصر..الخ) فالقاصر معذور عندكم بلا إشكال، ولكن السؤال يتجّه عن المراد بالمقصر

ما هو؟ هل هو الذي له قابلية السؤال و هو معرض مهمل فهذا المتيقن إنطباق المقصر عليه؟ أو يشمل المتنبه الذي يسأل عما يلتفت إليه من الأسئلة، و يجهل مالا يلتفت إليه؟ فهو جاهل به مع أنه كثيراً ما يسأل، و هذه الصورة الثانية ذكرها بعض فقهاءنا في قضية المقصر فيصرح في أن المتنّب للأسئلة عنده معذور لو جهل لبعض، فرجاءنا الجواب المفصل؟
الخوئي : المقصود من المقصر من التفت و إحتمل البطلان و شك و لم يسأل، و ما لم يلتفت إليه فهو جاهل قاصر بالنسبة إليه، من غير فرق بين من كانت عادته السؤال أم لا.

سؤال ٣٣٤ : الشكوك التي لا يعتنى بها في جميع التكاليف أم في الصلاة خاصة؟

الخوئي : أما التي في الركوعات فمذكورة في الرسالة أما في غير الركوعات فتلك أيضاً مذكورة فيها، و يجمعها (و يُعتنى بالشك اذا كان في محله ولم يتجاوز عنه في الدخول في غيره مما هو مترتب عليه، اذا كان الشك في وجود شرط أو جزء، و اذا كان الشك في الصحة فلا يُعتنى به بعد الفراغ من العمل).

سؤال ٣٣٥ : اذا اطمأن الوسواسي باداء ما عليه، و بعد ذلك حصل له تردد فما حكمه؟

الخوئي : حكمه أن لا يعتنى بشكه، و يبني على الاتيان بالفرض المذكور.
سؤال ٣٣٦ : رجل فقد الاطمئنان (ولعل ذلك من وساس الشيطان) في جميع حالاته، و هو يفكر في أشياء قد مضى وقتها ولم يمكنه التدارك فقال في مسألة سأل عنها: اذا لم يحصل القطع بما يوجب تحليل أو

تحريم و صحة أو فساد أو حل مال فما الحكم؟

الخوئي : اذا كان في حد الوسواس فلا يعتني بشكه فيما هو على وسواس فيه.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : بمعنى أنه يبني على الصحة.
سؤال ٣٣٧ : هل هناك فرق في الحكم بين الشك بين الاثنتين والثلاث أو الشك بين الثلاث والأربع؟

الخوئي : الفرق هو أن الشك في الفرض الأول انما يعتبر في ما اذا كان بعد اكمال السجدين، واما في الفرض الثاني فهو معتبر في كل حال.

سؤال ٣٣٨ : لو شك المصلي بين الثلاث والخمس والاربع والخمس، و الثلاث والاربع والخمس في حالة الركوع ماذا يجب عليه؟

الخوئي : الشك في تمام هذه الصور من الشكوك الباطلة.
سؤال ٣٣٩ : الشك الذي لا يعتبر بعد الفراغ، هل هو في جميع الأشياء، أم في الصلاة خاصة؟

الخوئي : الشك في الصحة مع احتمال الالتفات الى المشكوك فيه، فلا يختص الحكم بالصحة فيه في الصلاة.

المبحث الخامس

أحكام صلاة المسافر

سؤال ٣٤٠ : في حال السفر تقولون أن المسافة تبدأ عند انتهاء البيوت في البلدة، فهل هذا يعني أن المدينة لو كان طولها مئة كلم أو أكثر وقطع الانسان هذه المسافة لا يقصر في صلاته بل يتم؟

الخطوي : نعم لا يقصر بل يتم.

سؤال ٣٤١ : إذا وجد نهر أو بحر يقطع بين منطقة وأخرى في نفس المدينة، وهناك جسر يصل بين المنطقتين، فهل قطع الجسر يعتبر بداية السفر أم كلا المنطقتين يعتبران في نفس المدينة؟

الخطوي : لا يعتبر إذا كانت كلتا المنطقتين تعتبر مدينة واحدة.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) بل إذا لم يكن بين المنطقتين جسر، بل ينتقلون من إحدى المنطقتين الى الأخرى بالزورق والبلم و كانتا تسميان بعنوان و اسم واحد فهما بلدة واحدة.

سؤال ٣٤٢ : ما المقصود بانتهاء البناء، وفي كثير من البلاد الكبيرة تكون القرى و البلدات و المناطق شبه متصلة مع بعضها البعض؟

الخطوي : إذا كانت القرى أو البلاد مستقلة ولها اسم خاص، ولكن من جهة توسعة البلد قد أصبحت متصلة ببعضها فبالعبرة حينئذ بآخر بناء البلد لا القرى أو البلاد.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : أي بناء السكن، لا المعامل و لا

البيوت التي تُبنى قرب المعامل للعاملين فيها.

سؤال ٣٤٣: موظف في شركة نفط يبعد سكنه عن مقر عمله أكثر من المسافة الشرعية، حيث يسكن هذا الموظف في الشركة خمسة أيام في الاسبوع و يعود لمنزله يومين، وفي بعض الأوقات تنقب الشركة عن النفط في البحر، وقد يضطر أثناء الحفر للابار الى السكن في الحفارة التي تبعد أكثر من «ثلاثين كلم» داخل البحر، ومدة السكن في البحر تتغير من يوم ليومين أو اسبوع لاسبوعين، وهذا يكون في أوقات متفرقة، فما حكم الصلاة و الصوم في هاتين الحالتين، الشركة و البحر؟

الخوئي : في مفروض السؤال: وظيفته اتمام الصلاة، والصوم في جميع الحالات المذكورة، والله العالم.

سؤال ٣٤٤ : «المعرف» الذي يذهب مع الحجاج للإرشاد كل سنة، و تستغرق سفرته من عشرين الى خمسة و عشرين يوماً ما حكم صلاته الرباعية؟

الخوئي : حكمها القصر، والأولى الجمع.

سؤال ٣٤٥ : في مفروض السؤال السابق: لو استمر السفر أربعون يوماً، و منهم من يسافر في موسم الحج فقط أو العمرة كذلك، و البعض قد يسافر كل عامين مرة فما حكم صلاة من ذكر؟

الخوئي : الصلاة تماماً في السفر ووظيفة من كان شغله فيه، فالعبرة انماهي بصدق هذا العنوان، و صدق من في وضع السؤال مشكل فالأحوط الجمع.

سؤال ٣٤٦ : هل يتعين على من يعمل في السفر لمدة قصيرة قد لا تزيد عن

الشهر بل قد تنقص عنه، وقد يحدث لديه ذلك مراراً حسب الظروف والدواعي أن يعامل نفسه في الصوم و الصلاة معاملة من عمله في السفر في هذه الحال، أم لا بدّ في ذلك من أن يكون عنوانه العام و لو في بعض أوقات السنة عنوان من عمله في السفر؟

الغوثي: إذا كان بما هو سيرته و عمله يصدق عليه أنه ممن عمله في السفر يتم و يصوم في الأسفار المرتبطة بعمله كما ذكر تفصيله في المنهاج. التبريزي: إذا كان ذلك يتكرّر في كل سنة مراراً فعليه التمام و الصيام. سؤال ٣٤٧: هل أن قطع المسافة شرط في تحقق مفهوم كثير السفر أم ليس بشرط؟ وعليه فلو كان دأبه أن يسافر مرة واحدة كل اسبوع لكنه يقضي في محل عمله مثلاً ثلاثة أيام أو أزيد، فهل يجري عليه حكم كثير السفر؟

الغوثي: إن لم يصبح محل عمله مقرّأه جرى عليه حكم من شغله السفر فيتم صلاته في محل عمله و الطريق، وان أصبح مقرّأه بحيث لا يقال له و هو فيه أنه مسافر فإن كان مجموع اسفاره في الشهر عشرة أسفار أو أكثر أتم في الطريق، و ان كان خمسة أو أقل قصر، و ان كان ما بينهما احتاط بالجمع، أما بالنسبة الى المقر نفسه فيتم فيه على كل تقدير.

التبريزي: يُعلّق على جوابه (قدس سره): يكفي في الشهر أن يُسافر أربع مرات، و يحتاط في ثلاث مرات، هذا في الطريق، و أما في مقرّه فيتم.

سؤال ٣٤٨: ما هو حكم المقيم في المدن الكبيرة كبغداد و طهران التي يختلف فيها الإطلاق العرفي عن الوضع القانوني، فالكرادة - في بغداد مثلاً - تعتبر عرفاً جزءاً من بغداد، بينما هي في حكم القانون ناحية مستقلة

لها أوضاعها القانونية المستقلة عن أوضاع بغداد (البلدة) والسؤال هو:
هل يعتبر الإنسان المقيم في الكراة واصلاً لبلده إذا وصل إلى أول بغداد
(البلدة) دون الوصول إلى الكراة؟

الخوئي: الميزان هو الصدق العرفي، ولا عبرة بغيره، والله العالم.
سؤال ٣٤٩: هل وطن الأم بالنسبة للولد وطن بحيث يترتب عليه أحكام
الإتمام في الصلاة؟

الخوئي: وطن الابن هو مسقط رأسه الأصلي سواء كان وطناً للأم أم لم
يكن، والله العالم.

سؤال ٣٥٠: الشخص الذي لم يُعرض عن وطنه الأصلي يجب عليه التمام
كلما دخله، فلو كان له وطن اتخذني واستصحب زوجته إلى وطنه
الأصلي فلا كلام في مفروض السؤال أنه يتم، ولكن الكلام في الزوجة
فهل حكمها القصر أم الإتمام؟

الخوئي: حكمها القصر إذا لم تنو الإقامة عشرة أيام، والله العالم.
سؤال ٣٥١: الذي يدور في تجارته من مدينة إلى أخرى فيشتري من هنا
ويبيع هناك، ثم يشتري من هناك و يبيع هنالك، وهكذا يطول غيابه
حوالي الشهرين حتى يرجع إلى بلده أو ثلاثة أشهر يغيب و يرجع مرة
واحدة، فإذا بقي عشرة أيام في بلده ثم ذهب لتجارته، فهل يقصر في
جميع سفره الجديد حيث أنه السفر الأول؟

الخوئي: القصر في السفر الأول بعد إقامة عشرة أيام يختص بالمكاري،
ولا يجري في غيره، كما هو مذكور في رسائلنا.

سؤال ٣٥٢: خطيب يقرأ في بلدين، تبعد الأولى عن وطنه أقل من مسافة، و

كذا الثانية، لكن في ذهابه اليهما معاً يقطع المسافة بإضافة المسافة بينهما، هل يجب عليه القصر أم التمام؟

الخنوي: إذا كان قاصداً الذهاب الى البلدين بأن يذهب الى احدهما ثم الى الأخرى وجب عليه القصر.

سؤال ٣٥٣: طالب يسكن في بلد، و يصلي في بلدة أخرى أكثر ليالي الاسبوع و يقوم فيها بالوعظ والإرشاد، فإذا قدم من السفر الى البلدة التي يصلي فيها إمام، هل يصلي قصراً أم تماماً، وكذا لو كان يصلي فيها الخميس والجمعة من كل اسبوع، هل تحسب كوطنه لو وصل اليها من السفر أم لا؟

الخنوي: إذا كان البلد الذي يصلي فيه اماماً مقرأ له عرفاً من جهة استمراره في هذا العمل كان حكمه كحكم الوطن من هذه الناحية، فلا فرق في ذلك بين الفرضين في المسألة.

التبريزي: يجب عليه الاجتياف بالجمع بين القصر والتمام والصوم، وإن صام فلا يبعد عدم وجوب القضاء عليه.

سؤال ٣٥٤: الخطيب الذي يدعى كل ليلة جمعة لاجل ذكر مصائب الحسين عليه السلام وللوعظ والإرشاد، فيذهب كل اسبوع الى ما فوق المسافة و يمكنه هناك يوماً او يومين ثم يعود، فما حكمه تجاه الصلاة والصوم، أجبتكم في بعض الاستفتاءات: (أن سفره ان كان يوماً في الاسبوع فهو بحكم المسافر، وان كان يومين في الاسبوع فالاحتياط وجوباً الجمع) فما هو المقصود من هذا الجواب؟

الخنوي: اذا كان السفر الى خارج الوطن يوماً واحداً في الاسبوع فهو كسائر المسافرين حكمه القصر، و اذا كان سفره في الاسبوع يومين

فحكمه في سفره الجمع بين القصر و الاتمام و الصيام - كالحاضرين -
والتضاء.

التبريزي : يتم في السفر، و يصوم مطلقاً، لأن السفر يُعدّ عملاً له.
سؤال ٣٥٥: دائم السفر «كسائق السيارة» مثلاً، اذا سافر سافراً يتعلّق بعمله،
و يكون مقدّمة بعيدة له، كما إذا انكسرت سيارته وتركها على رأس
المسافة عند من يصلحها، و قد أجله المصلح مدّة تبقى السيارة عنده
فالسائق يُسافر كلّ يوم أو في بعض الأيام للإطلاع عليها، و مثله ما اذا
احتاجت السيارة شيئاً مفقوداً في محلّ التصليح فسافر صاحبها و هو
السائق لشراء ذلك الشيء من محلّ آخر بينهما مسافة، أو انكسرت في
أثناء الطريق و تركها في محلّها قاصداً المسافة، و خلاصة الفروض أنه
إذا كان سفره مقدّمة، و لو بعيدة لعمله، و مما يتعلّق به، فهل عليه القصر
لأن العبرة في لزوم التمام بكون السفر بنفسه عملاً أو كون عمله في السفر،
أو عليه التمام لأنه يشمله تعبيركم في المنهاج: أو متعلّق بعمله؟
الغوثي : نعم تلك الأسفار تعدّ من عمله الذي يتمّ معه، والله العالم.

سؤال ٣٥٦: المكاري كسائق السيارة مثلاً هل السياقة عمل له و ان لم
يحصل على اجرة كما إذا تبرّع بنقل مسافر، أو متاع، أو قصد بسيارته
زيارة صديق، أو شراء حاجة، أو أمراً آخر، فهل يكون حكمه التمام في
صلاته و صومه أم لا؟

الغوثي : نعم تلك عمل و مهنة له اذا استعملها بذاك الفرض و لو بغير
اجرة، أو لا يصلح أثاثه الى محلّ، أو لا يصلح سيارته، أو ما يرجع الى
ذلك، لا إذا قصد زيارة مشهد أو صديق أو عيادة مريض أو نحو ذلك،
مما لا يرجع الى استعمالها في طريق مهنته، والله العالم.

سؤال ٣٥٧ : اصحاب المحلات، كالبقال والعتار، والبزاز، و نظائرهم يسافرون الى خارج المسافة في كل بضعة ايام مرة لتهيئة اجناس محلاتهم و شراء ما يكتسبون به، فما حكم الصلاة والصوم بالنسبة لهؤلاء الاشخاص في الذهاب والاياب والمقصد؟

الخوئي : لا يكفي في الاتمام السفر مرة في الاسبوع، نعم اذا كان مرتين في الاسبوع، فالاحوط وجوباً الجمع و اذا كان ثلاث مرات او اكثر فحكمه الصيام و اتمام الصلاة.

التبريزي : يتم في السفر، و يصوم، كما تقدم نظير ذلك.

سؤال ٣٥٨ : انى اعمل في ادارة (مالاريا) وفي اكثر الايام اسافر الى اطراف (قوجان) لكن اغلب تلك السفرات لم ابلغ فيها اربعة فراسخ و اعود الى وطني (قوجان) ليلاً، فما هو تكليفي بالنسبة الى الصلاة والصوم؟
الخوئي : وظيفتك الصوم والاتمام في الصلاة، ولكن في سفر ك الذي اتفق أنك بلغت فيه الاربعة فراسخ لا بد من أن تفطر وتقصّر الصلاة.

التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره) : إذا قصد قطع أربعة فراسخ عند الخروج الى ذلك المقصد فيجب عليه التقصير.

سؤال ٣٥٩ : المقر الذي هو محل عملي و اذهب اليه كل يوم هل هو بحكم الوطن، وهل المكان الذي أمر عليه كل يوم في قطع السفر بحكم الوطن، أم لا؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: الذي يذهب الى محل عمله كل يوم فهو بحكم الوطن، وكذا المكان الذي يمر عليه في قطع السفر.

سؤال ٣٦٠ : أشخاص يعملون في المصانع والمعامل، فيباشرون في عملهم

ثمانية أيام و يتوقفون عنه اربعة أيام لاجل الاستراحة فيعودون فيها الى اوطانهم، ففي صورة تحقق المسافة الشرعية بين وطنهم و محل عملهم ما هو تكليفهم في صلاتهم وصومهم في محل عملهم و اثناء الطريق؟
الخوئي : في مفروض السؤال: حكمهم الصوم و اتمام الصلاة.

سؤال ٣٦١ : في موارد القصر التي يكون فيها الاتمام أحوط، هل يكون الاتمام أفضل أم لا؟

الخوئي : نعم إذا كان الاتمام أحوط فهو أفضل أيضاً.
التبريزي : في الموارد التي يكون فيها المكلف مخيراً بين القصر والتمام فالقصر أحوط، ولكن الإتمام أفضل.

سؤال ٣٦٢ : هناك اشخاص موظفون في الدوائر الحكومية، ففي كل شهر أحياناً تُنَاط بهم اعمال خارج البلدة تستغرق خمسة أو ثمانية أيام، ويعودون ليلاً تارة، ولا يعودون أخرى فما هو حكم صلاتهم وصومهم؟
الخوئي : وظيفتهم الافطار والقصر في الصلاة، و ان كان الأحوط استحباباً الجمع بين الاتمام والقصر والصوم والقضاء.

التبريزي : الأحوط وجوباً الجمع بين القصر والتمام، ولا يبعد عدم وجوب قضاء الصوم.

سؤال ٣٦٣ : سائق السيارة الذي يعمل في حدود ما دون المسافة، فاذا صار يتردد في حدود المسافة اتفاقاً مدة شهرين او ثلاثة اشهر فما حكم صلاته وصومه في الطريق و المقصد؟

الخوئي : وظيفته في الشهرين او الثلاثة اتمام الصلاة والصيام.

سؤال ٣٦٤ : بعض الاشخاص عملهم سائقوا سيارة الأجرة في المدينة، و

أحياناً بحسب الاتفاق يخرجون من المدينة في نطاق عملهم ويبلغون المسافة الشرعية، ثم يعودون ففي حال تكرار ذلك في اليوم أو اليومين مرة واحدة، ما هو تكليفهم خارج المدينة بالنسبة للصلاة والصوم؟
الخوئي: في الفرض المذكور: - أي قطع المسافة كل يوم مرة - حكمهم الاتمام والصيام في السفر.

سؤال ٣٦٥: بعض مقلدي سماحتكم عملهم في مكان خارج عن محل سكنهم، والفاصلة بين محل عملهم وبين وطنهم أكثر من أربعة فراسخ و أقل من ثمانية فراسخ وهم يعودون الى وطنهم ليالي الجمعة، ففي صورة كونهم لا يعلمون مدة استمرار عملهم بأن لا يدرون هل يستمر عملهم شهراً أم ثلاثة أشهر أو أكثر فما هي وظيفتهم اتجاه الصلاة والصوم؟

الخوئي: في فرض السؤال: اذا علم استمرار عمله ثلاثة أشهر أو أكثر وجب عليه الاتمام والاحتياط.

سؤال ٣٦٦: من له في مقر عمله ملك إذا سافرت معه عياله إليه مرات كثيرة فهل حكم عياله التمام والصيام أو القصر والإفطار، وهل يفرق بين المدة الطويلة والقصيرة؟

الخوئي: حكم عياله القصر والإفطار.

سؤال ٣٦٧: إذا كان بين المدينة التي أسكنها والمدينة التي أنوي السفر إليها أربعة فراسخ، و كنت ناوياً قطع ثمانية فراسخ تلفيقية ذهاباً وإياباً، فهل يجب علي الإفطار والتقصير في الصلاة في الحالات التالية:

١- إذا كان مقر عملي بين هاتين المدينتين و كنت قاصداً الذهاب للعمل بعض الوقت، ومنه سأواصل السفر إلى المدينة الثانية، فهل أقصر الصلاة

بعد تجاوز حد الترخص؟

الخوئي : نعم عليك التقصير والإفطار في مثل الفرض إذا لم يحسب المقر بحكم الوطن الذي لا بد من الإتمام والصوم فيه، وإلا فهو قاطع لحكم السفر فيتم و يصوم لا لعملية السفر، بل لقاطعية المقر، فمثله في حكم الوطن ويوجب الإتمام بمجرد الوصول إليه.

التبريزي : إذا كان يريد الذهاب الى البلدة الثانية التي تبعد عن الأولى أربعة فراسخ ومرّ على مقر عمله و كان لمقرّ عمله عنوان آخر فإنه يُقَصَّر في ذاك المقر، وكذا لو كان قصده الذهاب الى البلدة الثانية و كان مراده الشغل بعض الوقت في مقر العمل، نعم إذا أراد الذهاب الى مقر العمل، ولم يكن من قصده السفر الى البلد الثاني فإنه يتم في مقر العمل، وان قصد السفر بعد وصوله الى مقر العمل، ولكن في مفروض السؤال لا توجد مسافة شرعية بين مقر العمل والبلدة الثانية.

٢- إذا كنت سأذهب أثناء سفري لمقر عملي للسلام على بعض الإخوان، أو لاستلام راتبي الشهري، ثم سأواصل السفر للمدينة الثانية؟

الخوئي : إذا كان المقر قاطعاً فلا حكم للسفر الذي تمر فيه عليه، إلا فيما كان بعده مسافة التقصير إمتدادية أو تلفيقية.

التبريزي : لا يكون المقر في الفرض قاطعاً للسفر.

٣- إذا كنت سأمر على مقر عملي مروراً لا للعمل ولا لحاجة أخرى بل لأن مقر عملي في الطريق المؤدي الى المدينة الثانية؟

الخوئي : كما ذكرنا أعلاه لا أثر للسفر الذي يقطعه المرور على المقر الذي بحكم لوطن ولا عبرة بالعمل فيما دون المسافة فالإتمام والصيام

يلازمانك ما لم تنشأ سفرًا امتدادياً أو تلفيقياً غير مقطوعين بالمرور على المقر المحسوب بحكم الوطن.

٤- وهل الحكم يختلف إذا كان محل عملي دون المسافة، بالنسبة إلى محل إقامتي أو فوقها؟

الخبوي : نعم إن العمل الذي يعمل دون المسافة لا يقتضاء فيه لإيجاب التمام وإنما التمام لإستمرار حكم وطنه، ثم إن كان المقر ما يقطع حكم السفر كما وصفناه أعلاه و كان ما بعد المقر بنفسه مسافة امتدادية أو تلفيقية تقصر بعد المقر وإلا فلا تقصير أيضاً بعده، نعم لو كان مجرد موضع العمل و ليس مقراً فالتقصير ثابت من أول الخروج من حد الترخيص من مدينتك.

(و خلاصة القول لجميع فروض أسألتك :- أن العمل الذي يوجب التمام بنفسه لا بد أن يتم له السفر بأن يشغل به بعد الثمانية فراسخ أو في طي الثمانية فراسخ امتدادية أو تلفيقية، كسائق السيارة للأجرة فإنه يتم إذا كان السفر في شغله أو كان السفر لغاية شغله بجهة ترجع إليه و لو لأخذ راتبه أو إصلاح سيارته فضلاً عما لو كان لأصل سياقته أما لو كان شغله فيما دون المسافة فيتم لا لأجل الشغل بل لعدم سفر التقصير، وإذا كان سفر يقع بينه قاطع من مقر أو قصد إقامة أو وطن فيتم أيضاً في جميع مسيره إلا إذا كان بعد القاطع سفرًا شرعياً بنفسه امتدادياً أو تلفيقياً فيقصر بعد (الإمضاء) في تلك المسافة البعدية).

التبريزي : قد تقدم أنه مسافر إذا قصد الذهاب الى البلد الثاني كما هو المفروض و تقدم أن محل العمل اذا كان دون المسافة لا يكون قاطعاً

للسفر، اذا كان له عنوان آخر، وإذا كان فوق المسافة يكون السفر اليه للعمل موجباً للتمام والصوم، لأنه محل العمل، و اذا كان الذهاب اليه لا لعمل بل لداع آخر كأن يمر فيه للسفر الى بلد آخر فيجب فيه القصر، و يُعلّق على قوله (قدس سره): و خلاصة القول ..الخ: انه قد ظهر حكمه ممّا تقدّم.

سؤال ٣٦٨: إذا كنت مسافراً و في طريق عودتي لبلدي مررت بمقر عملي، فهل يجب علي الصلاة فيه تماماً إذا أردت الصلاة فيه، مع أن المرور بمقر العمل لم يكن لأجل العمل؟

الخوئي: قد علمت حكم هذا المقر على نوعيه فيما فصلنا لك أعلاه. التبريزي: يُقصر فيه.

سؤال ٣٦٩: وهل الحكم كذلك إذا كان مروري به لأجل العمل؟ الخوئي: لا أثر للعمل في ايجاب التمام إلا ما يستوعب سفرأ شرعياً في اكثر أيام شهرين متواليين أو الأقل من ذلك قليلاً، والعبرة بصدق أن السفر عمل له.

التبريزي: إذا كان مجيئه من المقصد الى مقر العمل للعمل كما هو ظاهر الفرض فالأحوط في الطريق اليه ومقر العمل الجمع بين القصر و التمام اذا كان سفره الى البلد الثاني و العود الى مقر العمل أمراً اتفاقياً.

سؤال ٣٧٠: إذا كان لمقر عملي طريقان:

الطريق الأول ليس مسافة شرعية (ثلاثة فراسخ مثلاً) أذهب فيه صباحاً، والطريق الثاني مسافة شرعية (أربعة فراسخ) أرجع إلى عملي فيه مساءً، فهل يعد عملي في السفر؟

الخوئي : لا يعد عملك في السفر في الفرض.

سؤال ٣٧١: إذا كنت في إجازة وأردت أن أذهب لمقر عملي الذي هو فوق المسافة في يوم من أيام إجازتي لقبض راتبي الشهري، فهل يترتب علي حكم المسافر في مقر عملي فأصلي قصراً هناك أم لا؟

الخوئي : أما من ناحية العمل فلو كان سفرك إلى مسافة و كان العمل مما يقتضي بنفسه التمام كأن كان شاغلاً لأكثر أيام شهرين على الأقل كما تقدم بيانه فرواحك إلى محلّك يعد بغرض العمل ولو لأخذ الراتب، وكذا لو كان المحل مقراً قاطعاً للسفر فإن لم يكن بإحدى الصورتين فلا يوجب الإتمام.

التبريزي : الذهاب إلى مقر العمل لاستلام الراتب يُعدّ من شؤون العمل فيتم فيه.

سؤال ٣٧٢: إذا كان عملي الدائم فيما دون المسافة ثم عملت مؤقتاً لمدة شهر فيما فوق المسافة وأعطيت غرفة في ذلك المكان أسكن فيها أيام الإِسبوع وأرجع إلى أهلي في كل أسبوع يومي الخميس والجمعة فهل أتم صلاتي هناك وأصوم أم ماذا؟

الخوئي : إذا كان في شهر فقط فتحتاط فيه بالجمع بين القصر والتمام والصيام وقضائه.

سؤال ٣٧٣: وهل الحكم كذلك إذا كان عملي المؤقت فيما فوق المسافة لمدة شهرين أو أكثر؟

الخوئي : إذا كان بمدة شهرين فيحق عليك التمام على ما تقدم.

سؤال ٣٧٤: وهل الحكم كذلك إذا كان عملي الدائم فوق المسافة؟

الخوئي : نعم هو الحكم في الفرض بالأولوية.

سؤال ٣٧٥ : إنى طالب ولا بدّ ان أقيم في بلد آخر غير وطني مدة سنتين للدراسة سوى ثلاثة أشهر - وهي العطلة الصيفية - حيث أعود فيها الى وطني، فما هو تكليفي بالنسبة للصلاة والصوم؟ فهل أقصر إذا بقيت أقل من عشرة أيام، أم لا؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: تكليفك إتمام الصلاة والإتيان بالصوم، و هذا المكان بحكم الوطن بالنسبة لك.

التبريزي : عليه قصد الإقامة و الأيقصر.

سؤال ٣٧٦ : رجل محل عمله في وطنه لكن أحياناً يعرض له سفر ضمن عمله الى ما بعد المسافة، وقد يتفق له نظير ذلك في كل شهر مرّة واحدة، و يستغرق سفره اليومين، فهل يتم حينئذ أم يقصر؟

الخوئي : لا بدّ من قصر صلاته في هذا الفرض.

سؤال ٣٧٧ : في سفر المعصية - كسفر الزوجة بدون اذن زوجها، أو مع عدم رضاه - هل يجب الاتمام في الصلاة، و ما هو حكم الصوم؟

الخوئي : المكان الذي يجب على المسافر الاتمام فيه، يجب عليه صيام شهر رمضان أيضاً، و افطاره في ذلك المكان غير جائز.

التبريزي : إذا كان سفرها سفرأ واجباً تقصر في الصلاة، والأفان كان منافياً لحق الزوج فتتم في صلاتها، والأحوط الجمع في صورة عدم التنافي.

سؤال ٣٧٨ : شخص يسافر في كل سنة مدة شهرين أو أقل أو أكثر لاجل جمع محصولاته أو لغير ذلك، فهل يجب عليه في طول المدة المذكورة التقصير في الصلاة أم لا؟ و أحياناً لا يكون سفره - الذي هو ضمن عمله -

سنوياً، بل يكون اتفاقياً بحيث انه يسافر مدة شهرين؟ و نرجوا من سماحتكم التفضل علينا ان أمكن بتحديد نظير الموردین المذكورین من موارد كثير السفر لمساس الحاجة الى ذلك؟

الخوئي : اذا كانت مدة سفراته المذكورة معتداً بها فحكمه الاتمام، على نحو يصدق عرفاً ان السفر عمله في هذين الشهرين، وكذا الحال في مورد السؤالين اذا كان يذهب في كل يوم او كل يومين ومثله لو كان يذهب في كل اسبوع لكن يبقى ثلاثة او اربعة ايام ويعود.

سؤال ٣٧٩ : من اتخذ السفر عملاً له، بان كان يعمل في سيارته بنقل المسافرين من مكان الى آخر، فهذا الشخص اذا بقي عشرة ايام في وطنه، او اقام في غير وطنه عشرة ايام، فما هو تكليفه بالنسبة الى سفره الاول؟ الخوئي : تكليفه في السفر الاول الاتمام أيضاً.

التبريزي : يُقصر في السفرة الأولى دون الثانية.

سؤال ٣٨٠ : اذا كان العامل له مقر لعمله، ولكنه يرجع من عمله الى وطنه يومياً وكان بينهما مسافة، فهل يعتبر مقر عمله مقراً له بحيث لو مرّ عليه في سفر الزيارة يتم أم لا؟

الخوئي : نعم ولو في غير وقت عمله.

التبريزي : لا يتم اذا كان سفره لغيره العمل وما يرتبط به.

سؤال ٣٨١ : إذا وجب الجمع بين القصر و التمام فهل يلزم المصلي أن يصلي الظهر تماماً ثم قصراً ثم العصر كذلك، أم يجوز له أن يصلي الظهر تماماً ثم العصر تماماً ثم الظهر قصراً ثم العصر قصراً، فإن بعض الفضلاء قال إن الصورة الأولى هي المبرأة للذمة معللاً بأن نية القربة لا تنأى في

صلاة القصر لعدم تحقق فراغ الذمة من صلاة الظهر؟

الخوئي : يجوز له اختيار الصورة الثانية فلا يكون ملزماً بالصورة الأولى.

سؤال ٣٨٢: وإذا لم يكن عندكم فرق بين الصورتين، فهل هذه المسألة من المسائل العلمية، فيوجد فرق عند غيركم من الفقهاء؟

الخوئي : نعم بعض الفقهاء يقول بلزوم الإلتزام بالصورة الأولى.

سؤال ٣٨٣: لو أن امرأ من أهل النجف يدرس في بغداد لمدة أربع سنوات أو أكثر، و يعطى غرفة في بغداد في المدة المذكورة ولكنه يرجع الى النجف يومين كل أسبوع و في العطلة الدراسية التي تستمر ثلاثة أشهر تقريباً يرجع إلى النجف أيضاً:

(أ): ما حكم صلاته إذا رجع إلى النجف يوم الأربعاء عصرًا و رجع الى بغداد يوم الخميس وبقي هناك، والدراسة من يوم السبت إلى الأربعاء؟
(ب): ما حكم صلاته إذا ذهب أيام العطلة (الثلاثة الأشهر) إلى غرفته في بغداد؟

مركز تحقيق مكتبة نور علوم إسلامي

الخوئي : في مفروض السؤال: تعد الغرفة و بالملازمة تعد البلدة مقر له فهو مكلف بالإتمام لمقره ولشغله الموجب لذلك أيضاً.
التريزي : يجب عليه قصد الإقامة إذا اراد أن يصلي تماماً و يصوم و ألا فيقصر.

سؤال ٣٨٤: لو أن رجلاً من أهالي النجف يشتغل لدى شركة في بغداد و يعطى منزلاً في بغداد مادام مشغلاً لدى الشركة، و تسكن معه زوجته بحيث يرجع يومين إلى النجف كل أسبوع:
١- هل تعتبر بغداد وطناً شرعياً له؟

الخوئي : تعد مقراً له كما في الصورة قبلها؟

التبريزي : ١- اذا علم أنه يبقى عشر سنوات، و ما فوق، فهو بحكم الوطن لا يحتاج الى قصد الإقامة، و أما اذا مكث فيه للشغل من غير أن يعلم مدة العمل فعليه قصد الإقامة إن أراد التمام، هذا اذا لم يتوقف شغله في ذلك على الرجوع الى النجف في كل اسبوع، والاّ فيدخل فيمن شغله السفر، فيتم في الطريق و في محل الشغل، ولكن لا يجري عليه حكم الوطن.

٢- ما حكم صلاة الزوجة؟

الخوئي : حكمها في مفروض السؤال حكمه.

٣- على فرض عدم صدق الوطن للزوجة: فهل تعتبر بغداد مكان عملها اذا اشتغلت عند زوجها براتب شهري للطبخ و الغسيل و نحوهما؟

الخوئي : لا تحتاج الى جهة العمل كما ذكرنا فهي مقرها.

التبريزي : اذا لم يكن قصدها البقاء مع زوجها عشر سنوات، أو أكثر، فعليها أيضاً قصد الإقامة الاّ اذا كان لها شغل ولو لخدمة زوجها، و توقف شغلها على الرجوع الى النجف كل اسبوع مع زوجها، فتكون ممن شغله السفر كزوجها، فتتم في الذهاب والإياب و مكان العمل.

سؤال ٣٨٥: طلاب المدارس في أيام العطلة الصيفية إذا قضوها في عمل يقطعون المسافة يومياً فهل يكون مثلهم من كان السفر مقدمة لعمله، مع أنهم لا يعودون الى حدود الترخيص إلا بعد الزوال، أم يقصرون الصلاة و يقضون الصوم مع أنهم يعودون بعد العطلة الى الدراسة و هكذا في كل عام؟

الخوئي : نعم هؤلاء يصومون و يتمون ماداموا في عملهم اذا كانت المدة

تدوم إلى مثل ثلاثة أشهر أو شهرين

التبريزي : يضاف إلى جوابه (قدس سره): هذا إذا كان الذهاب للعمل، و أما طلاب المدارس فيجمعون بين القصر و التمام.

سؤال ٣٨٦: إذا كان بعض المذكورين يعتقد أنه لا ينفصل عن العمل إلا عام واحد لإكمال الدراسة، ثم يعود إلى نفس العمل باستمرار فهل يجري عليه حكم العمل التمام والصيام على فرض أن المذكورين يقصرون و يفطرون أم أن الحكم لا يشملهم حتى يعود إلى العمل باستمرار؟

الخوئي : لا أثر لاستمرار السنين في حرف أيام العطلة و عدمه، أو الانفصال لسنته و يكفي لسنة واحدة أيضاً.

سؤال ٣٨٧: المرأة التي تصحب زوجها في قطع المسافة يومياً إلى مقر عمله لا لأنها تعمل ولكن لتكون في القرب منه، فهل يجري عليها حكمه في التمام والصيام، أم حكمها التقصير و قضاء الصوم، و هل هناك فرق بين أن يكون ذلك بأمره أم رغبة منها في صحبته؟

الخوئي : الزوجة لا يلحقها حكم الزوج ما لم يكن لها شغل غير مصاحبته. سؤال ٣٨٨: هل أن التخيير بين التمام و التقصير يجري حتى في مكة الجديدة و كذلك المدينة المنورة الجديدة مع إتساع مساحتهما وامتداد عمرانهما، أم أن ذلك خاص بالمدينة المنورة و مكة المكرمة القديمتين، وإذا كان ذلك خاصاً بالقديمة فقط فما هي حدود مكة القديمة و كذا المدينة؟

الخوئي : يخص القديمتين، أما حدود المدينة القديمة فيراجع في تعيينها إلى أهل خبرة المحل، و أما حدود مكة القديمة فبين عقبة المدنيين و

ذي طوى.

سؤال ٣٨٩: إذا كانت وظيفة المكلف الجمع بين القصر والتمام إحتياطاً و كان في أماكن التخيير فهل يجوز له الإكتفاء بصلاة تامة بعنوان إختيار التمام في مورد القصر والإتيان بالتمام فيما لو كان مطالباً في علم الله بصلاة تامة؟

الخبثي: نعم له أن يكتفي بأداء التمام في مواطن التخيير لوظائف يوم أدائها.

سؤال ٣٩٠: ما حكم من يقطعون المسافة يومياً للأعمال الحرة أو العمل المقيّد في شركة مثلاً، لو بقي عشرة أيام في البلد ورجع للعمل بعدها هل يقصر الصلاة، ولو بدا له أن يعود مريضاً في أثناء العشرة في محل عمله، أو على رأس مسافة هل يقصر أم يتم، وما هو حكم صومه؟

الخبثي: إن كان العمل في المسافة فلا يشترط بعدم البقاء عشرة أيام، فإنه حكم المكاري و الجمال، أما غيرهما فيتم و يصوم حتى في السفرة الأولى بعد الإقامة عشرة أيام، لكن في سفر الشغل لا أي سفر من زيارة أو علاج مرض، و الحكم في نفس محل العمل حكم الوطن إذا كان مقراً له. التبريزي: يكون مقراً له من حيث العمل حتى يتم فيه كل ما دخل و لو لغير قصد العمل، و يتم فيه، ولا يكون بحكم الوطن إذا لم يجعله مقراً للسكن. سؤال ٣٩١: من كان عمله السفر إذا أرسل من قبل عمله إلى مكان يبعد عن مكان العمل مسافة شرعية بحيث يستغرق الوقت ساعات معدودة مرة أو مرتين في السنة فما حكمه؟

الخبثي: إذا كان السفر المذكور يتبع عمله كما هو المفروض يتم و يصوم.

سؤال ٣٩٢ : من كان عمله في السفر، أي بمعنى أنه يذهب إلى عمله في الصباح و يعود في المساء، و انتدب من عمله إلى مكان آخر تابع لعمله و هو أيضاً مسافة فهل يجب عليه القصر أم التمام؟

الخطوئي : وظيفته التمام في مفروض السؤال.

سؤال ٣٩٣ : إذا نوى شخص الإقامة في مكان ما وفاته فريضة تامة تساهلاً منه، ثم عدل عن الإقامة فهل يلزمه أن يصلي تماماً في بقية الأيام أم يصلي قصراً؟

الخطوئي : نعم وظيفته أن يصلي قصراً في بقية الأيام و أما بالنسبة إلى الفائتة فوظيفته أن يقضيها تماماً.

سؤال ٣٩٤ : من كان عمله السفر و كانت تصحبه زوجته في عمله كل يوم لغير عمل معه أو لخدمته في السفر فما حكم صلاتها في الفرضين، و في مفروض السؤال: لو كانت تقصر وهي في طول السنة معه هكذا فما حكم صومها، و على فرض بطلان الصوم فهل يلزمها البقاء في شهر رمضان للصيام أم لا، أو يلزمها البقاء للصيام في شهر غيره؟

الخطوئي : يجب الإفطار و القصر في الفرضين كليهما، ولا يجب عليها قصد الإقامة أو عدم السفر، بل لها أن تفطر و تصوم قضاء فيما بعد.

التبريزي : يضاف إلى جوابه (قدس سره): إلا إذا كان سفرها لخدمة زوجها فتتم حينئذ.

سؤال ٣٩٥ : رجل مطلوب بالصلاة تماماً و قصراً على نحو الإحتياط الوجوبي والوقت لا يتسع لأداء الظهرين بصورتيهما معاً - كأن يتسع لخمس ركعات فقط أو لتسع أو لثلاث - فكيف يفعل في مثل هذه

الخوئي: إن المسألة المشار إليها في السؤال داخلة في الفرض الأول: في كبرى اضطرار المكلف إلى ارتكاب بعض أطراف العلم الإجمالي، و عدم تمكنه من الموافقة القطعية، و حيث أنه في هذا الفرض متمكن من إحراز الموافقة القطعية، بالنسبة إلى صلاة العصر، فعليه أن يأتي بصلاة الظهر قصراً، ثم بالعصر كذلك، و بقي حينئذ من الوقت بمقدار ركعة واحدة و وظيفته عندئذ الإتيان بصلاة العصر، وإدراك ركعة منها، في الوقت فيكون مشمولاً في كبرى من أدرك ركعة من الصلاة في الوقت فقد أدرك الصلاة.

و أما في الفرض الثاني: فهو متمكن من إحراز الموافقة القطعية بالنسبة إلى كلتا الصلاتين معاً. و أما في الفرض الثالث: فهو وإن لم يتمكن من إحراز الموافقة القطعية بالنسبة إلى كلتا الصلاتين معاً إلا أنه متمكن من إحراز الموافقة الإحتمالية بالنسبة إلى كلتا الصلاتين، بإتيانهما قصراً فهو المتعين.

التبريزي: يضاف إلى جوابه (قدس سره): وفي الفرض الأول: يأتي بصلاة الظهر تماماً قضاءً على الاحوط، و كذا في الفرض الأخير، فإن عليه أن يأتي بصلاة الظهرين تماماً قضاءً احتياطاً، ولا يجري استصحاب عدم الفوت بالنسبة إلى الصلاة القضائية، و وجهه يظهر بالتأمل.

سؤال ٣٩٦: إذا سافر الإنسان إلى مقر عمله في يوم إجازة له، لزيارة مريض أو لاستلام الراتب مثلاً فهل يجب عليه القصر أو التمام؟

الخوئي: يجب عليه التمام في المقر و أما في الطريق فوظيفته كالسابق إذا

كان سفره لاستلام الراتب، و أما إذا كان لعيادة المريض فحكمه القصر.
التبريزي : اذا كان السفر لاستلام الراتب فيتم في الطريق، و مقر العمل، و
اما اذا كان سفره لزيارة مريض و نحوه مما لا يرجع الى عمله و توابعه،
فإنه يُقصر في الطريق والمقر حسب ما مر إذا لم يكن مقراً للسكنى.
سؤال ٣٩٧ : اذا سافر الولد بدون رضا والده أو مع نهي، و لم يكن السفر
واجباً، فهل وظيفته الجمع بين القصر والاتمام في الصلاة، ام القصر
وحده؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: اذا كان السفر موجباً لأذية والديه حرم
فيتم في صلاته، و إلا فلا يحرم كما لا يتم.
سؤال ٣٩٨ : اذا كانت مدينة تحوطها مجموعة من القرى متصلة بها مساكن
القرية فإذا أراد السفر و طريقه على المدينة فهل يبدأ حساب المسافة من
آخر القرية؟ و كذا إذا خفي عليه صوت أذان القرية، أم يكون حساب
المسافة من آخر المدينة و يكون ترخيصه للإفطار و قصر الصلاة إذا
غابت عنه جدران آخر المدينة و خفي عليه صوت أذان المدينة؟
الخوئي : حساب سيره من آخر قريته، و مدار حد الترخيص عدم سماع
أذان قريته.

سؤال ٣٩٩ : عامل في شركة يعمل فيها بدون إجازة إسبوعية لكن بعد مرور
شهر أو أكثر تمنحه الشركة إجازة عشرة أيام يرجع فيها الى وطنه فإذا
كان عمله مستمر ما حكم صلاته و صومه؟
الخوئي : يصوم و يتم في أيام عمله و الأيام التي يبقى في وطنه، أما في
طريقه الى وطنه عند الرخصة فسبيله سبيل غيره من المسافرين.

سؤال ٤٠٠ : من استوطن مكاناً وطناً شرعياً ملك بيتاً وسكنه أكثر من ستة شهور ثم غادره، فهل ينسحب حكمه على حكم زوجته و أولاده لو ذهب أحدهم لهذا البلد؟

الخوئي : لا يجري حكم الوطن الشرعي على زوجته و أولاده.

التبريزي : بل في جريان الوطن على نفس المالك تأمل.

سؤال ٤٠١ : عامل في شركة، تحيله الشركة إلى الدراسة في جامعة تبعد عن وطنه و مقر عمله المسافة، لكن الشركة تلزمه بالعمل في العطلة الصيفية في محل يبعد المسافة عن مقر دراسته و وطنه، و قد يستمر العمل شهراً أو شهرين أو أكثر علماً بأن للشركة منحة من الدراسة في أي فصل من فصول الدراسة و إرجاعه إلى العمل، ما حكم صلاته وصومه في مقر دراسته و مقر عمله و طريقه إلى أي منها؟

الخوئي : يصوم و يصلي التمام في كل تلك الأحوال.

التبريزي : يتم في مقر العمل و في الطريق، و أما في مقر الدراسة فالأحوط فيه الجمع بين القصر و التمام.

سؤال ٤٠٢ : قلت في منهاج الصالحين مسألة - ٤٥٢ - من أحكام المسافر: (إذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته في جميع الموارد الآ في المقيم عشرة أيام إذا قصر جهلاً، بأن حكمه التمام فإن أظهر فيه الصحة) فهل يشمل قولكم في جميع الموارد ما إذا مرّ المسافر على بلد هو مسقط رأسه، ولكنه غفل عن أن هذا البلد هو مسقط رأسه فصلى قصراً، ثم انكشف له الواقع؟

الخوئي : هذا غير مشمول لحكم صحة عمله.

سؤال ٤٠٣: هل يصدق كثير السفر على من يسافر سفرتين في الاسبوع، في كل سفرة ست أو سبع ساعات فقط، إذا كان ذلك من أعماله؟
الخوئي: يحتاط بالجمع بين القصر و التمام.

التبريزي: بل الأظهر التمام إذا كان السفر للعمل.

سؤال ٤٠٤: إذا كان عملي الاساسي الذي اعتمد عليه في معيشتي دون المسافة، و أعمل عملاً آخر في العطلة الأسبوعية يومي الخميس و الجمعة من كل أسبوع في السفر فهل أتم في عملي في يومي الخميس و الجمعة؟

الخوئي: هذا الفرض حيث لا يستغرق أكثر أيام الشهر سوى ثمانية أيام منها فعندنا أن تحتاط فيها بالجمع إذا كان يدر عليك رزقاً.

التبريزي: يجب عليه التمام.

سؤال ٤٠٥: و هل الامر كذلك لو كان عملي الاساسي في السفر و أعمل عملاً آخر في العطلة الأسبوعية في السفر أيضاً؟

الخوئي: في مثله عليك حكم سفر الشغل اذا كان بسائر شرائطه أيضاً، أما في الايام التي للأخير فحكمه الإحتياط إن كان أيضاً للرزق، أما لو لم يكن للحرقة و الرزق، فالحكم فيها التقصير فقط.

التبريزي: يتم في الفرضين.

سؤال ٤٠٦: لو كان عملي في السفر يومين أو ثلاثة أيام فقط من كل أسبوع فهل أتم صلاتي فيه؟

الخوئي: عليك في مثله التقصير.

التبريزي: عليه أن يتم في السفر اذا كان السفر للعمل.

سؤال ٤٠٧ :إذا كنت مقيماً في بلدة عشرة أيام فما زاد و أردت الخروج من تلك البلدة إلى بلدة أخرى مجاورة دون المسافة فهل تنقطع إقامتي في البلدة الأولى؟

الخطي : مالم ينشأ سفرأ إلى المسافة لا تنقطع الإقامة التي أحكمت بصلاة رباعية بتمام فيها.

سؤال ٤٠٨ : و هل لطول مكثي في البلدة الثانية أو قصره أثر في إنقطاع الإقامة و عدمه؟

الخطي : مع صلاة رباعية صليت في الأولى لا أثر لطول المكث في الثانية.



مركز تحقيقات كميوتير علوم رسدي



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

كتاب الصوم

وفيه مباحث :

المبحث الاول : مسائل متفرقة - أحكام المفطرات

المبحث الثاني : في ثبوت الهلال

المبحث الثالث : أحكام الصوم في السفر و مسائل في القضاء.

المبحث الرابع : في الكفارات.

المبحث الاول

مسائل متفرقة

سؤال ٤٠٩ : ما حكم صوم يوم عاشوراء؟

الخطي : ان أنهاء الى الغروب فهو مكروه، ولكنه مندوب أن يفطر ساعة العصر قبل الغروب.

التبريزي : لا بأس بصومه، ولكن صومه لا يكون مثل سائر الأيام، التي يُصام فيها في الفضيلة، بل لو ترك الصوم قاصداً بذلك عدم التشبه ببني أمية كان أفضل، ولكن مع ذلك يستحب تقليل الطعام و الشراب فيه، بل الإمساك الى العصر حزناً على ما أصاب الإمام الحسين عليه السلام و عياله و أصحابه رضوان الله عليهم وهذا أفضل من الصوم.

سؤال ٤١٠ : من أي وقت يجب الإمساك لصوم الغد، إذا كنت لا أعرف طلوع الفجر، وهل يجوز التعويل (الاستناد) على التقويم أو على أن الفجر يساوي ساعة ونصف، أو سبع الليل، أو ثمنه؟

الخطي : يحتاط حينئذ بالإمساك من جزء يتيقن أنه من الليل مقدمة بقصد تحصيل العلم بامثال الواجب، و يستمر عليه.

سؤال ٤١١ : لو أفطر الشخص يوم الشك، ثم ثبت كونه رمضاناً بعد الزوال، و لم يمسك عمداً، فماذا عليه؟

الخطي : عليه قضاء ذلك اليوم، وعصى بترك الإمساك، لكن لا كفارة عليه.

سؤال ٤١٢: إذا كان شخص صحيحاً و معافى، وجاء شهر رمضان، وصام نصفه، و أصيب بجنون، و عوفي بعد شهر قبل شهر رمضان الثاني، هل يجب عليه قضاء الأيام التي جُنّ فيها أم لا؟
الخوئي: لا يجب قضاء الأيام التي جُنّ فيها.



مرکز تحقیقات و پژوهش در علوم اسلامی

مسائل في المفطرات

سؤال ٤١٣: إذا كان المكلف ضيفاً عند جماعة في شهر رمضان وفي الليل احتلم، واستحى أن يذكر ذلك من أجل الغسل، هل جلس و تيمّم و بقي مستيقظاً الى الفجر، ما حكم صيامه؟

الخنوي: إذا كان الغسل والحالة هذه حرجياً عليه فلا بأس، ولم يصدر منه معصية في تركه الغسل، وعلى كل تقدير فإذا كان تيمّمه واقعاً في وقت لا يسع الغسل فالأحوط أن يصوم ثم يقضي صومه بعد ذلك، وإن كان قبل ذلك بطل صومه لبطلان تيمّمه، والله العالم.

التبريزي: الإغتسال مع مجرد الخجل لا يكون حرجياً، ما لم يكن في البين عنوان آخر، وإذا كان حرجياً عليه، فيجوز له التيمّم في سعة الوقت، و يبقى مستيقظاً الى طلوع الفجر، أو يكون تيمّمه في آخر الوقت، ولكن يجب تأخير التيمّم الى أن يضيق الوقت في صورة ترك الإغتسال مع عدم الحرج.

سؤال ٤١٤: إذا صام شخص نيابة أو نذراً أو قضاء، و تناول المفطر ساهياً فهل يتم صومه، أم يبطل باعتبار أن الواجب موسّع؟

الخنوي: لا يفطر تناول المفطر سهواً و نسياناً مطلقاً، فيبقى حكم الصوم على حاله من جواز الإفطار أو وجوب الإتمام، والله العالم.

سؤال ٤١٥: إذا أكل أثناء الأذان للفجر، وكان المؤذن ليس الثقة العارف أو من المخالفين، فما حكم الصيام لهذا اليوم؟

الخنوي: المناط الإطمينان بدخول وقت الإمساك و طلوع الفجر أو أذان

الثقة، ولو كان من المخالفين في المذهب، والله العالم.
سؤال ٤١٦ : لو دخلت في فم الصائم ذبابة و وصلت الى جوفه هل تضر بصومه؟

الخوئي : إذا كان بغير اختياره فلا يضر، فإن أمكنه اخراجها من غير ارتكاب مثل القيء بأن أخرجها في حال كونها في الحلقوم أخرجها.
التبريزي : أخرجها على الأحوط.

سؤال ٤١٧ : ورد أنه من المفطرات رمس تمام الرأس في الماء، فهل المراد منه منابت الشعر، أم ما يشمل الوجه الى الرقبة؟
الخوئي : المراد منه هو الثاني (ما يشمل الوجه الى الرقبة).

سؤال ٤١٨ : هل ان خروج المادة السائلة من قبل المرأة عند اثارها و اشتداد شهوتها مُخل بالصوم إذا خرجت في نهاره؟ و مع فرض الإخلال هل يوجب ذلك القضاء مع الجهل بمضطرته؟
الخوئي : ان علمت أنها المنى فطرته، و لزمها القضاء منها فقط، ان لم تأت بقصد منها الى موجبها، والا فالكفارة أيضاً، و لا أثر للجهل بمفطريتها مع علمها بالموضوع.

سؤال ٤١٩ : ما المراد بالكذب على النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام المبطل للصوم؟
الخوئي : الكذب المفطر هو الكذب في الأحكام و غيرها على النبي ﷺ و الأئمة (سلام الله عليهم) بصورة الجزم في الاسناد اليهم.

سؤال ٤٢٠ : ما حكم قول رواية ضعيفة في حالة الصيام، مع العلم بذلك؟
الخوئي : لا يجوز الامتناع الى من أو ما يرويها عنه.

سؤال ٤٢١ : الصائم إذا اضطر الى الأكل في شهر رمضان خوفاً من التلف أو الحرج الشديد، فهل حكمه حكم من يغلبه العطش، فلا بد أن يقتصر

على مقدار الضرورة، أو يجوز له الأزيد، و هل يجب عليه الإمساك بعد ذلك أو لا؟

الخوئي : نعم حكمه حكم ذي العطاش، و مرخص بقدر ما يضطر اليه، و يجب الإمساك بقية الوقت الى الليل في شهر رمضان، والله العالم.
التبريزي : نعم حكمه حكم ذي العطاش على الأحوط.

سؤال ٤٢٢ : طفلة في أوائل تكليفها عطشت أثناء صومها فشربت، و من الواضح أن كل احد يعلم بمفطرة الشرب، و هي أيضاً في غريزتها ذلك، فهل تجب عليها الكفارة؟

الخوئي : إذا اعتقدت بجواز شرب الماء فعلاً فلا شيء عليها سوى القضاء مع الإمساك في بقية يومها، والله العالم.
التبريزي : إذا اعتقدت أو احتملت جواز شرب الماء فيجب عليها القضاء دون الكفارة.

سؤال ٤٢٣ : قد يعتاد الانسان على الغذاء أو الشرب من غير طريق الفم، فهل هما مفطران أم لا؟ و مثله لو كان ادخال الشراب أو الغذاء لأعمال تجريبية، أو لظروف مرضية مؤقتة؟

الخوئي : نعم، و كذا في ظروف مرضية لو صح لمريض أن يصوم.
سؤال ٤٢٤ : إذا جامع الرجل زوجته في شهر رمضان، ولم يعلم أن الجماع مبطل للصوم فماذا يترتب عليه؟

الخوئي : يجب عليه القضاء دون الكفارة في مورد السؤال، والله العالم.
سؤال ٤٢٥ : لو أكره المكلف على الزنا (وهدد بحيث لو لم يفعل لوقع في الخطر على حياته، والخرج و سوء السمعة) في نهار شهر رمضان ففعل ذلك، فماذا يترتب عليه؟

الخوئي : إذا كان الأمر كما يقول، ولم يكن له مخلص أصلاً سوى ارتكاب الزنا، اكتفى بالقضاء، وليست عليه كفارة، والله العالم.

سؤال ٤٢٦ : من استعمل المفطر، وهو لا يعلم بمفطريته، أو حرمة، فهل يجب عليه القضاء أم لا؟

الخوئي : نعم لو كان متعمداً في الاستعمال.

التبريزي : المراد وجوب القضاء دون الكفارة.

سؤال ٤٢٧ : إذا لم يكن الصائم قاصداً للنوم بدون غسل، لعدم عاداته الانتباه، ولكن غلبه النوم فلم ينتبه إلا بعد الفجر فما الحكم؟

الخوئي : لا يضره ذلك في الفرض، والله العالم.

سؤال ٤٢٨ : كثر الحديث عن أخذ الصائم للمغذي عن طريق الوريد، وتأويل رأيكم حول ذلك، و توضيح المغذي هو: نوع من السكريات والأملاح التي يحتاجها الجسم، يرسل للجسم بإبرة (شوكة) تغرز في الوريد، وترسل المغذي إليه ليمتزج بدم المريض دون أن يصل لمعدته شيء منه حسب الظاهر، وإن كان يرسل إحساسه بالجوع و يغطي حاجة الجسم للغذاء، فهل يعتبر ما هذا وصفه مفطراً أم هو غير مفطر؟

الخوئي : نعم في مثله الأحوط الاجتناب وإعتباره مفطراً.

سؤال ٤٢٩ : سؤال آخر عنه هذا نصه وجوابه: (هل يعتبر المغذي من المفطرات مع أن الصائم قد يحس بالشبع و عدم الحاجة للأكل؟) و جوابه هو: (نعم يكون مفطراً على الأحوط). واطلعت على سؤال سابق هذا نصه مع جوابه: (المغذي الذي يعطى للمريض بطريقة الإبرة فلو استعمله الصائم الصحيح فهل حاله حال الإبرة أم هو مفطر؟ مع أنه لا يصل إلى الجوف ولا إلى المعدة منه شيء حيث يختلط بالدم كالدواء

الذي في الأبرة؟ و جوابه هو، (لا يكون مفطراً وإن كان الأولى تركه).

- فهل كان الجواب الأخير عدولاً عن الجواب السابق؟ أم كان نتيجة

توضيح المغذي في السؤال الأخير فاختلف الجواب تبعاً للتوضيح؟

الخوئي : إذا كان المغذي يقوم مقام الطعام للجسم و يزيل الإحساس بالجوع فالأحوط وجوباً الإجتناّب عنه وإن لم يدخل في المعدة، و أما إذا لم يتم مقام الطعام في إزالته الإحساس بالجوع ولم يصل إلى الجوف ولا إلى المعدة فلا يجب الإجتناّب عنه.

سؤال ٤٣٠: إذا أكل في شهر رمضان -ليلاً- أكلاً معيناً أو داعب زوجته وهو يعلم أو يظن ظناً قوياً أن ذلك يسبب له نزول المنى نهراً، فهل يعد ذلك من تعمّد المفطر؟ وكذلك الحال إذا نام نومة معينة كأن ينام على وجهه؟ الخوئي : لا مانع من ذلك.

سؤال ٤٣١: إذا نسي الصائم في رمضان صومه و طلب منّي أن أناول له ماء أو أكلاً و كنت أعلم بنسيانه هل يجوز لي أن أحضر له ما يريد؟ الخوئي : لا بأس بذلك.

سؤال ٤٣٢: ما حكم استخدام الفرشاة ومعجون الأسنان في نهار رمضان؟ الخوئي : لا بأس ما لم يبلع شيئاً مما اختلط بريقه.

سؤال ٤٣٣: شمّ الدخان، وكذلك شمّ الغاز والفاسط المستعمل لتنظيف الملابس هل يعدّ من المفطرات أم لا؟ الخوئي : لا يعدّ كل ما ذكر من المفطرات.

سؤال ٤٣٤: ما حكم من استعمل الحبوب التي تمده بالشبع والري في نهار الصوم؟

الخوئي : لا بأس بها إن كان التناول قبل الفجر.

سؤال ٤٣٥ : إذا جامع رجل زوجته في ليلة الصيام ولم ينزل فلم يغتسل جهلاً منه بوجوب الغسل بمجرد الإيقاب (الإيلاج) و صام على هذه الحالة عدة أيام ثم علم بالحكم فما هو حكم صومه و صلاته؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: لا بأس بصومه ولكن عليه إعادة صلاته. التبريزي : الأحوط قضاء الصوم، و تجب إعادة الصلاة، أو قضاءها.

سؤال ٤٣٦ : إذا اغتسل الإنسان قبل الفجر للصيام الواجب في شهر رمضان و في النهار اكتشف أن هناك حائلاً لم يصله الماء فما هو حكم صومه؟ الخوئي : في مفروض السؤال: صومه صحيح و يعيد الغسل فقط، و الصلاة التي صلاها بعده.

سؤال ٤٣٧ : امرأة لم تغتسل من الحيض مدة من الزمن جاهلة بالحكم ولكنها في نفس المدة تغتسل عن الجنابة فما حكم صلاتها و صيامها في هذه المدة؟

الخوئي : كلما صلت قبل غسل الجنابة و كانت حائض ولم تغتسل بعد النقاء يجب قضاءه، و أما صومها محكوم بالصحة مطلقاً. التبريزي : وكذا يجب قضاء الصوم على الأحوط.

سؤال ٤٣٨ : اذ وقف الصائم تحت انبوب من الماء واسع، يُغطي رأسه هل يبطل صومه؟

الخوئي : ان كان موجباً لصدق رمس الرأس في الماء فنعم، أما الأنايب المتعارفة فلا يوجهه مهما وسعت.

المبحث الثاني

مسائل في ثبوت الهلال

سؤال ٤٣٩ : ما معنى تطويق الهلال موضحاً؟

الخوئي : أن يرى يدوره النور.

سؤال ٤٤٠ : هل تعتبر رؤية الهلال في صباح يوم دليلاً قطعياً على عدم رؤيته في الليلة المقبلة، ولو فرض التعارض في شهادة الرائيين صباحاً و ليلاً فماذا يقدم؟

الخوئي : نعم، فإنه لا يكون المحاق أقل من ست و ثلاثين ساعة، و مع تعارض الشهادتين تساقطتا.

سؤال ٤٤١ : إذا تردد مبدأ الشهر بين ليلتين هل ينفع في الترجيح انخساف القمر ليكون كاشفاً عن ليلة الهلال؟
الخوئي : لا ينفع ذلك في الترجيح.

سؤال ٤٤٢ : هل يثبت بالتطويق للهلال كونه لليلة الثانية، و الظل له كونه لليلة الثالثة، و كيف يعرف الظل و التطويق للهلال، يعني ما هي علامته؟
الخوئي : التطويق جلي و هو تدوير القمر بطوق النور، و الأخير هو إحداث ظل رأس الناظر في سطح الأرض، و كلاهما علامتان شرعاً، الأول للثاني والثاني للثالث.

سؤال ٤٤٣ : ما رأيكم فيمن أفطر مطمئناً بإطمئنان أحد الفضلاء، و هل يشترط في ذلك معرفته ذلك الفاضل أم لا؟

الخوئي : المناط إطمئنان نفس المكلف، وإن كان ناشئاً عن إطمئنان فاضل

أو غير فاضل، وحينئذ إن استمر لم يكلف بقضاء ولا كفارة، وإن لم يستمر بعد الإفطار فعليه القضاء فقط.

التبريزي : عليه القضاء مع وجوب الامساك في بقية النهار.

سؤال ٤٤٤ : إذا اطمئن إنسان بثبوت الهلال، ثم تزلزل اطمئنانه في بداية الليلة الرابعة عشر المقررة عنده بحسب الإطمئنان، وذلك برؤيته للهلال ناقصاً في تلك الليلة، والمعلوم عنده أن الهلال في الليلة الرابعة عشر لا بد أن يكون بدرأ من أوله إلى آخره، فهل هذا التزلزل الحاصل يعتبر في محله أم لا؟

الخوئي : إذا ارتفع اطمئنانه، و زال بأي سبب كان ارتفع حكم الاطمئنان، ولا يجوز له العمل على طبقه بعد ذلك.

سؤال ٤٤٥ : إذا أعلنت الاذاعة ثبوت الهلال لشهر ما، هل يلزم ترتيب الآثار أم لا، بحيث أن الاذاعة شيعية و متحدة في الأفق نظراً الى رأيكم القائل : (الظاهر ثبوت الهلال في بلد آخر إن لم يرى في بلد الصائم) وإن لم يجز نظراً لماذا؟

الخوئي : اعلان الاذاعة ليس حجة شرعية ما لم يفد اطمئناناً بصدق مأخذه، أما لو أفاد الاطمئنان فلا اشكال في ثبوت حكم الرؤية حينئذ لغير محل الرؤية ان اشترك في شيء من ليله.

سؤال ٤٤٦ : إذا حصلت الثقة للإنسان بمن وثق برؤية الهلال، فهل يجب عليه الافطار، حتى ولو علم بصيام مرجعه الذي يرى وحدة الأفق؟
الخوئي : نعم إذا كان الوثوق وثوقاً بوجود الهلال و صدق المدعي خبرياً، دون الوثوق بصدقه مخبرياً مع احتمال اشتباهه.

المبحث الثالث

أحكام الصوم في السفر

سؤال ٤٤٧ : مسافر نوى إقامة عشرة أيام في مكان ما، ثم سافر قبل اتمام العشرة (نسياناً) وتذكر بعد قطع المسافة، فهل تجب عليه العودة، وإذا لم تكن العودة بإمكانه فما حكم الصيام الذي صامه خلال هذه الفترة؟
الخنوي : لا تجب عليه العودة، ولا بأس بصيامه خلال الفترة المذكورة.

سؤال ٤٤٨ : إذا نوى الصائم السفر بعد الزوال من الليل، ولكنه سافر قبل الزوال، فما هو حكمه؟

الخنوي : حكمه حكم من لم ينو السفر بالليل، ثم سافر في النهار قبل الزوال، والله العالم.

التبريزي : بل حكمه حكم من نوى السفر في الليل.

سؤال ٤٤٩ : إذا سافر الصائم قبل الزوال ثم رجع في يومه قبل الزوال، ما حكم صومه لو لم يتناول المفطر إذا كان ناوياً السفر من الليل، أو لم يكن ناوياً لذلك؟

الخنوي : يجب عليه أن ينوي الصوم حينئذ، ويجتزئ به في الحالين معاً.

سؤال ٤٥٠ : لو صام المكلف يوم السبت مثلاً بنية رمضان لثبوته، وسافر خلاله لبلد آخر، ومكث فيه لغاية عيدهم، وكان عيدهم يوم الثلاثاء لاختلافهم معه في الصوم ابتداءً، فما حكمه مع حفظه لفتوى السيد الحكيم (قدس سره)؟

الخوئي : تبقى على فتوى السيد الحكيم (ره)، والله العالم.

سؤال ٤٥١ : إذا سافر شخص بعد الزوال بالطائرة وبعد مدة معينة (ساعة مثلاً) صار الإفطار في بلده هل يفطر وهو في الطائرة مع أنه يرى الشمس واضحة؟ ولا يحصل الإفطار في البلد الآخر إلا بعد (٧) ساعات؟
الخوئي : لا يجوز له الإفطار إلى أن تغيب عنه الشمس، أما في الطائرة أو عند الهبوط، والله العالم.

سؤال ٤٥٢ : من نوى الإقامة، و صام ثم عدل عنها، هل يبقى على صيامه حتى يسافر؟

الخوئي : إن كان العدول بعد أداء رباعية بتمام بقي على صيامه حتى يسافر، وإلا فهو مفطر للصيام و يقصر فيما فيه التمام.

سؤال ٤٥٣ : شخص صائم في شهر رمضان و خرج من بلده بعد طلوع الفجر، و قطع المسافة الشرعية المعلومه، وعاد إلى بلده قبل الزوال، و لم يتناول المفطر، و ظل مستكراً حتى الغروب، فهل عليه قضاء ذلك اليوم؟

الخوئي : ليس في مفروض السؤال قضاء ذلك الصوم إذا كان نوى بإمساكه الصوم في رجوعه.

سؤال ٤٥٤ : إذا سافر إلى مقر عمله قبل الزوال، وانتظر إلى الزوال، ثم خرج في يوم من أيام الصيام مع العلم أنه عندما خرج من بلده لم يكن قاصداً المقر، ولكنه مرّ به قبل الزوال، فما حكم صومه في ذلك اليوم؟
الخوئي : إذا بقي في مقر عمله إلى الزوال يصوم في ذلك اليوم.
التبريزي : لا بدّ من قضاء ذلك الصوم، إذا لم يكن سفره للعمل، ولا لما

يرتبط به كما هو ظاهر السؤال.

سؤال ٤٥٥: من كان عمله السفر ولا يعود إلا في الخميس والجمعة من كل اسبوع، وكان يصحب معه زوجته لأجل أن تقوم بخدمته في السفر، فما هو حكم صلاتها و صيامها في هذه الحالة؟

الخنوي: في مفروض السؤال: حكمها القصر والإفطار.

التبريزي: إذا كان الغرض من سفرها خدمة زوجها، وكان ذلك عملاً مستمراً لها، فحكمها حكم الزوج.

سؤال ٤٥٦: من كان مبيتاً لنية السفر في نهار شهر رمضان قبل أيام من سفره، ثم نسي أن يذكر النية ليلة يوم سفره، فهل له أن يفطر إن سافر؟

الخنوي: إذا كانت النية مستمرة ولو ارتكازاً كفت في جواز الإفطار، والآ فلا يكفي.

سؤال ٤٥٧: الصائم الذي يبيت نية السفر، وسافر قاطعاً المسافة، وعاد إلى بلده قبل الزوال، ودون تناول المفطر، فتوى الصيام و صام، فهل يبقى عليه قضاء في هذه الحالة؟ وهل هناك فرق بين من يبيت السفر، وبين من لم يبيت، في نفس الصورة المذكورة؟

الخنوي: ليس عليه قضاء في كلتا الصورتين.

مسائل في قضاء الصوم

سؤال ٤٥٨: إذا دخلت البنت في العاشرة وعجزت عن الصوم، فهل يجب عليها القضاء أو الفداء (مع عجزها عن القضاء) أم لا؟

الخطوئي: إن كانت عاجزة عن قضاء صومها في عام إفتارها قبل إنقضاء العام فلا قضاء عليها سوى الفدية لكل يوم أفطرته وإلا فعليها القضاء أيضاً.

سؤال ٤٥٩: من لم يصم لمدة سنين، ثم تاب فهل يجب عليه القضاء و الكفارة، أم يكفي القضاء أو الفداء؟

الخطوئي: نعم يجب عليه القضاء مع الكفارة الكبرى إن كان عالماً بحرمة الإفطار، وعليه مع ذلك فدية تأخير قضاء ما أفطر قبل إنقضاء عام إفتاره.

سؤال ٤٦٠: إذا كانت المرأة ذات عادة عذرية ووقية، وبعد إنقضاء عدد عاداتها وانقطاع دمها، رأت الدم في يوم من الأيام العشرة رقيقاً ومتقطعاً، فهل تقضي صوم هذا اليوم و صوم ما قبله أم لا؟

الخطوئي: نعم لو كان الدم بغير الصفات التي للحيض فتركت الصوم تلك الأيام بزعم الحيضية، أما لو صامتة فلا قضاء عليها إلا أن يكون الدم بالصفات.

سؤال ٤٦١: لو كان المكلف يعيش في المهجر مدة طويلة من الزمن، ولم يصم لسنوات عديدة، بحجة أنه كان جاهلاً بالتوقيت لشهر رمضان، فهل يجب عليه القضاء مع الكفارة، أم القضاء فقط؟

الخوئي : إن كان يُمكنه التحري بالإحتياط وجبت الكفارة أيضاً، و إلاً وجب القضاء فقط.

التبريزي : إذا كان محتملاً بعدم كونه مكلفاً بالصوم في شهر رمضان فلا كفارة عليه.

سؤال ٤٦٢ : لو كان المكلف لا يذكر أنه أفطر في عمره أم لا، ومع ذلك فقد واطب على الصوم لفترة من الزمن بنية القضاء عما في الذمة، فهل يصح ذلك؟

الخوئي : إذا نوى المكف أنه يصوم عما في الذمة، صحَّ صومه مطلقاً، فإن كان مطلوباً بالقضاء وقع قضاءً، وكذلك لو نوى بنية القربة المطلقة.

سؤال ٤٦٣ : إذا أراد المكلف أن يصوم نيابة عن أحد والديه مثلاً، فهل يكون الصوم بنية القربة المطلقة، وعند الإفطار يهدي الثواب لمن صام عنه، أم ينبغي أن يكون ذلك مقروناً بالنية؟

الخوئي : الصوم النيابي يجب أن يقرن في أول نيته قصد النيابة معه، ولا يجدي لهذا الفرض إهداء الثواب.

سؤال ٤٦٤ : إذا كان على المكلف قضاء سنة مثلاً، صلاة أو صياماً، فكيف يُحسب عدد أيام شهور ذلك السنة، هل يحسبها ثلاثين يوماً أو تسعة و عشرين؟

الخوئي : لا هذا ولا ذاك، اذا احتمال أن تمام شهور السنة ثلاثون يوماً غير محتمل، وكذا الحال بالنسبة الى تسعة و عشرين يوماً، فلا محالة يكون بعضها ثلاثين يوماً، وبعضها الآخر تسعة و عشرين يوماً فيؤخذ بالمقدار المتيقن.

سؤال ٤٦٥ : لو كان المكلف لا يستطيع الصوم في فصل الصيف، و كان يقضيه في فصل الشتاء فمات قبل أن يأتي فصل الشتاء، فهل يجب القضاء عنه أم لا؟

الخوئي : في مفروض السؤال: لا يجب أن يُقضى عنه.

سؤال ٤٦٦ : إذا وجب الجمع بين تروك النفساء و أفعال المستحاضة على ناحية الإحتياط فهل يلزمها قضاء الصوم بعد النقاء أم أن الصوم الذي صامته كاف لها؟

الخوئي : يجب عليها قضاء الصوم إحتياطاً.

سؤال ٤٦٧ : لو كان المكلف يجهل وجوب الصوم في شهر رمضان، إلى أن علم بعد عشر سنوات من الزمن، فصار يصوم الواجب و بعد مدة عجز عن الصوم، و الآن يدفع الفدية، فهل يجب قضاء العشر سنوات بعد موته بموجب وصية منه؟

الخوئي : عليه أن يدفع الفدية عن العشر سنوات، و يقضيها لدى التمكن، فإن لم يتمكن يُوصي بالقضاء عنه، والله العالم.

سؤال ٤٦٨ : إذا كان المكلف لا يصلي و لا يصوم، ولكن يُصلي و يصوم بالأجرة عن الغير، فهل يجوز ذلك.

الخوئي : نعم يجوز ذلك.

سؤال ٤٦٩ : إذا بلغ الصبي الرابعة عشرة من عمره، ولم يبلغ الحلم، فهل يجوز له أن يؤجر نفسه للصلاة و الصوم نيابة عن الغير؟

الخوئي : إذا لم يبلغ كما هو المفروض في السؤال لم تجز نيابته.

سؤال ٤٧٠ : من كانت ذمته مشغولة بالصوم عن نفسه (قضاء) هل يجوز له

التبرع عن ميت بالصوم؟

الخوئي : لا يجوز لمثله التطوع بالصوم لغيره، كما لنفسه.

سؤال ٤٧١ : لو شرعت الفتاة بالصوم منذ الثانية عشرة من عمرها ولم تكن

تدري أن الصوم واجب عليها من قبل، فهل يجب عليها الكفارة؟

الخوئي : اذا لم تدر بوجوب الصوم عليها قبل ذلك، لم تجب عليها

الكفارة ولكن يجب عليها قضاؤه عن السنوات الفائتة، والله العالم.

سؤال ٤٧٢ : قلت في المسائل المنتخبة مسألة (٥١٦): (الأولى والأحوط أن

يقضي ما فاته من شهر رمضان أثناء سنته إلى رمضان الآتي، ولا يؤخره

عنه ولو أخره عمداً كفر عن كل يوم... إلخ)

١- ما هو مفاد الإحتياط هنا الوجوب أو الإستحباب؟

الخوئي : الإحتياط المذكور إستحبابي لا وجوبي.

٢- في فرض الإستحباب فما هو الداعي الى فرض الكفارة إذا أخره ما دام

حصل له الجواز في ترك القضاء، وعدم وجوب القضاء هل هو النص أم

دليل آخر؟

الخوئي : وجوب الفدية في فرض التأخير لا يرتبط بعدم جواز تأخير

القضاء عن رمضان الآتي، فإنه ثابت بالنص مطلقاً، وإن قلنا بجواز التأخير

كما قويناه.

المبحث الرابع

مسائل في الكفارات - و مصارفها-

سؤال ٤٧٣ : رجل دفع طحيناً الى الفقراء بعنوان الكفارات - الكبيرة و الصغيرة - ولم يراع العدد - ستون مسكيناً - أو عشرة مساكين - فهل تبرأ ذمته أم لا؟

الخوئي : إذا علم بحصول العدد المطلوب في انجاز تلك الكفارات ولو تدريجاً برئت ذمته.

سؤال ٤٧٤ : عندما يكون المحرم ملزماً بذبح شاة مثلاً، ككفارة لفعله بعض المحذورات، فهل يجوز له أن يأكل منها، أم يجب أن يدفعها للفقير بكاملها، وهل يشترط أن يكون الفقير مؤمناً، أم يجوز اعطاء مطلق الفقير؟ وهل له أن يؤخر الذبح الى سنة أو أكثر؟

الخوئي : لا يجوز أن يأكل منها، ويجب دفعها الى الفقير المؤمن، ولا بأس بتأخير الذبح إن لم يؤد الى الإهمال.

التبريزي : لا يبعد جواز الأكل قليلاً والتصدق بقيمته.

سؤال ٤٧٥ : الفقير المؤمن إذا اشتغلت ذمته بفدية عن شهر رمضان هل يجوز اعطاؤه الفدية التي دفعت عن ذمته؟

الخوئي : نعم يجوز، والله العالم.

التبريزي : يجوز ذلك إذا كان بإذنه، أو بطلب منه.

سؤال ٤٧٦ : ما هو مقدار كفارة إفطار شهر رمضان المبارك للمريض؟

الخوئي :إذا أفطر من جهة المرض لا كفارة عليه وإنما يجب عليه القضاء، وإذا استمرّ به المرض إلى شهر رمضان التالي سقط القضاء و يفدي عن كل يوم بثلاثة أرباع كيلو طعاماً يدفعها إلى الفقير، والله العالم.

سؤال ٤٧٧: هل يجوز في الكفارات بدل الاطعام او اعطاء الحنطة او الزيت او الارز ان يدفع القيمة مثل زكاة الفطرة؟ ام لا يجوز الا الاطعام و اعطاء المساكين هذه الأعيان المذكورة؟

الخوئي : لا يكفي في تلك الا نفس الاطعام او تسليم الطعام بالمقدار الموظف و ليس مثل زكاة الفطرة التي تجزي فيها دفع القيمة، نعم يدفع القيمة للفقير فيؤكله أن يشتري بها طعاماً من قبله ثم يقبله كفارة فهذا لا بأس به اذا كان الفقير ثقة يطمأن بأنه يعمل ذلك، والله العالم.

سؤال ٤٧٨: إذا كان على المكلف صوم شهرين متتابعين، فهل يجوز الافطار اختياراً قبل اتمام شهر ويوم؟

الخوئي : نعم يجوز، ولكن لا بدّ له أن يستأنف العمل.

سؤال ٤٧٩: الفدية هل يجوز أن تكون من الدقيق، أو لا بدّ أن تكون ثمن ذلك؟

الخوئي : نعم الدقيق صحيح اعطاؤه، ولا بأس باعطاءه بعنوان فدية شهر رمضان، أو اعطاء الثمن على أن يشتري به الطعام.

سؤال ٤٨٠: العائلة الفقيرة التي يجوز اعطاؤها الفدية، هل يجوز لها أن تشتري الطحين، ثم يخبزونه و يبيعونه على الناس للإنتفاع بثمنه أم لا؟

الخوئي : في مفروض السؤال: بعدما استلمتها مخيرة في كيفية صرفها بأي وجه كان.

سؤال ٤٨١: إذا أفطر الصائم بطريقة الاستمناء بملاعبة زوجته، أو بالعبث بذكره، هل يفرق الحكم في الكفارة؟

الخنوي: نعم يفرق الحكم بينهما، بثبوت كفارة الجمع على الأحوط في الثاني، دون الأول ففيه كفارة واحدة.

سؤال ٤٨٢: ما كفارة الإنزال عند الملاعبة (في شهر رمضان) مع عدم الوثوق من عدم الإنزال؟

الخنوي: في مفروض السؤال: يجب القضاء فقط دون الكفارة إن لم يكن من عاداته حصول الإنزال عند الملاعبة، إلا فعليه كفارته أيضاً.

سؤال ٤٨٣: ما حكم من فاته قضاء ذلك اليوم (في السؤال السابق) لعدة رمضان تهاوناً أو جهلاً بوجوب القضاء؟

الخنوي: عليه فدية تأخير القضاء وهي المد من طعام أي يعادل (٣/٤) ثلاثة أرباع كيلو غرام، ولا يتعدد القضاء ولا الفدية.

سؤال ٤٨٤: ما هي كفارة الاستمناء جهلاً - مع كونه مضطراً - في رمضان؟
الخنوي: إذا علم الحرمة ففعله يثبت القضاء والكفارة، وأما لو جهل الحرمة فلا تجب الكفارة، بل يجب القضاء فقط، والكفارة على فرض وجوبها كفارة جمع على الأحوط بين الخصال الثلاث.

سؤال ٤٨٥: لو استمنى الصائم بيده جاهلاً بالحكم، ماذا عليه؟
الخنوي: إذا علم بحرمة الاستمناء في مطلق الوقت، ولكن جهل بأنه يُفطر فقط، وجب القضاء والكفارة، ولو جهل أصل الحرمة فعليه القضاء فقط.

سؤال ٤٨٦: لو كان المكلف يريد أن يدفع الكفارة من الطحين، فهل يجوز أن يدفع القيمة لشخص تكفل أن يزيد عليها ليشتري الأرز مثلاً؟

الخوئي : لا يجوز ذلك.

سؤال ٤٨٧ : إشرطتم في فتواكم في الرسالة العملية: عدم إجزاء القيمة، في كفارة من أفطر في شهر رمضان، و ما شابه مع إحاطتكم لشيئين:

١- عدم وجود المساكين.

٢- وعلى فرض الوجود، فإن المسكين لا يأخذ العين بل يريد الثمن، فما هو رأي سماحتكم في حل هذا الموضوع الشرعي أفتونا مأجورين؟

الخوئي : نعم لا يجزئ دفع القيمة فمع عدم وجود المسكين ترسل القيمة إلى مكان يوجد فيه المسكين، و يوكل من يشتري الطعام و يدفعه إلى المسكين، و أما في فرض عدم القبول فيمكن أن يتوكل الدافع عن الفقير فيقبض الطعام عنه و يبيعه بالوكالة عن الفقير، و يدفع الثمن إلى الفقير، و إن لم يتمكن من ذلك أرسل القيمة كما في الفرض الأول.



مركز تحقيق تكوير علوم اسلامی

مسائل في الزكاة

سؤال ٤٨٨ : بناء على استثناء المؤنة اللاحقة هل يكون اعتبار النصاب قبلها أم بعدها؟ ففي الأول ما نقص عن النصاب باستثناءها يُزكى، و إن قل إذا كان المجموع نصاباً، وفي الثاني لازكاة فيما نقص عن النصاب باستثناءها، فمقتضى تعليلتكم على العروة اعتبار النصاب بعد اخراج المؤنة، و صريح المنتخب اعتبار النصاب قبل اخراج المؤنة فعلى أي منهما استقراركم؟

الخنوي : قد ذكرنا في تعليلتنا على مسألة (١٥) من العروة بعد كلمة أيضاً فيما (اخراج غير ما يأخذه السلطان من نفس العين محل اشكال، فالاحتياط لا يترك، و منه يظهر الحال في المسائل الآتية) و راجع المنهاج فإن المسألة فيه مبسطة، والله العالم.

التبريزي : يحسب النصاب قبل اخراج المؤنة، و مؤنة الزرع لا تستثنى من الزكاة على الأحوط، و في مؤنة الحصاد تفصيل ذكرناه في الرسالة العملية.

سؤال ٤٨٩ : هل يجوز للفاطميين أخذ الزكاة من المخالفين؟

الخنوي : نعم يجوز الأخذ من الهاشميين، و منهم للهاشميين، والله العالم.

سؤال ٤٩٠ : هل يجوز أخذ الزكاة من المخالفين - من النقد - للهاشمي

فالمخالف يخرج زكاة المال من النقد، لوجوبها عنده في النقد؟

الخنوي : لا مانع من ذلك، والله العالم.

مسائل في زكاة الفطرة

سؤال ٤٩١ : ما هو مقدار زكاة الفطرة بلحاظ القيمة؟

الغوثي : قيمة الفطرة تختلف باختلاف قيمة الطعام، فإن اعطاء قيمة الدقيق تختلف عن اعطاء قيمة التمر، وهكذا.

سؤال ٤٩٢ : في المنهاج عبارة لا يجوز إخراج الزكاة من البلد. ما هو المقصود بالبلد، أهو نفس المقصود منه في كتاب الصوم أم البلد بالمعنى الجغرافي أم شيء آخر؟

الغوثي : نعم المقصود منه هو المقصود منه في كتاب الصوم.

سؤال ٤٩٣ : لو دفع زكاة فطرته نقوداً عوض تمر مثلاً فهل يجب عليه لحاظ أو نية المعوض عنه كأن يضم في نفسه أن هذه النقود قيمة تمر مثلاً عند الدفع؟

مركز تحقيق كتب التراث

الغوثي : نعم يجب ذلك.

سؤال ٤٩٤ : قلتم في المسألة (٣٢) من منهاج الصالحين ج ١ ط ٨ (إن كثيراً من المستحبات المذكورة... وكذا الحال في المكروهات فترك برجاء المطلوبية). فلو قرأ إنسان في رسالة أحد الفقهاء حكماً مستحباً فهل يجوز له العمل به برجاء المطلوبية مثال ذلك: قرأت في رسالة الإمام الخنيزي (قدس سره) في باب زكاة الفطرة القول باستحباب إخراج زكاة الفطرة عن الجنين فهل يجوز لي العمل بها برجاء المطلوبية حتى ولو لم يثبت استحبابها عندكم؟

الخوئي : نعم يجوز بقصد الرجاء هي و أمثالها.

سؤال ٤٩٥ : الدقيق الذي يُسَلَّم عن طريق البطاقة التموينية، أسعاره مخفضة، بينما في السوق الحرة أسعاره مرتفعة، فمن أي القسمين تدفع زكاة الفطرة، إذا أراد المكلف أن يدفع القيمة؟

الخوئي : يعطي الفطرة بقيمة السوق التجارية، وإن كانت غالية، نعم إذا كان المكلف فقيراً لا يملك مؤونة سنته، لم تجب عليه الفطرة، والله العالم.

سؤال ٤٩٦ : ما هو حكم العمال المتعاقدين مع مؤسسة ليس لهم من أمرهم شيئاً، وليس لهم تصرف فمرضهم و صحتهم في مسؤولية المؤسسة و كان صاحبها يدفع لهم نقوداً فينفقون على أنفسهم أو يحضر لهم المواد و يصلحون طعامهم بأنفسهم، هل يلزم منه فطرتهم في رمضان كعيال لأن نوع التبعية ظاهرة عليهم؟

الخوئي : الظاهر أنهم في مفروض السؤال لا يعدون عيالاً للمؤسسة لأن إعاشتهم على عهدتهم وإنما هم أجراء.

سؤال ٤٩٧ : لو جلب الشخص عمالاً من الخارج والتزم باسكانهم و علاجهم ثم تبرّع في شهر رمضان بإطعامهم بحيث صاروا كأبي فرد من العائلة؟ أو جلب خادماً للبيت، أو سائقاً كذلك، هل يجب اخراج الفطرة عنهم؟

الخوئي : إذا كانوا بمثابة خادم البيت يعدون من عائلته يجب اخراج الفطرة عنهم، والله العالم.

سؤال ٤٩٨ : هل يجوز للعلوية المحتاجة أن تأخذ زكاة الفطرة من العامي أو الزكوات الأخرى علماً بأن زوجها عامي؟

الغوثي : لا يجوز، نعم اذا كان لها أولاد غير علويين يجوز اعطاؤهم و لو بواسطة أمهم، و هكذا لو كان لها زوج عامي تُعطى لها لكي تعطى لها. سؤال ٤٩٩: لو انعكست المسألة بأن كان الزوج علوياً، والزوجة من العامة فهل يجوز لها أن تأخذ زكاة الفطرة من أقاربها؟ الغوثي : لا يجوز إلا بالترتيب السابق، أي اذا كانت فقيرة بمعنى عدم انفاق زوجها عليها نفقتها جاز لها الأخذ، و حينئذ لها أن تصرفها على زوجها العلوي، و أولادها و ان كانوا علويين.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

كتاب الخمس

و فيه مبحثان:

المبحث الأول : ما يجب فيه الخمس

المبحث الثاني : موارد صرف الخمس



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامي

المبحث الاول

ما يجب فيه الخمس

سؤال ٥٠٠: جاء في الرسالة العملية ما يخص أرباح المكاسب باب ما يجب فيه الخمس، فهل دخل الإنسان المحدود كالأجر اليومي، أو راتب الموظف الذي قد لا يكفي بمتطلبات عائلته الزمنية، أو يكون كفافاً يكون من ضمن أرباح المكاسب، أم أن أرباح المكاسب هو ما يعود عليه من دخل آخر كأرباح الأسهم و غلاة النخيل، و الزراعة، و الأراضي، و مردود التجارة و المواشي و الادخار، فلا يكون في الدخل المحدود و الراتب شيء؟

الخوئي: نعم ذكرنا (السابع ما يفضل عن مؤنة سنته له ولعِياله من فوائد...) ثم عددنا موضوع الفوائد، ومنها الاجارات، فالأجور اليومية والرواتب التي يأخذها الموظف أيضاً إذا فضل شيء منها آخر السنة ولو كان ضئيلاً، أو لم يكن العامل يصرف من مدخوله تقتيراً على نفسه، أو لم يكن بحاجة الى صرفه فبقي له فائضاً آخر السنة وجب عليه فيه الخمس ولو ريال واحداً.

سؤال ٥٠١: إذا وصل الانسان مال من مكان بعيد، و تردّد بين أن يكون له أو لولده أو لزوجته، فهل يجب فيه الخمس، وكذلك إذا تردّد بين أن يكون من ربحه أو ارث أو هدية أو أنه ثمن لبعض الأثاث.. الخ، أو مما تعلّق به الخمس سابقاً أم لا؟ فالمال مشكوك بين أمور كثيرة ما حكمه، من حيث

وجوب الخمس فيه أو لا؟

الخوئي : أما ما كان مردداً بين ما فيه الخمس و ما لاخمس فيه كما لو كان مردداً بين الارث و الربح و نظائره، فلا تكليف فيه باخراج الخمس عنه، و أما ما كان من القسمين مع عدم العلم بمقدار ما يتعلق به الخمس من القسمين فيكتفي بما يتيقن من وجود الخمس فيه، و ان شاء الإطمئنان احتاط بالواقع من غير وجوب، والله العالم.

التبريزي : إذا كان ملكاً له، و لم يعلم أنه ارث أو أنه مال ليس بإرث يجب فيه الخمس، و أما اذا تردد بين ملكه و ملك غيره فلا خمس فيه، و اذا تردد بين مال مخمس و غير مخمس فليصالح مع الحاكم الشرعي، أو وكيله.

سؤال ٥٠٢ : الكتب التي يشتريها الانسان لأجل الاستفادة منها للمنبر و غيره، هل حكمها في الخمس حكم ما كنتم تذكرون من أثاث البيت، للضيوف، و هو معرض لذلك، فإذا اشترى مثل اللحاف و لم يأت ضيف فلا بأس، أو أن حكمها غير ذلك، أو التفصيل بين ما كان فعلاً يستفيد للمنبر فحكمها حكم رأس المال، و بين غير ذلك؟

الخوئي : الضابط في الجميع واحد، هو ان يكون بقدر شؤونه و مورد حاجته.

سؤال ٥٠٣ : عند استثناء مؤنة الربح هل يختص ذلك بخصوص ما صرف من المال أو يعم ما اذا عمل عملاً بنفسه، كحفر الأرض لأجل الأشجار و نحو ذلك مما يحتاج لإستجار عامل باجرة، فهل يحسب مقدار أجرة هذا العمل فيستثنى أم لا؟

الخوئي : نعم كل مصروف لا مقابل له محفوظ في الخارج يُحسب من مؤنة حصول الربح، ويستثنى عن لزوم التخميس إذا كان من فوائد أثناء السنة، والله العالم.

التبريزي : أجرة المثل اذا عمل لنفسه لا يحسب من مؤونة تحصيل المال، ولا يبعد أن يكون مراده (قدس سره) أيضاً كذلك، كما هو ظاهر كل مصروف.

سؤال ٥٠٤ : سألناكم سابقاً عن حكم شراء السيارة لأجل احتياج العائلة و البيت و فعلاً تُستعمل في الشغل الكسبي أيضاً، فأجبتم باستثنائها من المؤنة (أي عدّها منها) فهل يعم ذلك ما إذا اشتراها من أول الأمر للغرضين و ربّما يغلب استعمالها في الشغل الكسبي، وفي عمله التجاري، أو يختص ذلك بصورة الشراء لغرض الحاجات فقط؟
الخوئي : ما كان لحاجة نفسه بحيث لو لم يكن غرضه التجاري أيضاً كان يشتريها فتعدّ من مؤنته، والله العالم.

سؤال ٥٠٥ : مهر المتمتع بها هل يجب فيه الخمس أو لا يجب؟
الخوئي : لا يجب فيه الخمس، والله العالم.

سؤال ٥٠٦ : إذا نذر شيئاً لأحد نذراً عرفياً لا شرعياً فعزله، أو بدون ذلك عزل مالا لصرفه في سبيل الله أو لأحد، فهل يخرج بذلك عن ملكه أو لا؟
من جهة وجوب الخمس وغيره؟

الخوئي : لا يخرج بأي من ذلك عن ملكه حتى لو كان بنذر شرعي، والله العالم.

سؤال ٥٠٧ : إذا كان يملك مبلغاً من المال كآلف دينار مثلاً قد تعلّق به

الخمس و أخرجه و أخذ يضيف اليه من أرباحه التي تحصل في يده و يتناول من المجموع لنفقاته، و لم يكن يعلم مقدار المضاف من الربح و المتناول منه، و استمرت به الحالة المذكورة الى أن مضى على هذا المبلغ من النقود سنة، فتارة يكون الباقي مساوياً للمبلغ الخمس، و أخرى يزيد عليه، و ثالثة ينقص عنه، فما حكم المبلغ الباقي هل يجب تخميسه أم لا؟

الغوثي : يحسب فإن زاد خمس الزائد فقط، و الا فلا يجب شيء.

سؤال ٥٠٨ : لو قبض الموظف راتبه بشكل شيك، و حوّل الى حسابه في البنك و حال عليه الحول، هل يجب تخميسه أم لا؟
الغوثي : لا يجب تخميسه الا بعد قبضه، و مضى حول عليه بعد القبض، والله العالم.

سؤال ٥٠٩ : أنا موظف لدى شركة حكومية، و أستلم راتبي عن طريق الحوالة البنكية حيث يدخل في حسابي البنكي تلقائياً، و بإمكانني سحب ما أريد منه و ذلك حسب الحاجة، فهل يجب عليّ تخميس المبلغ المتبقي من حسابي البنكي في البنك؟

الغوثي : ما لم يستلم الموظف راتبه و كالة مني بعنوان المجهول مالكة لم يملك شرعاً لكي يتعلّق به الخمس، بعد حلول الحول، و اذا بقي راتبه في الشركة المذكورة أو ينقل منها الى حسابه في البنك بأمر منه بدون الاستلام الخارجي فلا خمس فيه، و ان بقي سنين، والله العالم.

سؤال ٥١٠ : يُقال أن الخمس لا يُخمس و ان بقي الدهر معك، فلو خمست مؤنة سنة ما مائة ريال و صرفت الخمس و أصبحت المبالغ المجموعة

المتبقية لدي في السنة القادمة مائة ريال أيضاً، فهل تُخمس هذه المائة، وإن لم يبق شيء، أو كان الباقي أقل من مائة في الثانية، وكذلك في السنة الثالثة والرابعة، وبقي في السنة الخامسة مجموع ما لدي مائة ريال أيضاً، فهل حكمها عدم وجوب الخمس؟ علماً بأنه ليس لدي من الزائد سوى مائة ريال في السنة الخامسة والأموال السابقة للسنوات الماضية التي خمستها صرفتها؟

الخطابي: إذا صرفت من مخمّسك السابق في مؤنة سنتك اللاحقة فإذا ربحت في اللاحقة لا يُعفى في آخر السنة من ربحك الأخير عوض ما صرفته من مخمّسك، فإن بقي شيء وجب تخميسه، وإلا فلا شيء عليك في تلك الزيادة التي تساوي مخمّسك السابق المصروف أو أكثر منه أو أقل منه فغير معفو عن الخمس ما دام لم يكن موجوداً ذلك حين ما كنت تصرف من مخمّسك السابق، كما أن مخمّسك آخر السنة إن كان الزائد عن المؤنة مائة ريال فخمستها عشرون، وبعد اخراج العشرين يكون الباقي منها ثمانين لا المائة كما ذهبت، والله العالم.

سؤال ٥١١: هل يعتبر فاضل المؤنة المخمس رأس مال، فيخصم ويؤمّمس الباقي من فاضل مؤنة السنة الثانية؟ فمثلاً فضل عندي ألف ريال في هذه السنة فدفعت الخمس فبقي ثمانمائة ريال مخمسة، ولكنني لم أعزلها بل خلطتها مع كدي للسنة الثانية، وهذا المبلغ أصبح من ضمن المصروفات فهل إذا حال الحول أخصم المبلغ المذكور وأخمس الباقي أم لا؟
الخطابي: نعم تخصم المبلغ المذكور وتُخمس الباقي على تفصيل مذكور في رسالتنا العملية، والله العالم.

سؤال ٥١٢: إذا اقترض من الناس أو المؤسسات أو البنوك أو الشركة التي يعمل فيها، و دفع ذلك القرض تدريجياً من أرباح السنوات الآتية، هل تستثنى الأقساط المدفوعة فيخرج خمسها، أو تحسب من مؤنة السنة حتى يتم الوفاء في عدة سنوات؟

الخطوئي: إن كان القرض للمؤنة جاز أدائه من أرباح أثناء السنة في السنوات القادمة بلا حاجة الى تخميسها، وكذا إذا لم يكن قرضاً للمؤنة ولكن ليس له ما بازاءه.

سؤال ٥١٣: رجل اقترض مبلغاً من المال وجاء رأس سنته والمبلغ موجود بيده هل يجب فيه الخمس؟

الخطوئي: لا خمس على الدين الموجود ما لم يؤد عوضه، ولو بقي سنين، و إنما يجب الخمس فيما يفي به دينه إذا كان الدين موجوداً وليس من مؤنته، والله العالم.

سؤال ٥١٤: هل يجب الخمس في الكتاب الذي لم يقرأ، مع أنه موضوع في المكتبة و معرض للإستعمال، وإذا كان لابد من قراءته و الا لوجب الخمس فيه، فما هو المقدار من القراءة الذي يوجب صدق عنوان الإستعمال عليه؟

الخطوئي: يدور السقوط مدار صدق المؤنة والإحتياج العادي، لا مدار الإستعمال فقط.

سؤال ٥١٥: وإذا كان الكتاب فوق مستوى القارئ فهل يجب الخمس فيه حتى مع قراءته؟

الخطوئي: مما ذكرنا أعلاه (في جواب السؤال السابق) يُعلم أنه لا تجدي

قراءة مثله في سقوط خمسـه.

سؤال ٥١٦ : رجل اهدى زوجته أو شخصاً آخر قطعة أرض بشرط أن لا تبيعها أو تهبها لأحد من الناس بل تتركها ميراثاً بعد وفاتها لأبناءها منه، أو تهبها لهم في حياتها، هل يتعين عليها اخراج خمسها مع هذا الإشتراط الذي يحصر ملكيتها الفعلية بالاستنماء؟

الخوئي : نعم عليها الخمس بسعر ما تساوي بهذا الشرط.

سؤال ٥١٧ : إذا اشترى رجل شقة و لم يسكنها هو بل أسكن فيها عياله و سافر ثم عاد و قد مرّ الحول عليها، فهل يكفي اسكان عياله فيها و ان لم يسكنها هو في عدم وجوب الخمس فيها؟

الخوئي : نعم يكفي ذلك في عدم وجوب الخمس فيها؟

سؤال ٥١٨ : ما أعدّ للإقتناء ونحوه لا للتجارة، لا يجب الخمس في قيمته الزائدة إلا إذا باعه، هذه القيمة الزائدة هل يجب اخراج خمسها بمجرد حصول البيع، أم ينتظر حتى يمر الحول عليها فيجب حينئذ دفع الخمس؟

الخوئي : ينتظر حتى يمر الحول عليها، فإن بقي منها شيء وجب فيه الخمس، فإنه يعد من أرباح سنة البيع، كما ذكر في «المنهاج».

سؤال ٥١٩ : شخص لم يكن يحاسب نفسه، و تجمع لديه أموال على شكل بيت للسكن و أراض وغيرها، وارتفعت قيمتها كثيراً، فهل يدفع خمسها على أساس قيمتها السابقة أو الحالية؟

الخوئي : ما اشتراه بربح أثناء السنة دفع خمسـه ربعاً، ان لم يكن المشتري من مؤنته، و ان كان من مؤنته كدار السكن التي اشتراها من ربح سنة الشراء

و سكن في نفس سنة الربح فيها فلا خمس عليه فيها، و ما اشتراه بربح مضت عليه السنة أو وجب فيه الخمس فعليه دفع خمس ما بذل من ثمنه ان كان من مؤنته، و الا فيدفع ربع ثمن الشراء خمساً، و ان كان مشكوكاً في كيفية الثمن و الشراء فيصالح مع احد و كلائنا بنصف الخمس فيما كان مؤنة، و بنصف ربع ثمن الشراء ان كان من غير مؤنته، والله العالم.

التبريزي : بل يُصالح على حسب ما يُناسب كل مورد.

سؤال ٥٢٠ : شخص تجمع لديه بعض المال، واستدان البعض الآخر، واشترى بالمبلغ سيارة ليعمل عليها بالأجرة، ثم أخذ يوفي ثمنها من انتاجه منها، فهنا هل يجب أن يخمسها بحسب قيمتها السابقة أو الحالية مع العلم أنها ارتفعت قيمتها ارتفاعاً كبيراً؟

الخوئي : أما بالنسبة الى ما يسدد دينه المصروف في شراءها فيدفع ربع ما يسدد دينه، و أما بالنسبة الى ما صرف من ماله الذي كان عنده فإن كان من ربح سنة الشراء فربع ما يقع معها بقيمتها الفعلية بالنسبة، و ان كان من ربح السنة السابقة على الشراء و غير مخمس فيدفع ربع ذلك المبلغ حتى يكون خمساً للمبلغ و لما بحذائه من السيارة، والله العالم.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): و اذا لم يعلم كيفية الشراء فالأحوط المصالحة على ما تقدّم.

سؤال ٥٢١ : رجل توفي و أوصى بتخميس كامل ما يملكه، و لم يكن قد خمس في حياته و كان قد اشترى أرضاً منذ زمن طويل قبل أكثر من ثلاثين سنة، و لا يدري الوصي أهو اشتراها بمبلغ مرّ عليه سنة أم لم يمر، ولديه أملاك في بلد آخر، العملة فيه يختلف سعرها بينها في نفس البلد

و بينها في لبنان، بحيث أنها في لبنان أرخص منها في نفس البلد، فإذا أراد الوصي الدفع في لبنان على أي سعر يدفع؟
الخنوي : في الصورة المفروضة: يجب تخميس الأرض بالقيمة الحالية فانه مقتضى الوصية، كما أنه يجب تخميس كل ملك في كل بلد بسعر ذلك البلد، والله العالم.

سؤال ٥٢٢: ربّما يتصوّر خلاف في الفتوى بين المسائل و المنهاج، و ذلك كما فيما انتقل الى الانسان بالارث ممن لا يُخمس، فإن المسألة (٦٧) في المنهاج توجب اخراج خمسه على نحو الاحتياط الوجوبي، بينما في المسائل المنتخبة في مسألة (٦١٩) نجد الاحتياط استحبابياً فعلى أيهما نعمل؟

الخنوي : الفتوى الموجودة في المسائل المنتخبة هي في مورد المأخوذ عن يد من لا يُخمس من معتقد الخمس، لا ما يورث منه، فمورد الاحتياطين مختلفان.  مركز تحقيق تكوير علوم اسلامی

سؤال ٥٢٣: اذا دار الحول على قطعة مما يتعلق فيها الخمس، ولم يكن قد استعملها غير مرة واحدة فهل يسقط الخمس عنها، أم تحتاج الى استعمالات عديدة حتى ينطبق عليها أنها استعملت؟
الخنوي : لا يكفي ذلك حتى تكون قد صارت من مؤنة استعماله قبل مرور العام عليها.

التبريزي : الشيء لا يكون من المؤونة باستعماله مرّة أو مرتين اذا لم يكن مورداً للاحتياج اليه في سنة الشراء، و مع الحاجة الماسة اليه و لو مرّة واحدة فيدخل في المؤونة.

سؤال ٥٢٤ : أ- رجل له حصّة في «سيّارة شحن»، كانت قيمتها في وقته خمسين ألف ليرة، وقد دفع خمسها في حينه، و اليوم باع حصّته بثلاثة ملايين ليرة، وفي نيّته أن يدفع المال لولده لشراء «جرّار زراعي» يعتاش عليه، فهل يجب على الوالد قبل تسليم المال للولد الخمس في هذا المال أم لا؟

الغوثي : لا يجب عليه اذا أعطاه قبل وصول رأس سنة البيع، و إلا فيجب عليه.

ب - و هل يجب على الولد بعد استلامه الخمس أم لا؟ والفروض كلها بعد حلول رأس السنة؟

الغوثي : يجري فيه حكم رأس المال من أنه إذا لم يكن طريق آخر للإعاشة يستثني منه بمقدار مصرفه السنوي، ويخرج خمس الزائد عليه، والله العالم.

سؤال ٥٢٥ : رجل لديه «مولّد كهربائي» اشتراه لصنّعه و خمسّه في وقتها بالليرة اللبنانية، ثم احتاج الى مولّد أكبر فاستدان مبلغاً من المال و اشتراه، ثم باع القديم و وفّى دينه من ثمنه و من عينات أخرى غير مخمّسة، و الحال أن قيمة الليرة تدنّى كثيراً، فهل يُخمس الآن الفرق بين الجديد و القديم عند شراء الجديد أم أنه يُخمس سعر الجديد و يستثني قيمة القديم المخمّس؟

الغوثي : إذا وفّى دينه من ثمن المولّد القديم أثناء سنة بيعه كما هو ظاهر السؤال و كانت العينات الأخرى أيضاً أرباحاً حصل عليها في نفس السنة و جب تخميس الجديد بقيمته الحالية باستثناء قيمة القديم عند شرائه، و

إذا فرض أنه وفي الدين بتلك الأموال بعد مضي سنة عليها، وجب تخميس تلك الأموال باستثناء قيمة القديم عند شرائه، والله العالم.

سؤال ٥٢٦ : هل يجوز تميم رأس المال المخمس إذا صرف بعضه في مؤنته قبل حصول الربح من الربح بعد ذلك، حتى لا يجب الخمس فيه؟
الخوئي : إذا كان محتاجاً إلى التميم بحيث لا يقوم الربح المفاد من الباقي لأعاشته أو كان الصرف بعد ظهور الربح، أو متقارناً وإن لم يحتج إلى التميم، فلا مانع من تميمه، والله العالم.

سؤال ٥٢٧ : إذا اشترى فسيلاً (صغار النخل) بربح لم يمض عليه سنة فغرسه كي ينتفع من ثمره، بأكل قسم منه، وبيع قسم آخر منه لسد حوائجه، ألا أن الانتفاع المذكور لا يكون إلا بعد مضي سنة وأكثر من حصول الربح في يده وشرائه الفسيل و غرسه إلى أن يثمر، فهل يجب تخميس الربح المذكور أم لا؟ وكذا السؤال ما لو احتاج إلى بقرة منيحة، أو شاة كذلك، فاشترى عجلة أو طليعة فرباهما للانتفاع بشيء من نتاجهما وبيع الفاضل منه لمؤن أخرى؟

الخوئي : كل حاجة اشتراها و لم تبلغ مدى نتاجها في سنة الربح لزم تخميسها بسعرها، وإن أفادته بعد مضي السنة، ثم الخمس فيما يزيد عن صرف انتفاعه منها إن بقيت المنفعة إلى سنة من الحصول.

سؤال ٥٢٨ : إذا وجب على الشخص تخميس داره التي يسكن فيها، وأراد الذهاب إلى الحج، فخمس الأموال التي بيده فقط، فهل حجّه صحيح؟
الخوئي : حجّه صحيح، ولكن القبول والأجر والثواب لا يكون إلا للمتقين كما في القرآن الكريم «انما يتقبل الله من المتقين» والله العالم.

سؤال ٥٢٩ : لو أن رجلاً يعمل في شركة حكومية و أعطى راتبه الشهري على شكل شيك، و بعد إستلام الموظف ذلك الشيك حوله إلى حسابه في أحد البنوك، فهل يجب تخميس ذلك الراتب إذا حال عليه الحول و هو في البنك؟ أم لا بد من مرور الحول عليه بعد قبضه على شكل أوراق نقدية؟

الغوثي : الظاهر أن إستلام الشيك بمنزلة إستلام الراتب نفسه، يعتبر له مالية عرفاً، فيجب تخميسه إذا حال عليه الحول من حين الإستلام.
التبريزي : على الأحوط.

سؤال ٥٣٠ : وإذا عدّ عند العرف قبض الشيك بمثابة قبض أوراق نقدية فهل يلزمه الخمس بعد حول الحول من قبض الشيك؟

الغوثي : نعم يلزمه ذلك.

التبريزي : على الأحوط.

سؤال ٥٣١ : وهل هناك فرق بين أن تحول الشركة الحكومية ذلك الراتب إلى حساب الموظف مباشرة - أي بدون أن يستلم الموظف شيكاً - في أحد البنوك، وبين أن يستلم الموظف الشيك ثم يحوله بنفسه إلى حسابه في البنك؟

الغوثي : نعم، فإنه في الصورة الأولى لم يستلم الموظف شيئاً، فلم يمتلك شيئاً بعد، و في الثانية استلم ما له مالية عرفية.

التبريزي : يُضاف إلى جوابه (قدس سره) : وفي الفرق تأمل، نعم التخميس في الصورة الثانية أحوط كما تقدّم.

سؤال ٥٣٢ : وهل الأمر كذلك إذا احتاج الموظف صاحب الشيك أن يكتب

على الشيك شرحاً يطلب به تحويله إلى حسابه أو حساب غيره؟
الغوثي : العبرة بكون الشيك ذا مالية عُرْفِيَّة.

التبريزي : قد تقدّم أن المالية مبنية على الاحتياط.

سؤال ٥٣٣ : وهل هناك فرق بين أن يكون الموظف يعمل في شركة حكومية أو شركة أهلية؟

الغوثي : نعم، ففي الأولى إذا لم يستلم ما له مالية على النهج المشروع أعني إستلامه بعنوان مجهول المالك من قبلنا لم يملك شيئاً، أما في الثانية فهو مالك للراتب في ذمة الشركة الأهلية ديناً له عليها، والدين مملوك له و يتعلق به الخمس بلا حاجة إلى الإستيفاء خارجاً.

سؤال ٥٣٤ : وهل يجب تخميس المبلغ الذي تقتطعه الشركة الحكومية من الراتب بشكل إيداع، قبل أن يستلمه الموظف، مع العلم أن الموظف بإمكانه أن يستلم ذلك المبلغ في أي وقت شاء؟
الغوثي : لا يجب تخميس المبلغ المفروض، والله العالم.

سؤال ٥٣٥ : موظف يعمل في شركة حكومية و يدخر من مرتبه الشهري بنسبة (١٠٪) من الراتب الأساسي و يتقاضى أرباحاً عليها وذلك حسب رغبة الموظف وطبقاً لقانون الشركة. وعند نهاية الخدمة يمنح الموظف مبلغاً من المال إضافة إلى ما ادخره طول سنين الخدمة بأرباحها، و يصرف هذا عن طريق شيك بنكي يقوم بإيداعه في حسابه البنكي: فهل يجب تخميس ذلك المبلغ المودع في البنك؟

الغوثي : إذا كان إيداع المبلغ في البنك من طريق إستلام شيك له قيمة في السوق و جب تخميسه إذا حال عليه الحول.

التبريزي : قد تقدّم جوابه.

سؤال ٥٣٦ : وحسب معرفتي أن الأموال المودعة في البنك تعتبر من باب مجهولة المالك علماً بأن رأس المال المدفوع في البنك يزيد سنوياً عن المبلغ الذي بدأ به الحساب، وكيف يكون مجهول المالك و بلمكاني سحب ما أريد من الحساب و في أي وقت، فهل يجب فيه الخمس و لو فرضنا أن ذلك من باب مجهول المالك؟

الغوثي : الأموال المودعة في البنوك إن كان من قبل أصحابها كالتجار مثلاً حيث أنهم يودعون أموالهم فيها أو الموظفين بعد استلام رواتبهم وكالة من ثم يودعون في البنوك فإنها بإعتبار اختلاطها مع أموال غيرهم صارت مجهولة المالك، ولكن مع ذلك إنها لم تخرج عن ملكهم، و عليه فيجب عليهم تخميسها بعد الحول، و أما الموظف الذي لم يستلم راتبه من الشركة الحكومية لا عيناً ولا شيكاً، و إنما الشركة تقوم بأمر الموظف بإيداعه في حسابه في البنك، فلا يجب عليه تخميسه، ولو بقي فيه سنين، بإعتبار أنه مالم يستلم بإذن الحاكم الشرعي لم يملك شرعاً.

سؤال ٥٣٧ : لو عملت في شركة حكومية خمسة عشر يوماً مثلاً، و جاء رأس سنتي، فهل يجب عليّ تخميس ما قرر لي أنني أستحقه (وهو راتب خمسة عشر يوماً)؟

الغوثي : إذا استلمته تعلق به الخمس إن لم تصرفه في مؤنة سنتك، دون ما إذا لم تستلمه.

سؤال ٥٣٨ : رجل اشترى أرضاً بمائة ألف مثلاً في عام و أخرج خمسها عشرين ألفاً من مال غير مخمس من دخل السنة الثانية التالية لعام الشراء،

و سكن الأرض في هذه السنة الثانية التي أخرج الخمس من دخلها فهل تعتبر الأرض تامة التخميس، كأن يلحظ أن العشرين الخمس من مؤنة سنة السكنى؟ أم لا بد من تمام التخميس بحيث يكون خمسها خمسة وعشرين ألفاً؟

الخوئي: في مفروض السؤال: عليه تخميس عشرين ألفاً أيضاً.

سؤال ٥٣٩: لدينا أثاث واغراض، ولا نعلم وقد يشنا أن نعلم بأنها كانت من أرباح السنة، أم من مؤونة السنة، أم من المال المخمس، فما هو الحكم؟

الخوئي: ان كان الأثاث إراثاً فلا خمس فيها، وان لم تكن إراثاً ولكنك لا تدري ان ما اشتريت به ذلك الأثاث من الثمن هل هو مخمس أم لا فعليك بالمصالحة مع الحاكم الشرعي أو وكيله.

سؤال ٥٤٠: إذا كانت حاجة المكلف في أربع غرف حال البناء، فبنى أكثر من حاجته حال البناء تحسباً لوقوع الحاجة فيما بعد، هل تحسب الزيادة من المؤونة أو تستثنى فيخمس الزائد؟

الخوئي: اذا كانت الزيادة زائدة على مقدار شؤونه وجب تخميسها.

التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): نعم إذا لم يُمكن عادة بناء مقدار الحاجة إلا ببناء الأكثر فلا خمس فيه.

سؤال ٥٤١: إذا بنى في داره حوانيت للإيجار لتدر عليه رزقاً، هل تحسب من المؤنة، أم تستثنى فيخمس الحوانيت؟

الخوئي: لا تحسب من المؤونة، و عليه فإن كان بناء الحوانيت من ربح أثناء السنة وجب تخميس الحوانيت بقيمتها الحالية، وان كان بناؤها من

الربح الذي حال عليه الحول وجب تخميس مقدار ذلك الربح.
التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : وكذا إذا خمس المال
المصروف في بناء الحوانيت قبل صرفها في بناءها، وكذا المال
المصروف في شراء الأرض قبل شراءها.

سؤال ٥٤٢ : المباني التي للإستثمار، إذا احتاجت لصيانة و ترميم وإصلاح
ما يخرب منها، نتيجة الإستعمال من المستأجر، فقام المالك بها، فهل
يترتب على ما يصرف لهذه الصيانة خمس، و يكون الخمس ربع ما
صرف؟ أم لا يترتب شيء على ذلك، بلحاظ النقص الذي حصل نتيجة
الإستعمال، حتى لو كان السعر السوقي قد زاد؟

الخوئي : إذا كان المصروف من أرباح أثناء السنة لم يجب عليه خمس.
سؤال ٥٤٣ : في نهاية السنة حين يحاسب المرء نفسه للحق فيقدر فاضل
المؤنة لينضم إلى الفاضل، فمثلاً : لو كان الفاضل النقدي ألفاً، و فاضل
المؤنة مائتين، فأخرج خمس الجميع (٢٤٠)، فهل يعتبر المال المخمس
(٩٦٠)؟ مع أنه سيصرف هذه المؤنة في العام الجديد، وقد انضم لرأس
المال الصافي؟ أو أنه يعتبر المال المخمس (٨٠٠) فقط أو (٧٦٠)؟

الخوئي : نعم في الصورة المفروضة: يعتبر هذا المبلغ من المال المخمس
(٩٦٠).

سؤال ٥٤٤ : ما يملك بالإرث لا خمس فيه إلا إذا كان ممن لا يحتسب فلا
يترك الإحتياط فيه بإخراج خمسه كما جاء في المسألة (٥٨٦) من
المسائل فهل أن ما يملك بالوصية يتبع الإرث أم الأرباح؟ وإذا كان يتبع
الأرباح فما حكم من لم يكن ملتفتاً لذلك و ورث (أو ملك) شيئاً بالوصية

قبل أربعين سنة مثلاً معتقداً بتبعيته للإرث؟

الخوئي : ما يملك بالوصية يلحق بالأرباح لا بالإرث، فعليه تخميس ما دار عليه الحول و لو بعد تلك المدة، والله العالم.

سؤال ٥٤٥ : هل يجب الخمس في أموال الجمعيات التعاونية الخيرية و المآتم الحسينية رغم أنها تتلقى تبرعات من شركات أجنبية و أفراد مختلفين في المال و المذهب؟

الخوئي : لا يجب الخمس فيها.

سؤال ٥٤٦ : إذا كان مقترضاً من الناس أو المؤسسات أو البنوك والشركة التي يعمل فيها، فدفعت ذلك القرض تدريجياً من أرباح السنوات الآتية هل تستثنى الأقساط المدفوعة فيخرج خمسها، أو تحسب من مؤنة السنة حتى يتم الوفاء في عدة سنوات؟

الخوئي : إذا كان القرض للمؤنة جاز أدائه من أرباح أثناء السنة في السنوات القادمة، بلا حاجة إلى تخميسها وكذا إذا لم يكن قرضه للمؤنة ولكن ليس له ما يزاها.

سؤال ٥٤٧ : إذا كانت له دار وكانت غير تالفة وصالحة للسكنى إلا أنه هدمها و أعاد بنائها تمشياً مع تطور العمران هل تحسب من المؤنة أيضاً، أم تستثنى من المؤنة فيجب في مصروفها الخمس؟

الخوئي : إذا كانت إعادة بناء الدار مقتضى شأنه تحسب من المؤنة.

سؤال ٥٤٨ : إذا اشتغل صاحب رأس المال في أثناء السنة بإعداد منزل له ليسكنه فهل إذا جاء رأس السنة عليه تخميس ما بذله في الإنشاء، أم يخمس الأشياء الجديدة التي لم تستخدم بعد في البناء كالإسمنت

الجديد والحديد الذي لم يستخدم والأجر وغيره باعتبار قيمتها؟
الخوئي: ما اشترى مما يستخدم للعمارة ولم يستخدم حتى مضت السنة
على ثمن اشترى به فعليه تخميسه، كما عليه تخميس ما استخدم لو لم
يسكن بعد فيما بنى.

سؤال ٥٤٩: لو كان المكلف يملك دارين واحدة للسكن والأخرى للإيجار
فباع الثانية بمبلغ عشرة آلاف دينار، وقبل رأس سنته وهب سبعة آلاف
دينار إلى أحد أولاده، فهل يجب عليه تخميس المبلغ كله أم الباقي فقط،
مع العلم أن ولده غير متزوج ويسكن معه في الدار؟

الخوئي: الميزان رأس سنة المال المشتري به البيت، فإن وهب ذلك
لحاجته لا للفرار من الخمس كفى تخميس الباقي، والله العالم.

التبريزي: يضاف إلى جوابه (قدس سره): وإذا لم يصرف الولد المبلغ
المزبور من حين الهبة إلى سنة فيما يعد مؤونة له، فعلى الولد تخميسه.

سؤال ٥٥٠: إذا كان المكلف يملك بيتاً للسكن، وأراد أن يشتري بيتاً آخر،
وقد يسكن قسماً من عائلته فيه، فهل يجب عليه تخميسه عندما تدور
عليه السنة؟ وإذا سجله باسم أحد أولاده هل يسقط عنه الخمس أم لا؟
الخوئي: إذا دارت عليه السنة قبل أن يسكن فيه فعليه تخميسه،
والله العالم.

التبريزي: إذا لم يسع البيت الأول لجميع العائلة لضيق السكن فيه، و
احتاج إلى إسكانهم في بيت آخر، فلا خمس فيه إذا اشتراه بثمن لم يمض
على تحصيله سنة كاملة، ولا يُخمس الثمن.

سؤال ٥٥١: بعض المكلفين يملكون بيتاً أو بيتين غير البيت الذي يسكنون

فيه، أو سيارة أو سيارتين غير ما يحتاجون إليه، وكذلك بعض قطع الأرض مثلاً، فإذا كان سعر البيت في السنة التي خمس فيها مثلاً خمسة عشر ألف دينار، وفي الثانية صار سعره عشرين ألفاً، فهل يُخمس الزيادة أم لا؟ وإذا حصل العكس بأن نقصت القيمة فهل يُنقص من قيمة البيت أم لا؟

الخوئي : ما لم يكن من أموال التجارة والكسب إذا خمس لا يجب تخميسه ثانياً إذا ارتفع قيمته، نعم إذا بيع و ربح كان الزائد من أرباح سنة البيع فإن صرفه في المؤونة فلا خمس عليه فيه، وإن بقي شيء منه آخر السنة خمسه، و أما إن كان من رأس المال للتجارة، فيتعلق الخمس بارتفاع قيمته سواء باعه أم لا.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): و ان بقي شيء منه آخر السنة خمس على الأحوط.

سؤال ٥٥٢ : إذا كان إنسان يملك نصف دار السكن، و لم يستطع شراء النصف الثاني، و أراد شريكه أن يبيع، فإذا باع الدار كلها و كان المصرف السابق للبناء يساوي ستين ألف ريال، و البيع بمائتين ألف ريال، و جاء وقت الحساب و لم يشتد داراً للسكن، ولا أرض، هل عليه خمس الأصل، أو خمس الزائد من المصرف؟

الخوئي : إذا باع الدار، فله أن يستثنى الثمن أو المصرف السابق، حيث لم يتعلق به الخمس و الزائد يعتبر من أرباح سنة البيع، فإن فضل منه شيء بعد المؤنة تعلق الخمس بالفاضل.

التبريزي : يُعلق على جوابه (قدس سره): هذا إذا كان البيت المشترك

ساكناً فيه.

سؤال ٥٥٣ : من كان عليه دين و لم يسدّه، و جاء رأس سنته و معه المبلغ الذي استدانه، هل يجب دفع خمسة لأنه لم يدفعه أم لا يجب؟

الخوئي : أما نفس المبلغ الذي استدانه فلا يجب فيه الخمس، و لكن لو صرفه فيما لم يبق من بدله شيء و ربح ما يعادله فله وفائه قبل انتهاء السنة، و لا يجب أن يُخمس مبلغ الوفاء، فإن انتهت سنة الربح و جب تخميس ذلك المبلغ ثم الوفاء إن أراد، أمّا لو كان بدل المصروف موجوداً و جب تخميس الوفاء مهما وفّى، و عليه فنفس المبلغ الذي استدانه صرفه أو لم يصرفه و بقي ما شاء الله فلا خمس فيه و أنما الخمس في ربح يفى به دينه إن كان الوفاء بعد انتهاء سنة ما يفى به، أو كان بدل المصروف موجوداً أو ليس من مؤونته، كأثاث بيته الذي يستعمله، ففي أداء دين كذلك يجب تخميس الوفاء ثم الوفاء ولو في أثناء سنة الربح الذي يريد الوفاء، إلا أن يكون المصروف فيه الموجود من المؤونة كما مثلنا فلا يجب تخميس الوفاء.

سؤال ٥٥٤ : شخص عوّضت عليه شركة التأمين مبلغاً من المال، بعد أن ذهبت أصابعه بحادث، هل يجب عليه أن يُخمس هذا المبلغ الذي أنفقه على البيت أو السيارة أم لا؟

الخوئي : إذا سكن في البيت المُشترى في نفس سنة أخذ المبلغ من شركة التأمين فلا خمس فيه، و أمّا السيارة فعليها الخمس.

التبريزي : إذا كان مُحتاجاً الى السيارة للذهاب و الإياب له ولعِياله، فلا خمس فيها إذا كان اشتراها في نفس سنة أخذ المبلغ من شركة التأمين.

سؤال ٥٥٥: لو اشترى المكلف سيارة بمبلغ عشرة آلاف دينار ليتهرب من دفع الضرائب، وهو من شأنه أن يستعمل سيارة بخمسة آلاف دينار، فهل يجب عليه تخميس الزائد؟

الخبثي: نعم حيث لم تكن الخمسة الزائدة مؤنة مستحقة له.

سؤال ٥٥٦: لو كان المكلف لا يُخمس على الإطلاق، وحصل في هذا الشهر على مبلغ ألف دينار مثلاً، والآن يريد أن يُخمس، فهل يجب تخميس الألف مع العلم أنه لم تمر عليها مدة سنة؟

الخبثي: ليس على هذا الألف وجوب الخمس قبل انتهاء سنته.

سؤال ٥٥٧: المال الذي يؤخذ احتياطاً من شركات التأمين والدولة هل يجب الخمس فيه قبل مجيء رأس السنة؟

الخبثي: لا يجب إلا بعد انتهاء سنته.

سؤال ٥٥٨: هل السنة المالية للمكلف واحدة؟ أم انها تتعدد بتنوع أعماله؟ وما موقف الموظف الذي يقوم بأعمال تجارية، فهل يجب عليه تعيين سنة مالية مستقلة لوظيفته، وأخرى لأعماله التجارية؟ وهل يستطيع جبر خسارته في تجارته من الراتب الذي يحصل عليه بسبب الوظيفة؟

الخبثي: نعم تتعدد لنوع أعماله التي يستفيد منها، بل ولكل فائده شهرية ويومية من نوع واحد (إن أراد أن يراعي لفوائد نوع واحد)، ولكن جبر الخسائر في نوع واحد يصح إن كان الخسران بعد ظهور الربح، ولا يجوز إن كان قبل ظهور الربح، وأما جبر خسارة نوع من فوائد نوع مغاير فلا موقع له.

التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): على الأحوط.

سؤال ٥٥٩ : هل يجب على التاجر الذي يقوم بعدة أعمال تجارية مختلفة تعيين سنة مالية مُستقلة لكل نوع من هذه الأعمال؟ أم أن جميع أعماله التجارية تعتبر عملاً تجارياً واحداً و يحدد لها سنة مالية واحدة؟ و هل يستطيع جبر خسارته في عمل تجاري مُعَيّن من ربح عمل تجاري آخر إذا اختلفت هذه الأعمال التجارية؟

الخطوئي : أما تعيين السنة واحدة أو متعددة فهو بإختيار، فله التاجر أن يُعيّن لكل تجارة بل لكل معاملة في تجارة واحدة سنة خاصة بها، لأن الغرض من تعيين السنة جواز صرف الربح الحاصل في مؤونة السنة بدون تخميس إلى أن تنتهي السنة في ذلك الربح، فإن بقي شيء من ذلك الربح بعد السنة فلا بدّ من تخميسه، فله أن يعتبر لكل ربح سنة، و ان كان في ضبطها عسراً، كما أن له أن يعتبر سنة واحدة، وهذا أيسر لحفظها، و أما جبر الخسارة بالربح فلا مانع منه في التجارة من ربح نوعه إن كانت الخسارة بعد ظهور الربح كما ذكرنا في السؤال السابق.

التبريزي : اعتبار نوعه مبني على الاحتياط كما ذكرنا.

سؤال ٥٦٠ : لو أن تاجراً يستورد بضاعة من خارج البلاد، وكان سعر الشراء ألف دينار، و مع أجور النقل و التخزين و غير ذلك كلفته مائتي دينار إضافية، و أراد بيعها بسعر الجملة بألف و خمسمائة دينار، و بسعر المفرد بألفين، فجاء رأس سنته و لم يبع منها شيئاً بعد، فهل يخرج خمسها بملاحظة: سعر الشراء، أم سعر التكلفة أم سعر البيع بالجملة، أم سعر البيع بالمفرد، أم قيمتها السوقية، أم ماذا؟ و هل يختلف الحكم فيما إذا كان يبيع بالمفرد في دكان له، ولكنه يعتمد في تجارته بالدرجة الأولى

على بيع الجملة، أم لا؟

الخوئي : يكفي في أداء الخمس التقويم جملة حسب القيمة السوقية، و لا إعتبار بما إشتريت و لا بما أردت البيع به، و لا يضر ك أن تبيعها مفرداً في الدكان.

سؤال ٥٦١ : لو وهب المكلف دار سكناء التي لا يملك غيرها لزوجته لحاجة في نفسه، فتصير الدار لسكنى الزوجة مع زوجها، فهل يلزم الزوج الخمس بعد ذلك، وهل على الزوجة الخمس مع ذلك؟

الخوئي : في مفروض السؤال: لا خمس عليهما، نعم إذا كان الرجل اشتراها من أرباح سابقة على سنة الشراء والسكنى فلا بد من دفع الرجل خمس المال المصروف فيها.

سؤال ٥٦٢ : لو دفع المكلف قسماً من ثمن تاكسي اشتراها للعمل، و بقي عليه قسماً آخر دين، و الآن يريد أن يُخمس (حيث لم يكن مُخمساً في السابق) هل يجب عليه تخميس الثمن بكامله، أم مادفع فقط، أم لا يُخمس شيئاً لأن التاكسي باب لمعيشته؟

الخوئي : يُخمس ما دفع من قيمتها.

التبريزي : إذا كان المال المدفوع ثمناً للتاكسي من أرباح سنته، و كان بمقدار مؤونة تلك السنة فلا خمس فيه، و يخمس الزائد ان كان، و اما مقدار الدين فلا خمس فيه في سنة الشراء، بل يُخمس بمقدار ما ادى من الدين في السنوات الآتية بربحها بعد تخميس ذلك الربح، و بالجملة عليه أن يدفع الربح.

سؤال ٥٦٣ : لو أن المكلف دفع ثمن التاكسي بالكامل، و الآن ارتفعت قيمتها

و أراد أن يدفع الخمس، فهل يدفع خمس القيمة الاولى أم قيمتها الآن؟
الخوئي: إن كان اشتراها بثمن مضت عليه السنة يُخمس ما دفع في
شراءها، وإن كان بربح نفس سنة الشراء و للعمل عليها فبسعرها الفعلي.
التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): و ان كان من مال مختلط
فبالنسبة.

سؤال ٥٦٤: من كان عنده رأس سنة، و قبل مجيئه بأيام قليلة حصل على
مبلغ من المال، هل يجب عليه تخميس هذا المبلغ مع العلم أنه لم يمر
عليه سنة؟

الخوئي: له أن يجعل لكل ربح سنة مستقلة له، فلا يجب في الفرض الا
بعد سنته.

سؤال ٥٦٥: من كان عنده بيتاً للسكن، و أجره لقاء مبلغ معين، و استأجر هو
بيتاً آخر، فهل يجب عليه تخميس المال الذي يحصله من البيت المؤجر.
الخوئي: إن كان ثمن الإيجار يزيد عن مؤنة سنته فيخمس ما يزيد، و الا
فلا.

سؤال ٥٦٦: إذا كان انسان مطلوباً بدين من قبل ثلاث سنين، و جاء وقت
الحساب في العام الرابع، هل ينزل هذا الدين من مكسب هذا العام أم لا،
لأنه لم يف به قبل؟

الخوئي: إذا وفى الدين من ربح العام، فما وفاه منه و لم يكن لديه شيء في
قبال الدين لا خمس عليه.

سؤال ٥٦٧: عندما نقول الارث ليس فيه خمساً، هل هذا الحكم مطلق حتى
إذا حال عليه الحول أو الأحوال، أم يجب فيه الخمس بعد الحول كسائر

أمواله؟

الخوئي : هذا الحكم مطلق إلا في الوارث غير المحتسب [الذي ورث ولم يكن يعتبر من الورثة] كما هو مذكور في الرسالة، والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): والّا اذا كان في الارث نماء فإنه يخمس اذا بقي الى آخر السنة، سواء أكان النماء متصلاً أم منفصلاً، كنمو الأشجار و سخال الحيوان.

سؤال ٥٦٨ : ما يؤخذ من الدولة على أنه مجهول المالك بشكل قرض يرجع في عدة سنوات لبناء دار، أو لتصليح نخل، هل يجب فيه الخمس أم لا؟

الخوئي : لا خمس في القرض إذا بقي عينه أو عوضه ، ولم يردّ بدله ، و كذا لو صرفه في مؤنته، و ان أدّى عوضه، والله العالم.

التبريزي : الأحوط له التخمس، سواء أبقى عينه أو عوضه.

سؤال ٥٦٩: لو كان شخص يتقاضى راتباً قاعدياً قليلاً، وأولاده يعطونه في بعض الاحيان إضافة الى راتبه، و عندما يحتاجون يأخذون منه بعنوان قرض، ولكن لا يستطيعون رد المبلغ له، فهل يجوز للأب أن يهبهم ذلك المبلغ عند مجيء رأس سنته، و يسقط عنه الخمس المتوجب على تلك الديون؟

الخوئي : نعم له أن يفعل ذلك قبل أن تنتهي سنته، والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): ولكن لا تجوز الهبة للفرار من الخمس، و ظاهر السؤال فرض احتياج الأولاد.

سؤال ٥٧٠: شخص يملك رأس مال مُخمس، وقد جمّده على حده، وعند

مجيء رأس سنته الجديدة جمع ما زاد عن مؤونته فبلغ مائتا دينار، علماً أنه مطلوب بمائتين في نفس السنة، فهل يجب عليه الخمس أم لا؟
الخوئي : ان كان قد استدان الدين لمؤنة سنته، وكانت الاستدانة بعد حصوله على ما زاد على مؤنته و تملكه له، لم يجب تخميس المبلغ المذكور، وفي غير هذه الصورة يجب تخميسه، الا اذا كان قد دفعه قبل رأس السنة أداءً لدينه، والله العالم.

التبريزي : يكفي أن تكون الاستدانة بعد حصول الربح، وان لم يكن بمقدار المؤونة إذا جعل للمجموع رأس سنة كما هو ظاهر السؤال.
سؤال ٥٧١: إذا وهب شخص شخصاً مبلغاً من المال لكي يذهب به الى الحج والحال أن هذا المبلغ غير مُخمس، فهل يجب على المتهب أن يُخمس المبلغ أم لا؟
الخوئي : لا يجب عليه دفع خمس المبلغ، وانما ينتقل الى ذمة من كان عليه الخمس فيه، والله العالم.

سؤال ٥٧٢: إذا كان رأس السنة هو أول شهر رجب، وقبض الراتب الشهري قبل يوم من رأس سنته فهل يجب فيه الخمس؟
الخوئي : لا يجب إلا إذا بقي الى آخر سنة الراتب ولم يُصرف في المؤونة، والله العالم.

التبريزي : إذا جعل لمجموع ارباحه سنة، و رتب عليه الأثر يجب تخميسه.

سؤال ٥٧٣ : إذا كان الشخص لا يؤدي الخمس، و أخذ راتب سؤال و ذي القعدة و حج به، هل يجب عليه الخمس في هذا المبلغ؟

الخوئي : اذا صرفه في مصرف حجه ليس عليه فيه الخمس ، والله العالم .
سؤال ٥٧٤ : هل يجب على الطالب أن يُخَمَّس ما يُعطى من كتب مدرسية و غيرها؟

الخوئي : اذا حال عليها الحول و لم يستفد منها في أثناءه، وجب تخميسها كسائر الهدايا، والله العالم .

التبريزي : إذا أعطي مجاناً فلا خمس في الشيء البسيط في قيمته .

سؤال ٥٧٥ : هل يجوز الأكل من عند من لا يُخَمَّس أمواله؟

الخوئي : نعم يجوز، والله العالم .

سؤال ٥٧٦ : كيف يمكن استخراج خمس مبلغ من المال اختلط المخمَّس فيه بغيره؟

الخوئي : يخرج خمس ما علم أنه غير مخمَّس ، و لا يضره خلطه بالمال المخمَّس ، والله العالم .

سؤال ٥٧٧ : هل يجب على من لا يخمس أن يخرج خمس زكاة الفطرة؟

الخوئي : نعم يجب أن يخرج خمس زكاة الفطرة ، والله العالم .

سؤال ٥٧٨ : الهدية مثل الساعة أو القلم أو الكتاب إذا لم تستعمل حتى

مرت عليها سنة فهل يجب فيها الخمس؟

الخوئي : نعم يجب تخميسها .

التبريزي : إذا كان مالاً حقيراً فلا خمس فيه .

سؤال ٥٧٩ : و ان كانت زائدة عن المؤونة ، ولكن استعملها في الحول مرة

واحدة فقط ، فهل يجب الخمس أيضاً؟

الخوئي : إذا كان الاستعمال المذكور بمقتضى حاجته اليها لم يجب عليه

الخمس (لا أن يستعمل مرة واحدة هروباً من الخمس ففيه إشكال و يجب عليه الخمس) و ان استعمل تلك الحاجة في سنتها ثم تركها سنين فليس عليها خمس.

سؤال ٥٨٠: بعض الناس يهبون أموالهم أو عقارهم قبل حلول رأس سنتهم تهرباً من الخمس، و بعد حلول السنة الجديدة يستعيدون ما وهبوه، فما الحكم في المسألة؟

الخنوي : يجب أداء خمسه، حيث لا يُعَدّ العمل صرفاً في المؤونة، والله العالم.

سؤال ٥٨١ : اذا استقرض شخص مبلغاً من المال من البنك لشراء بيت ثم يكون التسديد شهرياً و لمدة خمس سنوات أو أكثر، فكيف يدفع الخمس؟

الخنوي : إذا كان البيت سكناً له و مؤونة، و سكن من حين سنة التسديد فليس عليه خمس، و ان لم يكن كذلك فلا بدّ و أن يُخمس ما يؤديه لوفاء الدين، والله العالم.

المبحث الثاني

مسائل في مصرف الخمس والحقوق الشرعية

سؤال ٥٨٢ : امرأة لا تصلي، وعندها أطفال يتامى، هل يجوز أن نعطيها من رد المظالم للأطفال أم لا؟

الخوئي : نعم يجوز، والله العالم.

سؤال ٥٨٣ : ما الوجه سيدي في استجازه الحاكم الشرعي لصرف رد المظالم - كما ورد في إجاباتكم على بعض الإستفتاءات - هل باعتبار أنها مجهولة المالك أم لأمر آخر؟

الخوئي : نعم هي بهذا الاعتبار.

سؤال ٥٨٤ : سألكم سائل عن يستلم سهم الامام عليه السلام و سهم السادة و قضايا أخرى، و يضعها في البنك، فهل اللازم فتح حساب خاص لكل واحد أم لا؟ فأجبتم نعم عند عدم العسر يجب ذلك، و نحن نحب أن نطلع لماذا يلزم ذلك بعد افتراض أن وضع الأموال في البنك يستلزم تبدل أعيان الأموال السابقة، وإذا كان كذلك فماذا ينفع فتح الحساب الخاص؟

الخوئي : المقصود من ذلك التحفظ على مقدار كل من هذه الأموال، لا التحفظ على أعيانها كي لا تختلط.

سؤال ٥٨٥ : هناك بعض المكلفين يملكون أراض في لبنان لا يستطيعون بيعها، إما لكونها تحت الإحتلال، أو في منطقة مهجرة، أو لحاجتهم

لإبقائها لعيالهم كي يبنوا عليها في المستقبل، فهل يجوز لهؤلاء الأخذ من سهم الإمام عليه السلام إذا كانوا بغض النظر عن هذه الأرض فقراء؟

الخوئي: مصالح صرف السهم المبارك لا يحيط بها فرض واحد أو اثنان ليتمكن التحديد بذلك، فيكون كبرى واحدة تحكم.

التبريزي: كل مورد خاص يحتاج الى إجازة الحاكم الشرعي.

سؤال ٥٨٦: هناك بعض المؤمنين يملكون حصراً أو سجاداً وعليهم سهم سادة، وهناك مسجد بحاجة الى حصير أو سجاد، فهل يجوز أخذ هذه الحصر والسجاد من سهم السادة ولو باحتسابها على من يحق له احتسابها عليه؟

الخوئي: يصح مع الإستجادة لذلك من الحاكم، فتعطى بدلاً عن الحق لذلك المستحق فيقبل عن ذلك الحق، ثم هو يبذل للمسجد الذي يحتاج بذلها، والله العالم.

سؤال ٥٨٧: لو أنفق المكلف الكفارات أو الحق الشرعي مع استنفاذ كل الجهود لمعرفة حال المدفوع اليه فقراً وتديناً والإطمئنان اليها، ثم تبين بالصدقة بعد ذلك عدم فقره، مع عدم امكان الإسترجاع عرفاً، هل يضمن الدافع قيمة ما دفعه اذا كان مكلفاً بذلك، و عاملاً بقصد التقرب الى الله بقضاء حاجة الفقراء من جهة، والمكلفين من جهة أخرى؟

الخوئي: نعم يضمن ما لم يقع في مورده.

سؤال ٥٨٨: ما حكم من يؤجل دفع الخمس بدون سبب؟

الخوئي: لا يجوز تأخير دفع الخمس، والله العالم.

سؤال ٥٨٩: هل يجوز للموكل بقبض سهم الإمام عليه السلام والأخذ له للإذن

بصرفه في موره الشرعي، أن يأذن لشخص محتاج الى بناء منزل بقبض
سهم الامام عليه السلام لسد حاجته وتعمير منزله؟

الخنوي : لا يجوز الا بإذن خاص من المرجع له.

سؤال ٥٩٠ : اذا كان طالب العلم الديني يحتفظ بمبلغ محدد من غير الحقوق
نتيجة أتعاب معينة، الا أنه كان لا يكفيه لمؤونة سنته، ولا يحاول صرفه
الا لخصوص الحالات الضرورية الطارئة، فهل يجوز له الأخذ من
الحقوق من دون التصرف بالمبلغ المحتفظ به، أم لا بد من التصرف فيه
حتى يتجرّد عنه ثم يلجأ الى الحقوق لحاجته الماسة لها حينئذ؟

الخنوي : نعم يجوز له أخذ الحقوق إذا كان غرضه خدمة المذهب.

سؤال ٥٩١ : ينقل عن سماحتكم بأنكم لا تجوزون أكل الحق الشرعي لمن
يملك أرضاً حتى لو كانت صغيرة ملحقة بمنزله، أو يحتاجها مستقبلاً
لبناء منزل عليها، أو يحتاجها بزرعها وما أشبه، بحيث أن بيعها يضر
بشأنه لما ذكر، أو أن يبيعها يكون بثمن بخس دون الثمن العرفي، وربما
بكثير فهل تعتبر الشأنية في امتلاك الأرض، أم لا بحيث مجرّد امتلاكه
قطعه أرض لا يجوز له ذلك.

الخنوي : المدار في منعها ان لا تعد فعلاً مؤنة لحياته و عيشته و امكان
بيعها فعلاً، و ان فرضت أنه ربما يحتاج لجعلها مؤونة يوما ما بعد عامه.

سؤال ٥٩٢ : إذا مات المقلّد الأعلّم باعتقاد مقلّده، و عاد الى غير الأعلّم
باعتقاد وكيل الأعلّم، و كان عوده هذا بمقتضى رأي فئة من أهل العلم،
فهل مثل الحق الشرعي الذي يدفعه هذا المكلف لو كبل الأعلّم يصرف
على مقتضى تقليده الجديد، هذا حتى لو كان مخالفاً للأعلّم الحقيقي، أم

يصرفه وكيل الأعلم الحقيقي بمقتضى رأي موكله؟

الخوئي : دفع الحقوق تابع لمن اتخذته مرجعاً لنفسه فعلاً، بوجه معتبر شرعاً فلما يدفع له، أو يستأذن منه لمن يصلح أن يدفع له، والله العالم.

سؤال ٥٩٣ : ما حكم من يريد أن يجعل لنفسه رأس سنة ليخمس أمواله، ولكنه لا يستطيع تذكر أرباح السنوات السابقة، وخاصة أنه كان يعتمد على والديه و ربحه قليلاً؟

الخوئي : يرجع الى المصالحة مع الحاكم الشرعي.

سؤال ٥٩٤ : شخص دفع مالاً بنية كالاتي : أنه إذا كان عليه خمس فهو خمس والا فرد مظلالم، أو صدقات، ثم تبين أن ذمته مشغولة بمقدار من الخمس، فهل ما دفعه يكون مبرراً لذمته؟ علماً بأنه دفعه بتلك النية المذكورة بناء على قول بعض العلماء؟



الخوئي : نعم يكون مبرراً لذمته من الخمس.

سؤال ٥٩٥ : شخص عنده قطعة أرض تصلح للبناء لا للزراعة، مع كون هذا الشخص لا يزرعها لأن ربحها الزراعي لو زرعت يبلغ العشرين ديناراً، و ثمنها يساوي أكثر من ألفي دينار وهي تكفية مؤنة سنة، مع أن هذا الشخص لا يريد زراعتها بل يرغب في بيعها ليستفيد بثمنها، فهل يعتبر هذا الشخص غنياً بهذه القطعة بحيث لا يجوز له الأخذ من الزكاة من سهم الفقراء؟

الخوئي : الشخص المذكور في مفروض السؤال غني، فلا يجوز له أخذ الزكاة.

سؤال ٥٩٦ : إذا كنت أريد أن أدفع خمس ما علي من الحق الشرعي من عين

ما تعلق به الخمس، فهل للوكيل أن يلزمني بدفع قيمة الخمس؟
الخوئي : لا خيار للوكيل في ذلك، والله العالم.

سؤال ٥٩٧ : نحتفظ عادة بأموال يهبها المؤمنون، و أحياناً نجد مبلغاً لا ندري هل هو من مالية المسجد، أو للفقراء، أو لجهة أخرى، فما هو الحكم؟

الخوئي : يُعَيَّن بالقرعة.

سؤال ٥٩٨ : هل يجوز صرف حق السادة لمستحق لا يملك قوت سنته بالقوة في غرض لفعل مستحب كالعمرة و الزيارة فيما لو طلب؟
الخوئي : نعم يجوز دفع مقدار ما يكفي مصرف سنته لا أزيد، و ان كان يريد صرفه بعد أخذه في العمرة أو الزيارة.

سؤال ٥٩٩ : لو أراد السيد أن يبني بيته بالمظهر الراقي كغيره من الأغنياء فهل يجوز صرف شيء من ذلك الحق اليه؟
الخوئي : يجوز بما يناسب شأنه.

سؤال ٦٠٠ : هل يجوز للشخص أن يصرف الخمس في شراء الكتب الاسلامية العقائدية و أشرطة المحاضرات الاسلامية، بهدف توزيعها، و هل يجوز أن تصرف في بناء مدارس اسلامية، أو الانفاق على المؤمنين المحتاجين؟

الخوئي : أما نصف الخمس فهو حق السادة، و يجب الدفع الى فقرائهم، و أما النصف الاخر الذي يرجع الى الامام عليه السلام فالتصرف فيه موقوف على مراجعة الحاكم الشرعي، و أخذ الإجازة منه، فيصرفه حسب ما يُعَيَّن له، والله العالم.

سؤال ٦٠١: إذا كان في ذمة شخص مبلغ من المال كحقوق من خمس أو غيره لو دفعها كاملة أضّر ذلك على تجارته، فهل يجوز له دفعها تقسيطاً؟ وهل تسقط عنه حجة الاسلام لو حجّ ولم يدفع تمام ما عليه، لكن مع العزم على الدفع بعد عودته أقساطاً تجنباً لتدهور تجارته؟

الخوائي: دين الله تعالى أحق أن يقضى مهما أمكن، ولم يكن التأثير بما فيه ضرر أو حرج لا يحتمل، والآ فلا بأس بما ينوي من أداء غير متهاون به، و يصح الحج ما لم يجعل ثوبه الاحرام والهدي مما فيه عين الخمس، أو لم تشتتر بعين الخمس، ومع أنه يقع صحيحاً مسقطاً للذمة مع ذلك فالقبول فيه و في غيره من العبادات المؤداة صحيحة موقوف على الخروج عن كل حق لله وللناس، فإن الله تعالى يقول على وجه الحصر في كتابه العظيم: إنما يتقبل الله من المتقين، (صدق الله العلي العظيم).

سؤال ٦٠٢: هل الإباحة في التصرف في شيء تعلق به الخمس كهبته، في انتقال الخمس الى الذمة على رأيكم، كما أن هبته و هديته كذلك، فيجوز للمأذون له التصرف في ما فيه الخمس، ولو فرضنا الاباحة المطلقة حتى في الاتلاف، فهل يجوز للمباح له أن يهدي ذلك الشيء لنفسه عن المالك فينتقل الى الذمة و يطمئن من ناحية جواز التصرف شرعاً؟

الخوائي: لا ضمان على المباح له بشيء من الخمس في الصورتين، والله العالم.

سؤال ٦٠٣: كنت أقلّد في السابق زيدا من الناس و أعطيته من الحقوق الشرعية من السهمين، ثم انكشف عدم كفايته. فما حكم الأموال التي سلّمتها اليه، علماً بأنني لا أعلم بحاله أين صرفها، وهل يدفعها لأهلها أم

الخوئي : إذا كنت قلدته مع الحجّة الشرعية بصلاحيته للرجوع فلا شيء عليك فيما دفعت اليه في الفرض، وإن لم يكن بحجّة شرعية فعليك تداركه، أو يمضيه لك المرجع الفعلي، والله العالم.

سؤال ٦٠٤ : هل يلزم في اعطاء المستحق الخمس كونه مخمساً، بحيث يجب العلم بذلك، إذا جهل في حال الاعطاء؟

الخوئي : لا يعتبر في المستحق العدالة، نعم إذا كان اعطاء الخمس موجباً لإعانتته على المعصية لم يجز، والله العالم.

سؤال ٦٠٥ : إذا كان لدى وكيل المرجع اموالاً شرعية، كالخمس ورد المظالم والنذورات و فقدها قبل ارسالها الى المرجع، أو قبل ايصالها لأصحابها فهل يضمن تلك الأموال أم لا؟

الخوئي : إذا لم يكن ضياعها مستنداً الى تقصيره و اهماله في الحفاظ عليها فلا ضمان عليه، والا فعليه ضمانها، هذا إذا كانت تلك الأموال من أشخاص آخرين، و أما إذا كانت من أمواله فلا تسقط عن ذمته مطلقاً، نعم يسقط عنه خمس المال الضائع، والله العالم.

سؤال ٦٠٦ : إذا أخذ وكيل المرجع خمساً على شيء، اتضح فيما بعد عدم وجوب الخمس فيه، هل تجوز مطالبته فيما أخذ، و هل يجب عليه الإرجاع، وهل ذلك بعد المطالبة أم قبلها؟

الخوئي : إذا كان عينه موجوداً جاز له المطالبة، وإلا فإن كان الآخذ عالماً بالحال ضمنه، وكان الواجب عليه أن يرجعه.

سؤال ٦٠٧ : هل يجوز لشخص غير موكل من المرجع أن يستلم الخمس

الشرعي باسم ذلك المرجع، بحجة أنه يستلمه ويوصله للوكيل حتى ولو لم يكن مفوضاً من أحد الوكلاء بذلك، وإذا كان مفوضاً من أحد وكلاء ذلك المرجع بالإستلام فقط، فهل يحق له أن يصالح مقلدي ذلك المرجع؟ وما حكم من يفعل ذلك؟

الخوئي : مجرد الإستلام من غير المأذون فيه مع الإطمئنان بإيصاله إلى المأذون أو مرجعه فلا بأس به، لكن عمل المصالحة ونحوها مما هو شأن المأذون فلا يصح منه ما لم يكن مأذوناً.

سؤال ٦٠٨: إذا علم بعدم عدالة وكيل المجتهد، فهل تبرأ ذمته لو دفع الحق إليه، وهل يجب الفحص؟

الخوئي : لا يعتبر في الوكيل العدالة، بل يعتبر الوثوق، والله العالم.
التبريزي : إذا اطمأن بعدم عمله على طبق الوكالة و الإجازة فلا يجوز الدفع إليه.

سؤال ٦٠٩: لو كان المكلف يدفع في بعض الأحيان أثناء السنة قسماً من الخمس قبل مجيء رأس السنة، ولم يكن ينوي أن هذا ديناً حتى يخرج عند رأس السنة، بل ينوي أنه من الخمس مباشرة و عند رأس السنة يحسب ما دفعه خلال السنة و يدفع الباقي المتوجب؟ فهل هذا العمل مُجزئ للذمة؟

الخوئي : نعم مجز، ولا يجب الا عند حلول السنة إن لم يؤد في الأثناء، و لكن مع الأداء كذلك لا يحذف عن جميع الربح عند حلول السنة، بل يجمعه مع بقية الربح ليعرف حال مقدار الفوائد، و يعرف ما يجب فيها من خمس الجميع، فإذا عرف مقدار الفرض جميعاً يستثنى ما وقع أداء في

الأثناء، و يؤدّي البقيّة، و ذلك لأن ما يدفع بحساب الفريضة محضاً ليس خالصاً عن تعلّق الخمس فيه أيضاً، لأنه من نفس ربح السنة فليس معفواً عن اخراج خمسه بخصوصه كما أن بدل المأكل و الملبوس معفو عن اخراج خمسه بخصوصه لأنهما من مؤونة السنة، و ليس أداء خمس فوائد السنة من مؤونة السنة حتى تُعفى من الخمس؟

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) فيجب في آخر السنة خمس ما دفعه خمساً سابقاً.

سؤال ٦١٠ : لو كان هناك امرأة علويّة و زوجها عامي، ولديها أطفال و حالتهم المعيشيّة ضعيفة، هل يجوز اعطاؤها من سهم السادة؟
الخوئي : في مفروض السؤال: يجوز أن يُعطى للعلويّة الفقيرة، فلها أن تصرفها على زوجها و أطفالها مع فقرهم، والله العالم.

سؤال ٦١١ : هل يجب على الابن أو البنت البالغين، و ليس لهما مورد غير ما يأخذانه من أبيهما أن يجعلاً لهما رأس سنة، و يخمسا ما يزيد عن حاجتهما؟

الخوئي : أما جعل رأس السنة فهو غير واجب، ولكن إذا بقي من المبلغ عندهما و حال عليه الحال و جب عليهما تخميسه و الا فلا شيء عليهما.
سؤال ٦١٢ : الابن الذي يعيش مع والده و هو لا يُخمس، فهل يجب على الابن أن يُخمس ما يعطيه والده من مصاريف، و ما حكم الملابس التي يُصلي فيها الابن؟

الخوئي : لا بأس على الابن في تصرفه بمصاريفه، و كذا لبس تلك الملابس في صلواته وغيرها، والله العالم.

كتاب الحج

وفيه مباحث:

المبحث الأول: في المقدمات والمواقيت والنيابة.

المبحث الثاني: في أحكام العمرة والأحرام ومحرماته.

المبحث الثالث: في أحكام الطواف وصلاته والسعي.

المبحث الرابع: في الوقوفين ومنى

المبحث الخامس: في الرمي والذبح

المبحث السادس: في الصّد والاحصار.

المبحث الاول

مسائل متفرقة في المقدمات.

سؤال ٦١٣ : من كان مستطيعاً بالإستطاعة المالية الى الحج، ولكنه كان يمنعه عن الذهاب مانع في سنة الإستطاعة، كعدم تهيئة الجواز أو المرض أو غير ذلك من الموانع، فهل يجب عليه التحفظ على الإستطاعة؟

الخوئي : نعم يجب.

التبريزي : الأظهر عدم وجوب التحفظ إذا لم يستقر عليه الحج قبل ذلك.

سؤال ٦١٤ : ما المقصود من هذه العبارة: «الشهر الذي أذى فيه نسكه» هل هو الشهر العددي أم الهلالي؟

الخوئي : المقصود هو الشهر الهلالي.

سؤال ٦١٥ : امرأة قد أدت الحج الواجب عليها في المرة الأولى، و نظراً لصعوبة مناسك الحج و ضعف البدن عندها هل يجوز لها التوجه الى زيارة النبي ﷺ في المدينة فحسب، والاقتصار على زيارته في غيرها من السنين؟

الخوئي : نعم يجوز.

سؤال ٦١٦ : شخص أراد الذهاب الى الحج وليس لديه مال، فاقترض من شخص آخر لا يُخمس أمواله، و ذهب الى الحج بملك الأموال الغير مخمسة، فهل ينبغي تخميس القرض المأخوذ حتى يصح الحج أم لا؟

الخوئي : ليس عليه اخراج خمس ما اقترض، وصحَّ حجّه به، مالم يؤدي
عوضه ولم يمض عليه سنة عنده بعد اداء عوضه.

سؤال ٦١٧ : اذا ذهب المكلف لأداء فريضة الحج، فهل يجوز له الإتيان
بالعمرة المفردة وحج التمتع في نفس العام، أم لا؟

الخوئي : نعم يجوز له الاتيان بالعمرة المفردة قبل عمرة التمتع، و بعد
أعمال الحج، ولا يجوز له الاتيان بما بين عمرة التمتع والحج، والله العالم.
سؤال ٦١٨ : لو كان على المكلف غسل مس الميت ونسي الغسل، ثم ذهب
الى الحج و أتى بكامل أفعال الحج ومناسكه، وبعد الفراغ من أداء
الفريضة عاد الى بلده، و تذكر بعد عودته أن عليه غسل مس الميت و لم
يغتسل فهل حجّه صحيح أم لا؟ و هل الأفعال التي تعقبت الحج من عقد
اجراه، أو نكاح صدر منه صحيحة أم باطلة؟ و هل يُمكن الحكم بالصحة
لو جرى منه غسل مستحب أثناء أعمال الحج أو قبل الحج؟

الخوئي : في مفروض السؤال: إن كان قد أتى بالغسل المستحب شرعاً
قبل طواف العمرة صحَّ حجّه، ولا بأس به، وإن كان الإتيان به بعده بطل
حجّه، والله العالم.

سؤال ٦١٩ : هل تعود عدالة شخص ما، أو امام جماعة، بعد رجوعه من
الحج اعتماداً على الروايات التي تقول بغفران الذنوب؟

الخوئي : لا بدّ من انشاء التوبة والتلفّظ بصيغتها بعد الندم والعزيمة
على الترك.

سؤال ٦٢٠ : إذا كان المسؤولون يوزعون الأماكن في عرفات و منى على
الحجاج، هل يعطي هذا التوزيع حقاً فيها، و لو اتفق أن شخصاً وقف في

المنطقة التابعة لغيره في التوزيع، هل يصح موقفه أم لا؟ ولو وقف جهلاً
فماذا يجب عليه؟

الخطوي : لا أثر للتوزيع المذكور.

سؤال ٦٢١: إذا ملك الإنسان مالاً يكفي للحج، قبل أيام الحج، هل يجوز له
صرفها في سفر الزيارة و تفويت الحج؟ و هل يستقر الحج في ذمته
بذلك؟

الخطوي : يجب التحفظ عليه، و عدم إتلافه، حتى يحج به، والا استقر عليه
الحج.

التبريزي : يجب التحفظ عليه إذا أمكن الحج في تلك السنة مع ابقاء المال،
و ألا فلا يستقر الحج.

سؤال ٦٢٢: إذا كان شخص لا يُحْمَس، وحجّ و اعتمر مراراً عديدة، و كان
احرامه و هديه من أموال غير مخمسة، ما حكم أعماله الآن، و ماهي
وظيفته؟

الخطوي : إذا اشترى ثوبي الاحرام و الهدي بالذمة صح حجّه و عمرته، و
ان اشترى بعين ذلك المال يعيد عمله.

سؤال ٦٢٣: إذا كان يوجد في قافلة المؤمنين بعض المخالفين، و سألوا عن
بعض الأحكام من مرشديننا فهل يجيبونهم وفق مذهبهم أو غير ذلك؟
الخطوي : نعم يجوز ذلك.

سؤال ٦٢٤: إذا سافر المكلف لأداء فريضة الحج أو استحباباً، أو كان حجّه
نيابة عن الغير أو وفاءً لنذر، و كان في نيّته مسبقاً أن يشتري بضاعة بقصد
التجارة و قد حصل ذلك فعلاً، فما هو حكمه؟

الخوئي : لا بأس بذلك، والله العالم.

سؤال ٦٢٥ : إذا وافقت امرأة على عقد الزواج برجل لأجل أن تحجّ معه، دفعاً للوقوع في المحذور الشرعي، وتمّ ذلك فعلاً، وكان العقد دائماً، وبعد الانتهاء من الحج أصر الرجل على عدم طلاقها بعد ذلك، فما الحكم في ذلك؟

الخوئي : إذا كان العقد دائماً، فالطلاق بيد الرجل، وليس للمرأة حق فيه، نعم لها أن تطالبه بالنفقة، فإن وافق الرجل عليها فهو، والأمر يرجع للمرأة إلى الحاكم الشرعي أو وكيله وهو يطالب منه النفقة أو الطلاق، فإن امتنع من كليهما معاً تصدّى الحاكم الشرعي أو وكيله للطلاق، والله العالم.



مركز تحقیق و نشر علوم اسلامی

مسائل في المواقيت

سؤال ٦٢٦ : هل أن ساكن جدّة للدراسة في الجامعة عدّة سنين يُحرم من منزله في جدّة أم لا بد من أن يذهب إلى أحد المواقيت المعروفة؟
الخوئي : نعم له أن يحرم من منزله.

سؤال ٦٢٧ : إذا أراد الحاج الخروج من المدينة جواً هل يجوز له الذهاب إلى مسجد الشجرة و الإحرام منه ثم العود إلى المدينة والسفر جواً، أم يتعيّن عليه الإحرام بالنذر؟
الخوئي : نعم يجوز.

سؤال ٦٢٨ : هل يجوز لمن فسدت عمرته «عمره التمتع» أن يحرم لها ثانياً من أدنى الحل كالتنعيم مثلاً، أم لا بدّ أن يذهب إلى أحد المواقيت الأخرى كقرن المنازل مثلاً؟

الخوئي : إن كان في سعة من الوقت لزمه الإحرام من أحد المواقيت البعيدة، وإن لم يسع الوقت فيُحرم مما يسعه حسب تفصيل التارك للإحرام المذكور في المسئلة (١٧٩) من المناسك.

سؤال ٦٢٩ : قلتم في مناسك الحج مسألة (١٦٧) : فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة أو دخول مكة أن يتجاوز الميقات اختياراً إلا محرماً. و قلتم في مسألة (١٩٥) : الأفضل لمن حج عن طريق المدينة أن يؤخر التلبية إلى البيداء. فإذا أخر التلبية التي ينعقد بها الإحرام لزم من ذلك تجاوز الميقات بدون إحرام فما هو وجه الجمع بين المسألتين؟

الخوئي : هذا منصوص عليه بذلك، و مع ذلك قد احتطنا هنا بإداء التلبيات سرّاً أول الإحرام، ثم المشي إلى أن يصل البيداء فيُلبّي جهرّاً هناك.

التبريزي : البيداء بعد مسجد الشجرة جزء من الميقات، ولا يكون تجاوزه إلا بتجاوز البيداء بدون إحرام.

سؤال ٦٣٠ : إذا أحرم المكلف من غير الميقات ظناً منه أنه الميقات، وأتى بأعمال العمرة كاملة، و تحلل من إحرامه و عاد الى بلده، فهل عمرته صحيحة؟

الخوئي : لا تصح على الاحوط الذي ذكرنا في مسألة رقم (١٧٢).
سؤال ٦٣١ : وعلى فرض ان العمرة كانت عمرة التمتع و أتى بعدها بالحج و عاد الى بلده، فهل يجزئه ذلك عن الحج الواجب الذي في ذمته؟
الخوئي : لا تقع حجة الإسلام و عليه الإعادة من قابل.
سؤال ٦٣٢ : و هل يلزمه شيء في الفرضين المذكورين؟
الخوئي : لا يلزمه شيء من الكفارة.

سؤال ٦٣٣ : إذا دخل مكة بدون إحرام جهلاً أو عمداً و أراد ان يحرم للعمرة، فهل يصح إحرامه من التنعيم مثلاً؟
الخوئي : يُحرم من أحد المواقيت البعيدة إن وسع الوقت و على التفصيل المذكور في مسألة (١٦٩).

سؤال ٦٣٤ : هل يجوز لمن أحرم للعمرة التمتع و دخل مكة، أن يخرج من مكة قبل ان يؤدي أعمال العمرة، و هو محرم و يذهب الى خارج مكة كالمدينة المنورة أو جدة مثلاً، ثم يعود إلى مكة مرة ثانية ثم يؤدي

اعمال عمرة التمتع؟

الخوئي : لا يجوز له الخروج قبل أن يقضي عمرته.

سؤال ٦٣٥: هل وادي السيل الصغير هو قرن المنازل أو وادي السيل الكبير أم كلاهما ليسا بقرن المنازل و غير ميقاتين؟

الخوئي : تعيين ذلك موكل إلى اهل الخبرة من المحليين لتلك النقطة.

سؤال ٦٣٦: المعروف حالياً أن وادي السيل هو قرن المنازل، هل يجوز الاحرام منه أم لا؟

الخوئي : يرجع الى تصديق أهل الخبرة الموثوقين من أهل الموضع.

سؤال ٦٣٧: هل يجوز الاحرام من مدينة جدّة للعمرة المفردة، ولعمرة التمتع حال الاختيار، حتى ولو كان بإمكان الشخص أن يذهب لأحد المواقيت، مثل الطائف والمدينة المنورة ولو بالطائرة؟

الخوئي : هذا بإمكان أهل جدّة فقط، وأما غيرهم ممن في جدّة وغير معدود من أهلها فلا يصح له اختياراً، مع التمكن من الاحرام من بعض المواقيت المسمّاة.

مسائل في النيابة

سؤال ٦٣٨: إذا حجَّ المكلف عن امرأة نيابة فما حكمه بعد الذبح في منى، هل يحلق أو يقصر، علماً بأنه قد حج الصرورة سابقاً، وما الحكم إذا لم يكن حج الصرورة؟

الخوئي: مخير بين الحلق والتقصير، ولا فرق في ذلك بين كونه صرورة أو غير صرورة، والله العالم.

سؤال ٦٣٩: إذا استأجر شخص لينوب عن الغير، ولم يوقع المستأجر و المؤجر الصيغة الشرعية، وقام الأخير بأعمال الحج على حسب الواجب عن المنوب عنه فهل هناك إشكال في ذلك؟

الخوئي: في الصورة المفروضة: يُجزي العمل المزبور، ولا ضير فيه، والله العالم.

سؤال ٦٤٠: لو أجرى للمكلف عملٌ جراحيٌّ في المثانة، وصار لا يمكنه البول جالساً مع صعوبة شديدة كذلك، و يخرج منه الريح أيضاً فيبول واقفاً، فلو استطاع مادياً للحج هل يجوز أن يرسل من يحج عنه، مع أنه لم يحج من قبل؟

الخوئي: إذا لم يتمكن من السفر فيجهّز من يحج عنه، وإلا فيحج، وما ذكر ليس موجباً للترك، وإنما يفعل فيما يجب فيه الطهارة من الخبث و الحدث كالطواف والصلاة ما هو وظيفة المعذور، ويصح عمله، والله العالم.

التبريزي : إذا أمكن السفر له، و تحصيل الطهارة للطواف و صلاته حج بنفسه، و ان لم يُمكن السفر، بأن كان حرجياً عليه فيجهز من ينوب عنه و يرسله الى الحج، والأحوط أن يكون النائب ضرورة.

سؤال ٦٤١ : إذا كان المكلف لم يذهب للحج سابقاً، فهل يجوز له أن يحج نيابة عن غيره؟

الخوئي : لا يُشترط جواز النيابة بكون النائب لم يكن ضرورة، فيجوز لمن لم يحج في عمره أن يستناب، نعم في تجهيز من لم يستطع أن يحج الأحوط وجوباً أن يستناب من لم يحج.

سؤال ٦٤٢ : إذا كان المنوب عنه يُقلد الميت ابتداءً، أو يقلد غير العلم، فهل يحج النائب على فتوى مُقلد الميت أم مقلده هو؟

الخوئي : ان كان متبرعاً بحجه عنه يحج على تقليد مقلده هو، لا مقلد الميت، أما لو أوصى هو بأن يحج عنه بعد موته فيحج عنه على تقليد مقلده.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : هذا إذا لم تكن حجة الاسلام، و اما إذا كانت حجة الاسلام فلا بد أن يأتي بالعمل على تقليد الورثة مع كونه صحيحاً بنظر النائب، ليجوز للورثة التصرف في سائر التركة.

سؤال ٦٤٣ : «أعزكم الله» إذا كان الشخص دائم الحدث فهل يجوز أن يؤجر نفسه للحج؟

الخوئي : لا يجوز له ذلك، و ان ابتلى بعد الاستنابة وجب عليه رد النيابة الى من استناب منه ان أمكنه، والا استناب واحداً غير معذور.

سؤال ٦٤٤ : إذا كان الشخص تهاجمه الغازات والريح الباطني بحيث لا

يملك نفسه، وهذا دائماً يحدث في السفر، ولكنه لم يتعين له إحدى حالات دائم الحدث، فهل يصح له أن يأخذ نيابة للحج مع العلم أنه قد يُضايقه الريح وهو في حالة الطواف ولا يستطيع الانتظار أو الإعادة؟
الخوئي: هذا كسابقه أيضاً.

سؤال ٦٤٥: إذا كان رجل مُتوفى وله وصي وقام الوصي بتنفيذ الوصايا من جملة الوصايا حجة فاستناب واحداً فلم يثبت الهلال ولم يحتمل رؤيته، هل تكفي هذه الحجة عن الميت أم لا بحكم الإكراه له ولغيره؟ وإذا كان الحج لا يكفي والنقود التي دفعها الوصي للنائب صرفها في الإجرة للناقلات والهدي هل على النائب إعادة النقود أم لا، لأنه صرف النصف في زيارة أئمة البقيع والرسول الأعظم (سلام الله عليهم) وإذا كان لا بد من إعادة النقود أو الذي بقي منها من بعد المصروف ولم يستطع النائب أن يرجعها في عام أو أكثر وسأل الوصي في الإباحة أو الهبة ما رأي سماحتكم أفيدونا مأجورين نفعنا الله بكم في الدارين؟

الخوئي: إذا لم يثبت الهلال ولم يحتمله فإن الحج فاسد والمستأجر ضامن فإن كانت الإجارة مقيّدة بنفس السنة فعلى النائب أن يدفع ما استلمه بعد استثناء نسبة الإجرة لزيارة الرسول ﷺ وأئمة البقيع عليهم السلام وإن لم يكن الإيجار مقيّداً بالسنة ذاتها فإنه على النائب أن يحجّ في سنة أخرى، وإذا أراد الوصي أن يُبيّحه أو يقيله فإنه يتحمل ذلك لا أن يحنسبه على الميت، والله العالم.

سؤال ٦٤٦: النائب في الحج عن الغير هل يأتي بالتقصير أو الحلق عن نفسه أم يأتي به نيابة عن المنوب عنه؟

الخوئي : كل وظائف الحج و العمرة يأتي بها النائب بقصد المنوب عنه سوى الكفارات إن ابتلى بها فيأتي بها عن نفسه.

سؤال ٦٤٧ : إذا أراد المكلف أن يحج عن ميت نيابة تبرعاً مثلاً، ولكنه لا يعلم هل هذا الميت حج في حياته أم لا؟ فهل ينويها حج الإسلام أم ماذا؟

الخوئي : ينوي أداء ما كان مطلوباً منه حين موته، ولا يسمى شيئاً سواه، فيقع عنه حسبما كان مطلوباً به.

سؤال ٦٤٨ : ذكرت في مناسك الحج مسألة (٣٦) (و لو كان ثياب طوافه و ثمن هديه من المال الذي قد تعلّق به الحق الشرعي لم يصح حجّه) فإذا كان المكلف لا يدري أنّ ما بيده متعلّق به الخمس، أو كان يدفع الخمس إلى غير أهله، أو كان يدفع سهم السادة فقط، و حج و بعد الوفاة أريد الحج عنه نيابة، فهل يُنوي حج الإسلام أيضاً أم ماذا؟

الخوئي : يكفي للنائب أن ينوي أداء ما كان الميت مطلوباً به حين موته، فيقع ان كان مطلوباً بحجة الإسلام حجة الإسلام له، أو بالحج النديبي حجاً نديباً له.

التبريزي : لو اشترى الهدى بثمان كلي و كذا لو اشترى ثوبي الاحرام الذي يطوف بهما كذلك، و دفع المال المزبور وفاء للثمان الذي اشترى به الهدى و ثوبي الاحرام فالحج المزبور صحيح، و أما إذا اشترى بعين المال المزبور فالحكم كما ذكر في جواب السيد الخوئي (طاب ثراه).

سؤال ٦٤٩ : و على فرض ذلك هل يلزمه الحج مرة ثانية قبل الوفاة؟
الخوئي : ان كان شكّه حادثاً بعد أن قضى مناسكه كلها فلا يعتني بشكّه،

ولا إعادة عليه، و ان كان حين أراد الشروع فيها فيختلف الحال بين ما لم يسبقه يقين بتعلق الحق بما في يده، فيبني على عدم تعلّقه به، وبين ان سبق له اليقين و لم يتيقّن بأدائه فيلزمه الأداء ثم يصرفه في نسكه.

سؤال ٦٥٠: أنتم ترون وجوب عمل النائب على رأي مقلد المنوب عنه في الحج و العمرة، هل يختص هذا الوجوب بالحج و العمرة الواجبين، أم يشمل الإستحبابين؟

الخوئي: لا نرى نحن ما ذكرت إلا في مورد الوصية بالاستنابة، أو احجاج من لا يستطيع المباشرة، وفي الموردين لا فرق بين الصورتين أي الوجوب والاستحباب، وعلى أي صورة لا بد أن لا يكون العمل باطلاً برأي النائب و مرجعه.

التبريزي: يضاف الى جواب (قدس سره): وكذا برأي الورثة إذا كان حجة الإسلام.

سؤال ٦٥١: على ضوء السؤال المتقدم هل يجوز للنائب أن يُقلّد في المسائل الإحتياطية مجتهداً آخر في صورة:

١- اتحاد النائب والمنوب عنه في التقليد؟

٢- اختلاف النائب عن المنوب عنه في التقليد، كما اذا كان مقلد المنوب عنه يرى الاحتياط الوجوبي في عدم جواز مسألة ما، و يرى مقلد النائب جواز تلك المسألة؟

الخوئي: ترك الاحتياط للنائب بالرجوع الى من يجوز الترك فيما يشتركان لا يصح في النيابة، ما لم يرجع المنوب عنه نفسه، فلا يصح عمل النائب عن المنوب عنه بترك الاحتياط اللزومي إذا كان المنوب عنه

أيضاً على نفس التقليد ما لم يبين المنوب عنه على رأي من يصح الرجوع إليه في ما لا بد له من مراعاة وظيفته من ينوب عنه.

التبريزي : إذا كان المنوب عنه حياً، ورجع في الاحتياط اللازم الى مقلد النائب الذي يجوز فللنائب أن يعمل على طبق فتوى مرجعه، هذا مع اجتماع شرائط الرجوع.

سؤال ٦٥٢ : على ضوء وجوب العمل على تقليد المنوب عنه لو كان مقلد النائب يرى عدم جواز مسألة، ومقلد المنوب عنه يرى الجواز هل يجوز العمل على تقليد المنوب عنه؟

الخوئي : لا تصح له النيابة بما يعلم ببطلانه عنده، وإن كان صحيحاً و جائزاً عند المنوب عنه.

سؤال ٦٥٣ : لو كان مقلد النائب يرى حرمة مسألة، ومقلد المنوب عنه يرى الوجوب، ما الحكم في ذلك؟

الخوئي : لا تصح النيابة فيه لعلمه بالبطلان فعن المنوب عنه يلزمه الترك و عن نفسه يلزمه الفعل، فلا مجال للنيابة كما ذكرنا.

المبحث الثاني

مسائل العمرة

سؤال ٦٥٤ : قيل أن من لم يحج ، و ذهب للعمرة المفردة في أشهر الحج وجب عليه البقاء الى الحج ، و بدل عمرته الى عمرة تمتع ، الجدير بالذكر أن هذه المسألة لا وجود لها في المناسك فهل ترتأونها؟

وإذا كنتم ترتأونها فما حكم من كانت وظيفته ما ذكر في المسألة ولم يعمل بها جهلاً بالحكم أو نسياناً؟

الخوئي : لا يجب عليه البقاء حتى يحج ، بل له أن يرجع الى بلده ، ثم ان كان مُستطيعاً جاء للحج .

التبريزي : إذا كان مستطيعاً للحج ، و توقف الحج في تلك السنة على البقاء ، مع امكانه وجب البقاء ، و لحسب عمرته عمرة التمتع اذا كان ذلك في أشهر الحج كما هو الفرض .

سؤال ٦٥٥ : لو أحرم لعمرة التمتع أو للعمرة المفردة ، و خرج من مكة لضرورة أو غيرها ، قبل التحلل ، ثم عزم على العودة ، فماذا يجب عليه ؟
الخوئي : لا يجوز الخروج من مكة قبل إكمال العمرة ، فإن خرج لضرورة رجع و أتمها بالتقصير إن كان الباقي بعد التحلل فقط ، و ان كان الباقي غيره أيضاً فيأتي به على الصورة المطلوبة فيه .

سؤال ٦٥٦ : لو كان من قصده الذهاب الى (منى) و (عرفات) فقط ، هل يجب عليه الإحرام وهل يجوز الذهاب إليهما بعد عمرة التمتع ، قبل إحرامه

للحج؟

الخوئي : لا يجوز بعد التحلل من عمرة التمتع الخروج من مكة بغير إحرام الحج، ولا فرق في مورد المنع بينهما وبين غيرهما سوى ما يُعد من محال مكة القريبة لها، فإذا اضطرَّ إلى الخروج إلى غير الأماكن القريبة من مكة فليحرم بإحرام الحج فيخرج إلى مقصده، فإذا كان يوم التروية خرج بنفس ذلك الإحرام إلى عرفات.

التبريزي : إذا خرج إلى غير منى و عرفات من الأمكنة الغير تابعة لمكة لحاجة فيحرم للحج أولاً، ثم أن أمكنة الرجوع إلى مكة بدون حرج فيجب الرجوع على الأحوط ثم الذهاب إلى عرفات، والأفضل مباشرة إلى عرفات.

سؤال ٦٥٧ : قلت في الطبعة السادسة من كتاب مناسك الحج مسألة رقم (١٣٧): (يُستحب الإتيان بالعمرة المفردة مكرراً و الأولى الإتيان بها في كل شهر و الأظهر اعتبار الفصل بين العمرتين بشهر) و قلت في الطبعة الأخيرة المصححة عندكم حالياً (يُستحب الإتيان بالعمرة المفردة مكرراً، و الأولى الإتيان بها في كل شهر، والأظهر جواز الإتيان بعمرة في شهر وإن كان في آخره و بعمرة أخرى في شهر آخر و أن كان في أوله) و السؤال: هل هذا عدول عن المسألة بحيث يدل على وجوب الإحرام على من دخل مكة و اعتمر في آخر يوم من الشهر ثم خرج و عاد إلى مكة أول الشهر؟ أم أن الإحرام لا يلزمه إلا إذا انتهى شهر عددي؟

الخوئي : الحكم كما في الأخير و ليس عدولاً، ولكن توضيحاً لما أُجمل سابقاً، فالإعتبار ليس بالعدد، بل بنفس الشهر الذي أتمَّ عمرته فيه، و لو

كان يوم الثلاثين منه و قد خرج في نفس اليوم فأراد أن يدخلها في اليوم الاول من الشهر الثاني (وهو غير الشهر الذي اعتمر فيه) وجب أن يُحرم لدخوله فيها.

سؤال ٦٥٨: لو أكمل المكلف عمرة التمتع و حلّ من احرامه، وفي اليوم الثاني أو الثالث سافر من مكة الى جدة أو الطائف لضرورة كنسيان جواز سفره أو نقوده أو غير ذلك، ورجع الى مكة المكرمة في نفس اليوم، فهل يجب عليه شيء؟

الخطي: لا يجوز الخروج من مكة بعد الفراغ من عمرة التمتع إلا محرماً فلو خرج بدون احرام عصي اذا لم يكن معذوراً، ولكن ليس عليه شيء، ولا يضر بصحة أعماله، والله العالم.

سؤال ٦٥٩: إذا حاضت المرأة قبل القيام بأعمال عمرة التمتع، و انقلب حجّها الى الافراد، و خرجت الى الحج على هذا الأساس، و نيتها أن تأتي بالعمرة المفردة بعد الحج، وفي اليوم الثاني عشر من ذي الحجة سافرت قافلتها من منى الى المدينة المنورة رأساً، و على الرغم منها، ولم تتمكن من الانفصال عنها، فما هو حكمها؟ هل تُرسل من يعتمر عنها العمرة المفردة، أم تعتمر بنفسها في العام القادم؟

الخطي: لا يجب الإتيان بالعمرة المفردة في هذه السنة، ولا بعدها في الصورة المفروضة، وإذا فرض أنها تمكنت لكن تسامحت حتى ضاق الوقت عنها وجبت عليها في أي شهر تمكنت بنفسها، و ان لم تتمكن بنفسها من الإتيان بها وجب عليها أن تستنيب شخصاً آخر للإتيان بها، والله العالم.

سؤال ٦٦٠: من جاء بعمره تمتع للحج المندوب إذا بداله قبل يوم عرفة أن يعدل عن الحج و يرجع لبلده، فهل له أن يعدل بعمره التمتع إلى عمرة مفردة و يأتي بطواف النساء و يخرج من مكة أم لا؟
الخوئي: لا يجوز أن يعدل إلى المفردة، ولزمه إتمامها بالحج كما نوى من الاول.

سؤال ٦٦١: هل يجوز لمن اعتمر عمرة التمتع أن يخرج إلى منى والمشعر و عرفات قبل أداء الحج أم لا؟
الخوئي: لا يجوز إلا بعد الإحرام للحج، ثم الخروج إلى ما أراد ان كان بحاجة إلى الخروج.

سؤال ٦٦٢: اذا لم تتمكن المرأة من أداء أعمال عمرة التمتع لضيق الوقت، لما طرقها الحيض، فعدلت إلى حج الأفراد، فهل هذا يجزئ عن حج التمتع الواجب عليها؟

الخوئي: إذا نوت أولاً الحج كذلك حسب وظيفتها أجزاء عنها، ووجب أداء عمرة مفردة بعده مع التمكن، وإن عدلت بعد التلبس بالإحرام فلها وظيفتها حسب ما ذكرنا في المناسك مسألة - ٢٩٠ - عند قولنا (الثانية).

سؤال ٦٦٣: هل يجوز لمن اعتمر عمرة التمتع الخروج من مكة للضرورة فقط أو لكل حاجة؟

الخوئي: يجوز للضرورة مع الاحلال بإحرام حجه و تلبسه به.

سؤال ٦٦٤: إذا ترك المعتمر (عمرة مفردة) طوافه جهلاً، أو أخل ببعض واجباته ثم رجع إلى بلده فما الحكم في ذلك؟

الخوئي: إن كان المتروك نفس الطواف لزمه الرجوع و الاتيان به، ثم

السعي والتقصير، وإعادة طواف نسائه أيضاً.

سؤال ٦٦٥: إذا أراد الانسان أن يأخذ عمرة و هو في المدينة بالسعي الى الطائف و الاحرام من قرن المنازل هل هذا جائز؟
الخطابي: لا يجوز ذلك كما هو مذكور في المناسك.



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

مسائل في الاحرام

سؤال ٦٦٦: إذا شك المكلف في صحة حجته السابقة، لكثرة ما وقع فيها من الخلل، و أراد أن يحج مرة ثانية، فهل ينوي حجة الإسلام أم الحج المندوب؟

الخنوي : ينوي إمتثال الأمر الفعلي له بما يريد الله تعالى منه، فلا يسمي حجة الإسلام، و لا المندوب فإذا أتمه بتلك النية أجزء عما عليه.

سؤال ٦٦٧: إذا طرق الحيض المرأة التي وظيفتها حج التمتع قبل الإحرام من الميقات، و علمت أن الوقت لا يسعها لأداء أعمال عمرة التمتع و إدراك إختياري عرفات، فهل تحرم من البدء بإحرام حج الأفراد أم ماذا؟
الخنوي : نعم قد ذكرنا حكمها في المناسك بأن عليها في الفرض أن تحرم بالأفراد، فإذا قضت مناسك الحج وجب عليها أن تأتي بعده بعمرة مفردة أيضاً.

سؤال ٦٦٨: ذكرت في المناسك جواز إلقاء رداء الإحرام لغير ضرورة فهل يجزي ذلك في الإزار أيضاً؟

الخنوي : لا فرق بينهما في نفسه.

سؤال ٦٦٩: هل يجوز إلقاء الرداء مدة طويلة جداً بحيث يُعدَّ عرفاً لا بساً إزاراً فقط؟

الخنوي : نعم يجوز.

سؤال ٦٧٠: لو قال الملبّي في المقطع الثالث من التلبية: (إن الحمد) بفتح الدال و سكت ثم قال (والنعمة) و سكت، ثم قال (لك والملك) و سكت

ثم قال (لا شريك لك لبيك) فهل ينعقد إحرامه بهذه الكيفية، أم لا بد أن يصل فيقول (أن الحمد والنعمة لك والملك) ثم يقول (لا شريك لك لبيك).

الخوئي : الأحوط الوصل.

التبريزي : لا بأس، ولكن الأحوط الوصل.

سؤال ٦٧١: إذا أصابت ثياب المحرم نجاسة، فهل يجب عليه المبادرة فوراً إلى التطهير، أم يجوز له أن يؤجل ذلك الساعة أو الساعتين؟

الخوئي : الأحوط المبادرة إلى تبديلها أو تطهيرها، وعدم التأخير في إبقائها على بدنه من دون عذر، وله إلقاء المتنجس منهما والاكتفاء بالآخر إزاراً أو القائهما إذا أمن الناظر المحترم لعدم وجوب استدامة اللبس.

سؤال ٦٧٢: ساكن جدة هل يجوز له الإحرام منها، سواء للعمرة المفردة أو لعمرة التمتع في الحالات الآتية:

١- إذا كان مضى على سكناه بها أكثر من ثلاث سنوات؟

الخوئي : يكفي سكناه في جدة هذه المدة للإحرام منها.

٢- إذا كان لم يمض هذه المدة ولكن لا يعلم كم هي المدة التي سيسكنها

أهي يوم أو سنة أو عشر سنوات كما يكون للعاملين في العسكرية؟

الخوئي : لا بد أن يبقى فيها مدة يصدق أن منزله فيها.

٣- في حالة التردد من قبل المكلف في صدق عنوان أن منزله فيها عليه

فيصدق أنه من أهل جدة أم لا؟

الخوئي : لا بد من البقاء مقداراً يوجب صدق عنوان المقر والمنازل، إلا إذا

جاء إلى جدة غير قاصد للعمرة ثم بدا له الإتيان بها جاز له الإحرام من

أدنى الحل.

التبريزي : ٣- إذا شك في صدق العنوان لا بد أن يذهب الى احد المواقيت.
سؤال ٦٧٣: رجل دخل مكة غفلة ورغب في البقاء دون أداء النسك فهل له ذلك؟ أم يجب عليه الخروج الى خارج الحرم؟

الخوئي : يجب عليه الخروج الى احد المواقيت إن امكن، وإلا فيخرج الى أدنى الحل ثم يحرم منه للعمرة المفردة.

سؤال ٦٧٤: إذا نذر المكلف أن يحرم قبل الميقات، وخالف وأحرم من الميقات، هل يُحكم بصحة إحرامه أم لا بد له من الرجوع؟
الخوئي : يُحكم بصحة إحرامه، ولكن يجب عليه كفارة مخالفة النذر إذا كان متعمداً.

سؤال ٦٧٥ : بعض المؤمنين ذهبوا لأداء العمرة بواسطة الطائرة، و كان باعقادهم ان يحرموا قبل دخول مكة المكرمة، من أي مكان، فلما وصلوا جدة لم يكونوا محرمين، وفي الطريق بين جدة و مكة دخلوا احد المساجد فاغتسلوا هناك وأحرموا كذلك، واصلوا سيرهم باتجاه مكة، دون الذهاب الى الميقات، وأتوا بجميع الأعمال والنسك، فما حكم عمرتهم، و هل يجب عليهم الإصلاح؟

الخوئي : إن كانوا متمكنين من ذهابهم الى احد المواقيت لم يصح منهم ذلك الاحرام، وإن لم يتمكنوا صح احرامهم و عمرتهم، و على التقديرين ليس عليهم شيء بعد ذلك ولا يحتاجون الى إصلاح.

سؤال ٦٧٦: ذكرت في مناسك الحج صفحة (٥٣) مسألة (١٤١) أنه لا يجوز دخول مكة لأحد إلا محرماً إلا من يتكرر منه الدخول والخروج كالخطاب والحشاش ونحوهما، فهل صاحب سيارة الأجرة الذي يتردد بين مكة و المدينة و جدة كثيراً حكمه كذلك؟

الخوئي : إن كان كثير الدخول كالخطاب والحشاش فله حكمهما.
سؤال ٦٧٧ : إذا أحرمت الحائض داخل المسجد جهلاً أو حياءً ما حكم إحرامها؟

الخوئي : نعم صحّ إحرامها.
التبريزي : في صحة إحرامها اشكال، و عليها أن تجدد التلبية بقصد الإحرام، و يكفي التلبية خارج المسجد بقصد الأمر الفعلي.
سؤال ٦٧٨ : إذا أراد الحاج الخروج من المدينة جواً هل يجوز له الذهاب إلى مسجد الشجرة والإحرام منه، ثم العودة إلى المدينة والسفر جواً أم يتعين عليه الإحرام بالندرة؟
الخوئي : نعم يجوز.

سؤال ٦٧٩ : هل يجوز لمن تحلل من إحرامه يوم النحر أن يذهب إلى جدة أو الطائف أو غيرهما لحاجة يريدّها قبل إتمام باقي أعمال الحج؟
الخوئي : لا يخرج حتى يقضي النسك كله.

سؤال ٦٨٠ : من المعلوم أن فضلات الحجاج - كالبول ونحوه - تتجمع في أيام منى على الدرب مختلطة بالماء، و ربّما علقّت ببدن المحرم أو إحرامه، فهل يبني على نجاسة ما علق بالإحرام والبدن، أم يبني على طهارته، علماً بأن القول بالنجاسة أنذاك مُستند على عدم بلوغ الماء الذي في الطريق الكر لأنه ربما كان مُنفصلاً عن بعضه؟

الخوئي : إذا لم يتيقن بنجاسة أصابت إحرامه أو بدنه من ذلك الماء بأي وجه كان حتّى شكّه فالمصاب محكوم بالطهارة.
التبريزي : إذا لم يتيقن أو يطمأن تماماً بنجاسته فالمصاب محكوم بالطهارة.

سؤال ٦٨١ : ما حكم عقد الإزار في الإحرام بالإبر ذات الحدين ينطبق أحدهما على الآخر، وذلك خوفاً من ظهور العورة بسبب الهواء وغيره؟ ولو فرضنا عدم الجواز فما حكم من استعمل ذلك جهلاً منه بالحكم أو نسياناً؟

الغوثي : هذا لازم على الأحوط وجوباً، وإن مثل ذلك لم يضر في إحرامه ونسكه، ويمكنه أن يدخل طرفي الإزار كل طرف في عكس الجانب الآخر بعد طي الإزار على وسطه من دون عقد. التبريزي : يُضاف إلى جوابه (قدس سره) : لا بأس بلبس الحزام في وسطه لثلا يقع الإزار.

سؤال ٦٨٢ : إذا كان الرجل يخشى من انتصاب ذكره في الحج وهو محرم، فهل يجوز له أن يلبس لباساً يوقف من ذلك الانتصاب؟ وإذا فعل ذلك ولبس شيئاً تحت المئزر لذلك الغرض فماذا يُحكم؟
الغوثي : لا يجوز في حالة الإحرام لبس ما هو مخيط أو ما يحكم المخيط في صورته، وما ذكر في السؤال يمكن دفعه بشد حزام على العورة وعقده بما يمكنه، ولا بأس بعقد طرفي الحزام، فإن لبس شيئاً غير ذلك لزمته كفارة اللبس.

سؤال ٦٨٣ : إذا نسي المكلف إحرام الحج، ولم يذكر إلا بعد الوقوف في عرفات أو في المزدلفة، أو بعد الحلق أو التقصير فما هو الحكم؟
الغوثي : ينوي الإحرام ويُلبّي حيث كان، ثم يأتي بما بقي من نسكه وصح حجّه، والله العالم.

مسائل في محرمات الاحرام

سؤال ٦٨٤: بعد أن ينهي الحاج أعمال اليوم العاشر من ذي الحجة ويحل من إحرامه فالذي يحرم عليه من (زوجته) هو الجماع فقط، أو اللمس والتقبيل كذلك؟

الخنوي: ما لم يطف ولم يسع للحج تبقى عليه محرمات النساء كلها، نعم لو لم يبق سوى طواف النساء بقي عليه حرمة الجماع فقط.

سؤال ٦٨٥: الأحوط للمرأة أن تستر وجهها عن الأجنبي، ويجوز لها في الاحرام ذلك، فهل هذا الاحتياط باق حتى في حالة الإحرام أم لا؟

الخنوي: لا يجوز لها ستر الوجه حال الاحرام بالبرقع أو النقاب، بل الأحوط عدم الستر بأي ساتر، ولا بأس عليها بالتحجب عن الأجنبي بما لا يمس وجهها، بل يجب على الأحوط.

التبريزي: هذا الاحتياط يجوز تركه.

سؤال ٦٨٦: هل يجوز للمحرم أن يلف العورة بقطعة من القماش من غير المخيط زائدة على الثوبين تحرزاً من ظهور عورته؟
الخنوي: لا بأس.

سؤال ٦٨٧: يُصادف حين غسل الوجه حال الوضوء أن يصيب مقدم شعر الرأس ماء، فهل يصح بعد غسل اليد اليمنى أن ينشف ذلك الماء بطرف الثوب أو بورق نشاف، وإذا كان الانسان محرماً فهل يصح له ذلك، وهل لا يكون في ذلك تغطية للرأس، وما الحكم لو سقطت شعيرات من الرأس

حين تنشيفه دون قصد و تعمّد، مع كون ذلك مُحتملاً ومتوقّعاً (أي سقوط الشعيرات)؟

الخنثي : لا بأس من تنشيفه باليد الجافة دون غيرها، ولا بأس معه بسقوط الشعيرات غير المقصودة ولو كان مُحتملاً.

سؤال ٦٨٨ : هل نظر المُحرّم إلى المرأة مُتعمداً يُوجب عليه شاة؟ أو هو مُحَرّم فقط و لا يُوجب شيء؟

الخنثي : لا يوجب إلا على الأحوط المستحب.

سؤال ٦٨٩ : قلتم في مناسك الحج مسألة (٢٣١): يجوز استمتاع المحرم من زوجته في غير ما ذكر على الاظهر، فاذا كان الزوج يحرم عليه ما دام محرماً أن يجامع زوجته أو يقبلها أو يُلامسها بشهوة فيما يتحقّق استمتاعه؟

الخنثي : يتحقّق بضمّها من دون تقبيل مثلاً.

سؤال ٦٩٠ : لا يجوز للمرأة لبس القفازين حال الإحرام، فهل يجب عليها ستر الكفين، وإذا كان لا يُمكن بغير القفازين هل يعتبر مُسوّغ شرعي للبسها؟

الخنثي : لا ينحصر الستر بالقفازين فتسترها بثوبها.

التبريزي : ولكن ستر الكفين احتياط استحبابي.

سؤال ٦٩١ : هل الوزغ و الصراصير و الخنافس و النمل و الذباب، وغيرها من الحشرات مما يحرم على المحرم قتلها؟ و هل تلزمه كفارة على فرض الحرمة و هل يجوز قتلها في الحرم لغير المحرم؟

الخنثي : لا يجوز ما لم يؤذ، وإذا كان منها الإيذاء فلا بأس.

سؤال ٦٩٢: هل يحرم على المحرم استعمال كل ما فيه رائحة طيبة، كالهيل و الدارسيني، و كذلك صابون الإستحمام والفسيل و معجون الأسنان و شامبو الرأس؟

الخوئي : نعم على الأحوط.

سؤال ٦٩٣: إذا اراد المحرم أن يلبس الهميان ليشد الإزار عن السقوط، لا لحفظ النقود هل يجوز له ذلك إذا كان الهميان مخيطاً؟
الخوئي : نعم لا بأس.

سؤال ٦٩٤: هل في لبس المرأة للقفازين كفارة، وإن كانت فما هي؟
الخوئي : نعم مع العلم و الإلتفات والكفارة فيه شاة.

سؤال ٦٩٥: إذا استعمل المحرم الأدهان للعلاج، هل تلزمه كفارة؟
الخوئي : لا تلزمه الكفارة.

سؤال ٦٩٦: لو أن رجلاً مجرماً لبس المخيط تحت إزاره جهلاً منه بالحكم فهل تلزمه الكفارة أم لا؟
مركزية تكملة علوم

الخوئي : لا كفارة مع تحققه منه جهلاً.

سؤال ٦٩٧: لو عقد على الإزار هل يضر بإحرامه؟

الخوئي : لا يضر بإحرامه ولكن الأحوط اللازم ترك عقده.

سؤال ٦٩٨: هل يصدق السلاح الذي يحرم على المحرم على مثل المقص والسكين التي يحتاج اليها؟

الخوئي : لا يصدق على ذلك السلاح.

سؤال ٦٩٩: عند أكل البرتقال حال الاحرام هل يجب على غير الأكل امساك الأنف عن شم رائحته؟

الخوئي : نعم الأحوط ذلك كالأكل.

سؤال ٧٠٠: أخبر أحد المتلبسين بلباس أهل العلم امرأة أن عليها في حالة الإحرام أن تكشف شيئاً من شعر مقدم الرأس من باب المقدمة العلميّة لكشف الوجه، فكشفت عنه، ثم جاءت بأعمالها، ثم علمت بعد الحج بخطأ من أخبرها، فما حكم طوافها، و صلاة الطواف، و سائر أعمالها؟ سواء أمكن الاستئناف أم لم يُمكن؟

الخوئي : إذا كانت جاهلة بالوظيفة من قبل و حين الطوافات، و صلواتها، ثم علمت أجزأها اعمال مناسكها، والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): و لا شيء عليها.

سؤال ٧٠١: هل يجوز للحاج أن ينوي قبل الإحرام ارتكاب محرمات الإحرام أو بعضها ثم يفدي، كأن ينوي ركوب السيارة المسقوفة مثلاً عند الإحرام، و ما حكم ذلك؟

الخوئي : نعم لا يضر ذلك بالإضافة الى المحرمات التي لا يوجب ارتكابها بطلان العمل، والله العالم.

سؤال ٧٠٢: إذا نسي المكلف المحرم لعمره التمتع مثلاً، فلبس شيئاً مخيطاً (مثل ما يُقال له الشرث الذي يستر العورتين) مع لبسه ثوبي الإحرام، فتذكر بعد خمسة أشواط من الطواف، فما حكمه وضعاً و تكليفاً، و قد أتى بكامل الطواف و صلى و رجع الى أهله؟

الخوئي : لاحكم تكليفي عليه فعلاً و صحّ طوافه و أعماله الأخرى، غير أن عليه من الوضع كفارة لبسه ذلك لما تذكر و استمر عليه بعد التذكر.

مسائل في التّظليل

سؤال ٧٠٣: هل يجوز للمحرم التّظليل أثناء الليل عندما ينتقل من المدينة المنورة الى مكة المكرمة مثلاً؟ إن كان الجواب بالنفي فما هو حكم المحرم الذي ينتقل أثناء الليل في سيارته من منطقة الى أخرى فاتحاً نوافذ السيارة بحيث يصبح الجو الخارجي مشابهاً للجو الداخلي للسيارة، أو مغايراً له بعض الشيء، وما هو الحكم إذا أصبح الجو الداخلي للسيارة أكثر إزعاجاً من الجو الخارجي في مثل هذا الفرض و ذلك بسبب التيار الذي تحدثه سرعة السيارة؟

الغوثي : لا يجوز ذلك حتى في الليل، ولا توجب الحالة المفروضة ترخيصاً لإستغلال الرجل، والله العالم.
التبريزي : على الأحوط وجوباً. مكتوب في روضة

سؤال ٧٠٤: هل يجوز للمحرم التّظليل حال المشي بمظلة، أو راكباً بسيارة مستقوفة في مكة المكرمة و عرفات ومزدلفة و منى؟

الغوثي : نعم في كل محل نزل فيه لأداء نسك، أو لمحضر الراحة أو لقضاء حاجة أخرى ولا يعمل سيراً سفيرياً.

التبريزي : بل الأحوط ترك التّظليل عند السير، ولو لم يكن سيراً سفيرياً.

سؤال ٧٠٥: هل يجوز للمحرم أن يظلّل رأسه بمظلة (شمسيّة مثلاً) حينما يكون متواجداً في مكّة المكرمة و في عرفات و في المشعر الحرام و منى، و اذا كان يصح ذلك حالة المشي على القدمين، فهل يصح حال

المسير في سيارة مكشوفة؟

الخنوي : لا بأس بالتظليل في أمكنة نزوله واقفاً أو ماشياً، وبأي صورة ما لم يشرع في سيره السفري.

التبريزي : قد تقدّم أن الأحوط تركه حال السير.

سؤال ٧٠٦ : من المعلوم لديكم أن المذابح الموجودة حالياً بمنى جلّها بل كلها تقع خارج الحدود الشرعيّة، فهل يجوز للمحرم التظليل بمظلة خارج الحدود في مسيره قاصداً المذبح للإتيان بالنسك أو لغرض آخر؟
الخنوي : لا بأس معه، بما هو شأن مناسك منى و أما ما يحتاج الى مناسك خارج منى كطواف البيت أو أغراض أخرى فلا يجوز.

التبريزي : قد تقدّم ما يظهر حكم ذلك.

سؤال ٧٠٧ : إذا اضطّر المحرم الى التظليل هل يجوز له سد نوافذ السيارة عن الهواء والشمس أم تُقدّر الضرورة بقدرها؟
الخنوي : نعم تقدر الضرورة بقدرها.

سؤال ٧٠٨ : إذا كانت السيارة فيها فتحة من أعلاها تكفي للرأس والكتفين دون بقية الجسد هل يجوز الركوب فيها في حال الإحرام؟
الخنوي : لا بدّ ان لا يقع البدن في حماية الظل أيضاً.

التبريزي : إذا فتح نوافذ السيارة يميناً و شمالاً مع الفتحة من أعلاها، فلا يكون تظليلاً ممنوعاً على المحرم.

سؤال ٧٠٩ : قلتم في مسألة (٢٦٩) (و لا بأس بالإستظلّال بظل المحمل حال المسير) فهل عدم البأس هنا بالنسبة للراكب في المحمل إذا إستظل بجانب المحمل، أم بالنسبة الى غير الراكب فيه إذا مرّ المحمل بجانبه؟

الخوئي : المراد هو الثاني.

سؤال ٧١٠ : هل يجوز ركوب السيارة المسقفة بعد الوصول الى مكة؟

الخوئي : يجوز في نفس مكة.

التبريزي : بل الأحوط ترك ذلك حال الانتقال في داخل مكة أيضاً.

سؤال ٧١١ : هل يجوز لمن أكمل رمي الجمرات والنحر فقط أن يتظلل عن الشمس أم لا، ولو تظلل هل تلزمه الكفارة؟

الخوئي : بعد الذبح والحلق أو التقصير يخرج من الإحرام، و أما بعد الذبح فقط دون الحلق أو التقصير فلا يخرج من الإحرام، فلو استظل فعليه كفارة.

سؤال ٧١٢ : هل يجوز أن يتظلل لشدة حرارة الشمس إضطراراً و تلزمه الكفارة حينئذ إن تظلل للإضطرار أم لا؟

الخوئي : يجوز الإستظلال في صورة الإضطرار ولكن عليه الكفارة.

سؤال ٧١٣ : إذا كان الحاج نازلاً في أحد أحياء مكة الجديدة كالعزيزية مثلاً، و أراد الذهاب محرماً إلى مكة القديمة، فهل يجوز له الركوب في سيارة مسقفة؟

أم أن جواز ذلك مخصوص لمكان نزوله و هو العزيزية كما فرضناه في السؤال؟

الخوئي : لا يجوز له التظليل إلا بعد وصوله مكة القديمة، ولا يجوز بين مكان نزوله و بين مكة القديمة إذا قصد بسيره هذا الذهاب إلى المسجد للأعمال، والمسألة احتياطية.

التبريزي : بل الاحتياط يجري في الانتقال في مكة القديمة أيضاً كما

تقدم.

سؤال ٧١٤: اذا اضطرَّ المحرم الى التظليل وقتاً ما هل يجوز له التظليل في غير وقت الضرورة؟

الخنوي: لا يجوز في غير وقت الضرورة.

التبريزي: يضاف الى جوابه (قدس سره): ولكن لا تتكرر الكفارة إلا إذا كان احدهما في العمرة والاخر في الحج.

سؤال ٧١٥: لو أجبرت الشرطة الحجاج على النزول من سطح السيارة الى داخلها، فهل يجب دفع كفارة التظليل في هذا الفرض أم لا؟
الخنوي: نعم تجب الكفارة في هذا الفرض أيضاً، والله العالم.

سؤال ٧١٦: اذا لم يكن شمس، ولا حر ولا برد، ولا مطر ولا هواء، وكان التظليل كعدمه لكن السيارة في حالة سيرها توجد هواء بحيث يختلف الجو بسبب سرعة السيارة فهل يجوز التظليل في هذه الحالة؟
الخنوي: لا يجوز في هذه الحالة اختياراً ومع الاضطرار للتظليل يُكفّر.

سؤال ٧١٧: قد ذكرت في المناسك مسألة (٢٨٠) المراد من الإستظلال الاستظلال من الشمس أو البرد أو الحر أو المطر ونحو ذلك، فإذا لم يكن شيء من ذلك بحيث كان وجود المظلة كعدمها فلا بأس بها فهل هذا ممكن أم يتعلق على المستحيل، وإذا كانت المظلة لا تقي عن شمس أو برد أو مطر فهل يجوز استعمالها؟

الخنوي: أما إمكانه كأن يكون الليل بحيث لا مطر ولا ريح فيأخذ مظلة على رأسه حينئذ فلا بأس في مثله ولا شيء عليه فيه.

سؤال ٧١٨: هل يجوز للرجل المحرم اذا وصل مكة المكرمة أن يركب

سيارة مسقوفة أو يستظل بمظلة و نحوها حال سيره داخل مكة المكرمة
قبل أن يأتي بأعمال العمرة؟

الخوئي : نعم يجوز ذلك.

التبريزي : قد تقدّم حكمه.

سؤال ٧١٩: إن مسجد التنعيم أصبح داخل بيوت مكة حالياً، وقد تجاوزته
بيوت مكة، فإذا كان المكلف في مكة و أراد أن يأتي بالعمرة المفردة، و
أحرم من هذا المسجد فهل يجوز له أن يتظلّل بالسيارة المسقوفة، لأنكم
تقولون بجواز التظليل في داخل مكة للمحرم؟ ثم متى يجب عليه أن
يقطع التلبية هل عند مشاهدة الحرم أم لا؟ مع أنه يمكن أن يشاهد الحرم
و هو في مسجد التنعيم؟

الخوئي : لا يجوز التظليل الا بالوصول الى مكة المتيقنة، و يقطع التلبية
برؤية بيوت مكة المتيقنة.

التبريزي : قد تقدّم حكم التظليل.

سؤال ٧٢٠: ذكرت في مناسك الحج «المسألة ٢٨٠» ما نصّه «المراد من
الاستظلال التستر من الشمس أو البرد أو الحر أو المطر و نحو ذلك، فإذا
لم يكن شيء من ذلك بحيث كان وجود المظلة كعدمها فلا بأس بها». فهل
التظليل في هذه العبارة يشمل حكمه الليل و النهار، و كذلك تساوي
الظل و عدمه، فلو كان المحرم في النهار، و لا شمس موجودة لوجود
السحاب و لا حر و لا برد و لا هواء فلو ركب السيارة المسقوفة فهل عليه
فدية للتظليل، و عدمه على حد سواء فلو ركب السيارة المسقوفة فهل
تجب عليه الفدية أيضاً؟

الخوئي : ركوب السيارة المسقوفة في الصور المذكورة لا يستوي مع الركوب في غير المسقوفة فإن كان في عدمها خوفاً شديداً للهواء يأمن منه في المسقوفة و يتأثر به في غير المسقوفة، و إنما يمكن أن لا يتفاوت فيما لو مشى على قدميه مع المظلة الحافظة عن الشمس والمطر ففي مثله اذا كانت الحالة ما ذكر فلا بأس أن يمشي في الظلال أو تحت المظلة.

سؤال ٧٢١: هل يجوز للمكلف أن يذهب الى مكة للإتيان بالعمرة المفردة استحباباً، مع العلم أنه سيضطر الى التظليل بعد الإحرام، فهل هناك اشكال في ذلك؟ وكذلك الحج المستحب؟

الخوئي : نعم يجوز، و لا يضر ذلك بصحة احرامه سواء كان في العمرة المفردة أو المتمتع بها، في الحج الواجب أو المستحب.

سؤال ٧٢٢: هل يجوز التظليل للمحرم في منى بما يسمى «بالشمسيّة» إذا خرج من الخيمة متوجّهاً الى رمي الجمرات؟

الخوئي : نعم يجوز هناك بأي قسم منه (من التظليل) .
التبريزي : الأحوط تركه.

سؤال ٧٢٣: لو كان المكلف يجهل بحرمة التظليل مثلاً، واستظل، أو يجهل بحرمة في جهة ما كتصوره أن التنعيم جزء من مكة فاستظل من التنعيم ما هو حكمه؟

الخوئي : في صورة الجهل لا كفارة عليه.

المبحث الثالث

مسائل في الطواف

سؤال ٧٢٤ : هل يجوز للمختار أن يطوف في الطواف الواجب بعد مقام إبراهيم عليه السلام بحيث يكون المقام بين الطائف وبين الكعبة؟

الخوئي : نعم له ذلك، وإن كان الأولى أن يطوف قبل المقام إن أمكنه.

التبريزي : بل الأحوط وجوباً إذا لم يكن ازدحام حين الطواف.

سؤال ٧٢٥ : إذا قدّمت المرأة (التي تخاف أن يطرّفها الحيض) الطواف والسعي على الموقفين، ثمّ بعد أعمال يوم النحر لم تر الدم، فهل يلزمها إعادة الطوافين والسعي أم لا؟

الخوئي : الأولى لها الإعادة من غير لزوم، والله العالم.

سؤال ٧٢٦ : وهل هذا الحكم جارٍ أيضاً في كل من قدّم الطواف والسعي على الموقفين لعذر؟

الخوئي : نعم.

سؤال ٧٢٧ : ما حكم من ذهب الى مكة معتمراً وبعد عودته لبلده علم أن وضوءه الذي طاف به الطواف كان باطلاً، فهل يلزمه الآن أن يعود مرة ثانية إلى مكة أم أنّ عمرته باطلة ولا يلزمه الآن شيء؟

الخوئي : إن كانت العمرة مفردة لزمه التدارك ولا تبطل بالإهمال.

سؤال ٧٢٨ : إذا رجع الحاج أو المعتمر إلى بلاده وشكّ في أنّه هل أتى بطواف النساء أم لا مع احتمال الالتفات إليه هناك فعلى ماذا يبني، هل

تحكم قاعدة التجاوز هنا أم أصالة العدم؟

الخوئي : في مفروض السؤال: إذا أتى أهله ثم شك لم يعتن به، و أما إذا كان الشك قبل الوطئ لأهله فلا بد من الإعتناء به، و الإتيان بالطواف بنفسه إن أمكن وإلا فبنائبه.

سؤال ٧٢٩: من طاف طواف النساء، وترك صلاة الطواف جهلاً أو نسياناً أو عمداً ما هو الحكم في الصور الثلاث؟

الخوئي : يأتي بها أينما علمها أو تذكرها، و أما تركها عمداً أو عدم إتيانها بالمبادرة إليها بعد الطواف متعمداً يُوجب بطلان الطواف، فيجب استيناف الطواف أيضاً.

سؤال ٧٣٠: إذا كان طواف العمرة باطلاً، ولم يعرف صاحبه ببطلانه إلا بعد عدة سنوات فما الحكم؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: يجب عليه إعادة الحج، والله العالم.
التبريزي : هذا إذا علم ببطلان طواف عمرة التمتع أو الحج.

سؤال ٧٣١: لو كان الإنسان يبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة و ذهب الى بيت الله الحرام و لم يأت بطواف النساء، فهل تحرم عليه زوجته أم لا؟
الخوئي : نعم تحرم الى أن يطوف طواف النساء بنفسه اذا تمكّن، و الا فبالاستنابة، والله العالم.

سؤال ٧٣٢: هل تخلل صلاة الجماعة في المسجد الحرام للطواف مبطله له، مع العلم أنها تستغرق نصف ساعة تقريباً؟ و هل هناك فرق بين كون القطع قبل الأربعة أشواط أم بعدها؟

الخوئي : لا يضره إذا اشتغل به بعد إنقضائها.

سؤال ٧٣٣: في حالة وجوب الإتيان بطواف أو سعي كامل أعم من التمام والإتمام، ما حكم من أتى بطواف أو سعي كامل بقصد التمام فقط جهلاً منه بالحكم؟

الخوئي: لا يضره ذلك.

سؤال ٧٣٤: هل يسري حكم كثير الشك الى من يشك كثيراً في عدد الأشواط في الطواف الواجب حول الكعبة المشرفة، و متى يصير الشخص كثير الشك في الطواف؟

الخوئي: لا أثر لكثرة الشك في غير ركعات الفريضة إلا أن تبلغ الوسواس فحينئذ لا إعتبار بها مطلقاً.

سؤال ٧٣٥: إذا حلّ المحرم من احرامه ثم قلّم أظافره، وتبيّن له بطلان عمرته ببطلان الطواف مثلاً، ماذا يجب عليه؟

الخوئي: يجب تدارك الطواف والسعي أيضاً وإعادة التقصير.

سؤال ٧٣٦: هل يجوز للمكلف أن يطوف بالأزار فقط، علماً بأنه سائر من السرة الى الركبة؟

الخوئي: لا بأس به، والأولى أن لا يترك الثوب الآخر.

سؤال ٧٣٧: هل لمس جدار الكعبة المشرفة أثناء الطواف فيه إشكال؟

الخوئي: نعم لا يمس فوقه حين المشي للطواف على الأحوط.

التبريزي: استحباباً.

سؤال ٧٣٨: هل صحيح أن السبب في عدم جواز الدخول في حجر

اسماعيل عليه السلام أثناء الطواف، و عدم جواز لمس جداره هو أنه كان جزءاً

من الكعبة المشرفة، و أخرجه بعض الملوك بعد هدمها؟

الخوئي : الظاهر عدم صحة ذلك، بل المنع تعبدى في ذلك المقدار.

سؤال ٧٣٩ : لو دفع الطائف بالبيت بسبب الزحام أو أنّ الطائفين جميعاً يطوفون ككتلة واحدة، و نيتهم لم تقطع فما حكم طوافهم؟

الخوئي : صحّ و أجزاءهم في الفرض.

سؤال ٧٤٠ : إذا طاف المكلف ثم شك في الطواف قبل الصلاة، هل يلتفت إلى شكّه أم يبني على الصحة؟

الخوئي : إن كان شكّه في عدد الأشواط فعليه الاعتناء بهذا الشك ما لم يدخل في الصلاة، وإن كان شكّه في الزائد على السبعة لم يعتن به.

سؤال ٧٤١ : إذا طاف و صلى بدون طهارة من الحدث جاهلاً بالحكم، و عاد إلى وطنه، فهل يكون حكمه حكم تارك الطواف أم حكم ناسي الطواف؟
الخوئي : نعم يكون حكمه حكم تارك الطواف عمداً.

سؤال ٧٤٢ : من كان يعلم بوجوب صلاة الطواف ولكنه لا يعلم بوقت وجوبها هل هي بعد الطواف، أو بعد الفراغ من الأعمال سواء السعي في عمرة التمتع أو طواف النساء في المفردة أو طواف الحج، فعمل على هذا المنوال، فما هو حكم طوافه؟

الخوئي : في مفروض السؤال: بما أنه كان جاهلاً بوجوب الإتيان بصلاة الطواف بلا فصل عرفي، و تركها بعد الطواف، و أتى بها بعد السعي أو طواف النساء أو الحج فيحكم بصحتها.

سؤال ٧٤٣ : من ترك طواف النساء في الحج أو العمرة المفردة، فهل يكفيه طواف النيابة إذا كان قادراً على الرجوع أم لا؟

الخوئي : مع قدرته للذهاب إلى البيت لا يكفيه غير فعله، وإن لم يقدر كفته

النيابة.

سؤال ٧٤٤: إذا طافت المستحاضة الكبرى وصَلَّت بغسل واحد (خلاف الاحتياط الموجود في المناسك) وكذا بالنسبة للمستحاضة، الوسطى أو الصغرى إذا طافت وصَلَّت بوضوء واحد ولم تعلم بالحكم إلا بعد رجوعها إلى البلد، فما حكم طواف عمرتها وحجّها؟

الخوئي: حيث أن الحكم مبني على الإحتياط فلها أن ترجع إلى الغير مع مراعاة الأعلم فالأعلم، والله العالم.

سؤال ٧٤٥: إذا نسي طواف النساء في حج أو عمرة، فهل يجوز له الاستنابة إذا رجع إلى البلد، أو اللازم أن يرجع هو بنفسه؟

الخوئي: نعم يجب عليه أن أمكن، وإلا فيكفي الاستنابة، وبعد اتیان النائب حلّ له، والله العالم.

سؤال ٧٤٦: لو قطعت الصلاة الطواف في منتصف الشوط الثالث أو بعده، وتحرك الطائف عن مكان القطع، بل ذهب إلى مكان آخر ليصلي أو ذهب لتجديد الوضوء ما حكم طوافه؟

الخوئي: أما القطع بإقامة الصلاة مع عدم الخروج عن المطاف، فلا يضر مع الاشتغال بلا فصل بعد الصلاة من موضع القطع، وأما الأعذار الأخرى فحكم القطع ورفع اليد عن الطواف بها فمذكور في مناسكنا يرجع إليها.

سؤال ٧٤٧: هل الفصل بين الطواف و صلاة بمقدار نصف ساعة يضر بالموالاة؟

الخوئي: إذا لم يكن لمسامحة فلا يضر.

سؤال ٧٤٨: لو جاء بطواف النساء بعد طواف الحج، وصلى وسعى جاهلاً،

و لم يعلم الحكم إلا بعد سنين فهل حجّه صحيح؟
الخوئي : يُعدّ هذا ممن ترك طواف النساء جهلاً على الأحوط لزوماً،
فيجب عليه إعادة طواف النساء بنفسه، لكن حيث أن الحكم في ذلك
مبني على الإحتياط الوجوبي فله الرجوع فيه إلى الغير.
سؤال ٧٤٩: لو سقطت امرأة في الطواف فهل للأجنبي إستنقاذها، ولو بمس
بشرتها؟

الخوئي : لا مانع من ذلك.
التبريزي : لا بأس بذلك إذا لم يكن بقصد الإستلذاذ.
سؤال ٧٥٠ : ما المراد بعبورة المرأة بالنسبة للطواف، هل هي كما في
الصلاة؟

الخوئي : نعم هو ذلك على الأحوط.
سؤال ٧٥١ : الذي حكمه تأخير الطواف والسعي إلى بعد الموقفين، لو
قدمها جاهلاً بالحكم ولم يعلم حتى خرج شهر الحج فما حكمه؟
الخوئي : في الصورة المفروضة: يكون حجة باطلاً من جهة أنه تارك
للطواف.

سؤال ٧٥٢ : من بدأ طواف عمرته من باب الكعبة المشرفة أو حجر
إسماعيل، جاهلاً بالحكم، ولم يعلم بذلك إلا في منى، بعد الموقفين، ماذا
يكون حجّه و ماذا عليه؟

الخوئي : بطلت عمرته، و يتم عمله هذا بنية الأعم من الحج الإفراد و
العمرة المفردة و يعيد حج التمتع من قابل.

سؤال ٧٥٣ : رجل كان مخالفاً و استبصر، و كان قد حج البيت الحرام أيام

ضلالته، و لم يؤد طواف النساء، فهل صحة حجه السابق تشمل طواف النساء الذي لم يؤده، فإذا أراد أن يؤديه بعد استبصاره، فهل يؤذيه نيّة الوجوب أو الاحتياط، أم غيرهما؟

الخوئي : لا يجب ذلك عليه، فإن أراد أن يؤديه لا يحتاج الى نيّة الوجوب إن كان يؤديه في غير عمرة مستقلة، والله العالم.

سؤال ٧٥٤ : إذا طاف المعتمر ابتداء من الركن اليماني جهلاً، ثم أكمل عمرته و قصر بعد أن سعى و لبس المخيط، ماذا يجب عليه، و هل عليه كفارة لبس المخيط لو كان جهله عن تقصير؟

الخوئي : يجب إعادة الطواف صحيحاً مع نزع المخيط حين علم ذلك ما لم يفت وقت التدارك، و الأبطال إحرامه في عمرة التمتع أو الحج.

سؤال ٧٥٥ : إذا كان الحاج أو المعتمر يقوم بأداء ما عليه من أعمال مثل طواف النساء لا بقصد طواف النساء ولا غيره، بل كما يطوف الناس أو كما أمره معلم الحاج، فهل يجزئ طوافه عن طواف النساء؟

الخوئي : إذا كان من قصده الإجمالي العمل بما هو وظيفته الفعلية أجزئه كما هو المفروض، والله العالم.

سؤال ٧٥٦ : لو أن مكلفاً طاف بالبيت طواف عمرة التمتع، و في أحد الأشواط لامس جدار الحجر بيده، و واصل بقية الأعمال حتى أتمّها بالتقصير، ثم عرف بأن ملامسة الحجر تخل بالطواف، فأعاد الطواف و بقية الأعمال الأخرى مرة ثانية، فهل يجب عليه الكفارة أم لا؟

الخوئي : لا يجب عليه كفارة في الفرض المذكور في السؤال، والله العالم.

سؤال ٧٥٧ : شخص حج في إحدى السنوات، و في أثناء طواف عمرة

التمتع دار بوجهه الى الكعبة ليقبلها وهو ماش، مع عدم علمه بأنه لا يجوز ذلك إلا إذا كان واقفاً، فما حكم ذلك؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: يكون طوافه محكوماً بالبطلان، والله العالم.

التبريزي : يبطل على الأحوط.

سؤال ٧٥٨: ما حكم رجل ذهب الى الحج ولم يطف طواف النساء، جاهلاً بوجوبه عليه لاعتقاده بعدم وجوب طواف النساء على غير المتزوج، ورجع الى بلاده وتزوج، وبعد الزواج علم أن الطواف كان واجباً عليه، ولم يعتزل زوجته، وبعد عام ونصف ذهب وأعاد الطواف فما حكمه، وما حكم عقده؟

الخوئي : في مفروض السؤال: صح عقد زواجه، ولكن كان عليه أن يعتزل عنها الى أن يطوف، فإن وطأها بعد العلم بالمنع وقبل الطواف وجب عليه الكفارة، وأما طوافه فلا بد له أن يكون مستقلاً لحجّه السابق غير طواف النساء لحجّه اللاحق، وإلا بقي محروماً عن النساء ثانياً، الى أن يطوف ثانياً، والله العالم.

مسائل في صلاة الطواف

سؤال ٧٥٩ : من أراد أن يؤم جماعة في صلاة ركعتي طواف واجب عليه يلزمه أن يتأخر عن خلف مقام ابراهيم عليه السلام اكثر مما لو صلى وحده، فهل صلاته مجزية في هذه الحالة أو لا؟

الخنوي : تقدم عدم جواز الاكتفاء بها جماعة، نعم في مورد الاحتياط المذكور سابقاً يلزم مراعاة صدق الخلفية المجزية له ايضاً.

سؤال ٧٦٠ : قد يتفق منع النساء عن الصلاة قريباً من المقام فتضطر الى الصلاة بعيداً عن المقام الى نهاية المسجد، أو قرب مكان زمزم الآن هل تصح صلاتها؟

الخنوي : لا بأس بأي مكان آخر حيثئذ من المسجد الحرام، والله العالم.
سؤال ٧٦١ : لو لم يتمكن من الصلاة (صلاة الطواف) خلف المقام مباشرة فصلّى بعيداً، ثم أمكنه قبل السعي فهل يجب عليه إعادة الصلاة؟
الخنوي : لا تجب الاعادة.

سؤال ٧٦٢ : ما حكم صلاة الفريضة أو النافلة في مقام اسماعيل عليه السلام ؟
الخنوي : لا بأس بهما فيه.

سؤال ٧٦٣ : هل تجوز الصلاة للطواف جماعة للمكلف الذي لا يُحسن القراءة الصحيحة؟

الخنوي : في الإكتفاء بصلاة الطواف جماعة إشكال، والله العالم.
سؤال ٧٦٤ : هل يُشترط القرب من مقام ابراهيم عليه السلام عن خلفه أم لا، فلو

صلى خلفه بمقدار ثلاثين متراً ما حكم صلاته؟

الخوئي : نعم يصلي قُربه و خلفه مهما أمكن، و مراعات الأقرب فالأقرب من خلفه هذا في الصلاة لطواف الفريضة، أما لطواف النافلة فله أن يصليها في أي موضع من المسجد شاء.

سؤال ٧٦٥ : ذكرتم أنه يجب على من لا يُتقن القراءة في صلاة الطواف ان يصلي هو و يصليها جماعة و يستنيب أيضاً، ولكن هذا في المكلف المقصر دون القاصر، فالرجل و النساء الذين يقيمون عشرة أيام أو أكثر من ذلك في المدينة المنورة قبل الحج، و يقوم المرشد بتعليمهم في هذه المدة، و مع ذلك لا يتعلمون، فهل أن هؤلاء قاصرون أم مقصرون؟
الخوئي : الظاهر أنهم قاصرون إذا كانوا بتلك الصفة.

سؤال ٧٦٦ : يشترط في صلاة الطواف أن تكون خلف مقام ابراهيم عليه السلام الى كم صف يصدق الخلفيّة، و كم عدد الأشخاص الذين يجوز لهم أن يصفوا خلف المقام، هل عشرة أم أقل أم أكثر؟

الخوئي : الخلفيّة موكولة الى الصدق العرفي، والله العالم.

سؤال ٧٦٧ : هل صحيح ما يُقال من عدم جواز الصلاة في حجر اسماعيل فريضة كانت أم نافلة؟

الخوئي : لا يصح ذلك القول، و تصح الفريضة و النافلة.

سؤال ٧٦٨ : هل سبب عدم جواز الصلاة في حجر اسماعيل لدفن سبعين نبي فيه أم هناك سبب آخر؟

الخوئي : لا مانع منها كما عرفت، و انما علل منع احتساب الطواف فيه بذلك.

مسائل في السعي

سؤال ٧٦٩: إذا التفت الساعي بين الصفا والمروة الى جهة اليمين أو اليسار بكل بدنه مع العلم بعدم حصول الاستدبار هل يكون سعيه صحيحاً أم لا؟
الخوئي: لا بأس ما لم يستمر كذلك في سعيه بل وقف.

سؤال ٧٧٠: ما حكم من أخر السعي في العمرة أو الحج الى اليوم الثاني أو الثالث لغير عذر، و هل يترتب عليه بطلان الطواف؟
الخوئي: نعم يُعيد قبله الطواف و صلاته.

سؤال ٧٧١: في السعي بين الصفا والمروة طريقان للذهاب الى الصفا، و طريق للعودة الى المروة، هل يجوز للشخص الخائف الرجوع من طريق الذهاب و العكس أي الذهاب الى الصفا من طريق مجيئه الى المروة؟
الخوئي: لا بأس بذلك مع العودة نحو المشعارف، و لو على الطريق الذي ذهب منه، و كذا العكس.

سؤال ٧٧٢: إذا قصر المحرم ثم تبين له بطلان سعيه ماذا يجب عليه؟
الخوئي: يجب تداركه بإعادة السعي ثم التقصير.

المبحث الرابع

مسائل في وقوف عرفات والمزدلفة

سؤال ٧٧٣ : ما هو رأيكم حول الموقف، فيما اذا لم يثبت هلال ذي الحجة؟ واذا كان هناك احتمال لثبوت الهلال أو لم يكن ما هو الحكم؟ وهل يحج الحجاج حجّ التقيّه و يجزىء ذلك؟ ام يتحلّل بعمره مفردة و يعيد من قابل؟

الخوئي : اذا لم يعلم بالخلاف صحّ حجة، و أما اذا علم بالخلاف فإن تمكّن من الاتيان بوظيفته ولو بادراك الوقوف الاضطراري في المزدلفة بدون خوف وجب عليه ذلك، وإن لم يتمكن منه بدّل بعمره مفردة، ولا حجّ له، و حينئذ فإن كانت استطاعته في السنة الحاضرة فان بقيت الى السنة القادمة وجب عليه الحج في العام القابل، و إلا فلا شيء عليه، والله العالم.

التبريزي : وقد ذكرنا طريقاً سهلاً لادراك الحج عند العلم بالمخالفة، بل من أراد الاحتياط في صورة عدم العلم بالمخالفة بعد الاتيان بالحج مع الجماعة، (راجع المناسك).

سؤال ٧٧٤ : هل يتحقق الوقوف الاضطراري بالوقوف ولو لخمس دقائق مثلاً في عرفات أو المشعر، وكذلك وقوف من يخاف الزحام، والنساء و المرضى ليلة العيد في المشعر؟

الخوئي : نعم يتحقق بذلك وقوفهم.

سؤال ٧٧٥ : ذكرت في المناسك حدود عرفات، ولكن هذه الحدود غير واضحة في هذه الايام مما حذا ببعض اهل العلم أن يشكك في مواقف الحجاج، اذ مع اتساع المعالم في الحج لا يمكن لكل حاج أن يثبت مكاناً له بقرب الجبل ليدرك القطع في موقفه، فما هو الحل الذي يجب اتخاذه بالنسبة لهذا الموضوع؟ هل يمكن ان تجعل عرفات على ناحية المسمى كالقرية أو المدينة كلما اتسعت دخل في مضمونها حكم البلد أم لا؟
الخوئي : لا ينحصر الموقف بقرب الجبل، بل هو اوسع منه بكثير، و أما في تطبيق الحدود له فلا بد ان يُرجع إلى أهل الخبرة في البلد.

سؤال ٧٧٦ : قالت مناسككم «حفظكم الله» بصحة الحج وسقوط الفرض اذا حصل الإحتمال بالهلال، فما هي بعض طرق الإحتمال غير دعوى الرؤية؟

الخوئي : المراد هو احتمال غير صدق الرؤية التي حكم قاضي السنة طبقاً لها بتعيين يوم الموقف.  مركز تحقيق فتاوى علماء الإسلام

سؤال ٧٧٧ : اذا ارادت المرأة ان تبين برهة من الوقت في المزدلفة في ليلة العاشر من ذي الحجة، فهل يكون حكم الرجل الذي هي برفقته حكمها، فيجوز له ايضاً المبيت في المزدلفة في تلك الليلة برهة من الوقت، ثم الانصراف إلى منى قبل طلوع الفجر؟

الخوئي : ليس حكمها حكمه، و عليه ادراك الوقوف بها بين الطلوعين.
سؤال ٧٧٨ : اذا نوى الوقوف في عرفة أو المشعر أول الوقت، هل يجب الاستيقاظ كل الوقت ام يجوز النوم قليلاً بعض الوقت؟
الخوئي : يجوز النوم بعد النية (نية الوقوف) أي مقدار شاء.

سؤال ٧٧٩: اذا أفاض الحاج من عرفات بعد الغروب من اليوم التاسع ولم يدرك الوقوف في المزدلفة بين الطلوعين لإزدحام الطرقات، فما هو حكمه؟

الخنوي: ان لم يتمكن من ادراك الوقوف الاختياري في المشعر لمانع من الموانع فإن تمكن من ادراك الوقوف الاضطراري و أدركه صح حجه و الا فسد، الا ان يكون جاهلاً و قد صار عبوره من المزدلفة، سيما اذا ذكر الله تعالى فيها عند عبوره منها، فحينئذ يصح حجه، والله العالم.

سؤال ٧٨٠: لو أحرم في اليوم الثامن من ذي الحجة، لكن وقف في عرفات في اليوم الثامن و وقف من طلوع الفجر الى طلوع الشمس في المشعر الحرام في اليوم التاسع، تارة مع العلم، و تارة مع الخوف أو لكونه متهاوناً أو غير ذلك، ولو كان متعمداً و ذبح و حلق... الخ، حتى وصل الى وطنه، فما حكم حجه صحة و فساداً؟

الخنوي: ان علم بالمخالفة، و مع ذلك أتى بالمناسك، فسد حجه، و اما مع احتمال المخالفة فيصح حجه، و الله العالم.

التبريزي: انما يجزي مع احتمال المخالفة اذا كان وقوفه موافقاً للجماعة.

سؤال ٧٨١: اذا افاض الحاج من المزدلفة بعد طلوع الشمس، و لم يتمكن من الوصول الى منى الا في الليل، و قد فاتته اعمال يوم العيد، فهل يجوز له القيام بها في اليوم الثاني؟ و هل تكون النية عند ذلك أداء أم قضاء؟

الخنوي: نعم عليه ان يقوم بالاعمال المزبورة في اليوم الثاني بعنوان الوظيفة الفعلية، ولا يعتبر في صحتها قصد القضاء، والله العالم.

سؤال ٧٨٢: و هل يجوز له تأخير الذبح (في مفروض السؤال السابق) الى

ان يصل الى بلده؟

الخوئي : لا يجوز له ذلك.

سؤال ٧٨٣: اذا ضاع المكلف عن رفاقه ولم يؤد ما عليه في عرفات أو منى، أو كليهما، لافتقاره إليهم، و انتهت أيام الحج، ورجع الى مكة فما هو حكمه؟ هل حجّه صحيح ام عليه الحج في العام القادم؟

الخوئي : اذا ترك الوقوف في عرفات اختياراً او المشعر فسد حجّه، وكذا اذا ترك اعمال منى، و لم يتمكن من الاتيان بها، في ذي الحجة، واما اذا كان قد أتى بالوقوف بأن كان في عرفات من زوال اليوم التاسع و يكون في المشعر من أول طلوع الفجر الى طلوع الشمس، و لم يأت بأعمال منى فحسب، فإن تمكن من الذبح الى آخر ذي الحجة واتي به و بالطواف والسعي بعده صحّ حجّه، نعم اذا ترك رمي جمرة العقبة في يوم العيد عمداً فسد حجّه، واما اذا تركه جهلاً أو نسياناً لم يفسد حجّه وعليه ان يأتي به في السنة القادمة بنفسه أو بنائب عنه، و تفصيل ذلك بتمام شقوقه المذكور في المناسك، والله العالم.

مسائل في احكام منى

سؤال ٧٨٤: من رجم في اليوم الثاني عشر هل يجب عليه البقاء الى ما بعد الزوال لينفر، ام انه يجوز له الخروج ثم العودة قبل الزوال لينفر بعده؟
الخنوي: يجب البقاء بعد رمي ذلك اليوم، ولا ينفر الا بعد الزوال ما لم يدخل الليل، نعم يجوز له الخروج قبل الزوال لا بعنوان النفر، بل لحاجة ثم يرجع لينفر بعد الزوال.

سؤال ٧٨٥: لو خرج الحاج من منى ليلة الحادي عشر بعد العشاء قبل منتصف الليل عامداً او جاهلاً الى مكة، لأداء أعمال الحج، واستمر الى الفجر أو أنهى قبل الفجر ما حكمه في حالة رجوعه الى منى مرة ثانية أو عدمه، أو اشتغاله بالأعمال الى الفجر؟

الخنوي: فيه كفارة شاة *مركز تحقيق تكفير علوم إسلامي*

سؤال ٧٨٦: لو خرج الحاج من منى اليوم العاشر، أو الحادي عشر، ونام أول الليل في مكة، أو اشتغل أول الليل بغير العبادة، أما لإختيار التأخير، أو لوجود الزحمة المانعة من الطواف، ثم استمر الى الفجر ماذا يجب عليه؟

الخنوي: هذا كسابقه.

سؤال ٧٨٧: إذا لم يكن الحاج الآفاقي نازلاً في مكة القديمة، بل في أحد أحيائها الجديدة كالعزيزية مثلاً، وخرج الى منى للمبيت فيها فلم يصل اليها إلا بعد منتصف الليل، فهل يلزمه التكفير بشاة أم أن التكفير لازم لمن

تأخر بعد منتصف الليل ممن هو نازل في مكة القديمة فقط؟

الخوئي : لافرق في الحكم بين النازل في مكة القديمة أو الجديدة.

سؤال ٧٨٨: لو خرج من مكة و وافى منزله الذي في أحياء مكة أي خارج مكة القديمة قبل منتصف الليل، ثم توجه الى منى ولم يصل إلا بعد منتصف الليل، فهل عليه الكفارة؟

الخوئي : إذا كان في مكة لأداء طوافه و سيعه، وبقي لعبادة، ثم خرج إلى منى و تجاوز عقبة المدنيين فلا يضره الوصول إلى منى بعد نصف الليل، ولا كفارة عليه.

سؤال ٧٨٩: هل يجوز المبيت بمنى محاذياً للمسلخ من جهة الشمال أو الجنوب مع العلم أن الجبل يبعد عن المسلخ مسافة كيلومتر؟

الخوئي : إذا كان معدوداً من منى عند أهل الخبرة، لا مانع من ذلك .

سؤال ٧٩٠: إذا ضاقت منى بالناس كما يحدث في هذه الأيام، فهل يجوز المبيت في خارجها، كما في المزدلفة و وادي محسر؟

الخوئي : يجوز مع الاضطرار، و لكن الأحوط التكفير بشاة لكل ليلة، والله العالم.

سؤال ٧٩١: هل يعول على العلامات التي تجعلها الدولة في منى و عرفات و مزدلفة إلى التحديد؟

الخوئي : يرجع في ذلك إلى أهل الخبرة.

سؤال ٧٩٢: من خرج من مكة قاصداً التوجه إلى منى للمبيت بها ولكنه لم يحصل على وسيلة نقل إلى منى إلا بعد منتصف الليل فهل يعدّ مخالفاً بالمبيت؟

الخوئي : نعم يخل، و يجب عليه الكفارة على الأحوط.

سؤال ٧٩٣: لو فات الحاج البيات الأول بتمامه بمنى و جزء من البيات الثاني إختياراً فهل يلزمه الهدى، و اذا كان لضرورة كشدة الزحام مثلاً أو لكون السائق لا يعرف الطريق إلى منى بحيث يؤدي ذلك لفوات شيء من المبيت الثاني فماذا يترتب عليه حينئذ؟

الخوئي : نعم عليه الهدى.

سؤال ٧٩٤: وقد يتفق في بعض الأحيان أن يدخل السائق مع الحاج الى منى قبل دخول وقت المبيت الثاني ولكنه لعدم خبرته بالمنطقة يضل الطريق، فيخرج من حدود منى و يصادف ذلك دخول وقت البيات الثاني، ثم يرجع مرة أخرى الى منى و قد فات جزء من البيات الثاني فماذا يلزمه؟

الخوئي : نعم عليه الهدى كالسابق، على الأحوط.

سؤال ٧٩٥: هل الجبلان اللذان يكتنفان منى من الجانبين طولاً داخلان في حدود منى، فيجوز الذبح و المبيت فوقهما في حال الإختيار أم لا؟
الخوئي : يرجع في تشخيص حدوده الى أهل الخبرة.

سؤال ٧٩٦: ذكرت في المناسك: «و تجوز الإفاضة من منى بعد ظهر اليوم الثاني عشر»، فهل تجوز الإفاضة قبل الظهر بعد الرمي؟
الخوئي : لا يجوز إلا بعد الزوال.

سؤال ٧٩٧: وعلى فرض عدم الجواز، فهل المراد ببعد الظهر هو حصول الزوال، أم دخول وقت العصر؟
الخوئي : المراد هو أن يكون بعد حصول الزوال.

سؤال ٧٩٨ : هل تجب صلاة الظهر قبل الخروج من منى في اليوم الثاني عشر من ذي الحجة؟ و اذا كانت واجبة فما حكم من تركها عمداً أو جهلاً بالحكم، أو نسياناً؟

الغوثي : لا تجب صلاة الظهر في منى قبل الخروج، بل له أن يصلّيها في وقتها أين شاء.

سؤال ٧٩٩ : اذا اتى المكلف الى مكة أول الليل في الليلة الحادية عشر أو الثانية عشر من ذي الحجة، لطواف الحج و طواف النساء، و انتهى من الأعمال قبل منتصف الليل، و لكن معه جماعة لا يستطيع تركهم والذهاب الى منى للمبيت، إما لكونه مرشداً و يريد اكمال أعمال الباقي، أو لكونه لا يمكنه الذهاب إلا مع باقي أصحابه، لبعد الطريق و نحو ذلك، فهل على مثل هذا كفارة اذا بقي في مكة الى ما بعد منتصف الليل أو الى ما بعد الفجر؟

الغوثي : لا يجوز التأخير بدون إشغال نفسه بالعبادة فيها، و تعلق الكفارة لغير من استثنى على الأحوط، و يمكنه أن يشتغل في تلك الفترة بنافلة أو قراءة قرآن أو تسبيح حتى يصير ممن استثنى.

سؤال ٨٠٠ : ذكرتم أنه لا كفارة على من ترك المبيت بمنى و اشتغل بالعبادة في مكة، فما كيفية هذه العبادة؟ فهل هي مختصة بالصلاة و الطواف، أو تعم الأذكار و الأدعية و الصلاة على محمد و آله محمد؟

الغوثي : نعم تعم و تشمل أي نوع من العبادة.

سؤال ٨٠١ : إذا اختار الحاج المبيت في النصف الاول من ليلة الحادي عشر أو الثاني عشر يمنى فهل يحسب نصف الليل من غروب الشمس الى

طلوعها، أو يحسب من غروب الشمس الى طلوع الفجر؟ وفي مفروض هذه المسألة لو خرج الحاج من منى مقدار ساعة أو أقل لغرض ورجع فهل هذا المقدار يخل بالمبيت و تلزمه الكفارة ام لا؟ وهل هناك فرق في الحكم بين المضطر لهذا الخروج و بين غيره؟

الغوثي : يُحسب الى طلوع الفجر، ومن ترك المبيت في منى بمقدار نصف الليل ولو بساعة أو اقل عليه الكفارة، و اذا كان مضطراً فوجوب الكفارة مبني على الاحتياط.

التبريزي : إذا خرج قبل انتصاف الليل لاضطرار أو غيره، فعليه الرجوع والمبيت في النصف الثاني، وإذا ترك ذلك فعليه الكفارة، إلا اذا اضطرّ ففي صورة الاضطرار يكفّر على الأحوط.



مركز تحقيقات و پژوهش‌های علمی و پژوهشی

مسائل في الرمي

سؤال ٨٠٢: رمي الجمرات في هذا الوقت يكفي وصفه بالمشقة الشديدة جداً بالنسبة للأقوياء، فضلاً عن الضعفاء والنساء اللاتي يتعرضن للهتك، فهل يكفي مثل هذا لجواز الاستنابة في الرمي؟

الغوثي: إذا كان حرجاً جازت الاستنابة.

التبريزي: إذا كان الحرج مستوعباً لجميع أوقات جواز الرمي فتجوز الاستنابة.

سؤال ٨٠٣: لو اشتبهت الحجارة بالبكر وغير البكر، هل يجوز الرمي بهذه الحجارة؟

الغوثي: في الشبهة البدئية يجوز.

سؤال ٨٠٤: إذا استنابت المرأة فرمى عنها، ثم علمت بعد الذبح والتقصير أنها كانت تتمكن من الرمي فماذا تصنع؟

الغوثي: إن كانت عند الإستنابة خائفة من مباشرة الرمي فاستنابت أجزأها، وإلا فلتعد الرمي إن كانت معتقدة جواز الاستنابة كيف كان، أما لو كانت متسامحة في ذلك من دون خوف أو اعتقاد جوازها، فلا تكتفي بذبحها وتقصيرها الواقعين.

التبريزي: إن كانت خائفة من مباشرة الرمي ولذلك استنابت، فرمي النائب عنها مجز، وذبحها وتقصيرها صحيح أيضاً، وإن كانت معتقدة جواز

الاستنابة مطلقاً فعلية إعادة الرمي فقط دون الذبح و التقصير، و ان كانت متسامحة عند الاستنابة من دون خوف و لا اعتقاد بجواز الاستنابة فعلية إعادة جميع الأعمال مترتبة، و الظاهر أن مراد السيّد الخوئي (قدس سره) ما ذكرنا.

سؤال ٨٠٥: الاحتياط المذكور في المسألة (٤٣٤) لمن نسي الرمي و أراد ان يقضيه في اليوم التالي، و هو أن يفرق بين الأداء و القضاء، و أن يقدم القضاء على الأداء، و أن يكون القضاء أول النهار و الأداء عند الزوال، هل هو وجوبي في الجميع أم استجابي؟

الخوئي: نعم وجوبي في الجميع.

سؤال ٨٠٦: بعض الناس في زماننا يرمون الجمرات من فوق الجسر، الا أن بعض الناس يقولون بأن الاسطوانات زيد في ارتفاعها الى الحد الذي بلغت عليه اليوم، فما حكم من رمى من فوق الجسر جاهلاً بأن الاسطوانة زيد في ارتفاعها، أو كان شاكاً في ذلك، أو لا يعلم بالحكم مطلقاً، و بعد رجوعه الى البلد تبين له الموضوع و الحكم؟

الخوئي: ان أمكنه و كان في ايام التشريق قضاءه، و يعذر ما فات، و ان مضى وقته استناب في العام القابل، أو رمى الجمرات بنفسه.

سؤال ٨٠٧: هل تجوز الاستنابة في رمي الجمرات للنساء و الشيوخ الكبار، و العجائز و المرضى، و الشباب و الشابات، اذا أرادا مجانبة الاختلاط أم لا؟

الخوئي: اذا تمكّن هؤلاء غير الأخيرين أن يرموا بلبيل نهار الرمي كليل

الجمعة ليومها مثلاً فهو اللازم عليهم، وأما الأخيران فنفس الاختلاط لا يضر، ان لم يستتبع محذوراً محرماً، وان لم يتمكنوا فلا بأس لهم بالإستنابة، والله العالم.

سؤال ٨٠٨ : اذا انكشف عدم صحة رمي جمرة العقبة في اليوم العاشر، و أرادت المرأة في ليلة الحادي عشر أن ترمي جمرة العقبة قضاء، والجمرات الثلاث أداءً، فهل يجب هنا على الاحوط الفصل بين الأداء و القضاء؟ وما مقدار هذا الفصل؟

الخنوي : لا يبعد عدم لزوم الفصل.

سؤال ٨٠٩ : الجمار إذا غطي الجزء الأصلي منها بالحصىات، و يتعسر إزالتها في وقت الرمي، فهل يكتفى و الحال هذه برمي المقدار الزائد؟
الخنوي : نعم يكفي.

سؤال ٨١٠ : لقد رمى بعض الحجاج خلف جمرة العقبة اعتماداً على ما نقله بعض اعضاء البعثة الدينية قبل سنين، و من الواضح أن خلف الجمرة لا يعتبر من الجمرة عرفاً لأن المعروف لديهم أن وجود النصب على الإسمنت هو رمز الجمرة فما هو حكمهم؟

الخنوي : الجمرة الموجودة في زمن النبي الأكرم (ص) لم تبق الى زماننا، و عليه فالواجب في هذا الزمان هو رمي الجمرة الموجودة فعلاً، و هي مركبة من الأسمنت و غيره، فلاذن لا فرق بين أطراف الجمرة فيصح الرمي من كل جوانبها اذا لم يكن مانع يمنع من وصول الرمي اليها، والله العالم.

سؤال ٨١١ : هل يجوز الرمي على الحائط المبني حديثاً خلف جمرة

العقبة، أو لا بدّ من الرمي على نفس النصب؟

الخوئي: إذا لم يعد الملحق جزء من الجمرة، لا يجزي رمية، والله العالم.
سؤال ٨١٢: حاج يرمي الجمرة وهو على مقربة منها، ولكنه بعد إنطلاق
الحصية من يده لا يستطيع أن يميزها عن غيرها من بين حصيات الحجاج
الآخرين، لكي يتقن تماماً أنها أصابت الجمرة، ولكنه يتوقع توقعاً كبيراً
أنها أصابتها، فهل له أن يبني على ذلك ويحسبها أنها أصابت الجمرة
أو لا؟

الخوئي: إذا اطمأن بوصولها والإصابة فلا بأس بعدم التمييز.

سؤال ٨١٣: بعض الأشخاص يصعدون على حوض الجمرة و يقفون أو
يقعدون و يرمون الجمرة فهل هذا جائز، أو أنه يشترط أن يكون الرامي
واقفاً على الأرض؟

الخوئي: لا بأس به ما دام يصدق الرمي في عمله.

سؤال ٨١٤: ذكرت في المناسك صفحة (١٦٧) مسألة (٣٧٨) أنه يعتبر في
الحصيات أن تكون أبكاراً فهل يجوز الرمي بالحصى التي رُمي بها و لم
تصب الجمرة، أو بالحصى الموجودة بجانب الجمرة و التي لا نعلم بأنه
رمي بها أم لا، أو أصيب بها أم لا؟

الخوئي: يجوز الرمي بالتي لم تصب في رمية، أمّا التي بجانب الجمرة
مرددة بين ما أصابت و بين ما لم تصب، فلا يجوز الرمي بها للعلم
الاجمالي، فالجواز إنما هو لغير مورد العلم المذكور.

سؤال ٨١٥: ذكرت في مسألة (٣٧٨) أنه يعتبر في الحصيات أن تكون من

الحرم، فاذا وجدنا حصي غلب على ظننا أنه من خارج المشعر قد جلب
لإستحداث الأبنية و رصف الشوارع هناك، فهل يجوز الرمي به؟ أم
يجب تخيير الحصى الذي على المرتفعات الموجودة في المشعر؟
الخوئي : يختار التي يعلم أنها من المشعر.

سؤال ٨١٦: قلت في صفحة (١٨٧) (و يعتبر في رمي الجمرات المباشرة،
فلا تجوز الإستنابة إختياراً) فما الحكم فيما يلي:

١- هل يجوز للمرأة أن تنيب غيرها إذا علمت بشدة الزحام في وقت ما،
أم يجب عليها الصبر و تحرّي خلو الجمرة من الزحام؟
الخوئي : يجب الصبر و تحرّي خلوها.

٢- اذا علمت المرأة بشدة الزحام فعلاً، ولكن علمت بأن الزحام سيرتفع
بعد ساعة من الوقت فهل يجوز لها الإستنابة في الرمي باعتبار عدم
قدرتها على الرمي فعلاً، أم يجب عليها الصبر حتى وقت إرتفاع الزحام
لتبأشر الرمي بنفسها؟

الخوئي : كما في الصورة السابقة.

٣- اذا ذهبت المرأة الى الجمرة فرأت زحاماً شديداً لا تتمكن معه من
الرمي، فهل يجوز لها الاستنابة في الحال، ام لا بدّ لها، من الصبر حتى
تطمأن أنها لا تستطيع الرمي في جميع أوقات النهار؟

الخوئي : اذا رأت الزحام بحيث لا تتمكن جاز لها الاستنابة، ويجزي
عمل النائب عنها.

التبريزي : اذا احتملت بقاء الزحام الموجب لخوفها فلا يبعد اجزاء

الاستنابة.

٤- إذا استنابت المرأة فرمى عنها، ثم علمت بارتفاع الزحام، فهل يجب عليها إعادة الرمي بنفسها؟

الخطوئي : لا يجب عليها الإعادة، إذا كان الفرض كما في أعلاه.

٥- إذا استنابت المرأة في حال قدرتها على المباشرة بنفسها، فهل يجب عليها قضاءه في اليوم التالي كمن نسي الرمي فذكره في اليوم التالي؟
الخطوئي : نعم يجب عليها في الفرض القضاء.



مركز تحقيقات وعلوم اسلامی

مسائل في أحكام الهدي والذبح

سؤال ٨١٧: ما الفرق بين الخصي ومرضوض الخصيتين بالنسبة للهدي؟
الخوئي: الخصاء هي إخراج بيضتي الحيوان، والرض هو عصرها منه.

سؤال ٨١٨: ما معنى الموجوء والكبير الذي لا مخ له؟
الخوئي: الإيجاء هو إخراج عروق البيضة، والأخير هو عدم المخ في عظامه الجوفاء.

سؤال ٨١٩: إذا سلت أو رُضت خصيتا الهدي بعلاج ونحوه فهل يجزي للذبح، مع العلم أن أكثر الهدي الموجود بمنى من هذا القبيل، و تحصيل الهدي التام الشرائط بما فيها سلامة الخصيتين يلزم منه الحرج غالباً؟ و مع فرض عدم الإجزاء فهل يجب تأخير الذبح الى ما بعد اليوم العاشر إذا احتمل تحصيل الهدي التام الشرائط؟

الخوئي: الخصي لا رخصة في ذبحه مع التمكن من غير الخصي و لو بالتأخير، و أما غيره مما كان تركه أولى فلا يؤخر لرعاية تلك الخصوصية ويجزي الفاقد.

سؤال ٨٢٠: إذا ترك المتمتع بالحج التصدق بثلاث ذبيحته أو الهبة، هل يضمن ذبيحة أخرى، أم القيمة، و هل يجوز له بعد رجوعه من الحج تقليد مجتهد آخر يقول بعدم الوجوب؟

الخوئي: إذا تركها بإختياره فالأحوط الضمان لقيمة اللحم للمستحق و لا يضمن ذبيحة أخرى، و يكفي لرفع الضمان التقليد ممن يقول بعدم الوجوب على شرط ما في سائر موارد الإحتياط.

سؤال ٨٢١: إذا كنت لا أعلم بسن الهدى، فهل يجوز الإكتفاء بكلام البائع؟
الخوئي: يجوز ذلك إن كان من أهل الخبرة.

سؤال ٨٢٢: هل يجزي في ثلث الذبيحة المختص بالحاج نفسه أن يأكل منه قطعة صغيرة بقدر الحمصة نيئة أم يأكل منه قدرًا يصدق معه عرفاً أنه أكل من الذبيحة؟

الخوئي: بل يأكل قدرًا يصدق الأكل منها.
التبريزي: يأكل منه بقدر ما يصدق عليه الأكل إذا تمكن و إلا فلا يجب.
سؤال ٨٢٣: هل يشترط في الفقير الذي يعطى ثلث الذبيحة أن يكون مؤمناً؟

الخوئي: نعم يشترط ذلك، والله العالم.
سؤال ٨٢٤: هل يجب في تقسيم الهدى الى ثلاثة أقسام الفرز الفعلي خارجاً، أم يكفي التقسيم على نحو الإشاعة فقط؟
الخوئي: لا يُعتبر الافراز في ثلث الصدقة، ولا في ثلث الهدية، و يكفي التصديق بثلثه المشاع، والأكل منه شيئاً قليلاً.

سؤال ٨٢٥: لو ذبح المكلف الهدى في المسلخ الجديد الذي يقع في وادي محسر اعتماداً على اخبار بعض من يثق بهم أن هناك جانباً من المسلخ يقع في منى، ثم تبين الخلاف، فهل يجزيه ذلك، لا سيما إذا انتبه الى المسألة بعد رجوعه؟

الخوئي: إذا لم يكن متمكناً من الذبح في منى فيجزيه ما ذكر، بأن لم يتمكن منه الى اخر ذي الحجة، و إلا فلا بد من التدارك في السنة التالية، والله العالم.

التبريزي: ما ذكره (قدس سره): مبني على الاحتياط.

سؤال ٨٢٦: الذي يخاف من ظلم المشرفين على مراقبة الذبح في منى اذا اراد أن يذبح خارج المسلخ الموجود في محسر نهاراً، و يأمن ليلاً منهم هل يعطى هذا حكم الخائف الذي يجوز له الذبح ليلاً أم لا؟
الخواثي: ليس هذا داخلاً في موضوع الخائف الذي يجوز له الذبح ليلاً، والله العالم.

سؤال ٨٢٧: شخص وجد مكاناً يذبح فيه داخل منى، لكن لم يسعه الوقت للذبح يوم العيد، أو ذبح في وادي محسر ثم وجد المكان و لم يسع الوقت للذبح و الحلق بعده قبل الغروب، واضطرّ الى تأجيل الذبح الى اليوم الحادي عشر من ذي الحجة، فما حكم الحلق و التقصير الذي يتمكن أن يأتي به يوم العيد، هل يجب تأخيرهِ لليوم الثاني و الا تيان به بعد الذبح باعتباره مترتباً عليه أم يأتي به يوم العيد باعتباره من أعمال يوم العيد؟

الخواثي: قد ذكرنا في المناسك أنه على فرض عدم التمكن يوم العيد [من الذبح] ولكن يتمكن منه الى اخر ذي الحجة بحيث يأتي بعده ما يترتب عليه من الطواف و السعي فيحلق أو يقصر و يحل و ينتظر الى أن يذبح و يأتي بالطواف و السعي.

سؤال ٨٢٨: بالنسبة لثلث الهدى من نصيب الفقراء، هل يؤخذ بعين الاعتبار قيمة ثلث المشتري أم الثلث التقديرى للهدى؟

الخواثي: يؤخذ بقيمة ثلث اللحم في محل الذبح يوم الذبح، لا بقيمة الهدى المشتري بها، و لا التقديرى المطلق، والله العالم.

سؤال ٨٢٩: يشترط في ذبح الهدى في حج التمتع النية من الموكّل، هل تتحقق النية في حال بقائه في الخيم، و ذهاب الوكيل و شراء الذبيحة و

ذبحها، علما بأنه لم يعرف الموكل نوع الذبيحة، ولا زمن الذبح؟
الخوئي: يبقى الموكل على نيته الى أن يعلم بوقوع الذبح، ولا يُغيّرهما ما
ذكر، والله العالم.

سؤال ٨٣٠: لو اضطرّ الحاج أن يقدم الذبح على رمي جمرة العقبة لشدة
الزحام مثلاً، ثم حلق بعد ذلك ثم رمى جمرة العقبة، كل ذلك في يوم
النحر، فما هو الحكم؟ هل عليه إعادة الحج أم لا، وكذلك بالنسبة لمن
فعل ذلك وخالف الترتيب مُتعمداً؟

الخوئي: لو قدّم الذبح على الرمي جهلاً أو نسياناً، معتقداً صحة ذلك فلا
بأس بذلك، ولو كان جهله من جهة تخيّل جواز التقديم في فرض عدم
التمكن منه بعده، وأما مع العلم بعدم جواز ذلك ومع هذا قدّم الذبح عليه
فلا يصح الذبح.

سؤال ٨٣١: ما الحكم في ثلث ما يتصدق به إذا لم يجد فقيراً من المؤمنين، و
هل يكفي أخذ الجزاء منه المجهول الحال؟

الخوئي: في مفروض السؤال: لا يجب الإعطاء الى الفقير نفسه بل يجوز
الإعطاء الى وكيله و ان كان الوكيل هو نفس من عليه الهدى، و يتصرف
الوكيل فيه حسب إجازة موكله من الهبة أو البيع أو غير ذلك.

سؤال ٨٣٢: هل هناك خصوصية في الهدى إذا كان ذكراً، أم أنه والأنثى على
حد سواء؟ ومع فرض وجود الخصوصية هل يجزى النائب في الحج
ذبح الأنثى إذا كان المتعارف هو ذبح الذكر؟

الخوئي: لا فرق بينهما.

سؤال ٨٣٣: هل يجزى الهدى إذا كانت خصيئة مشتملة على بيضة واحدة
فقط من أصل خلقتها أو لعارض؟

الخوئي : لا يجزي.

سؤال ٨٣٤ : لو ذبح هديه و تنجس ثوب إحرامه، هل تجب الفورية في تطهيره؟ و هل يجوز إذا دخل منى بعد الذبح (نظراً إلى أن بعض المسالخ خارج منى) و ذبح الهدى هناك لعدم القدرة في غيرها، هل يجوز المبادرة إلى التقصير قبل التطهير؟

الخوئي : نعم بل تجب، ولكن الذبح في غير محل منى إنما يجزي إذا لم يمكنه التأخير إلى آخر أيام ذي الحجة أن يذبح بمنى، و يقدر أن يأتي بعده بطوافه و صلاته وسعيه في ذي الحجة، وإلا فيؤخر الذبح و يقصر فقط في اليوم العاشر كما فعل فعلاً بمنى و يذبح فيها قبل تمام الشهر، و يطوف بعد الذبح و يسعى.

سؤال ٨٣٥ : إذا ذبح الحاج أو نحر هديه خارج منى اضطراراً، فهل يجوز له أن يحلق أو يقصر في نفس المكان، علماً بأنه خارج منى؟
الخوئي : لا يجوز ذلك إلا في نفس منى، و إن عمله في غيرها أعاد في منى إن أمكنه، والله العالم.

سؤال ٨٣٦ : هل يجوز في ثلث الصدقة في الهدى أن يتبرع بقبوله عن فقير ما، ثم يخبره بعد ذلك و يدفع قليلاً من المال و كذلك في ثلث الهدية؟
الخوئي : إن لم يأخذ الحاج و كالة عن الفقير في صرف ثلثه فهو ضامن له على الأحوط، سواء تبرع أم لم يتبرع، و كذا الحال في ثلث المؤمنين.
سؤال ٨٣٧ : وفي أكله من الثلث الثالث، لو أكل قليلاً من الكبد و هي نية، أي غير مستوية بالنار فهل هو مُجزي أم لا؟

الخوئي : نعم يُجزي ذلك.

التبريزي : يجوز إذا لم يكن قليلاً جداً بحيث لا يصدق عليه الأكل .

سؤال ٨٣٨: ذكرت في منسككم الشريف ما عبارته (الأحوط أن يُعطي ثلث الهدى الى الفقير المؤمن صدقة) فهل يجب البحث عن الفقير في منى لأعطاءه الثلث أم يسقط الوجوب عند عدم تواجد الفقير في مكان الذبح أو قريب منه، وهل يجب الضمان للفقير عند عدم تواجده؟

الخبوئي: يجب مع الامكان و عدم الحرج و يسقط مع عدم الإمكان أو الحرج، ولا ضمان معه.

التبريزي: إذا علم أنه لا يوجد فقير هناك فليأخذ وكالة قبل ذلك، و إلا فيضمن حصة الفقير على الأحوط.

سؤال ٨٣٩: هناك بعض المكلفين ذهبوا الى بيت الله الحرام و أدوا مناسك الحج، ولكن لم يستطيعوا تقسيم الهدى على النحو المذكور في رسالتكم الشريفة (مناسك الحج) و لم يأكلوا منه، فما هو حكمهم؟

الخبوئي: وجوب التقسيم المذكور مبني على الاحتياط، و هو تكليف محض لا يضر تركه بحجه، والله العالم.

سؤال ٨٤٠: إذا لم يتمكن المكلف من شراء الذبيحة في منى، و ما يملك من النقود غير كاف لذلك، فهل يجوز الاشتراك مع من يتمكن على ذلك؟

الخبوئي: لا يجوز الإشتراك في الهدى، و وظيفته في الصورة المفروضة الصيام على تفصيل مذكور في المناسك، والله العالم.

مسائل في الحلق و التقصير

سؤال ٨٤١ : إذا قَصَّرَ المعتمر لعمره مفردة، فهل يجوز له عقد النكاح و سائر الاستمتاعات غير الجماع أم لا؟

الخوئي : نعم له تلك غير الجماع حتى يفرغ من طواف النساء.

سؤال ٨٤٢ : ما حكم من لم يعلم بأنه قَصَّرَ خارج منى الأبعد أن أحرم في سنة ثانية لحج نياهي؟

الخوئي : إذا كان قد قَصَّرَ خارج منى و ان جهل بموضعه فلا شيء عليه، و صحَّ حجّه السابق، و احرامه اللاحق، أما لو لم يقصّر حتى أحرم في السنة اللاحقة ففي صحة احرامه الأخير أشكال.

سؤال ٨٤٣ : لو لم يذبح المحرم هديه في اليوم العاشر، هل يجوز له الحلق أو التقصير اذا كان المتبقي من الوقت قبل الغروب لا يسع الذبح، أم لا بدّ من تأجيله الى اليوم التالي؟

الخوئي : يحلق أو يقصّر يوم العيد و لا يؤخره عنه.

سؤال ٨٤٤ : هل يجوز لمن يريد حجّ التمتع أن يحلق رأسه في المدينة في طريقه الى الحج؟

الخوئي : نعم يجوز قبل الاحرام مع الكراهة.

المبحث السادس

مسائل في الصدّ والإحصار

سؤال ٨٤٥: لو صدّ عن الحج و بقي معه مال بمقدار ما يفي بالحجّة، فهل يجب عليه حفظ هذا المال الى السنة الثانية، إذا كان يخشى فوت الاستطاعة بالتصرف فيه؟

الغوثي: نعم يجب عليه حفظ هذا المال.

التبريزي: إذا لم يكن ممّن استقر عليه الحج فلا يجب إبقاء المال الى السنة الثانية، أو ما بعدها.

سؤال ٨٤٦: إذا أحرّم للحج أو العمرة، ولكنه صدّ أو أحصر، ثم اضطر الى استعمال بعض محرمات الإحرام، فهل تجب عليه الكفارات فيما بعد أم لا؟ ثم هل يجب عليه التحلّل بالحلق أو الذبح إذا زال الصد أو الحصر و لو بعد زمن طويل أم لا؟

الغوثي: ذكرنا أحكام الصد و الحصر في رسالة المناسك، و ليس له التحلّل قبل العمل بالوظيفة، والله العالم.

سؤال ٨٤٧: إذا أحرّم للحج أو العمرة ثم صدّ أو أحصر فاضطر الى استعمال بعض المحرمات الى أن إنتهى وقت العمرة مثلاً فهل تبطل العمرة لفوات وقتها، و يبطل معها إحرامها بحيث يجوز له التحلّل بلا شيء، أم عليه التحلّل بالذبح أو الحلق إذا ارتفع الصد، و بالنسبة للمحرمات التي استعملها حين وقت العمرة أو الحج، هل هو مطالب

بكفاراتها أم لا؟

الخوئي : نعم تبطل العمرة أو الحج، ولا حاجة للذبح و الحلق في مفروض السؤال، و أما ما فعله من المحرمات فالظاهر وجوب الكفارة عليه.

سؤال ٨٤٨: لو اعتمر شخص ما عمرة تمتعية، ثم صَدَّ أو أحصر بعدها قبل الإحرام للحج فما هي وظيفته؟

الخوئي : إذا كان الحج مستقراً في ذمته من السابق، أو بقيت استطاعته إلى السنة الثانية وجب عليه الحج فيها، وإلا فلا يجب.

سؤال ٨٤٩ : إذا صَدَّ بعد الطواف في العمرة المفردة، ورجع إلى بلاده، فتزوج جاهلاً، و ارتكب محرمات الإحرام، فهل يلزمه شيء غير قضاء بقية الأعمال بنفسه أو بنائبه؟

الخوئي : حيث أن الشخص المذكور باق على إحرامه، كان تزويجه من امرأة باطلاً، وبما أنه كان جاهلاً، كان وطئه وطئاً شبهة، وإذا صار الولد منه كان الولد ولداً حلالاً، و من هنا يكون خروجه عن الإحرام إنما هو بالإتيان ببقية الأعمال بنفسه أو نيابة، و أما الكفارة عن ارتكاب المحرمات فهي غير واجبة، باعتبار جهله بالحال، إلا في بعض المحرمات الذي يكون في ارتكابه كفارة حتى في حال الجهل، والله العالم.

سؤال ٨٥٠ : إذا ذهب المكلف لأداء الحج الواجب، و احرم من مسجد الشجرة، ثم حصل معه حادث سيّارة منعه من اتمام الحج، فرجع إلى بلده من دون أن يعمل أي شيء، فهل كان يلزمه أن يكلف احداً لكي يضحّي عنه؟ و هل كان ينبغي أن يستنيب لطواف النساء؟ و قد مضى على

الحادث سنتان، فماذا يعمل؟

الخوئي : لا يجب عليه الاثنان المذكوران ، و إنما هو من المحصور الذي حكمه أن يرسل بهدي و يواعد أصحابه أن يذبحوه بمكة يوم كذا، فإذا كان الميعاد قَصْر و أحل من احرامه أينما كان ، فإن لم يتمكن من ارسال هديه ذبح هدياً في مكانه وقَصْر و أحل، وفعلاً اما يرسل أو يذبح في مكانه، و يقَصْر و يُحل، والله العالم.



مركز تحقيقات فقهية وعلوم اسلامی

القسم الثاني

في المحاضرات

مركز تحقيق تكوین وعلوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

كتاب التجارة

وفيه مباحث:



المبحث الأول: في البيع

المبحث الثاني: في أحكام التلفزيون

المبحث الثالث: في حلق اللحية والألعاب الرياضية

المبحث الرابع: في اللهو والغناء والموسيقى

المبحث الأول

مسائل في البيع

سؤال ٨٥١: إذا باع الانسان متاعاً لأشخاص، وعند مراجعة الحساب تبين أنه قد قبض أكثر من الثمن، فراجع المشتريين فأنكروا أن يكونوا قد دفعوا الزائد، فما حكم هذا المبلغ الزائد؟

الخوئي: حكمه حكم المال المجهول مالكة، يتصدق به الى الفقراء من قبل صاحبه بإجازة الحاكم الشرعي، والله العالم.

سؤال ٨٥٢: هل يحرم على صاحب مطعم في دولة كافرة بيع اللحم الذي لم يحرز تذكّيته أو غير المذكّي، وتقديمه لغير المسلمين للأكل، بناء على عدم كونهم مكلفين بالفروع كما هو المعروف من رأيكم الشريف؟

الخوئي: أما بيع غير المذكّي فلا يجوز للمسلم ولا للكافر، نعم لا بأس بتقديمه للكافر لاستنقاذ مبلغ من المال منه، وأما ما لم يحرز تذكّيته فلا بأس ببيعه للكافر، وأما للمسلم فلا يجوز بعنوان الأكل، والله العالم.

التبريزي: يُعلّق على قوله (قدس سره): وأما ما لم يحرز.. بل الأحوط وجوباً عدم جواز بيعه من المسلم بأي عنوان إذا كان ممّا يكون تذكّيته بالذبح أو النحر فقط، و يجوز تقديمه للكافر بالعنوان المتقدم.

سؤال ٨٥٣: هل تجوز المعاوضة على حق الإختصاص في أوراق اليانصيب المتعارفة في زماننا، بمعنى أنه يبذل لمن في يده ورقة اليانصيب ليرفع يده عنها أم لا يجوز ذلك؟

الخوئي : لا تجوز.

سؤال ٨٥٤ : إذا طرحت شركة ما المساهمة العامة في شيء ما، فهل يجوز لشخص أن يشتري من شخص آخر حقه في المساهمة قبل أن يساهم؟
الخوئي : إذا ثبت لشخص حق فلا بأس بشرائه منه، والله العالم.
التبريزي : إذا كان شراء هذا الشخص قبل أن يشتري البائع السهم من الشركة فالبيع باطل، والله العالم.

سؤال ٨٥٥ : إذا باع شخص نخلًا و شرط على المشتري شرطاً ما، كقراءة القرآن ثم بعد الموت أدخل المشتري بالشرط، هل يجوز لورثة البائع مطالبة المشتري أو يبطل البيع؟
الخوئي : نعم لهم خيار فسخ البيع إن لم يجعل القراءة لنفسه فقط، والله العالم.

التبريزي : إذا اشترط البائع شرطاً ما على المشتري، ولم يف المشتري به كان لورثة البائع حق الفسخ إلا إذا كان المشروط مع تخلفه فسخ البائع بالمباشرة، ومعه لا ينتقل حق الخيار إلى الورثة، والله العالم.

سؤال ٨٥٦ : شركات الأسماك المحلية والتي أكثر موظفيها وعمالها من الكنايين و الكفار، ما حكم الأسماك التي توزعها في الأسواق المحلية؟
الخوئي : لا بد من إحراز تذكيتها بموتها خارج الماء بعد أخذها، ولو كان الصائد كافراً، إلا أن يكون البائع لها مسلماً فلا حرج حينئذ بشرائها والأكل منها.

التبريزي : هذا الجواز يختص بصورة احتمال أن البائع المسلم احرز تذكيتها، أي اخراجها من الماء قبل موتها، والله العالم.

سؤال ٨٥٧: إنَّ بعض المهاجرين إلى البلاد الأمريكية حيث أنهم يفقدون الكفاءة العلميّة المطلوبة في تلك البلاد، فتكون تجارتهم هي من طريق بيع الخمور و اللحوم المختلفة (الميتة، والخنزير،...)، فهل يجوز بيع اللحوم غير المذكاة والخنزير لغير المسلمين مع العلم أنَّهم ليسوا من أهل الذمة؟

الخطبي : لا يجوز بيعها مطلقاً، والله العالم.
التبريزي : إذا كان المشتري الكافراً فلا بأس بالتقديم بقصد استنقاذ المال، كما مرّ وهذا بالإضافة إلى غير المذكاة شرعاً، و أما بالإضافة إلى الميتة فكون المسلم بائعاً لها من الكفار أو تقديمها لهم ولو بقصد الاستنقاذ وهن على المسلمين فلا يجوز، والله العالم.

سؤال ٨٥٨: هل يجوز بيع الخمور لغير المسلمين؟

الخطبي : تلك أيضاً لا يجوز بيعها مطلقاً، والله العالم.

سؤال ٨٥٩: ما هو الحكم في الثمن المحصل من المعاملة السابقة؟

الخطبي : يجوز فعلاً تملك تلك الأثمان المأخوذة من غير المسلمين، والله العالم.

سؤال ٨٦٠: ما الحكم في بيع المسجّلات مع العلم بأنها تستعمل لإستماع اللّهُو؟

الخطبي : لا بأس ببيعها حيث أنها من ذوات المنافع المشتركة.

سؤال ٨٦١: هل يجوز شراء و بيع الأشرطة و الأدوات التي تبث الغناء و الموسيقى وتستخدم لهذا الغرض؟

الخطبي : لا يجوز ذلك، فالمال الذي يؤخذ لقاء هذه الأشرطة و غيرها

حرام، وكذلك يأثم المشتري لأنه صرف أمواله في الحرام.

سؤال ٨٦٢: هل يحق للتاجر رفع أسعار السلع الضرورية بدون سبب معقول، بشكل لا تتحمل مضاعفاته أكثرية الناس؟

الخبثي: ان كان مستورداً بنفسه فله ذلك، و ان كان يشتري من الحكومة فلا يسمح له ذلك، والله العالم.

سؤال ٨٦٣: قد يبيع المسلم مسلماً آخر «أي شيء» و يربح منه ربحاً هائلاً كضعف رأس المال، أو أكثر، فهل هذا جائز؟

الخبثي: يجوز، ولا يحسن أن يربح بما ينافي المروءة والانصاف، و إن كان ليس محرماً شرعاً، والله العالم.

سؤال ٨٦٤: زيد عنده دكان يبيع فيه الحلال والحرام، و عمرو اشترى منه شيئاً حلالاً فهل يجوز لعمرو أخذ الباقي بعد فرض أن عمرو أبقى له عند زيد دينار مثلاً و بعد العلم الإجمالي بحرمة بعض أموال زيد؟

الخبثي: إذا لم يعلم بحرمة ما يأخذه بخصوصه، فلا بأس بأخذه، والله العالم.

سؤال ٨٦٥: هل تجوز التجارة باللحوم والجلود المستوردة من دول غير إسلامية، و هل يجوز عرضها في سوق المسلمين؟

الخبثي: لا بأس بالمشكوك تذكيتها، ثم اعلام المشتري بعدم احراز تذكيتها، ان احتمل اعتماد المشتري عليه في احراز تذكيتها ما يشتري منه، والله العالم.

التبريزي: الأحوط وجوباً عدم جواز بيع المشكوك تذكيته بالذبح أو النحر فقط، و اما إذا كانت التذكية بالصيد فلا بأس ببيع المشكوك منه،

والله العالم.

سؤال ٨٦٦: ما حكم شراء البضائع التي تصدرها الجمارك في حال تأخر أصحابها عن استلامها، سواء علم المشتري بأن صاحب السلعة المستورد كان يعلم بشروط الجمارك في هذه المسألة أو لا يعلم، أو كان يعلم بذلك ولكنه تأخر عن استلامها لظروف طارئة، فصدورت بعد انتهاء المدة المقررة لبقاء البضاعة في الجمارك؟

الخوئي: هذه داخلة في عداد الاموال المجهول مالکها، ولها حكم تلك. التبريزي: إذا عرف مالك البضاعة فاللازم مراجعته، ومع عدم التمكن من معرفته يجري عليها حكم مجهول المالك، نعم لو أعلنت الجمارك بيع البضاعة عند تأخر صاحبها عن استلامها في وقت معين و صاحبها مع علمه بذلك تأخر في استلامها فلا يبعد جواز الشراء، والله العالم.

سؤال ٨٦٧: هل يجوز بيع ما يستخدم في الغالب الكثير في الحرام، كأمواس الحلاقة لحلق اللحية وكراريس الكتابة والأقلام، التي تستخدم في الحرام والبطاريات الجافة التي تُشترى لإستخدام الراديو في الغناء، علماً أنها لها قابلية في استخدامها في الحلال، وإن قل ذلك بالفعل أو عدم ذلك؟

الخوئي: تكفي في صحة البيع قابلية المبيع للإنتفاع منه في الحلال.

سؤال ٨٦٨: هل يجوز بيع ما ذكر في السؤال السابق وما شاكله في حالة أنني أعلم قطعاً أن المشتري سيستخدمه في الحرام؟

الخوئي: لا يضر ما يستخدمه المشتري بسوء إختياره.

سؤال ٨٦٩: هل يجوز بيع أغراض مكتوب على غلافها الخارجي مثل

الكرتون اسم المورد لها أو صاحب مصنعها، و ذلك الأسم فيه لفظ الجلالة واطمئن أن لفظ الجلالة سيُعرض للهلك من قبل المشتري مع أنه مسلم؟

الخبوئي :لا يجوز البيع في مفروض السؤال.

التبريزي : لا يجوز البيع إلا إذا تمكّن من محو اسم الجلالة عند التسليم الى المشتري، بالقلع أو الحك، والله العالم.

سؤال ٨٧٠ :الجمعيات التعاونية التي تباع فيها محرّمات كاللحوم المستوردة، ما حكم الأرباح على الأسهم بالنسبة للمشاركين فيها؟

الخبوئي : لا يجوز في مثلها الاشتراك في أرباح السهام منها.

سؤال ٨٧١: هل يجوز شراء المنتجات الاسرائيلية، أو غير الاسلامية، وهل يجوز الشراء ممن يُساند اسرائيل مادياً؟

الخبوئي :إذا كان موجّباً لتقويتها لم يجز، والله العالم.

سؤال ٨٧٢: لو اشترى المكلف عدة بطانيات مغصوبة، وبعد ذلك ندم على فعله، فعرض البضاعة على مقوّم، فسعر الواحدة بعشرين، وهو كان اشتراها بخمسة، فهل يجوز له استرجاع رأس ماله الذي دفعه كُثْمَن، أم يُنفقه كله على الفقراء؟

الخبوئي : في مورد السؤال: يقبل تلك البطانيات لنا، و بحسابنا، ثم يبيعها بسعر اليوم، ثم يأخذ رأسماله الذي اشتراها به لنفسه، برخصة منّا، و يتصدّق بباقي الثمن عن صاحبها الأول، والله العالم.

التبريزي : هذا كله إذا لم يتمكّن من معرفة صاحب البطانيات ولو اجمالاً في عدد محصور والله العالم.

سؤال ٨٧٣ : إن مؤسسة الموائى فى بلادنا مؤسسة حكومية و من القانون الجارى فيها أخذ أجره على البضاعات التى تصل إليها بحسب ما تستغرقه من أيام و بعض التجار قد يتأخروا إخباره عن وصول بضاعته فتمر على بضاعته أيام، ربما تستهلك فيها الأجره قيمة البضاعة، و تُقدم المؤسسة على بيع البضاعة من دون مراجعة صاحبها، ولعلّ صاحبها يُفضل تركها و الاعراض عنها، من جهة عدم الفائدة فيها، لكثرة ما تطلبه من أجره، هل يجوز شراء هذه البضاعة سواء علم صاحبها أو لم يعلم أو يطبق عليها حكم مجهول المالك اذا لم يُعلم صاحبها؟.

الخبوئى : اذا اشترطت المؤسسة على أصحاب البضائع ذلك فى ما لو تخلفوا عن استلام البضائع فى مدة معينة، أو أنهم أعرضوا عنها لجهة من الجهات جاز شراءها ولم يجر عليها حكم المجهول مالكة. والله العالم.

سؤال ٨٧٤ : نرجو التفضل ببيان الحكم الشرعى وفق رأيكم الشريف حول هذا الموضوع: هو ان شخصا مدينا لأحد البنوك التجارية وعند عجزه عن الوفاء بدينه تولت المحاكم المدنية بيع املاكه، للوفاء بدينه و تسديده للبنك، و من جملة املاكه المعروضة للبيع فى المزاد أراضى سكنية، فلو اشترك شخص ما فى المزايدة و وقع عليه الشراء، و معلوم ان المتولى للبيع هو المحكمة، فما هو رأيكم فى هذه القضية؟

الخبوئى : اذا كان المدين على علم من ان المصرف يقدم على بيع الأراضى السكنية بواسطة المحكمة فى فرض العجز عن اداء الدين و اقدم عالما عامدا فالظاهر ان ذلك شرط فى ضمن الدين، و فى هذه الصورة لا مانع من شراء الأراضى المذكورة، و فى غير هذه الصورة لا يجوز شراؤها،

والله العالم.

سؤال ٨٧٥: هل يصح البيع او المعاطاة على الأطعمة النجسة كالدهون و الأجبان التي باشرها الكافر اذا تم ذلك مع من يستحل تناولها كالكافر مثلاً وهل يختلف الحكم في اللحوم غير المذكاة؟

الخنوي: نعم يصح بيع الأطعمة النجسة مطلقاً حتى لغير المستحل أكلها، ولكن يجب في هذا الفرض اعلام المشتري بالنجاسة، و أما اللحوم فان كانت ميتة فلا يجوز بيعها مطلقاً، و ان كانت مشكوكة التذكية يجوز بيعها مع الاعلام والله العالم.

التبريزي: قد تقدّم أنه إذا كانت التذكية بالذبح أو النحر فالأحوط وجوباً عدم جواز البيع مع الشك في التذكية، والله العالم.

سؤال ٨٧٦: إذا ابتاع أحد شيئاً واشترط عليه البائع ألا يبيع ما يفضل عن حاجته، فهل يلزم ذلك الشرط مع قبول المشتري له أم لا؟

الخنوي: يلزم العمل بالشرطين كقولنا لا يبيع ما يفضل عن حاجته

سؤال ٨٧٧: إذا اشترى شخص خمراً بعشرين ديناراً، و باعه بأربعين عن جهل، فهل يدفع جميع المبلغ على أنه مجهول المالك، أم يدفع الربح فقط؟

الخنوي: يدفع جميع المبلغ الى صاحبه إن عرفه، وإلا فهو مجهول المالك.

سؤال ٨٧٨: المسلم الذي يبيع الخمر هل يجوز شراء اللحم منه إذا ادّعى حليته؟

الخنوي: إذا كان شراء اللحم منه ترويحاً لعمله لم يجز، والله العالم.

سؤال ٨٧٩: اللحوم غير المذكات، هل يجوز للمسلم بيعها في المحلات لغير المسلم تحت عنوان الإستنقاذ، و هل يجوز له متابعة هذا العمل؟
الخوئي: لا بأس مع عدم قصد البيع واقعاً، أو قصده أيضاً، إن احتمل فيها الذبح الشرعي، أما مع فرض كونها ميتة، فلا يجوز حتى في صورة البيع بهذا القصد، والله العالم.

التبريزي: قد تقدّم الحكم في صورة الشك في التذكية، وبما أن بيع الميتة عدم جوازه وضعي لا تكليفي فلو أنشأ صورة البيع ولكن كان داعيه هو الاستنقاذ فلا بأس به، نعم لا يجوز ذلك في الميتة عُرفاً كما مرّ، والله العالم.

سؤال ٨٨٠: إذا اصطاد المسلم الخنزير أو الكلب، فهل يجوز له أن يبيعه على من يستحل أكله «كاليهود والنصارى والفلبنيين» أم لا؟

الخوئي: لا يجوز بيع الخنزير ولا الكلب، حتى على الكفار، والله العالم.
سؤال ٨٨١: شخص اشترى بضاعة من آخر، و بعد ذلك علم بأن تلك البضاعة حرام، و عندما أراد المشتري فسخ البيع و ارجاع البضاعة لم يرض البائع الا أن يخسر المشتري مبلغاً من المال (من الثمن) هل يلزمه ذلك أو يتنازل عن الجميع؟

الخوئي: نعم له إلزام البائع برد الثمن بعدما علم بحرمة المعاملة و بطلانها.
سؤال ٨٨٢: شخص يملك محلاً لبيع السجاد، فهو يبيع بالثمن الحاضر بخمسين و بالغائب بمئة (أي المؤجل) على شكل أقساط فهل يصح ذلك؟

الخوئي: لا مانع من ذلك، اذا عيّن أحد الوجهين، و أما إذا قال بعثك نقداً بعشرة و نسيئة بعشرين و قبل المشتري فباطل، كما ذكر في مسألة (١٩٢)

- المنهاج، ج ٢ - والله العالم.

التبريزي: المراد تعيين البائع أحد الوجهين عند إنشاء المعاملة، ولا يفيد تعيين المشتري عند قبوله من غير تعيين البائع، والله العالم.

سؤال ٨٨٣: إذا اشترى الانسان متاعاً من انسان آخر، ولم يكن معه الثمن فدفع له حلقة من الذهب كأمانة الى أن يأتي له بالثمن، وذهب المشتري ولم يرجع و مضى على ذلك أكثر من سنة، فهل يجوز للبائع أن يبيع الحلقة و يأخذ حقه و يتصدق بالباقي على الفقراء؟
الخوئي: نعم يجوز له ذلك.

سؤال ٨٨٤: أدوات القمار كالشطرنج والطاولة والورق - الزنجفة - وغيرها مما يستعمل عادة للقمار ما حكم ممارسة ما يلي:
١- بيع تلك الأدوات؟

٢- شراء تلك الأدوات؟

٣- الثمن مقابل بيعها حلال أم حرام؟

الخوئي: حرام جميعها، وما يتفرع عليها، والله العالم.

سؤال ٨٨٥: الشقق التي تُشترى على الخريطة، بمعنى أن تاجر البناء يأتي بخريطة لبناية مؤلفة من عدة طوابق، وكل طابق مؤلف من شقتين، أو أكثر للسكن، و يبيع الطابق و الشقة على الخريطة، (أي يُعين للمشتري الطابق الذي يريده الأول أو الثاني أو الثالث.. الخ، قبل البناء) و يكون اسم المشتري عليها و يقبض قسماً من الثمن حسب الاتفاق بين البائع و المشتري في الثمن و في المواصفات، و بعد قبض الثمن يبدأ بالبناء، و بعد مدة سنة أو أكثر يُسلم البائع المشتري الشقة، فهل هذا البيع صحيح؟ و من أي أنواع البيع، الكلي أو من غيره؟

الخوئي : إنَّ البيع في مفروض السؤال داخل في بيع السلف، و يعتبر في صحته أن تكون مدته مضبوطة، و الّا لكان باطلاً، كما يُعتبر فيه قبض الثمن تماماً قبل التفرّق، ولو قبض البعض صحّ فيه، و بطل في الباقي و تفصيل ذلك مذكور في الرسالة العمليّة، والله العالم.

سؤال ٨٨٦ : الشراب المسمى بالبيرة الذي هو نقيع الشعير، المسمى في عرف الفقهاء بالفقاع ما حكم ممارسة ما يلي:

١- هل يجوز شربها سواء كانت تحتوي على نسبة من الكحول أو لا تحتوي؟

٢- هل يجوز بيعها إذا كانت لها الأثر في جلب الكثير من المشتريين لشراء حوائجهم من محل بائعها، سواء كان البائع صاحب المحل أو عامل فيه؟

٣- هل الثمن الذي يأخذه البائع مقابل البيرة حلال أم حرام؟

٤- هل يجوز شرائها لشربها أو لتقديمتها للغير، سواء كان الثمن منه أو من الغير؟

مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي

٥- هل يجوز صنعها؟

٦- هل يجوز حملها من مكان الى آخر أو المساعدة على ترتيبها في المخازن أو المتاجر؟

٧- ما بيان أهل البيت عليهم السلام عنها، وهل يعتبر الممارس لهذه الأمور فاسق إذا كانت محرّمة و يعلم بحرمتها؟

الخوئي : لا يجوز، فإنها خمر استصغرها الناس «كما في المأثور» و لها جميع ما للخمر و منه يعلم أجوبة الأسئلة السابقة بأسرها، وهي الحرمة.

المبحث الثاني

مسائل في احكام التلفزيون و أفلامه

سؤال ٨٨٧: ذكرتم في المنهاج - ج ٢ - ص ٨ - من المكاسب المحرمة بالنسبة للتلفزيون (و أما مشاهدة أفلامه فلا بأس بها إذا لم تكن مثيرة للشهوة) ما هو المقصود من الشهوة هنا؟ هل مجرد وجودها، أم لابد من تأدية الشهوة الى حصول المحرم كالإمضاء مثلاً؟

الغوثي : لا يُعتبر في الحرمة حصول الإمضاء.

التبريزي : اللازم ترك مشاهدتها اذا كانت مثيرة للشهوة، بحيث يخاف بها من وقوعه في الحرام، والله العالم.

سؤال ٨٨٨ : و قلتم أيضاً في نفس المسألة بعد هذه العبارة (وإذا اتفق أن صارت فوائده المحللة المذكورة كثيرة الوقوع، بحيث لم يعد من آلات اللهو عرفاً جاز بيعه وإستعماله)، فلو فرض أن إنساناً اشترى تلفزيوناً بقصد النظر إلى الأشياء المفيدة أو المريحة للنفس، فهل يجوز في مثل هذه الحالة أم لا؟

الغوثي : اذا عدّ عرفاً من آلات اللهو لا يجوز حتى في الحالة المذكورة. التبريزي : بيعه و شراءه في نفسه حلال، فإنه من الآلات المشتركة، والله العالم.

سؤال ٨٨٩ : هل يجوز إستعمال جهاز التلفزيون مع الفيديو لمشاهدة المحاضرات الدينية و المجالس الحسينية والأفلام المحللة، في فرض

استعمال التلفزيون فقط يُعدّ عرفاً آلة لهو؟

الخطوي : لا بأس بها في الفرض، فلو فرض أنه من آلات اللهو لا يجوز فتحه للمباح أيضاً.

التبريزي : قد ظهر حكمه ممّا تقدّم.

سؤال ٨٩٠: هل يجوز مشاهدة الأفلام التلفزيونية أو السينمائية، إذا كانت تحتوي على صور نساء متبذلات وكان المشاهد لا ينظر بشهوة ولا يتأثر أخلاقياً بذلك؟

الخطوي : في مفروض السؤال: لا بأس بها.

سؤال ٨٩١: هل يجوز النظر إلى أفلام يعرض فيها كيفية الاتصال الجنسي و كيفية تكون الجنين و كيفية الولادة عند الإنسان؟

الخطوي : هذا من الخلاعات التي لا يجوز النظر إليها إذا كان مثيراً للشهوة.
سؤال ٨٩٢: هل يجوز النظر إلى أفلام التلفزيون الغير خلاعية، ولكنها تحتوي على قصص عاطفية، وحب و غرام؟
الخطوي : لا بأس به، والله العالم.

سؤال ٨٩٣: قد ذكرتم في رسالتكم أن حرمة التلفزيون شراء واستعمالاً موكولة إلى العرف و قد وقع النزاع حول العرف، فعده البعض أنه آلة لهو، والبعض لم يقطع بذلك فلذلك لم نعرف حقيقته، فالرجاء أن نعرف منكم أما الجواز أو العدم لنعرف تكليفنا؟

الخطوي : إذا كان مشكوكاً، ولم يثبت كونه آلة لهو، جاز اقتناؤه، والله العالم.
سؤال ٨٩٤: هل يجوز مشاهدة التمثيليات التي يستهزأ فيها الممثلون بعضهم من بعض؟

الخوئي : نعم يجوز، والله العالم.

سؤال ٨٩٥ : هل استعمال التلفزيون الذي يُعد عرفاً آلة لهو في البرامج المحللة جائز، أم أن مشاهدتها فقط هي الجائزة، من دون استعمال للتلفزيون؟

الخوئي : لو عُدَّ عرفاً من آلات اللهو لم يجز استعماله مطلقاً، وإن لم يُعد منها عرفاً بأن يكون من الآلات المشتركة جاز استعماله في تلك البرامج. التبريزي : إذا كان الشيء من آلات اللهو، لم يجز بيعه و شراؤه، و استعماله في اللهو خاصة، و أما وجوب اتلافه بحيث ينافيه استعماله في المحلل ففيه تأمل، والله العالم.

سؤال ٨٩٦ : إذا عرض بواسطة التلفزيون فلماً علمياً عن كيفية التناسل و اللقاح بين الحيوانات، هل يجوز مشاهدته؟
الخوئي : لا بأس بها في نفسها، والله العالم.

سؤال ٨٩٧ : هل يجوز للمرأة أن تنظر إلى المصارعة في التلفزيون؟
الخوئي : لا بأس به في نفسه.

سؤال ٨٩٨ : ما حكم أجهزة الفيديو إذا استعملت في المباحات و ما حكم بيعها؟

الخوئي : إذا كان مشتركة في الاستفادة بين المحرّمات والمباحات فلا بأس، والله العالم.

التبريزي : الظاهر أنها أيضاً من الآلات المشتركة، والله العالم.

المبحث الثالث

مسائل في حلق اللحية

سؤال ٨٩٩ : هل يجوز حلق الرأس عند من يحلق لحى الناس، و يأخذ أجره على ذلك؟

الخوئي : لا بأس به.

سؤال ٩٠٠ : هل ان تحريم حلق اللحية لديكم، تحريم وجوبي أم تحريم احتياطي، وعلى كلا الأمرين ما المقدار الواجب ابقاؤه منها طولاً و عرضاً وارتفاعاً (أي سمكاً)؟

الخوئي : لا يجوز حلق اللحية على الأحوط الوجوبي، و مقدار ذلك أن يصدق معه أنه لم يحلق لحيته، أو أنه ملتح عرفاً.

سؤال ٩٠١ : هل الأجرة التي يأخذها الحلاق مقابل حلق اللحية حرام؟
الخوئي : لا تحل الأجرة.

سؤال ٩٠٢ : ما هي حدود طول الشعرة التي يجب اثباتها؟
الخوئي : بمقدار الصدق عرفاً.

سؤال ٩٠٣ : المصّر على حلق اللحية مع علمه بالحرمة إذا كان ملتزماً بغيرها من الواجبات، تاركاً لغيرها من المحرمات هل هو فاسق أم غير فاسق، و ما حكم مُستحلها؟

الخوئي : محكوم بالفسق مع العلم بالحرمة إلا أن يكون معذوراً شرعاً، و أما المُستحل فلا يوجب الكفر لأنه ليس من الضروريات التي مستحلها

قد يكون كافراً إذا انتهى إلى إنكار الرسالة ولكن يوجب الفسق، إلا إذا كان مجتهداً أو مقلداً لمن يستحله.

التبريزي : يُعَلَّقُ على جوابه (قدس سره): ولكن لا تجري عليه أحكام العدالة إذا كان تقليده من مجتهد يرى الاحتياط الوجوبي في الترك، والله العالم.

سؤال ٩٠٤: هل يجوز حلق لحية الغير إذا كان لها الأثر في مجيء الزبائن إلى الحلاق بحيث إذا لم يحلق اللحية تقل الزبائن؟
الخوئي : لا يحل التوصل بالحرام لجلب الحلال.

التبريزي : لا يجوز ارتكاب غير الجائز للحصول على المال، والله العالم.
سؤال ٩٠٥: هل يجوز للشاب الذي يعيش مع أترابه الشباب الذين يحلقون لحاهم و يعيبونه في ابقاء لحيته، و يجد في ذلك حرجاً، أن يحلق لحيته مراعاة لذلك؟

الخوئي : لا يجوز حلق اللحية على الأخط وجوباً، من دون عذر شرعي، و من موارد العذر لزوم الحرج حقيقة، والله العالم.

سؤال ٩٠٦: هل العارضين من اللحية؟ وما مقدار اللحية التي يحرم حلقها؟
الخوئي : ليس العارضان من اللحية، وما يحرم حلقه منها هو الذقن.
سؤال ٩٠٧: إذا رأينا شخصاً حالقاً لحيته، ولم نعلم أنه لعذر أم لغير عذر، فماذا نحكم عليه؟

الخوئي : مع الشك فعله محمول على الصحة.
سؤال ٩٠٨: قيل أن حلق اللحية يمنع من قبول الصلاة، فهل هذا صحيح؟
الخوئي : «أما يتقبل الله من المتقين» صدق الله العلي العظيم، ولا يختص

ذلك بفعل حلق اللحية الممنوع على الأحوط.

سؤال ٩٠٩ : ما عقوبة حالق اللحية؟

الخوئي : ليس له عقوبة دنيوية، اما عقوبته الأخروية فهي استحقاق الدخول في النار، والله العالم.

التبريزي : نعم يستحق العقوبة الأخروية سواء أكانت بدخول النار أو بغيره، والله العالم.

سؤال ٩١٠ : هل تقبل شهادة حالق اللحية مطلقا ام في بعض الصور؟

الخوئي : لا تقبل الا اذا كان معذورا في حلقها، والله العالم.

سؤال ٩١١ : لو انحصرت الشهادة في شخصين احدهما أو كلاهما حالق

اللحية، فهل يجوز التعويل على هذه الشهادة؟

الخوئي : لا يجوز الاعتماد عليها الا اذا حصل له الإطمئنان والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : يكونهما معذورين، أو حصل الإطمئنان بصدقها في غير المرافعات ونحوها، أما في المرافعات ونحوها فلا بد من شهادة العدول، ولا يكفي الإطمئنان بالصدق، والله العالم.

سؤال ٩١٢ : افتيتم بحرمة حلق اللحية على الأحوط وجوبا، فهل ان حالق

اللحية فاسق و اذا كان كذلك فهل تجوز غيبته؟

الخوئي : نعم حرام على الأحوط، ولكن لا تجوز غيبة حالق اللحية

لاحتمال رجوعه الى من يجوزه، او كونه مضطرا اليه ولو بمقدار الحرج

والمشقة التي لا تتحمل عادة، والله العالم.

سؤال ٩١٣ : لو أن الوالد أمر ولده بأن يحلق لحيته وهدده بالطرد مثلا فهل

يجوز مخالفته في حلقها ام لا؟

الخطبي : لا يجوز حلق اللحية بدون عذر شرعي على الأحوط ويجوز مخالفة الوالد اذا أمر بترك واجب او فعل حرام والأولى ارضاءه، والله العالم.

سؤال ٩١٤: هناك كثيرون يسألون عن وضع اللحية، فإن أجبناهم بأنه يحرم حلقها قد ينفروا منّا، وبذلك نفقد صداقتهم أو كسبهم لطريق الهداية، فهل يجوز أن نردّ على مثل هذا السؤال بأننا نقتدي برسول الله ﷺ دون أن نبين حرمة حلق اللحية؟

الخطبي : نعم يجوز أن ترد على السؤال المزبور بذلك الجواب، والله العالم.



مركز تحقيقات و نشر علوم اسلامی

مسائل تتعلق بالالعاب الرياضية

سؤال ٩١٥ : هل يعتبر لعب كرة القدم في كل يوم ساعة او ساعتين مثلاً تضييع للوقت وهل هذا جائز ام لا؟

الغوثي : لا بأس بذلك ما لم يستلزم حراماً او ترك واجب، والله العالم.

سؤال ٩١٦ : (أدام الله فضلكم) وما حكم مشاهدتها بمال او بغير مال علماً بأن اللاعبين من الرجال؟

الغوثي : لا مانع من مشاهدة ذلك بمال او بغير مال، والله العالم.

سؤال ٩١٧ : ما رأي سماحتكم في الكسب عن طريق الكرة في الجهات التالية علماً بأنها لا تتعارض مع أوقات الصلاة:

(١) التدريب وهو تعليم اللاعب على اللعب؟

(٢) التحكيم بين اللاعبين؟

(٣) اسعاف و علاج المصابين بالكرة؟

(٤) العمل كسائق باص لأحد الأندية لخدمة لاعبي الكرة؟

الغوثي : اذا لم تكن مبنية على الرهان و لا مستلزمة لمحرم شرعي فلا بأس بالتحكيم، و اما الأولى و الأخيرتان فهي خدمة لا اشكال فيها و لا بأس بها والله العالم.

المبحث الرابع

مسائل اللّهُو والغناء والموسيقى

سؤال ٩١٨ : تقوم بعض المستشفيات والمصانع والمطاعم وغيرها من الأماكن العامة ببث أصوات الموسيقى عن طريق المسجلات أو الراديو تسمى بالموسيقى الهادئة، فما حكم هذه الأصوات من حيث الإستخدام والإستماع؟

الغوثي : ان كانت أصواتاً متداولة في مجالس اللّهُو والطرب حرم استماعها.

سؤال ٩١٩ : ١- ما حكم سماع الموسيقى إذا فرضنا أن بعض سامعيها يحس بطرب من جراء ذلك، و بعضهم لا يحس، و ما حكم ذلك بالنسبة لمن لا يشعر بالطرب من ذلك؟

٢- ما حكم الموسيقى إذا كانت تبعث على الطرب، حين الإستعداد للخروج الى الحرب دفاعاً عن الحق بإتخاذ ذلك محرّضاً للدفاع عن الحق؟

الغوثي : ١- الموسيقى المحرم هو ما يُناسب مجالس اللّهُو والطرب، ولو لم يطرب لسامع مخصوص.

٢- ليس في ذلك مما مرّ من المحرّم.

التبريزي : ١- يُضاف الى جوابه (قدس سره) : فان استعماله و الإستماع اليه محرم، و أما السماع الخالي عن الاستماع فلا حرمة فيه. ٢- يُضاف الى

جوابه (قدس سره): فإن ذلك ليس موجباً للطرب اللهوي، فلا بأس به، والله العالم.

سؤال ٩٢٠: هناك من يزعم أن أغاني الحزن وموسيقاها، وأغاني الأطفال مع الأناشيد بالموسيقى ليس حراماً، لأنها لا تكون لهوية، فهل هذا صحيح، وما رأي سماحتكم فيه؟

الخبثي: نعم هذا صحيح على ما فرض من كون ذلك لم يكن على الكيفية المتداولة في مجالس اللهو واللعب.

سؤال ٩٢١: ما يتعارف عند أهل البادية في أعراسهم وحفلاتهم من ضرب الطبول والغناء للرجل بشكل جماعي ويسمى بالعرضة هل هو جائز أم لا؟

الخبثي: لا يجوز ذلك.

سؤال ٩٢٢: بعض المسجّرين يدقون الطبل لإيقاظ النائمين للسحور للصيام، فما حكم ذلك؟

الخبثي: لا بأس به.

سؤال ٩٢٣: بعض النساء في الأعراس إذا لم يحصل لهن الدفوف يضربن على بعض الأواني التي تحدث صوتاً كصوت الدفوف، ما حكم ذلك؟

الخبثي: لا يجوز ضرب آلات اللهو أو بنحو ما يضرب في مجالس اللهو، وإنما المستثنى الغناء لهن بشرط عدم ضم محرّم.

التبريزي: لا يجوز الضرب بالآلات اللهو، وأما الضرب على غيرها فيدخل في مطلق اللهو، لا اللهو المحرّم، والله العالم.

سؤال ٩٢٤: سيّدي لماذا لا يُحرّم المراجع الموسيقى والغناء كلياً، بدل من

وضع الناس في الحيرة، اللهوي و غير اللهوي، والوقوع في شبهاتها، فإن الشباب كثيراً ما يتحيرون في اللهوي و غيره؟

الخوئي : ذلك لأن المراجع ليس من شأنهم تشريع الأحكام من أنفسهم، و إنما عليهم أن يبينوا ما فهموه من أدلة الأحكام، و هي الكتاب والسنة، وما فهموا منها في الموضوع هو حرمة الغناء اللهوي فقط دون الإطلاق.

سؤال ٩٢٥ : هل يحرم الاستماع الى الغناء والموسيقى وما الدليل على حرمة؟

الخوئي : الاستماع الى الغناء والموسيقى حرام باتفاق العلماء، والدليل على حرمة مُستمد من القرآن الكريم والاحاديث الواردة عن النبي الاكرم ﷺ و اهل بيته الطاهرين (عليهم السلام) فأما الدليل من القرآن الكريم فهو قوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم و يتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين، وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبراً كأن لم يسمعها كأن في اذنيه وقراً فبشره بعذاب أليم) لقمان ٦ و ٧ (اللهو) في اللغة هو ما يُشغلك عما يُهمك، و لهو الحديث هو ما يلهي عن الحق، كالتغني بالشعر والملاهي و المزامير وكالحكايات الخرافية والقصص الداعية الى الفسق والفجور، كل ذلك يشمل لهو الحديث والمراد بسبيل الله هو القرآن الكريم بما فيه من المعارف الحقة و يوهنها في انظار الناس، فاذا كان الانسان مُشتغلاً باستماع الاغاني والموسيقى والحكايات الخرافية، فانه سوف لا يعتني بالقرآن الكريم و لا يهتم بتعلم مفاهيم الاسلام، بل يصل الى مرحلة لا يُحب أن يستمع الى القرآن الكريم، و هذا ما نراه ماثلاً امام اعيننا هذه

الايام، فبعض الناس بلغ بهم الاهتمام بلهو الحديث (الغناء والموسيقى) الى درجة تراهم متوجهين لاستماع الغناء والموسيقى من (الراديو او التلفزيون) أو غيرهما، فاذا حان موعد تلاوة القرآن الكريم أغلقوا الجهاز و أعرضوا عن الاستماع لكلام الله العظيم، وهذا مصداق ما تذكره الآية الشريفة (واذا تتلى عليه آياتنا وليّ مُستكبرا).

وعلى كل حال فالدليل على حرمة الاستماع الى الغناء والموسيقى واف من النصوص الشرعيّة.

فلهو الحديث يشمل الغناء والموسيقى، كما جاءت بذلك رواية أبي إمامة عن النبي ﷺ أنه قال ﷺ لا يحل تعليم المغنيات ولا بيعهن و اثمانهن حرام، و قد نزل تصديق ذلك في كتاب الله (ومن الناس يشتري لهو الحديث ليضلّ عن سبيل الله...) و قال الامام الباقر عليه السلام : الغناء مما أوعده الله عليه النار، و تلى هذه الآية (المتقدمة) قال: ومنه الغناء أي من لهو الحديث. وعلاوة على هذه الأدلة الصريحة فقد وردت احاديث اخرى، قال رسول الله ﷺ: يُحشر صاحب الطنبور يوم القيامة وهو أسود الوجه و بيده طنبور من النار و فوق رأسه سبعون ألف ملك و بيد كل ملك مقمعة يضربون رأسه و وجهه، و يُحشر صاحب الغناء من قبره أعمى و اخرس و أبكم، و يحشر الزاني مثل ذلك، و يحشر صاحب المزمارة مثل ذلك و صاحب الدف مثل ذلك. و قال ﷺ أيضا: من استمع الى اللهو (الغناء والموسيقى) يذاب في اذنه الانك (هو الرصاص المذاب) يوم القيامة و قال ﷺ الغناء و الموسيقى رقية الزناء أي وسيلة أو طريق يودي الى الزنا والعياذ بالله.

وقال الامام الصادق عليه السلام: الغناء يورث النفاق و الفقر.

وقال عليه السلام: «بيت الغناء لا تؤمن فيه الفجيعة ولا تُجاب فيه الدعوة ولا تدخله الملائكة».

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): وقد ورد الوعيد بالعقاب الأخرى والأمر بالإستغفار وغسل التوبة، على مُستمع الغناء والموسيقى اللهوي في موثقة مسعدة بن زياد، وشي من ذلك لا يكون في ارتكاب الحلال، والله العالم.

سؤال ٩٢٦ : الموسيقى اذا استعملت في غير الطرب واللهو، هل يجوز الإستماع إليها، ومع الشك أنها تناسب أهل الطرب واللهو ما حكم ذلك؟
الخوئي : إذا كانت بكيفيتها اللهوية لم يجز الاستماع لها، ومع الشك الموضوعي لم يحرم.

سؤال ٩٢٧ : هل يجوز الإستماع لأناشيد دينية، تنشدها نسوة، اذا كانت لا تثير شهوة، وكانت بطريق غير مباشر كالراديو؟
الخوئي : لا بأس به.

سؤال ٩٢٨ : بعض الخطباء يكرّرون بعض الألفاظ في نفس واحد بفرض التأثير في الشعر والنثر، فهل يعتبر ذلك من الترجيع؟
الخوئي : ليس كل ترجيع بمحرّم.

سؤال ٩٢٩ : جاء في بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وآله اجتاز بمكان فسمع صوت دف فقال: ما هذا! قالوا: فلان عرس بأهله فقال صلى الله عليه وآله حسن هذا النكاح لا السفاح.. الخ، وفي رواية أخرى عن الامام الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله مرّ ببني زريق فسمع عزفاً فقال ما هذا؟ فقالوا يا رسول الله

(نكح فلان) فقال ﷺ أكمل دينه هذا النكاح لا السفاح و أضاف لا يكون نكاح في السر حتى يرى دخان أو يسمع صوت دف ما هو رأيكم بذلك؟
الخنوي : إن الروايات المجوزة لضرب الدف معلولة عندنا و متروكة الظواهر بما أو ضحنا في محله.

سؤال ٩٣٠: هناك روايات تحرم الدفوف كما ورد في بعضها أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه خمر أو دف أو طنبور، و لا يستجاب دعاؤهم، و في بعضها عن النبي ﷺ أن صاحب الطنبور يحشر أعمى و أخرس و أبكم، و يحشر صاحب الدف مثله، فما رأيكم في هذه الروايات المتعارفة، هل هناك نوع خاص من الدف يجوز ضربه في الأعراس؟ و ما هو الحكم في ضرب الدف فيه خراخيش أو صفائح حديدية تعطي صوتاً آخر مع صوت الدف؟

الخنوي : قد كتبنا الجواب أعلاه، ولا تفصيل في حرمة استعمال الدف و غيره من آلات الغناء بين الأعراس وغيرها، كما لا فرق بين ما فيه خراخيش أو صفائح و غيره، فالكل محرم الإستعمال، والله العالم.
التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : ما دام لم يخرج عن آلة اللهو، والله العالم.

سؤال ٩٣١ : اطلعنا من طرفكم على فتويين في مسألة سماع آلات الموسيقى، قد يتخيل وجود تناف بينهما، فاحدهما تقول: أن سماع الصوت من الآلات الموسيقية المختصة حرام، و ان كان الصوت لا يتناسب مع مجالس اللهو كالنشيد، و ثانيهما تقول: ان سماع الصوت من الآلات المذكورة يكون محرماً فيما اذا كان الصوت مما يتناسب و

مجالس اللهو، فسماع الأناشيد من الآلات المذكورة ليس محرماً، وإن كان أصل استعمالها محرماً، فهل هذا التنافي المتخيّل صحيح أم نحن لم نفهم كلامكم جيداً؟ وإذا كان بينهما تناف فالإعتماد على أي واحدة منهما؟

الخوئي : ما يظهر من استعمال آلات الموسيقى محرم، ولكن الأناشيد هي غير هذا السنخ، كما أنها غير سنخ الغناء اللهوي، والله العالم.

سؤال ٩٣٢ : ما حكم من يدرس الموسيقى كمادة، بطريقة الموسّحات الدينية في حين أنه يضرب على آلة البيانو؟

الخوئي : لا يجوز ذلك، والله العالم.



مركز تحقيقات كميّات علوم إسلامي

مسائل في الاجارة - غير العمل

سؤال ٩٣٣: إذا أعرضت الدولة نتيجة لوضع معين - كما في لبنان - عن تطبيق القانون، وكان الايجار المتفق عليه أصبح أدنى بكثير من أجره المثل هل يجوز للمالك أن يفرض زيادة على المستأجر؟ و قد يؤدي ذلك الى اختلال نظام الناس لعدم وجود ضوابط لهذا الأمر؟

الجواب: ان لم تكن تلك الحالة الطارئة داخلة تحت قرار القانون الذي تسالم عليه المتعاملان فللمالك أن يفرض أجره المثل للمحل على المستأجر، وهذا التحديد لا يؤدي الى الاختلال، والاختلاف في فرض عدم حد لمشيئة المالك وذلك مفروض عدمه.

التبريزي: إذا كانت الاجارة الاولى منقضية في الظرف المفروض، و لم تكن الزيادة التي يطلبها المالك مبررة وزائدة عن أجره المثل بكثير فلا بأس بذلك إذا لم يُشترط خلاف ذلك في الاجارة المنقضية، والله العالم.

سؤال ٩٣٤: من بنود قانون الإيجارات الوضعي أن انتقال العقار المُستأجر من شخص الى شخص آخر يُحوّل المالك فرض زيادة على المستأجر الجديد باستثناء أن يكون الانتقال المذكور من المُتوفّي الى ورثته (ولا ينص هذا البند ولا يذكر أصلاً ما إذا كان الانتقال من وريث الى وريث، بل يختص الإستثناء بخصوص الانتقال من المُتوفّي الى الورثة) وعليه فلو أن مستأجراً ما توفي فورثه أولاده و زوجته و استحصلت الزوجة على تنازل من باقي الورثة، و أرادت نقل العقار الموروث لهم جميعاً الى

اسمها الخاص، فهل يُخَوَّل ذلك المالك أن يطالب بزيادة الأجرة؟

الخوئي : نعم للمالك أن يطالب بزيادة الأجرة في مفروض المسألة.

سؤال ٩٣٥: أكثر المنازل في بومبي لا يمكن لمالكها اخلاؤها بأي حال من الأحوال قانوناً، فالمستأجر هو المتصرف الحقيقي بالمنزل وله كامل الحق في اعطائه لغيره مقابل (سرقفلية)، والبيع والشراء لهذه المنازل انما هو محصور بالسرقفلية لا غيرها، كما ان حق الاجارة ينتقل قانوناً الى ورثته فلا يمكن أصلاً للمالك اخراجهم فما الحكم في المسائل الآتية:

أ- توفي زيد تاركاً بيته المستأجر بهذه الطريقة، وكانت السرقفلية وقت وفاته (عشرين ألف رويية مثلاً) فلم يبع الورثة حق البيت بل سكن بعضهم فيه، ثم مضت مدة ارتفع فيها سعر السرقفلية، فهل يستحق الورثة جميعاً هذا المبلغ، باعتبار انتقال حق الاجارة اليهم بعد مورثهم، أم انه يختص بمن سكن البيت دون غيره؟ علماً بأن الاجارة القانونية قد انتقلت اليهم جميعاً؟

مركز تحقيق كميتر علوم اسلامی

الخوئي : يستحقها - أي السرقفلية - جميع الورثة و يملكونها جميعاً والله العالم.

ب - هل يحق لأحد الورثة مطالبة من يسكن الدار بحصته من السرقفلية قبل بيع (ترك) المنزل أم ان الحق بذلك يكون بعد ذلك واستحصال السرقفلية؟

الخوئي : لا يستحق المطالبة قبل أن يجري حصولها نعم له ان يطالبهم ببيعها حتى يقسمها و يحصل له حصته والله العالم.

مسائل في العمل - والوظيفة -

سؤال ٩٣٦: هل يجوز العمل في مسلخ للدجاج يملكه الكفار، وقد يكون العمل في ذبح الدجاج أو تنظيفه أو تقطيعه أو تعليبه - الخ...؟
الخوئي: لا بأس بعمل ذبح الدجاج على الطريقة الشرعية، واما غيره فكل عمل يقع لأجل تحضير الميته وتهيئتها للأكل فالأحوط - وجوباً - ترك القيام به.

التبريزي: لا يبعد جواز العمل بقصد استنقاذ المال، لا بعنوان الإجارة، إذا أحرز أن الدجاج يُباع للكفار فقط، والله العالم.

سؤال ٩٣٧: مسلم يعيش في كندا، استأجره كافر أو مسلم للعمل في محل له يُباع فيه جملة من الأشياء أحدها أوراق اليانصيب مع افتراض الزامه في ضمن عقد الإجارة ببيع أوراق اليانصيب أيضاً من المسلمين أيضاً، و مع افتراض أن المسلمين الذين يشترونها يقصدون من شرائها تحصيل الجائزة المحتملة لا غير، أو احتمال ذلك احتمالاً قوياً، ما هو حكم الإجارة المذكورة؟

الخوئي: لا يجوز ذلك.

سؤال ٩٣٨: العقود التي تحتاج الى ايجاب وقبول، وقصد واختيار، إذا لم يحصل القطع في انشاء الصيغة مع الاختيار أو مع الغصب، هل يحكم بصحتها أم لا؟

الخوئي: إذا كان الشك من جهة كونه عدم الانشاء فلا يُعتنى بشكه و

يُحكم بالصحة.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): نعم إذا كان الشك في الغصب فلا بد من احراز الولاية بقاعدة اليد، أو غيرها ولو بإخبار الثقة، والله العالم.

سؤال ٩٣٩: من الأمور المعروفة في زماننا بين رجال الأعمال انهم يذكرون ضمن عقود الاتفاق مع المقاولين الذين يعهد اليهم انجاز بعض الأعمال الانشائية و غيرها انه في حالة تأخر المقاول عن الانتهاء من العمل في المبنى المعهود اليه بناؤه فانه يلتزم بدفع غرامة يتفق عليها الطرفان عن كل يوم يمر بعد التاريخ المحدد للانتهاء، على ان يدفعه المقاول للمالك نظير تأخيره فما هو مشروعية بذل و اخذ هذا المال؟

الغوثي : الشرط المذكور نافذ ولازم العمل عليه والله العالم.

سؤال ٩٤٠: رجل محاسب مؤمن يُطلب منه اعداد حسابات للشركات المملوكة للمسلمين او للكفرة، كي تُقدّم للحكومة الكافرة التي تتقاضى ضريبة على أرباح الإشخاص، فهل يجوز له اعطاء الحكومة حسابات غير صحيحة عن الأرباح و الخسائر كي يستنقذ قدرا ما من الربح، من ان يذهب الى الضريبة المفروضة من الكافر؟

الغوثي : لايجوز التوظيف في العمل المذكور في نفسه حيث انه محرم شرعا، و اما اذا وقع الشخص في هذا العمل المحرم فيجوز له ان يبرز للحكومة الكافرة حسابات غير صحيحة عن الأرباح و الخسائر للشركات المملوكة للمسلمين فقط، اذا لم يترتب على ذلك منه ضرر، والله العالم.

التبريزي: الأظهر عدم البأس بقبول الطلب، إذا تمكن بذلك من دفع الضرر

الزائد عن الشركات المسلمة، مع الأمن من توجه الضرر الآخر بذلك الى نفسه أو تلك الشركات.

سؤال ٩٤١: ما رأيكم في المال المقبوض عن الاجارة السنوية بدون عمل مقابل، وذلك بالنسبة للموظف الذي يعمل في شركة او مؤسسة تتعامل في أموال مجهولة المالك؟

الخوانساري: حال ذلك حال ما قبض في مقابل العمل يعامل معه معاملة المجهول مالكة، والله العالم.

سؤال ٩٤٢: هل يجوز للعامل أو الموظف في الدوائر الحكومية أن يتغيب بصورة عذر كاذبة، أو بدون ذلك في أيام العشرة الأوائل من المحرم والعشرين من صفر، وذكرى وفاة النبي ﷺ أو وفاة أمير المؤمنين عليه السلام؟
الخوانساري: إذا كان خلاف النظام، ويأخذ مع ذلك راتب وظيفته فلا يجوز، والله العالم.

التبريزي: يجوز ذلك إذا لم يرتكب في اعتذاره محرماً كالكذب، ولم يجلب بذلك على أهل الإيمان الوهن والإتهام بعدم كونهم من أهل الأمانة والوفاء بحقوق الآخرين، بلا فرق بين أخذه الأجرة وعدمه.

سؤال ٩٤٣: إذا كانت شركة ما لا تقبل الموظف الا بعد إجراء فحص طبي شامل لكشف عورته، هل يجوز العمل في هذه الشركة، وفي حالة وقوع الإنسان في حرج معاشي بحيث لم يتوفر له العمل المناسب إلا في هذه الشركة فما هو الحكم؟

الخوانساري: إن كان مضطراً في ذلك جاز، والله العالم.

سؤال ٩٤٤: هل يجوز التهرب من الوظائف الحكومية بعض الوقت، أو

اهمال العمل، و هل يستحق الأجرة لوقام بذلك؟

الخوئي : لا يجوز مخالفة النظام في العمل.

سؤال ٩٤٥: ما حكم من يطلب اجازة مرضية من طبيب لتغيبه عن العمل، مع

كونه غير مريض، و ما حكم الطبيب المانع للإجازة؟

الخوئي : لا يجوز الكذب.

سؤال ٩٤٦ : ما حكم شخص عنده مجموعة عمال أجنب يعيشون على

كفالتهم في البلاد و قد أعطاهم مطلق الحرية في التكبسب والعمل، و ذلك

مقابل أن يدفعوا له مبلغاً من المال في نهاية كل شهر؟

الخوئي : لا مانع من ذلك.

سؤال ٩٤٧: في بعض الدول تدفع الحكومة للانسان العاطل عن العمل مبلغاً

من المال لكونه لا يعمل، و اذا وجد عملاً فعليه أن يُخبر الحكومة لكي

تقطع عنه الراتب، فهل يجوز العمل في المقام و أخذ الأجرة مع عدم

اخبار الحكومة لكي يستمر الراتب، خاصة إذا كان ما تدفعه قليلاً، و هذا

يتطلب أن يكتب في الطلب أنه لا يعمل فيكون قد وقع في الكذب؟

الخوئي : لا يجوز اعمال الكذب لأي انتفاع كذلك.

سؤال ٩٤٨ : في المسألة السابقة يُمكنه التورية فهل يجوز له ذلك؟

الخوئي : لا خير فيها مع عدم الضرورة.

سؤال ٩٤٩ : أحياناً يتوقف الانسان عن عمله لمرض أو حادث، أو لعذر

آخر، و أجره يبقى مستمراً خلال مرضه، فهل يجوز له أن يشتغل خلال

فترة مرضه أو تمارضه في مكان آخر، و هكذا يحصل على أجرين (و قد

يستعمل الاحتيال أو الكذب في هذه الحالة)؟

الخوئي : اذا اشترط في ضمن عقد الايجار أن يشتغل خلال مرضه مع استحقاقه الأجرة تماماً، فحينئذ اذا مرض واقعاً جاز له الاشتغال خلال فترة مرضه في مكان آخر، وأخذ الأجرة منه، وأما الإحتيال بالتمارض فهو مضافاً الى أنه كذب مُحَرَّم، فلا يجوز له أخذ الاجرة تماماً في الايجار الأول، والله العالم.

سؤال ٩٥٠: لو كان احد الأشخاص يعمل في مصنع لمدة طويلة من الزمن، ثم ان صاحب المصنع أغلقه، وفرضت عليه النقابة دفع أجور أربعة أشهر للعامل بدون عمل فهل يجوز له أخذ هذه الأجور أم لا؟ و على فرض عدم الجواز ومات صاحب المصنع فهل يجوز أن يتصدق بها؟

الخوئي : إذا كان قد دفع ذلك وهو مجبور ومكره يلزم مراجعة الورثة وتحصيل رضاهم، فإن كان من الذين لا وارث لهم، وجب دفع المبلغ الى المرجع، والله الموفق.

سؤال ٩٥١: هل تجوز الصلاة في مراكز العمل التابعة للدولة أحياناً، أو لشركات خاصة غير اسلامية، بغير إذن من صاحب العمل، أو الوكيل؟
الخوئي : في مورد السؤال: للمكلف البناء على استباحة ذلك الإنتفاع لنفسه يُصلّي، وينام، ويعمل أي عمل مباح، والله العالم.

سؤال ٩٥٢: هناك شخص لديه ورشة لتصليح الأجهزة الكهربائية، هل يجوز له أخذ الأجرة على تصليح التلفزيون والفيديو أم لا؟
الخوئي : ان عُذَّتَا من أدوات اللهو لم يجز أخذ الاجرة على تصليحهما والأجاز، والله العالم.

التبريزي : لا بأس بأخذ الإجرة على تصليحهما، والله العالم.

سؤال ٩٥٣ : هل يجوز أن يشتغل الإنسان بتعليم الغناء والموسيقى؟
و هل الأموال التي تؤخذ عن هذا الطريق حلال أم حرام؟
الخطي : ما دام العمل حراماً فلا اشتغال بتعليمه و أخذ الإجرة على ذلك
حرام أيضاً.



مركز تحقيق تكملة علوم إسلامي

مسائل في التأمين الحديث

سؤال ٩٥٤ : ما هو رأيكم في التأمين على الحياة (السكورته) و ذلك بأن يتفق شخص مع شركة معيّنة بأن يدفع لها مبلغاً من المال وفق أقساط شهرية، و في مقابل ذلك تتعهد له الشركة بالتعويض عما يُصيبه من عوارض قد تودي بحياته، كما أن هناك نوعاً آخر من التأمين، كالتأمين على الممتلكات من بيت أو سيارة أو متجر، ضد السرقة أو الحريق أو الحوادث، فتدفع الشركة للمتعاقد معها التعويض عن التلف الذي يحصل، فهل مثل هذه المعاملة جائزة أم لا؟

الخطوي : نعم هي جائزة.

سؤال ٩٥٥ : بعض شركات التأمين تلتزم بدفع مبالغ الى المؤمن له اضافة الى مبلغ التأمين، فقد جاء من نموذج لوليصة صادرة من إحدى الشركات للتأمين على الحياة أن الشركة «تدفع فائدة سنوية أو نصف سنوي أو ربع سنوي أو شهرياً بمعدل ٢٣٪ بالنسبة على المبلغ الذي تحتفظ به الشركة، و يكون أول دفعة من الفائدة في نهاية السنة أو نصف السنة أو ربع السنة أو ربع الشهر حسب طريقة دفع الفوائد المختارة، و عند وفاة المستحق يدفع المبلغ الذي تحتفظ به الشركة مع ما يكون قد تجمع عليه من فائدة الى القائمين على تركته و منفذي وصيته، ما لم ينص اشعار الاختيار على خلاف ذلك» هل هذه الفائدة ربوية؟

الخطوي : لما كان التأمين المتعارف مبنياً على دفع مبلغ مقرر هبة من المستأمن الى الشركة بشرط تدارك ما يحدث من خسارات للمستأمن فإن دفعت الشركة فائدة لصاحب التأمين لم تحسب من ربا القرض المحرم.

سؤال ٩٥٦ : هناك ما يُسمى بـ (إعادة التأمين) أو (التأمين المضاعف) وهو تقوم به بعض شركات التأمين من إعادة التأمين لدى شركات أوسع منها لتوزيع الخطر على عدة أشخاص دون الاقتصار على جماعة مُعينة، و لتوزيع الخسارة فيما لو حدث الخطر المأمن ضده، فما هو حكمه؟
الخبثي : اذا كان اعادة التأمين بصورة التأمين الأول فلا بأس فيه.

سؤال ٩٥٧ : يوجد نوع من التأمين على الحياة يُسمى التأمين المختلط مع الاشتراك في الأرباح، قيل عنه كما نقله «العلامة السيد عز الدين بحر العلوم». في كتابه بحوث فقهية نقلاً عن كتاب التأمين الصادر من شركة مصر للتأمين، (التأمين المختلط مع الاشتراك في الأرباح يدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن عليه أو عند انتهاء مدة التأمين و تدفع الأقساط الى غاية الوفاة و على الأكثر حتى انتهاء مدة التأمين، و للمؤمن الحل في الاشتراك والاشتراط في الأرباح بناء على نتيجة عملية تقدير الأرباح و يضاف نصيب كل وثيقة في الأرباح على مبلغ التأمين و يُدفع مع مبلغ التأمين عند استحقاقه سواء بالوفاة أو عند انتهاء التأمين) فما هو الحكم في هذا النوع من التأمين؟

الخبثي : لم يُشخص واقع ذلك الموضوع، فإن كان على الوجه المؤمن الذي سبق فلا بأس به.

التبريزي : إذا كان دفع الأقساط الى شركة التأمين بعنوان الايداع - الذي يعد من القرض شرعاً - للإشتراك في ربحها فهو حرام، و ان كان بعنوان الهبة من غير اشتراط الربح و هم يدفعون الربح زائداً على مبلغ التأمين فلا بأس، و دفع الأقساط هبة بشرط الاشتراك في الربح - كما هو ظاهر السؤال - غير جائز، والله العالم.

مسائل في الطب

سؤال ٩٥٨ : هل يجوز للطبيب النظر الى ما يحل للمرأة كشفه له من جهة الحرج، أو لا يجوز له ذلك بحجة أنه غير مضطر الى ذلك؟
الخوئي : يجوز إذا توقف كشف المرض على ذلك، والا فلا يجوز، والله العالم.

سؤال ٩٥٩ . في معظم المستشفيات المتطورة يقوم الطبيب بعملية انعاش للقلب والرئتين عند توقفهما عن العمل، و يستدعي ذلك الضغط على الصدر بكلتا يديه، بعدد مرات دقات القلب الطبيعي، وكذلك إعطاء التنفس الصناعي و الأدوية للمريض الذي توقف قلبه عن العمل فهنا:
١- هل يجوز للطبيب الخبير الأمر بعدم اجراء العملية المذكورة إذا كان المريض كبير السن و قد تؤدي الى عدم نجاح عملية التنفس؟
الخوئي : نعم يجوز له ذلك إذا كان راجحاً بنظره.

٢- هل يجوز للطبيب القرار بعدم اجراء العملية المذكورة لمريض يُعاني من مرض خطير لا علاج له مثل مرض «السرطان» المنتشر في جميع أنحاء الجسم؟

الخوئي : نعم يجوز له ذلك في فرض رجحانه في نظره، والله العالم.
سؤال ٩٦٠ : ما حكم تشريح الميت في الأحوال التالية (مع المحافظة على عدم قطع عضو من الأعضاء):

١- إذا كان ذلك لغرض جنائي كمعرفة سبب الوفاة؟

٢- إذا كان لغرض علمي بحث، بعد وفاة شخص؟

٣- إذا كان لغرض علمي كمعرفة أثار المرض على جسم المُتوفى و ان كان سبب الوفاة معروف؟

الخوئي : لا يجوز التشريح بمجرد احتمال الجناية، ومنه يظهر عدم جوازه في الفرضين الأخيرين، هذا كله فيما اذا كان الميت مسلماً و أما الكافر أو المشكوك فلا بأس بتشريحه مطلقاً.

سؤال ٩٦١: هل يجوز للمرأة أن تتناول العقاقير الطبية لمنع العادة الشهرية أم لا؟

الخوئي : نعم يجوز ذلك في حدّ نفسه، والله العالم.

سؤال ٩٦٢: مؤمن تتوقف حياته على كلية لتلافي احدى كليتيه، و آخر على أتم الاستعداد للبذل والتبرع باحدى كليتيه لمحتاج، لكن يترتب على ذلك حسب قرار الطبيب الذي يوثق به، أو مطلقاً عدم قدرة الباذل على الصوم بعد ذلك فهل يجوز له التبرع الذي يترتب عليه ظاهراً عدم القدرة على الصوم أم لا؟

الخوئي : نعم لا بأس به في الصورة المفروضة، والله العالم.

التبريزي : الجواز في مثل ذلك مما يحسب جناية على النفس، و ظلماً عليها، مشكل جداً، سواء استطاع الباذل الصوم أم لا، و سواء توقفت حياة شخص آخر على هذا الإعطاء أم لا، والله العالم.

سؤال ٩٦٣: هل يجوز لطالب كلية طب الأسنان تعلم طب النساء والولادة احترازاً من طارئ قد يحتاج فيه الى ذلك، وكذا هل يجوز ذلك لطلاب طب العيون وغيرها لا للضرورة الواقعية الحتمية بل لاحتمال الضرورة؟

الخوئي : اذا احرز انه يترتب على تعلمه الطب المفروض في السؤال مصلحة عامة فلا بأس به، والله العالم.

سؤال ٩٦٤ : هل يجوز مشاهدة الصور الجنسية الموجودة في الكتب الطبية؟

الخوئي : لا مانع منها، في حد نفسه.

سؤال ٩٦٥ : إذا كان المُشْرِح جسم امرأة كافرة، هل يجوز النظر الى بشرتها أو مسّها

الخوئي : لا بأس إذا لم يقرن محرماً.

سؤال ٩٦٦ : إذا كانت دراسة الطب تتوقف على تشريح جسم ميت مسلم هل يجوز ذلك؟

الخوئي : لا يجوز ذلك.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): يجب تحصيل جسد غير المسلم، والله العالم.



سؤال ٩٦٧ : هل يجوز للمرأة ان تعرض نفسها على الطبيب او الطبيبة، لفحصها لغرض طلب الولد؟ و هل هناك فرق بين حالتي العلاج وعدمه كما لو كان عدم الانجاب بسبب عاهة تستدعي العلاج ام لا؟

الخوئي : لا يجوز تعريض نفسها بكشف العورة ما لم تضطر للعلاج ضرورة محرجة، والله العالم.

سؤال ٩٦٨ : في الدول الأجنبية، يوجد الآن بعض البنوك لأعضاء الإنسان (كبنوك القرنية مثلاً) هل يجوز للمسلم أن يشتري بعض الأعضاء من تلك البنوك إذا كان محتاجاً لها، و هل يجوز للمسلم أن يشتري بعض الأعضاء

من الكافر إذا كان يحتاج لها؟

الخوئي : نعم يجوز إن كانت تنفع المشتري أن يقتني بغير عنوان البيع، فيدفع ثمناً لأخذها ولا يقصد الشراء به.

التبريزي : لا يجوز الشراء، نعم لا بأس باعطاء المال للإستيلاء عليه، كما لا بأس باستعماله إذا كان جزءاً باطنياً، كالكلية و الطحال، والله العالم.

سؤال ٩٦٩: إذا علمت المرأة بأن مباشر الولادة في مستشفى (ما) مردداً بين أن يكون رجلاً أو امرأة، دون أن يكون لها الخيار في تحديده، فهل يجوز لها الذهاب إلى ذلك المستشفى، وإذا كان يجوز فهل يجوز للرجل مباشرة الولادة؟

الخوئي : ان كانت مضطرة الى الذهاب الى المستشفى ولم يكن يمكنها التحديد جاز لها الذهاب، أما الطبيب الرجل فلا يجوز له المباشرة مع عدم الإنحصار و الضرورة.

سؤال ٩٧٠: بعض النساء والفتيات المؤمنات يعانين من تساقط شعورهن تساقطاً غير طبيعي (مرض)، فهل يجوز لهن عرض أنفسهن على الطبيب المختص بذلك مع العلم بأنه سيكشف على شعورهن للعلاج؟

الخوئي : اذا كان تحمل هذه الحالة حرجياً عليهن جاز لهن مراجعة الطبيب و كشف شعورهن امامه، والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): وكذا اذا عُدَّ مرضاً و كان خبرة الرجل أقوى من خبرة المرأة في العلاج، والله العالم.

مسائل في أحكام البنوك

سؤال ٩٧١ : ما حكم رواتب موظفي البنوك الربوية؟

الخوئي : لا يصح التوظيف و عرضه الذي يتوظف به في شعب الربا، ولا بأس بهما في شعبها غير الربوية.

سؤال ٩٧٢ : إذا كنت أعمل موظفاً في شركة ما، وهذه الشركة تقتطع من راتبي الشهري جزءاً تدخره لديها، وهذا الإدخار على قسمين بربح و بدون ربح، والذي هو بربح لا أدري عن حاله هل هو بالمضاربة أو بالربا أو بغير ذلك، فهل يجوز لي والحالة هذه أن أجعله بربح؟

الخوئي : ما لم تشترط أنت معها أن تربحك مع ما ادخرته لك عندها جاز لك أن تأخذ الربح الذي تدفعه، فإن كانت الشركة أهلية غير حكومية إسلامية فلك جميع ما تدفعه لك، وتدفع خمس ما مضى لك عليه سنة و إن كانت شركة حكومية فتأخذ الأصل والربح بعنوان المجهول مالكة ثم تصدق بنصف الربح الذي أخذته، وتجعل لنفسك الأصل ونصف الربح الذي بقي، فإن مضت عليها السنة وجب عليك الخمس للمجموع الذي صار خالصاً لك و لم تصرفه من ربحك.

التبريزي : يكفي في حل المأخوذ من الشركة الحكومية التخمس عند الاستلام، وإذا بقي شيء زائد إلى آخر السنة فيخمس الزائد أيضاً.

سؤال ٩٧٣ : أجبتكم في بعض المسائل المتعلقة بالوديعة في تاريخ ١٤ صفر ١٤٠٥ هـ بسمه تعالى: المعاملة تتقوم بالقصد، فإذا لم يكن قصد المودع

مطالبة الربح لم تكن المعاملة ربوية، ولا عبرة بالكتابة الرسمية، وإن اشتملت على اشتراط الربح، والله العالم). فارجوا توضيحاً فلقد كثرت المفاهيم حول هذا الجواب ولا ندري ماذا نصنع؟

الخوئي: المقصود من ذلك أن يكون إيداع المال في البنك بداعي الحفاظ عليه، لا بعنوان القرض مشروطاً بالفائدة. والمراد من عدم اشتراطها هو الالتزام القلبي بعدم المطالبة إذا فرض عدم الاعطاء، وإن علم به خارجاً، والحاصل أن الإيداع لا يجوز بشرط الفائدة، أما بدون الشرط بالمعنى المزبور فلا مانع منه، وأما الفائدة فيجوز أخذها بعنوان المجهول مالكة نيابة عني و يعطي نصفها للفقراء، و يتصرف في نصفها الآخر.

التبريزي: قد تقدّم كفاية التخميس عند الاستلام، وإن بقي شيء زائد آخر السنة يُخمس الزائد أيضاً، ولا يكون الإيداع في البنك إلا قرضاً، أو دفع المال بقصد الاستيلاء فيما بعد على المال المجهول مالكة، فإن قصد الثاني فلا بأس به، إذا لم يكن البنك أهلياً، وعليه التخميس كما ذكرنا.

سؤال ٩٧٤: إذا كان الشخص يساهم في بنوك ربوية، معتقداً حليتها هل تؤثر في عدالته؟

الخوئي: إن كان معذوراً في اعتقاده ذلك فلا يضر بعدالته، وإن كان مقصراً وغير معذور فيؤثر ذلك في العدالة.

سؤال ٩٧٥: هل يجوز العمل في البنوك الربوية إذا كان الشخص لا يجزم في توريطة في معاملات ربوية؟

الخوئي: يجب العلم بالوظيفة التي يتوظف فيها، حتى يحرز التجنب عن الحرام في عمله، والله العالم.

سؤال ٩٧٦: هل يجوز لشخص العمل في بنوك ربوية و أخذ الرواتب منها، في حالة كونه لا يجري معاملة ربوية، أو كان يجري معاملة ربوية لا يقصد الربا بل يقصد الزيادة بدل أتعاب، أو يقصد كونها أموال مأذون فيها شرعاً؟

الخطوي: إنما لا يجوز العمل في شعبها الربوية بصفة أنه شاغل لتلك الخدمة، فلا بأس باستخدامه لسائر شعبها غير المربوطة بالعمل الربوي. سؤال ٩٧٧: إذا أردت إيداع مال في البنك و سألتني الموظف في البنك هل تريد حساباً جارياً، أو حساب توفير؟ و أنا أعلم أن حساب التوفير يعطي البنك به ربحاً، فهل يجوز لي أن أجعله حساب توفير و أبني في نفسي على أن البنك لو لم يعطيني ربحاً لسبب من الأسباب فلن أطلبه بشيء؟

الخطوي: مجرد ذلك لا يكفي عن الخروج عن الربا، نعم تتخلص بذكر الذيل له، (بمعنى أن تقول له إذا لم تدفع لي ربحاً لسبب من الأسباب فلا أطلبك بشيء).

التبريزي: يُعلّق على قوله (قدس سره) «مجرد ذلك لا يكفي في الخروج عن الربا» و ذلك لأن تصريحه باختياره حساب التوفير بعد سؤال الموظف منه مع القصد انشاء للمعاملة الربوية، فلا يجوز، بخلاف ما إذا لم يصدر عنه ذلك، بأن قصد الاستيلاء على المال المجهول مالكة، أو قال: «إذا لم تدفع لي ربحاً لسبب من الأسباب فلا أطلب بشيء» فلا بأس بذلك لعدم تحقق المعاملة الربوية.

سؤال ٩٧٨: و على فرض أن البنك الأهلي أعطاني ربحاً فهل يجوز لي

أخذه، إذا علمت أن صاحب البنك إنما يعطي الربح بإعتبار أنه يعتقد أنني أستحق ذلك الربح و أنني سأطالبه لو لم يعطني ربحاً؟
الخوئي : مشكل فيما أعتقد ذلك، و ينحل بذكر عدم الطلب على تقدير عدم الإعطاء.

سؤال ٩٧٩: هل دفع شيء من أرباح البنك للفقراء خاص بالربح المأخوذ من البنك الحكومي فقط، أم مطلقاً؟

الخوئي : نعم مختص بمورد مجهول المالك المحترم.

سؤال ٩٨٠ : خادم يشتغل في البنك، و عمله نقل الأوراق الربوية (أوراق المعاملات) من موظف الى آخر، و من مكان الى آخر، علماً بأن هذا الخادم لا يُجري المعاملات الربوية، و لا يوقع عليها، فما هو حكم عمله؟

الخوئي : لا يجوز العمل المذكور، فإن حرمة المعاملة الربوية لا تنحصر بإجرائها، بل كل عمل مربوط بها، من كتابتها، و نقل أوراقها و ما شاكل ذلك فهو محرّم، والله العالم.

سؤال ٩٨١ : إذا أودع الشخص في أحد البنوك مالاً، و عند استرجاعه لا يرجع عليه عين ذلك المال الذي أودعه، و يتعذر معرفة صاحب هذا المال الذي استلمه من البنك عوضاً عن ماله الذي أودعه فهل يجوز أخذ هذا المال؟

الخوئي : نعم مأذون في أخذه عوضاً عن ماله، والله العالم.

سؤال ٩٨٢ : ما يقول سماحة الإمام في الوديعة في إحدى البنوك الغير إسلامية (الأوربية) بواسطة أحد البنوك الإسلامية، و هل يحق لي

التفاوض مع الواسطة على مقدار نسبة الربح؟

الخوئي : لا يجوز القرض الربوي و اشتراط الفائدة مطلقاً حتى في البنوك الأجنبية، غاية الأمر ما تستلمه منها تعتبره إنقاذاً منهم، فيُعد من أرباحك تصرف فيه و تخمس ما زاد.

سؤال ٩٨٣: الإدخار في البنك الربوي إذا كان المدخر لا يقصد بإدخاره فيه المصلحة، و لكنه أُعطي فهل يجوز له الأخذ إذا أُعطي المصلحة أم لا، بحيث أن الشركة التي تديره مسلمة، وهل هناك فرق بين الشركة المسلمة و غيرها أم لا؟

الخوئي : إذا لم يكن منه شرط الاسترباح فلا بأس بما يعطونه، فما يؤخذ من البنك الإسلامي من ربحه يؤخذ بعنوان المجهول مالكة فيتصدق بمقدار منه و يمسك البقية، و ما يؤخذ من بنك غير إسلامي فله أن يمسك لنفسه جميعه، وله حكم سائر الفوائد من جهة تعلق الخمس به، وكذا من شركة غير مسلمة، و مثله الشركة المسلمة إذا كانت لأشخاص معينين.

التبريزي : إذا كانت الشركة أهلية مسلمة، و أعطت الزائد بعنوان الربا، فلا يجوز للمودع أخذه، و ان لم يشترط حين الايداع الزيادة على الشركة، إلا أن يُصرّح لهم حين الأخذ بأنه لا يأخذ الربأ فإن أعطوه مع ذلك فلا بأس بأخذه.

سؤال ٩٨٤: من المعلوم أن البنوك تأخذ فوائد على القروض فلو كان البنك أهلياً و اشترط على المقرض أن يدفع فائدة على ما اقترضه، فهل يجوز للمقرض أن يبني في نفسه أنه سيدفع للبنك الزيادة المفروضة بنية

التبرع وإكرام المقرض، سواء شرط عليه البنك دفع فائدة أم لم يشترط، فإنه سيدفعها على أي حال بهذه النية؟

الخوئي : لا يصح الاقتراض من البنك الأهلي بهذا الشرط، ولو بإضمار في نفسه الهدية والتبرع بما وقع الشرط عليه.

التبريزي : عدم الجواز في صورة الشرط عليه، وأما لو قال حين الاقتراض: انه لا يقبل الشرط و أعطوه القرض مع ذلك و لو للوثوق منهم بأنه يهبهم الزيادة فلا بأس بأخذ المال ثم اعطاء الزيادة بعنوان الهبة.

سؤال ٩٨٥ : ما هو الحكم بالنسبة الى شراء الأسهم من البنوك «أهلية أو حكومية أو مشتركة»، وكذلك بالنسبة للشركات والمؤسسات «إسلامية أو كافرة أو مشتركة»؟

الخوئي : أصل الشراء لا مانع منه، ولكن الإشتراك في معاملتها المحرمة غير جائز.

سؤال ٩٨٦ : أموال الذورات أو الأوقاف أو مجهول المالك إذا وضعت في البنك و دفع البنك لمن يسحبها زيادة هل تتبع الأصل وكيف يتصرف فيها؟

الخوئي : لا تتبع الأصل و تكون من مجهول المالك، تُقبض نيابة عنا و تصرف في الفقراء.

سؤال ٩٨٧ : المساهمة في البنوك تارة من أجل البقاء، و تارة أخرى من أجل الإبقاء، حتى يحصل له شخص فيبيع تلك الأسهم عليه، فما حكم كلا الفرعين؟

الخوئي : لا تجوز المساهمة لأجل المشاركة في المعاملات الربوية، و

تجوز لاجل بيع السهام على شخص آخر.

سؤال ٩٨٨ : ما حكم من اقترض مالا من البنك مضطراً إليه، فاشترط عليه الزيادة؟

الخوئي : إن لم يلتزم في نيته بالشرط، وإن كان يؤخذ منه قهراً عليه جاز استلامه، وليستلم المبلغ بقصد استلام مجهول المالك نيابة عنا، لا بقصد الاقتراض ثم يصرفه لنفسه.

سؤال ٩٨٩ : شخص أودع ماله في البنك في الحساب الذي يدر عليه بالإرباح قاصداً ذلك و عالماً النسبة الموضحة لدى البنك فما حكم الأرباح التي يستلمها الشخص، علماً بأنه لم يشترط عليهم إنما طُلب منه التوقيع على النسبة بالقلم؟

الخوئي : لا بأس عليه إذا لم يشترط، وليستلم الأرباح بقصد مجهول المالك نيابة عنا وليدفع نصفه إلى الفقراء صدقة عن مالكها، وله التصرف في الباقي.

التبريزي : إذا كان البنك غير أهلي فلا بأس بالإيداع فيه بقصد الاستيلاء على المال المجهول مالكة، وقد تقدّم كفاية تخميس الزيادة عند استلامها في حلّيتها، وإن بقي منها شيء إلى آخر السنة فعليه خمس الزائد كما تقدّم.

سؤال ٩٩٠ : إذا أودع المكلف أموالاً في أحد البنوك الإسلامية المعروفة حالياً ثم تعاقد مع مدير البنك بحسب وكالته عن البنك أن يوهب صاحب المال الزيادة التي ترجع عليه، مع رأس المال عوضاً عن تصرف البنك في هذا المال لمدة معينة، فهل يجوز ذلك؟

الخوئي : لا بأس مع عدم اشتراط أخذ الفائدة، و يعمل بها كما ذكرنا أعلاه.

سؤال ٩٩١ : تعلن بعض البنوك في بعض الأحيان عن بيع بعض الأسهم لزيادة رأس مالها، و أحياناً يعلن عن تأسيس بنك و يعلن عن بيع أسهم لتكوين رأس مال لهذا البنك، فهل يجوز شراء مثل هذه الأسهم؟

الخوئي : نعم يجوز شراء مثل هذه الأسهم في نفسه، ولكن لا تجوز الإستفادة منها بالمعاملات الربويّة، و تجوز الإستفادة منها ببيعها، والله العالم.

سؤال ٩٩٢ : العمل في البنوك من أهم المسائل، حيث توجد العديد من المؤسسات المصرفية الدولية و التي تتوافر فيها العديد من فرص التوظيف للكثير من الناس، و كثير ممن يرجع اليكم يقع في حيرة من أمره، علماً بأنه لا خيار له بعد أن يتوظف في البنك في اختيار الوظيفة الخالية من المعاملات الربويّة، و كثير من هؤلاء الأشخاص من ذوي الخبرة في مجال عملهم و هم يقعون في حرج في حالة تخلّيهم عن هذه الوظائف، و البنوك المذكورة منها ما هو أجنبي من الدول الكافرة، و منه ما هو حكومي، و منه ما هو مشترك بين أموال الأهالي و أموال الحكومة و منه الأهلي الخاص، نرجوا منكم الجواب الشافي في هذه المشكلة الوظيفيّة و بيان الطريقة التي يمكن ان يتخلّص بها الموظف من الأشكال؟

الخوئي : التوظيف في المعاملات الربويّة و ما يتعلق بها محرّم، و ليس لنا طريق حل لذلك، بلا فرق فيه بين أقسام البنوك، والله العالم.

سؤال ٩٩٣ : رجل عمل موظفاً في البنك غير عالم بحرمة ذلك، ولما أحيل

على التقاعد انتبه للحكم، فهل يجوز له استلام الراتب التقاعدي الذي يعطيه له البنك؟ وماذا لو كان مال البنك مجهول المالك أو مال الكافر الحربي؟

الخطي : نعم يجوز له الاستلام بإذن من الحاكم الشرعي أو وكيله إذا كان من مجهول المالك، واما إذا كان من الكافر فلا حاجة الى الاجازة و ليستم استنقاذا، والله العالم.



مركز تحقيقات كميوتير علوم اسلامی

مسائل مجهول المالك

سؤال ٩٩٤ : اذا أودع مبلغاً من المال في احد البنوك و حصل على ربح معلوم و تزوج بالربح بأن دفعه كمهر، فهل يحكم بصحة العقد أم لا؟
الخوئي : نعم يصح العقد، ولكن حيث أن الفائدة يجري عليها حكم مجهول المالك، والتصرف فيها موقوف على الإجازة، و نحن نمضي ما سبق بشرط أن يتصدق بمقدار النصف على الفقراء من طرف صاحبها المجهول، والله العالم.

التبريزي : تقدّم كفاية التخميس في أصل المال، اذا كان البنك غير أهلي أو مختلط.

سؤال ٩٩٥ : هناك بعض الأشخاص من الموظفين في الدوائر الحكومية الذين لم يكونوا ملتفتين سابقاً الى حكم مجهول المالك في معاشاتهم، ثم انتبهوا الى ذلك بعد أن كانوا قد صرفوا على أنفسهم فيما يحتاجون اليه، و بدأوا السير على الطريق الشرعي من اخراج الحقوق فيما يستجدّ لديهم من المال، فهل تجيزون ما فعلوه في السابق أم لا؟

الخوئي : في مثل ذلك أمضينا تصرفاتهم السابقة، و قبلناها، فيرتب على ذلك حكم ما لو كان مسبقاً بالتصرف معتمداً على اجازتنا من عدم الضمان و لزوم التخميس ان كان زائداً على المؤنة، والله العالم.

سؤال ٩٩٦ : شخص وضع أمانة « ألف دولار » مثلاً مع شخص آخر (بعنوان الأمانة) و المؤمن وضع هذه الألف مع أمواله في البنك، و ربح عليها

فائدة معينة، فهل يجب عليه اعطاء الفائدة للألف معها عند ارجاعها لصاحبها؟

الخوئي : لكل منهما ربح ماله، ويعمل به ما هو وظيفته فيما له من حكم مجهول المالك من الربح، والله العالم.

التبريزي : قد تقدّم أنه إذا كان البنك غير أهلي أو مختلطاً يُعامل مع الزيادة معاملة المجهول مالكة، و تقدّم منه (قدس سره) ان في مثل ذلك لا تكون الزيادة تابعة للأصل.

سؤال ٩٩٧ : اذا احتال الشخص على شركات التأمين و قبض مبلغاً من المال، هل يجوز له صرف هذا المبلغ من دون اذن شرعي؟
الخوئي : لا يجوز له صرفه بدون اذن شرعي، والله العالم.

التبريزي : إذا كانت شركة التأمين أهلية مسلمة لا بدّ من تحصيل الإجازة من الشركة.

سؤال ٩٩٨ : شخص منتسب للقوات المسلحة (في دولة عربيّة) أهدى اليه أمر وحدته تلفوناً من نفس الوحدة، هل يعتبر التلفون مجهول المالك؟
الخوئي : مجهول المالك هو المال الذي ملكه شخص مسلم، ولم تعرفه بعينه.

سؤال ٩٩٩ : من جرّاء جهل المكلف بوجوب استئذان الحاكم الشرعي في التصرف في ممتلكات مجهولة المالك، تكاثر على أثر ذلك مصالحات للفقراء بمبالغ كبيرة لا يمكنه دفعها مرّة واحدة، وهو في عوز لتلك المبالغ، فهل من إجازة في ارجاء الدفع لحين رفع الحاجة؟
الخوئي : نعم عند الإضطرار الى التأخير فله ذلك، والله العالم.

سؤال ١٠٠٠: الأموال التي تصدر من قبل الدولة يجري عليها حكم مجهول المالك إذا لم يعلم أصحابها، ولكن إذا كان يعلم أصحابها و لم يُمكن الترخّص منهم، فهل يُكتفى باعراضهم عنها في جواز الشراء أم لا؟ وهم في بعض الأحوال يتركون هذه الأعيان عمداً هرباً من الضرائب أو الغرامة؟

الخبثي: إذا كان مالکها مجهولاً أو معلوماً لا يمكن الوصول اليه جرى عليها حكم المال المجهول مالکة، ولا يجوز التصرف فيه الا بإذن الحاكم الشرعي أو وكيله، ولا شراءه الا بإذنه، و اما اذا أعرض مالکها عنها فعندئذ يجوز التصرف فيها بلا حاجة الى الإذن.

التبريزي: يضاف الى جوابه (قدس سره): وإذا لم يُعلم الاعراض يجري عليه حكم بقاء الملك من الاستئذان منه ان امكن، و مع عدمه يجري عليه حكم مجهول المالك أيضاً.

سؤال ١٠٠١: إذا اشترى المكلف بعض المواد الغذائية، ثم أنه شك في تدبّر البائع، وبعد الفحص و السؤال تبين أن البائع كان قد سرقها من حقوق للناس كان قد كلف بالتوزيع عليهم، والحال أن المشتري قد صرف تلك المواد فما هو حكمه؟

الخبثي: في مفروض السؤال: يُعامل معها حكم مجهول المالك، فيتصدق بها على الفقير من طرف صاحبها المجهول، فإذا كان هو فقيراً يقبلها صدقة لنفسه، و ان كان غنيا يتصدق بنصفه على الفقير و يتصرف في الباقي هذا كله يجري في نفس العين أو في قيمتها، والله العالم.

سؤال ١٠٠٢: ثلاثة لصوص دخلوا داراً و سرقوا ثلاثة شياة و تمت السرقة

بالشكل التالي: دخل أحدهم و أخرج الشياة ثم تقاسموها بينهم، و الآن الذي دخل ندم على ما فعل، ويريد أن يدفع عن ما بذمته، فهل يدفع قيمة الثلاثة، أم يدفع قيمة واحدة فقط؟

الغوثي : نعم يضمن قيمة الثلاثة، فيجب عليه أن يتصدق بها على الفقير من طرف المسروق منه، و اذا عثر على الآخرين يجوز له المطالبة منهما ثلثي ما تصدق به، والله العالم.

سؤال ١٠٠٣: البيوت الخاصة بالاسكان المعمولة بأموال مجهولة الملكية، هل يجوز الصلاة فيها مع العلم انها مؤجرة على المواطنين على هيئة اقساط شهرية يتم تملكها لهم حين انتهاء تلك الأقساط؟

الغوثي : لا بأس بما ذكر اذا تم بإذن الحاكم الشرعي او اجازته، والله العالم. التبريزي : لا بد للمتصرف فيها الاستئذان من الحاكم الشرعي أو وكيله قبل التصرف، اذا علم أن صاحب المنزل لم يستأذن.

مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي

مسائل في الهبة

سؤال ١٠٠٤ : احدى المؤمنين أهدي له صديقه مبلغاً من المال، و بعد فترة شهرين طالبه بإرجاع الهدية، فهل له الحق في ذلك؟ و اذا كان له حق و كانت الهدية مصروفة فهل يكون ملزماً بإرجاعها، و ماذا لو كانت موجودة فهل يجب إرجاعها؟

الخنوي : إذا كانت الهدية قد صرفت كما هو المفروض في السؤال فلا شيء على المهدى إليه، والله العالم.

سؤال ١٠٠٥ : لو أهدي شخص لأحد أقاربه مبلغاً من المال، و بعد مدة من الزمن أراد أن يسترجع المبلغ، فهل يجوز له ذلك؟
الخنوي : إذا كان الشخص المهدى إليه من أرحامه، أو لم يبق المال المهدى لم يحق له المطالبة، والله العالم.

سؤال ١٠٠٦ : إذا رزقت المرأة مولوداً، فقد يُهدى لها هدايا في المناسبة بعضها يُعلم بالقرينة أنه لها، و بعضها يعلم أنه لولدها، و بعضها لا يُعلم أنها لأي منهما لتجردها عن القرائن، فما حكم هذه الهدايا؟
الخنوي : يُعطى للأم ما لم يعلم أنها للولد.

سؤال ١٠٠٧ : لو وهب شخص مالا لشخص، و أرسل الهبة مع انسان ثالث فمات الموهوب له قبل وصول الهبة، مع اعراض الواهب عنها لمن تكون حينئذ؟

الخنوي : تكون لمالكها، أعرض عنها أم لم يعرض، حتى يُعطىها أحداً

آخر، أو يقبضها آخر برضى من هذا الواهب.

سؤال ١٠٠٨: إذا كان شخص في الخمسين من عمره، وفي فهمه ضعف هل يصح أن يوهب له شيء أو أن يهب هو لأحد، وله ذلك أم لا؟
الخوئي: نعم يصح منه و له، إذا لم يسلب منه القصد.



مركز تحقیق تکوین و ترمیم علوم اسلامی

مسائل في التحجير على الأراضي

سؤال ١٠٠٩ : إذا كان شخص له القدرة على حجز مساحة كبيرة جداً من أرض الموات، من أجل أن يبني فيها بيوتاً ويبيعها بعد عمارتها، فهل يجوز له ذلك؟ علماً بأن ذلك في بلد تحتاج الناس فيه للأرض لأنها بعد عمارتها ترتفع قيمتها جداً؟

الخطوي : في مفروض السؤال: إذا عمرها في غير تعطيل، فلا بأس و يملكها، نعم بل يجوز له الحجر و التحجير لغرض بيعها في غير قضية الإحياء بالتعمير، والله العالم.

التبريزي : ليس له حق التحجير إذا كان حين التحجير قاصداً بيعها قبل عمارتها، نعم إذا صرف المال في تحجيرها يجوز له بيع ذلك السور و هذا ليس داخلاً في حق التحجير، كقولهم رسول

سؤال ١٠١٠ : يقال بأنه لا يجوز للإنسان أن يحجر من أرض الموات فوق كفايته، فإذا كان لديه دار يسكنها، و غير محتاج لشراء آخر، هل يجوز له أن يحجر من أرض الموات و يمنع غيره من ذلك في المكان الذي يريده، وكم مقدار المساحة التي يجوز له التحجير عليها للبيع؟

الخطوي : التحجير إنما يوجب الحق إذا كان بمقدار يتمكن المحجر من تعميره، دون الأكثر من ذلك، والله العالم.

التبريزي : إذا كان متمكناً من التعمير، ولكن لم يعمرها، بل قصد البيع قبل التعمير، فلا حق له، نعم ذكرنا أنه يجوز له بيع ماله الموجود في التحجير

كالحيطان و أساسها.

سؤال ١٠١١ : إذا سعى الانسان لإخراج سجل لمساحة معيّنة من أرض
الموات من قبل الدولة، فهل يكون بهذا العمل قد حَجَّرَ المساحة، من
دون أن يقوم بعمل آخر؟ و حتى لو لم يكن محتاجاً لهذه الأرض، سوى
بيعها الى الآخرين، سواء كبرت المساحة أو صغرت؟
الخطي : لا يتحقق التحجير بذلك، والله العالم.



مركز تحقيقات و پژوهش در علوم اسلامی

مسائل في القرض

سؤال ١٠١٢: إذا اشترى أو استدان انسان شيئاً وبعد مدة كسنة أو سنتين شك في دفع ما عليه، مع أنه لم يحصل له مُطالبة ممن له الحق فما هو الحكم؟

الخوئي: إذا كان اشتغال الذمة يقينا، وليس من أهل الوسواس لزمه تحصيل الإطمئنان بالفراغ من شغله، والله العالم.

سؤال ١٠١٣: شخص يطلبني في ذمتي ديناراً عراقياً وقد نسي ذلك الشخص دينه، فطلب مني هدية فأعطيته ديناراً بنية الوفاء لديني، ولكني لم اصرح له بذلك فكان يعتقد هدية هل تبرء الذمة بذلك؟

الخوئي: نعم تبرء ذمتك ان قصدت ذلك.

سؤال ١٠١٤: إذا كان شخص يطلب شخصاً آخر مبلغاً من المال أو أي شيء آخر، فهل يجوز له أن يسرق ذلك المقدار من المال من الشخص الذي يطالبه بدون علمه؟ وما الحكم إذا كان يستحي أن يذكره بأنه يطالبه؟

الخوئي: لا يجوز التقاص من مال المديون إلا أن يكون عالماً بدينه للدائن و مماطلاً في ادائه مع المطالبة منه، والمال المقتص من غير المستثنيات في الدين.

مسائل في الضمان

سؤال ١٠١٥ : إذا قُرض أن ولداً صاحب والده في سفر معين، و كان الوالد لا يمكنه قضاء حوائجه بنفسه من جهة فقد لسانه و بعض آخر من حواسه الأخرى، فوصلا في سفرهما الى مكان معين، يمكن الوصول منه الى المقصد بواسطتين بالطائرة و بالسيارة، فقال شخص ادفع لي مبلغاً قدره كذا أحملك بالطائرة الى مقصدك، والمفروض أن الوالد كان له ركوب الطائرة أمراً ضرورياً بسبب العجز الشديد له، و كون المقصد بعيداً، والمفروض أن الولد أيضاً لم يمكنه الوصول الى الحاكم الشرعي لأخذ الإجازة منه في التصرف في أموال والده، و السؤال هو: لو دفع الولد من أموال والده أجره الطائرة، ولكن ذلك الشخص الذي وعد بحملهما في الطائرة لم يف بوعده، فأخذ المال من دون أركابهما الطائرة، فهل في مثل هذه الحالة يكون الولد ضامناً للمبلغ الذي دفعه من أموال والده أم لا؟ و إذا فرض أن الولد دفع أجره نفسه و زوجته من جهة اضطراره الى خدمة والده، فهل يمكن أن يأخذ أجره نفسه و زوجته من أموال والده و يكون الوالد ضامناً لذلك أم لا؟ هذا والمفروض أنه في أصل سفرهما لم يكونا مختارين؟

الخطابي : في مفروض السؤال: قد أتلف الولد مقداراً من مال والده بخيال أنه في مصلحته، ولكن لم تقع المصلحة من غير تقصير من الولد فهو ضامن لما أتلفه، أما ما يتوقع من أجره لنفسه و زوجته من أبيه فتابع

لحصول خدمة منهما له مع عدم قصدهما مجانية خدمتهما فحينئذ يستحقان أجره المثل لعملهما له.

التبريزي : إذا طلب الوالد من الولد و زوجته مصاحبتهما في السفر، مع علم الوالد بأنه ليس لهما نفقة من حالهما، ففي هذا الفرض تكون مؤونة سفرهما على الوالد، و إذا كان الولد في معاملة ركوب الطائرة تسامح فيها فهو ضامن و الأ فلا، و أما إذا لم يطلب الوالد منهما المصاحبة بل صاحب الوالد لأنه لا يُمكن تركه وحده، ففي هذه الصورة نفقتهما على انفسهما، و إذا خدما الوالد بخدمة لها مالية عرفاً، ولم يقصدا المجانية فلهما أجره المثل لخدمتهما، و في هذا الفرض يكون الولد ضامناً للمال الذي أتلفه في أجره الطائرة سواء تسامح في المعاملة أم لا.

سؤال ١٠١٦ : لو كان المكلف يستلم مبالغ من المال، لأجل دفعها لمن يصوم أو يصلي نيابة عن الغير، و دفع الأموال لذلك، فلو فرضنا أن احد الأجراء مات، أو عجز عن أداء ما استؤجر عليه، فهل يكون الواسطة ملزم بإرجاع مثل المال الى صاحبه، أو يخبره بذلك فقط؟

الخوئي : إذا كان المكلف وكيلاً عن المعطي و لم يقصر في الاعطاء لمن يثق به، فلا شيء عليه، والله العالم.

سؤال ١٠١٧ : شخص سرق أنعاماً و طعاماً منذ زمن طويل، بحيث أن القيمة قد تغيرت كثيراً، و الآن ندم و تاب، و أراد أن يبرء ذمته، فهل عليه أن يدفع القيمة أم قيمة اليوم، و إذا كانت الشاة أو البقرة ولدت عنده عدة بطون، فهل يدفع قيمة الشاة فقط أم البطون أيضاً، و كذلك ما حصل عليه من لبن و دهن و صوف؟

الخوئي : في مفروض السؤال: يجب عليه دفع قيمة يوم الغصب، وكذا يضمن نتائجها وما يصرفه من أصوافها وألبانها، كل ذلك بقيمة وقتها لا بقيمتها الآن، والله العالم.

سؤال ١٠١٨: شخص يملك بيتاً وأنعاماً، تزوج والده من امرأة أخرى، وبعد أن أنجب منها عدة أولاد، طرد ولده الكبير، ولم يدفع له شيئاً من أمواله، فقام هذا الشخص وأخذ مقداراً من الطعام وعدداً من الشياة، فهل يجب عليه شيء؟

الخوئي : إذا كان الأمر كما ذكر من أن الملك للولد، وإنما غصبه الأب فلا مانع مما ذكر تقاصاً، إذا لم يكن عين ماله، وكان عين المال الذي أخذه لأبيه، والأب لا إشكال فيه بعنوان ارجاع ماله، وأما إذا لم يكن ملكاً له فيجب عليه أداء ما سرقه منه، أما الطعام فبمثله أو قيمته الفعلية، وأما الغنم فبقيمتها حين الغصب، والله العالم.

سؤال ١٠١٩: شخص عنده إجازة في استلام الحقوق الشرعية وإرسالها إلى الحاكم الشرعي، فإذا تلفت هذه الأموال فمن هو الضامن؟ هل الوكيل، أو الناقل، أو صاحب الحق الشرعي؟

الخوئي : إن تلفت بغير تفريط فلا يضمنها أي من الثلاثة، وإن كان هناك تفريط ضمنها الحامل المفترط، والله العالم.

مسائل في الوصية

سؤال ١٠٢٠: هل يجوز أن يوصي الانسان لاحد ورثته أو لأجنبي بمنفعة معينة من أملاكه بعد موته، كأن يقول لفلان السكنى في منزلي بعد موتي؟
الخوئي: لا بأس بهما الى حد مالية ثلث ماله المتروك، أو الزائد مع رضا الورثة به «أي بالزائد عن ثلث ماليته».

سؤال ١٠٢١: جاء في منهاج الصالحين ج ١ مسألة ٢٤ (الوكيل في عمل يعمل بمقتضى تقليد موكله لا تقليد نفسه الخ).

فاذا كان المنوب عنه يُقلد فقيها ميتا (استنادا لقول من يُجوز تقليد الميت ابتداء) وقد أوصى الحج عنه في كل عام من ثلثه... ولما كانت فتاوى ذلك الفقيه مما يصعب على النائب تطبيقها أحيانا في الحج حيث:
(أ) لا يعلم فتواه بالنسبة لحالة الاختلاف في ثبوت هلال ذي الحجة و ثبوته عند العامة؟

الخوئي: في الصورة المفروضة: ان أمكن الاحتياط بدون ان يكون منافيا لتقية لزم، و الا فالواجب هو العمل بالمقدار الميسور و الممكن و يكفي به، والله العالم.

(ب) قوله بجواز تقديم الطواف و السعي على الوقوفين مطلقاً و من غير عذر... فهل يجوز للنائب المقلد لمن لا يُجوز التقديم... تقديم الطواف والسعي؟

الخوئي: يعتبر في صحة العمل من النائب في باب الوصية امران: أحدهما

أن يكون صحيحاً بنظر الموصي، والآخر أن يكون صحيحاً بنظر النائب و
في مفروض السؤال: أن لم يجرز التقديم من دون عذر في نظر النائب
اجتهاداً أو تقليداً لم يصح منه التقديم، وبه يظهر حال السؤال الآتي،
والله العالم.

ج) قوله بعدم جواز الابتعاد عن حجر اسماعيل حالة الطواف أكثر من ستة
أشبار وهو مما يعسر في حالة الزحام... وغير ذلك، فهل يلزم النائب في
مثل هذه الأحوال وغيرها الالتزام بفتوى الفقيه الذي يقلده المنوب عنه؟
التبريزي - ج: إذا أمكنه ذلك فيتعين، وإلا فلا يجوز له قبول النيابة عنه إذا
علم ذلك من أول الأمر.

سؤال ١٠٢٢: إذا أوصى الميت بتأخيرته إلى الصباح في صورة موته ليلاً، أو
تأخيرته إلى الليل، وبأنه لا يدفن في الليل في صورة موته ليلاً أو موته
نهاراً، أو تأخره إليه، فهل يجوز مخالفة وصيته ودفنه ليلاً على خلاف ما
أوصى أم لا؟
مركز تحقيقات مكتبة نور علوم اسلامی

الخوئي: لا يجوز مخالفة الوصية فيما تصح به، ولم يكن غير مشروع.
سؤال ١٠٢٣: إذا أوصى الميت بتأخير جنازته إلى الصباح بناء على أن الدفن
في الليل مكروه، فهل يعمل بوصيته أم يُعجل بدفنه؟
الخوئي: نعم يعمل بالوصية، والله العالم.

مسائل في اللقطة

سؤال ١٠٢٤ : اذا وجد المكلف لقطة يتعسر تعريفها لاشتراك أو صافها مع غيرها كالأقلام مثلاً، و كانت قيمتها أكثر من الدرهم، ولكن الناس يتساهلون في قيمتها، و هناك ظن قوي بتعذر رؤية صاحبها، فهل يجوز بيعها و التصدق بثمنها قبل تعريفها سنة؟

الخوئي : مثل ذلك لا يكلف بالتعريف، والله العالم.

سؤال ١٠٢٥ : شخص وجد لقطة، وبقيت عنده سنة تقريباً، ثم تصدق بها عن صاحبها، و بعد ذلك ظهر صاحب اللقطة، فهل يجوز له المطالبة بها أم لا؟

الخوئي : نعم يجوز له المطالبة، حيث أن الملتقط ضامن لها، والله العالم.

سؤال ١٠٢٦ : هل يجوز التصدق باللقطة بعد مرور سنة عليها على السادة الفقراء أم لا؟

الخوئي : نعم يجوز، و انما غير الجائز هو إعطاء زكاة غير الهاشمي للهاشمي أو الفطرة، و أما غيرهما فلا مانع منه.

سؤال ١٠٢٧ : يحدث في المجالس الحسينية، أو عند الدخول للمساجد بعض الأمور، كتبديل عباءة المصلي، أو تبديل نعله، فهل يجوز لبس المبدل أسبوع مثلاً لغرض التعريف؟ أو يُقدّر المبدل و يدفع ثمنه كرد مظالم عن صاحبه، أو يترك في مكانه؟

الخوئي : إذا كان مأياًوساً عن ايصالها لصاحبها، يتصدق بها أو بثمنها على

الفقير من طرف صاحبها.

التبريزي : يُعلّق عليه: إلا إذا كان التبديل بمال هذا الشخص، و علم ان الذي بدّل ماله يتصرف فيه، فيجوز له التصرف تقاصاً من ماله، بل يجوز تملكه اذا احرز أن الذاهب بعباءته أو نعاله قد بدّله متعمداً، والله العالم.

سؤال ١٠٢٨ : إذا التقط شخص مبلغاً من المال و عرّفه لمدة سنة، ثم أنفقه «كرد مظالم» عن صاحبه، و بعد مدة ظهر صاحب المال، فهل الشخص الواجد ملزم بدفع المال الى صاحبه أم لا؟

الخوئي : قد ذكرنا في مسألة (٦٤٦) المنهاج - أن الملتقط بعد التعريف يتخيّر بين تملكها مع الضمان، والتصدق بها مع الضمان، وابقائها في يده بلا ضمان، والله العالم.

التبريزي : إذا طلب صاحب المال و لم يرض بالتصدق فيضمن له، فلا ضمان في المقام ما لم يُطالب و لم يرض بالتصدق، والله العالم.

سؤال ١٠٢٩ : إذا تصدّق الشخص بالمال الملتقط قبل مرور سنة، فهل هو ملزم بدفعه لصاحبه؟

الخوئي : ما كان له ذلك، وعلى أي تقدير فهو ضامن، كما ذكرنا.

التبريزي : الضمان بالمعنى المتقدم يختص بما إذا كان التصديق بعد التعريف سنة، أو بعد اليأس، و إلا فيجب اكمال السنة، والله العالم.

مسائل في النذر والعهد واليمين

سؤال ١٠٣٠: إذا كانت صيغة النذر غير شرعية كما هو المتعارف عند أكثر الناذرين من الناس، فهل يبقى الناذر ملزماً بأداء ما نذره لمدرّك آخر من المدارك الشرعية غير صحة الصيغة؟ وإذا لم يكن ملزماً فهل عليه أن يحتاط ولو استحباباً في صرف النذر في ذات الجهة المنذورة أم لا؟ أو أن احراز الاستحباب لا يتوقف على ذلك وله صرفه في أي وجه من وجوه البر، كمساعدة الفقراء والمحتاجين والإسهام في بناء المؤسسات الخيرية أو رعاية شؤونها، ثم لو علم من أحد أن نذره بغير الصورة الشرعية فهل له أن يلفت نظره إلى ذلك، أي إلى أن نذره غير صحيح، وأنه بالتالي غير ملزم بأداء ما نذره؟

الخوئي: لا أثر للنذر بدون صيغته الشرعية بتاتاً، والله العالم.

التبريزي: لا أثر شرعي للنذر الفاسد إلا أنه إذا خاف الناذر أن يرى ما يكره إذا لم يعمل بنذره ففي هذه الصورة الأحسن العمل به، ولا يفيد صرف التذر في غير الجهة المنذورة.

سؤال ١٠٣١: لو نذر شخص شيئاً لولي أو نبي، فهل يجوز للناذر أن يتصدق بالمال المنذور من الولي، بمعنى أن يقصد به جعل ثواب الصدقة للمنذور له، أم لا يجوز ذلك؟

الخوئي: إذا كان نذره بصيغة شرعية، وحصل العمل على طبق نذره، فإن كان قصده ما فُرض في السؤال أجزأ ذلك، والألم يجزئ.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : بل يُصرف لزواره الفقراء، أو يصرف في اقامة المجالس التي يذكر فيها النبي ﷺ أو أوليائه.

سؤال ١٠٣٢ : شخص ألزم نفسه بأن يدفع مبلغاً من المال قرينة إلى الله تعالى إذا كرّر عملاً مُعيناً، فهل يُعدّ هذا وبهذه الكيفية نذراً؟ وما حكمه إذا أخل به عدة مرات؟

الخوئي : مجرد ذلك لا يُحسب نذراً، ولكن إذا عاهد الله عليه فيكون من العهد الواجب العمل به، كما وإن ذكر الإلزام بصيغة النذر وهي : الله عليّ كذا يُعدّ نذراً حينئذ، وعلى تقدير الصحة ولزوم العمل بالنذر لا تجب عليه إلا كفارة واحدة وإن كرّر العمل، والله العالم.

سؤال ١٠٣٣ : إذا نذر إنسان ذبيحة ليوم عاشوراء ثم اشتراها يوم عاشوراء و أرسلها لمن يذبحها و يصرفها فيما نذر، ولكنه نسي ذلك ولم يتذكر إلا بعد يوم أو يومين، ماذا يصنع الآن بالذبيحة، هل يجب تأخيرها الى يوم عاشوراء في السنة القادمة؟

الخوئي : في مفروض السؤال: لا يجب عليه شيء، والذبيحة المشتراة ملك له، يفعل بها ما شاء.

سؤال ١٠٣٤ : إذا نذر صيام عشرة أيام وكان قاصداً أنها متوالية، ولكنه لم ينطق بالتوالي في صيغة النذر، فهل يلزمه، إتباع ما نوى أم ما لفظ؟
الخوئي : يجب عليه ما نوى.

سؤال ١٠٣٥ : لو خلف أن يصوم شهراً معيناً أو غير معين فحنت، فهل يكتفي بكفارة اليمين أم يجب عليه الصوم معها؟ وهل يتساوى النذر واليمين والعهد بذلك؟

الخوئي : لا يجب عليه القضاء في اليمين و العهد، وإنما يجب في النذر فقط، مضافاً الى كفارة الحنث، والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : ولكن الكفارة في العهد تختلف عن كفارة اليمين و النذر كما سيأتي، والله العالم.

سؤال ١٠٣٦ : لو نذر ان ينفق ربع ماله او أقل او اكثر ما دامت منافعه جارية، فثقل عليه ذلك فهل لهذا النذر - ان لم يؤده - كفارة؟

الخوئي : نعم عليه الكفارة، الا اذا وصل الثقل الى حد الحرج الذي يرتفع معه الحكم الشرعي، والله العالم.

سؤال ١٠٣٧ : هناك طريقان يوصلان الى موضوع واحد وقد عاهد الشخص ربه - عز وجل - على سلوك أحد الطريقين في السؤال السابق فما حكمه؟
الخوئي : يتم العهد بالنسبة الى الطريق الذي عينه دون الآخر، فصحته موقوفة على التمكن من ذلك الطريق لا الطريق غير المذكور في العهد، والله العالم.

سؤال ١٠٣٨ : لو نذر الشخص شيئاً مثلاً، ونسي نذره ماذا يجب عليه لو دار بين أمرين أو ثلاثة أو أكثر.

الخوئي : عليه تعيينه بالقرعة.

التبريزي : يجب الاحتياط بالجمع بين أطراف العلم الاجمالي ما لم يصل الى حد الحرج، نعم إذا كان المنذور اعطاء المال فلا يبعد الاكتفاء بالقرعة، والله العالم.

سؤال ١٠٣٩ : لو نذر ذبيحة لله تذبح في كل سنة في اليوم العاشر من المحرم، و نسي في تلك السنة، ولم يتذكر الا في اليوم الحادي عشر أو الثاني عشر

ماذا يصنع؟

الخوئي: إذا كان النذر انحلالياً لكل عاشوراء سقط تكليف العام فقط وبقي الباقي، وإذا كان مجموعياً سقط الباقي أيضاً، وعلى التقديرين لا شيء عليه في الساقط.

سؤال ١٠٤٠: في مفروض السؤال السابق: لو كان اليوم العاشر مُردداً بين يومين ماذا يصنع؟

الخوئي: يلزمه الوفاء في اليوم الثاني فقط، لانحلال عمله بالأصل الجاري في اليوم الأول بغير معارض.

سؤال ١٠٤١: على تقدير علمه باكمال عدة الشهر السابق، وبعد الذبح قامت بيّنة على خلاف ذلك، أو عمل بالبيّنة ثم انكشف خلافها بأحد الأسباب كالعلم و أمثاله، فما هو حكمه؟
الخوئي: إذا كان التبين في وقت يُمكن اعادته أعاده لزوماً، وإلا فلا شيء عليه.

سؤال ١٠٤٢: يُتعارف عن بعض الناس بنذر المقسام، مثلاً لله عليّ نذر أن كان كذا لأتصدقن بالمقسام، والظاهر أن مرادهم أنه لا يُعين شيئاً أصلاً حتى لو سُئل عن التعيين لنفى التعيين، وإنما يقول إن شاء الله ملتزم أن ادفع ما يتيسر لي شيئاً جزئياً تطيب به النفس قليلاً أم كثيراً، فما حكم هذا النذر؟
الخوئي: إذا كان النذر بصيغة شرعية اكتفى بدفع مسمى المنذور.

التبريزي: يضاف إلى جوابه (قدس سره): ولكن في كون ما ذكر من صيغة النذر تأملاً، والله العالم.

سؤال ١٠٤٣: إذا نذر المكلف خروفاً لأحد الأئمة عليه السلام مثلاً ولم يتلفظ

بصيغة النذر لله سبحانه فما هو حكمه؟

الخوئي : مع عدم اجراء صيغة النذر لا يجب عليه شيء، وله أن يفعل ما يشاء، أو يترك بتاتاً، والله العالم.

التبريزي : قد تقدّم في المسائل السابقة أن الأحسن أن يعمل بنذره، والله العالم.

سؤال ١٠٤٤ : إذا نذرت امرأة أن تصوم شهراً لله تعالى إذا رجع ابنها سالماً، ورجع ابنها سالماً، فصامت يوماً ثم تمرّضت، ولم تتمكن من اكمال الشهر فماذا يترتب عليها؟

الخوئي : إذا كان المنذور صوم شهر معين فعليها قضاءه، وإذا كان صوم شهر غير معين فعليها الإتيان بالباقي في وقت آخر، فإذا فعلت ذلك فلا شيء عليها.

سؤال ١٠٤٥ : ما حكم شخص عاهد الله على أن يقوم بعمل معين، واكتشف صعوبة ذلك العمل فيما بعد أو احتمل الضرر منه، و أراد أن ينقضه فما حكمه، هذا إذا كان قبل الشروع في العمل؟

الخوئي : مجرد الصعوبة لا يُوجب العذر الا اذا كانت بحد لا تتحمل عادة، أو احتمل الضرر على وجه الإحتمال العقلائي فحينئذ ينحل العهد، والله العالم.

سؤال ١٠٤٦ : ما حكم الحلف بغير الله، كالحلف بالرسول أو الائمة (عليه السلام)؟

الخوئي : لا يترتب على الحلف بغير الله آثار اليمين من الحنث والكفارة.

سؤال ١٠٤٧ : لو نذر الشخص شيئاً ثم نسي أن نذره لأي يوم ولأي شيء ماذا يجب عليه؟

الخوئي : عليه الرجوع الى القرعة في تعيين المندور له أو اليوم.
التبريزي : قد تقدّم حكمه.

سؤال ١٠٤٨ : إذا نذر شخص لله مبلغاً إذا حملت زوجته، يعطيه للفقراء، فما هو الحكم إذا مات الجنين في الأشهر الأولى؟
الخوئي : إذا كان ما نواه والتزم به في النذر هو العمل مع الولادة كما هو الغالب، فلا يجب الوفاء في فرض السؤال، وإذا كان ما نواه هو مجرد الحمل حتى إذا لا تنتهي الى الولادة ايضاً وجب الوفاء بالنذر المزبور، والله العالم.

سؤال ١٠٤٩ : إذا أوعد شخص شخصاً آخر على أن ينجز له عملاً أو أن يزوره مثلاً ولم يف بوعده، فهل لعدم الوفاء بالوعد كفارة وما هي؟
الخوئي : لا كفارة في عدم الوفاء بالوعد، والله العالم.

سؤال ١٠٥٠ : هل يجب الوفاء على من نذر لناصبي؟
الخوئي : لا يصح ذلك، والله العالم.

سؤال ١٠٥١ : هل للوالدين الغاء عهد الإبن البالغ؟

الخوئي : نعم بنهيه عنه يكون غير راجح فينحل العهد، والله العالم.
التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : وكذلك الأمر في النذر، والله العالم.

سؤال ١٠٥٢ : ما كفارة الحنث بالعهد؟

الخوئي : كفارته إحدى الخصال الثلاث تخيراً: عتق لرقبة، أو صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً، والله العالم.

سؤال ١٠٥٣ : يوجد لبعض المساجد نذور، نقود و غير نقود، فهل يجوز

لوكيل المسجد أن يدفع من النقود الزائدة عنده لمسجد آخر يحتاج إلى
ترميم أو إنشاء، أو غير ذلك من المساعدات؟
الخطي : إذا لم تكن تلك النقود أو غيرها مورداً لحاجة المسجد في
الوقت الحاضر، ولا في المستقبل جاز صرفها في مسجد آخر، الأقرب
فالأقرب.



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

مسائل متفرقة في الوقف

سؤال ١٠٥٤ : ١- اذا اشترك مئات الأشخاص بالتبرع لشراء أرض ثم لبناء مسجد او حسينية، فمن يتولى اجراء صيغة الانشاء للوقف؟ و من المتولي؟ و ماذا لو بني المسجد او الحسينية كلا او جزءا من مال الامام عليه السلام باجازة نائبه العام، فمن يكون المتولي عليه؟
الغوثي : ان اختيار شؤون ذلك المسجد او الحسينية موكول الى من يوكله المتبرعون، فيعطونه حق اختيار ما هو صلاح لبناء ذلك الوقف و جعل من يصلح لتوليته، و ما الى ذلك فهو بعد ذلك يعمل ما يراه صالحا لمشروعه، والله العالم.

٢- اذا لم يوجد بناء مسلم فارادوا بناءه على يد غير المسلم، كبنية ثم تطهير ظاهرها بعد اتمامها ثم اجراء صيغة الوقف، هل يقدر في ذلك كون المبالغ التي اعطاها المتبرعون قد قصدوا فيها بناء مسجد او شراء أرض للمسجد؟ علما بأن المبنى سيكون مسجداً بعد تطهير ظاهره، و اتمام بنائه؟

الغوثي : لا يقصد المتبرعون وقف ما اشترى بتبرعاتهم، بل انما يعطون اختيار صلاح المشروع لمن يتكفل الجمع والخرج، والله العالم.

٣- اذا صلى شخص في البناية المقصودة قبل اتمامها او قبل اجراء صيغة الوقف، فهل يكون المكان مسجداً بذلك؟ فيحرم على غير المسلم العمل فيه لاتمام بنائه او طلائه؟ و ماذا لو كانت مجرد الأرض

المخصصة كي يُبنى عليها مسجد، واستخدمت لصلاة العيد فهل يجوز قبل انشاء الصيغة ان يبنيتها غير المسلم ان فقد المسلم البناء؟
الخوئي : بنفس صلاة مُصل ما لا يتحقق الوقفية من غير ايقاف من له ان يوقف المكان مسجداً، والله العالم.

سؤال ١٠٥٥: أوقف جماعة فندقاً كي تكون عوائد لمشاريع خيرية معينة، كمصاريف مستشفى خيري، واشترط الواقفون عدم بيع الخمر في الفندق الموقوف، لكن بعض المتولين لم يراعوا هذا الشرط الشرعي، و أباحوا الخمر في الفندق المذكور، ثم جاءوا الآن بفكرة بيع الفندق و وضع ثمنه في البنك بدعوى التخلص من حرمة بيع الخمر فيه، و كذا للحصول على مال أكثر مما يضيفه البنك عادة على المال حتى من دون اشتراط ممن يودع المال، فهنا عدة أسئلة:

(أ) هل يجب صرف بعض المال لاعادة حرمة الخمر و منعها قانونياً في الفندق المذكور؟

الخوئي : نعم يجب الصرف لدفع ذلك المنكر مهما أمكن، والله العالم.

(ب) هل يجوز بيع هذا الفندق الموقوف و ايداع ثمنه في المصرف بدعوى التخلص من بيع الخمر؟

الخوئي : لا يجوز بيعه لدفع ذلك المنكر، والله العالم.

(ج) اذا أمكن قانونياً منع الخمر بدفع المال، او تقليل ايجار الفندق، فلم يستمع المتولون لذلك فما هو الحكم الشرعي في بقاء توليتهم؟

الخوئي : حكمهم حكم سائر المتولين الذين يخونون في وظيفتهم، فينضم اليهم من طرف الحاكم الشرعي من يراعي حق الوقف ان أمكن،

والا فيعزله الحاكم عن التولية و يعين من يصلح له، والله العالم.

سؤال ١٠٥٦: إذا كان المتعارف عند أهل البلاد بالنسبة إلى التراب الحسينية أنهم لا يوقفونها، وإنما يهدونها، فهل في هذه الحالة يجوز إخراجها من المسجد إذا احتاج الناس إليها لصلاة جماعة في مكان واسع؟

الخوئي: إهداء ما من شأنه أن يوقف يُحسب وقفاً، ولا يحتاج إلى الصيغة، والله العالم.

التبريزي: إذا وضع التراب في ذلك المكان لتبقى فيه، و ينتفع بها المصلون فيه، فيحسب وقفاً على المصلين في ذلك المكان، و أما إذا وضعت فيه بما أنه مورد حاجة الناس للتراب فيكون وقفاً على المصلين مطلقاً، و مع الشك فيقتصر على المصلين في ذلك المكان.

سؤال ١٠٥٧: ذكرت في الجزء الثاني من المنهاج في المسألة رقم (١١٠٠) عدم كفاية النية مجردة في تحقق الوقف، بل لا بد من انشاء ذلك بمثل: وقفت و حبست و نحوهما، مما يدل على المقصود، نرجو التوضيح أكثر؟

الخوئي: قد ذكرنا في الرقم بعد ذلك الرقم ان الوقف يقع بفعل قصد به الوقف ايضاً، فلا يختص انشاءه بالقول، والله العالم.

سؤال ١٠٥٨: ذكرت في المنهاج الجزء الثاني في المسألة رقم (١١١٣) و المسألة رقم (١١١٤) كفاية وضع الحصير في المسجد للاستعمال، وكذا تعمير جدار او اسطوانة في المسجد، في تمامية الوقف دون حاجة الى قابض فهل تعني تمامية الوقف هنا و عدم الحاجة الى انشاء الوقف ايضاً؟

الخوئي: قد ذكرنا ان انشاء الوقف لا ينحصر باللفظ، بل يتحقق بمثل ما

ذكر ايضاً، والله العالم.

سؤال ١٠٥٩: اشترى بيت وجعلت فيه عيادة لمعالجة الفقراء وغيرهم، ثم ضاق المكان بالحاجة، فوجد مكان اكبر معروض للبيع، فهل يجوز بيع الأول و شراء الثاني لنفس الغرض، علماً بأن صيغة الوقف لم تنشأ في الأول؟

الخوئي: ضيق المكان لا يسوغ بيع ذلك المشروع، ما دام يمكن الانتفاع منه بصفته المشروعة، والله العالم.

التبريزي: مجرد جعل البيت عيادة لمعالجة الفقراء عملاً من غير قصد الدوام لا يكون وقفاً، ولا يكون ذلك مانعاً عن بيعه، والله العالم.

سؤال ١٠٦٠: ما حكم ما تم استغنى عنه أصحابه بتشبيدهم آخر، فهل يجوز تأجيله للمنفعة الخاصة او العامة؟

الخوئي: اذا لا يرجى الانتفاع به في الحال والمستقبل جاز أن يباع و يصرف ثمنه في المآتم الآخر، والله العالم.

سؤال ١٠٦١: شخص أوقف جزءاً من ملكه في قراءة جزء من القرآن الكريم يومياً، وحدد هذا الوقف في بستان جعله مشاعاً فيه، يرجع ما زاد على أجرة القارئ للورثة، وقد يُباع هذا البستان، ويُشترط على المشتري أن له الفاضل الذي هو مقابل الوقف، هل يصح هذا الوقف، وعلى فرض عدم صحته لمن يرجع هذا الوقف؟

الخوئي: إذا عيّن الواقف المقدار المشاع الذي وقفه من ملكه، بأن أوقف عشرة أو ربعه مثلاً صح الوقف، و جاز بيع الباقي مشاعاً، ويعمل بالوقف على الوجه السابق، وإذا لم يعينه بالوجه المذكور، و انما وقف المقدار

الغير المعين، و انما كان تعيينه حسب مصرف الوقف، وذلك قراءة جزء من القرآن يومياً، فالوقف باطل، وباقي على ملك الواقف ان كان موجوداً، والأفيرجع الى ورثته حين الموت.

سؤال ١٠٦٢: مارأىكم في أراض نعلم من السنة الناس بأنها وقف على صلاة و مضى على ذلك ما يزيد على مائة عام، والقرية محتاجة الى أرض للمقبرة لأنها ضاقت، ولا يوجد أرض مبدولة للبيع، فهل ترخصونا في اقتطاع أرض من الموقوفة لتكون مقبرة، و ما حكم هذه الأراضي التي مرّ على وقفيتها تلك المدة؟

الغوثي: ان كانت معلومة الوقفية وكانت الصلاة التي وقفت لها هي قضاء فوائت عن واحد و قد عمل برسم الوقف، فإن انتهى الفرض الموقوفة لأجله و صارت منقطعة الآخر، و عرف سلالة الواقف عوملت معهم، وان جُهل من ينتمي اليه عُذّت من مجهول مالكلها، فتُشترى من الحاكم الشرعي و يُعمل فيها ما أريد، وان كانت بحيث هي مساغ شرعاً لأداء الفرض الموقوفة له استؤجرت لمصلحة الدفن التي دعت لتحصيل الأرض بأجرة نفي لأداء غرض الوقف، مع تحكيم وقفيتها بما لا تنسى، [حتى لا تذهب ملكاً بعد حين]، والله العالم.

التبريزي: إذا احرز أن الأرض وقف على قضاء الصلاة سواء كان عن واحد أو متعدّد فمع انتهاء الفرض يصير وقف الأرض منقطع الآخر، ومع كونها وقفاً على الصلاة عن المؤمنين دوماً، أو عن واحد أو جماعة استؤجرت لمصلحة الوقف على ما ذكر، وإذا تردّد أمر الوقف بين كون الأرض وقفاً على الصلاة عن غير الواقف أو وقف على صلاة الواقف يُرجع الى سلالة

الواقف فيعامل معهم، و مع عدم التمكن معهم، أو مع عدم التمكن من معرفتهم يجوز الشراء من الحاكم لغرض المقبرة، والله العالم.

سؤال ١٠٦٣: لدينا أوقاف كثيرة (في لبنان) أوقفها أصحابها على الصلاة عن أنفسهم والسؤال هو: ١- هل يصح هذا الوقف، وهل تحمل الصحة على احتمال أن يكون الوقف قد تمّ بالإيصاء به لا بمباشرة، ليخرج عن وقف النفس؟

الخوئي: الوقف المذكور ليس بصحيح، ولا وجه للحمل على ما ذكر، والله العالم.

٢- إذا كان قد صلي عن الواقف من نتيجة الوقف أكثر مما عليه من الصلاة، أو أكثر من عمره، فهل يُعتبر هذا من الوقف المنقطع الآخرام لا؟

الخوئي: بعدما حكم بطلان الوقف لا مجال لما ذكر، والله العالم.
التبريزي: إذا علم أو اشتهر أن الأرض وقف للصلاة قضاء عن المالك فالوقف باطل، ولا مجال للحمل على الوصية فإنه في مورد الوصية بالقضاء عنه تكون الأرض ملكاً للورثة مسلوبة المنفعة الى حين الفراغ من قضاء الصلاة عنه، وهذا غير محتمل في وقف الأرض للصلاة عن نفسه، نعم إذا أحرز ان غرض المالك أن تبقى الأرض في ملكه حتى بعد وفاته، ويُصرف عائدها بعد موته في الصلاة عنه ولو ندباً فهذا في الحقيقة إيصاء بصرف عائد الأرض في الصلاة عنه ولو ندباً، فيُعمل بمقتضى الوصية، و تبقى الأرض على ملكه، والله العالم.

سؤال ١٠٦٤: بناء مؤلف من طبقات أقيم فوق سطحه أعمدة لإتمام شقة أوقفها صاحبها لتصرف فوائدها في سبيل الله، ولكن لم يتمكن من

اتمامها، وعندما علم اخوته بهذا الوقف اتهموه بالسفه نظراً لانحصار ملكه في هذا المبنى تقريباً، فهل أن هذه الوقفية بلحاظ وضعها الغير قابل للإتمام فعلاً، وبلحاظ ما يدعيه عليه اخوته من السفه باطلة، أو أن الوقفية وقعت في محلها؟

الخوئي: إذا كان من قصده وقف الطبقة الكاملة فلم تتحقق حتى يوقفها، و ان كان الأعم منها ومما عمّر فالوقف صحيح، وما ذكر لا يوجب بطلانها، والله العالم.

التبريزي: في فرض صحة الوقف إذا أمكن الانتفاع بعائد الموجود من السطح و الأعمدة ولو بعد اكمال الشقة من متبرع، أو أجرة الوقف فيصرف في الغرض الموقوف له، والأفبيع و يصرف ثمنه في تلك الجهة، والله العالم.

سؤال ١٠٦٥: وقف طبقي (الطبقة العليا تمنع السفلى) وكان ينطبق مثلاً على (١٢) شخصاً و أجر بعضه لمدة معينة، وأستلمت الإجرة و وزعت فإذا توفي أحدهم قبل إنتهاء المدة، فهل يكون مطلوباً بالمدة الباقية والمستلمة أجرتها أم لا؟

الخوئي: نعم يكون مطلوباً بالمدة الباقية إذا أمضى الإجارة في تلك المدة، وإلا فالإجارة فيها باطلة.

سؤال ١٠٦٦: إذا كانت عندنا أرضاً موقوفة على حسينية، فأراد الولي أن لا يشيدها حسينية بكاملها، بل أراد أن يختصرها و يجعل لها دكاكين تدر عليها بالمال إذا احتاجت إلى شيء ما، هل يجوز ذلك أم لا؟

الخوئي: إذا كان وقفها لبناء الحسينية فحسب لم يجز ذلك، وإذا كان

للأعم منه و من جعلها دكاكين فلا بأس بذلك.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : وعند الشك يُقتصر على بناء الحسينية، إلا إذا كان في البلد عرف معروف على بناء الدكاكين للحسينية، والله العالم.

سؤال ١٠٦٧ : التصرف اليسير في الحسينيات الذي هو كنقل المطبخ من مكان الى آخر، وكذلك الدرج ونحوه، هل هو جائز مع اذن الولي أم لا؟
الخوئي : إذا كان التصرف المزبور مصلحة للحسينيات فلا بأس به .

سؤال ١٠٦٨ : تضيق دائرة الحسينية بمقدار نصف متر من كل جهة، أو من بعض الجهات بغرض ترك المسافة المنقصة منها للتهوية، أو للمنافع الأخرى، التي قد تكون ضرورية، وقد لا تكون ضرورية هل هو جائز أم لا؟
الخوئي : لا يجوز ذلك.

سؤال ١٠٦٩ : إذا أوقف شخص مسجداً أو مدرسة ثم تبين ضيقه بالجماعة، هل يجوز هدمه و توسعته من قبل الواقف أو متبرع آخر؟
الخوئي : إذا كانت مصلحة للوقف فلا بأس به.

سؤال ١٠٧٠ : هل يجوز حجز مكان في المسجد، أو وضع سجادة في ذلك المكان باستمرار؟

الخوئي : لا يجوز ذلك.

سؤال ١٠٧١ : قطعة أرض وقفت على النحو التالي : «جبانة لأبناء الطائفة الشيعية في بلدة معينة» هل يجوز لبلدة أخرى أن تدفن موتاهها في هذه البلدة علماً بأن الظروف الأمنية السيئة في البلدة الأخرى تعوق أهلها الساكنين فيها بحذر، تعوقهم أحياناً أو في كثير من الأحيان عن التفرغ

لدفن موتاهم في جبانة البلدة، و هم فعلاً على ما ينقل بعض اهاليها يصعب عليهم شراء قطعة أرض لدفن موتاهم بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ثم لو فرض عدم جواز ذلك، فهل الحكم باق بالنسبة الى شخص اشترى بيتاً و سكنه داخل الأرض العقارية للبلدة التي تحوي الجبانة الموقوفة عليها، أو لا يحق له ذلك، لأنه يُعد عرفاً مثلاً من سكان البلدة الأولى؟

الخوئي: لا يجوز في المورد الأول، ولا مانع في الفرض الثاني، والله العالم. سؤال ١٠٧٢: مقبرة موقوفة للدفن خرجت عن صلاحيتها لذلك، بالنظر الى عدم إقبال الناس على الدفن فيها، أو لمنع السلطة عنه، هل يجوز بيعها و استبدالها بأرض أخرى، و اذا لم يُمكن ذلك، فهل يجوز إقامة بناء عليها للأغراض العامة للبلد.

الخوئي: نعم يجوز الأول في مفروض السؤال إن أمكن، و الآ جاز الأمر الثاني، والله العالم.

التبريزي: يجوز الثاني مع عدم امكان الأول مع رعاية عدم جواز نبش القبور مع عدم اندارسها، والله العالم.

سؤال ١٠٧٣: أرض موقوفة لأجل المسجد، و هي الان لا تستعمل لشيء، فهل يجوز البناء عليها بيتاً لمام المسجد، أو لأي شخص آخر، و دفع بدل ايجار أو ثمنها (الأرض) في الجهة الموقوفة لها؟

الخوئي: إذا لم يعين في وقفها منفعة خاصة للمسجد يجوز البناء عليها باستيجارها لذلك، و دفع بدل الايجار الى أحد مصارف المسجد بعد احكام سند الايجار بموقعيته أرض البناء من الوقفية، حتى لا تذهب ملكاً

بعد حين، ولا يعمل هكذا بثمانها، فلا تباع مع امكان ايجارها وبقائها على وقفيتها.

سؤال ١٠٧٤ : مقبرة درست منذ فترة طويلة، ومضى عليها الزمن، ومن ثم حوّلت الى بستان و شجّرت بأجمعها، هل يجوز بيعها و شراء أرض بثمانها و جعلها مقبرة للبلدة التي كانت فيها المقبرة مع حاجة البلدة الملحة الى ذلك؟

الغوثي : إذا أمكن الدفن فعلاً فيها فلتخصّص للمقبرة، و تقلع أشجارها و تدفع لمن غرسها، وإذا لم يمكن الدفن فلا بأس بشرائها من الحاكم الشرعي و تبديل ثمنها بأرض للمقبرة، والله العالم.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : و يُرجع في أمرها الى الحاكم الشرعي مع عدم امكان الدفن فيها فعلاً، فيشتري منه اذا احرز أنها وقف للمقبرة، أو يصالح عليها مع احتمال كونها وقفاً لها، والله العالم.

سؤال ١٠٧٥ : هل يجوز لولي المسجد أو لوكيل الحاكم الشرعي التصرف في ترب المسجد و فراشه بنقلها مثلاً منه الى مكان آخر مع الضرورة، كما لو كان المسجد يضيق بالجماعة للصلاة، و رأى الامام أن تُقام الجماعة في مكان أوسع فهل تنقل الى ذلك المكان ثم تعاد الى المسجد الذي نقلت منه؟

الغوثي : إذا كانت تلك موقوفة لذلك المحل فلا يجوز النقل الى غير محلّها.

سؤال ١٠٧٦ : بعض الأشخاص اشتروا أراضي موقوفة، ولم يعلموا بأخذ عوض عنها، و قد سيّدت، فما هو الحكم؟

الخوئي : إذا كان الشراء في نفسه جائزاً، لم تكن الجهة المشار إليها في السؤال مانعة عن جواز التصرف في الأراضي المذكورة.

سؤال ١٠٧٧ : بعض الأشخاص اشتروا أرضاً موقوفة ليس لها عوض، وربما تكون الأرض وقفاً حسينياً أو ذرياً، وقد شيّدوها بنايات وقد كلفت مبالغ طائلة، فهل هناك حل من مصالحة أو غيرها؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: إذا كان هناك مجوز للشراء و اشتروها ممن له حق بيعها، فلا إشكال في المسألة، و أما إذا لم يكن هناك مجوز له، أم لم يشتروها ممن له حق البيع فعندئذ ظلت الأرض على وقفيتها، و حينئذ فعلى الأشخاص المذكورين شراء تلك الأرض مرّة ثانية من المتولي لها، أو ممن له حق البيع، إذا كان، و إلا فمن الحاكم الشرعي أو وكيله.

التبريزي : إذا اشترى الوقف من المتولي الشرعي فيحمل على الصحة، ولا إشكال حينئذ في البناء، و إذا لم يشتروها منه فلا بدّ من استئجار الأرض من المتولي الشرعي، و مع عدمه فمن الحاكم الشرعي، مع احكام تسجيل الوقف من أجل حفظه، و عدم محوه، فإن لم يمكن ذلك بأن خيف زوال عنوان الوقف بمرور الزمان جاز شراء الأرض من المتولي الشرعي أو الحاكم الشرعي أو المصالحة عليها، و بالجملة فالإجارة مع امكانها مقدّمة على الشراء أو المصالحة، والله العالم.

كتاب النكاح

وفيه مباحث:

المبحث الأول: مسائل في العقد الدائم

المبحث الثاني: مسائل في العقد المنقطع

المبحث الثالث: مسائل في العلاقات و أحكام الأولاد

المبحث الأول

مسائل في احكام العقد الدائم

سؤال ١٠٧٨: سألتكم في استفتاءات سابقة عن صيغة عقد النكاح التي يتولى فيها الزوج الايجاب عن المرأة وكالة، والقبول عن نفسه أصالة، فأجبتم بأن ذلك موجود في المنهاج، بينما هو غير موجود، فهل يجوز له أن يقول: زوّجت موكلتي من نفسي بمهر قدره كذا، ثم يقول: قبلت التزويج؟
الخوئي: أما قولك (بينما هو غير موجود) خلاف ما هو واقع في ذيل مسألة رقم ١٢٢٨ من قولنا... حتى الزوج نفسه، لكن الأحوط استحباباً أن لا يتولى الزوج... الخ، فمنه يعلم جواز ما سألت عنه، بمثل ما ذكرت، والله العالم.

سؤال ١٠٧٩: تذكرون في المنهاج أن من زنى بامرأة غير معتدة ولا ذات بعل فالأحوط وجوباً أن لا يتزوجها قبل استبرائها بحیضة، فهذا الشرط تكليفي أو ضعي؟ وهل يشترط أيضاً في هذا المورد توبتها كما هو ظاهر أكثر من نص بل صريحه، أم لا يشترط؟ وعلى تقدير ذلك، هل هو شرط في التكليف أو في الوضع؟ ثم انه لو زنى بهذه المرأة و حملت منه فهل يجوز للزاني أن يتزوجها وهي حامل منه من هذا الزنى؟

الخوئي: الشرط المذكور وضعي، واشتراط التوبة في المشهورة بالزنا، اذا أراد أحد تزوجها، لا في مورد السؤال، ويجوز للزاني الزواج بالمرأة التي حملت منه زناً، والله العالم.

سؤال ١٠٨٠ : شخص لاط برجل و أوقبه، ثم بعد ذلك تزوج اللائط ابنة الرجل الملوط به جاهلاً بالحكم، و بعد اطلاعه على الحكم توقف عن مباشرة زوجته، إلا أن هذا الشخص كان يشك في عمره حين اللواط بالرجل هل كان بالغاً أو لا، عمره خمسة عشر سنة أو أكثر لا يعلم ذلك، و يظهر من الفتوى في المنهاج اعتبار أن يكون الفاعل بالغاً، ففي مثل حال هذا الشخص أي مع شكه في صغره وكبره، هل تحرم عليه زوجته أم لا؟
الخوئي : مع شك الشخص المذكور في البلوغ لا تحرم عليه زوجته.

سؤال ١٠٨١ : هناك بعض الأشخاص يصابون بالعن ليلة الزفاف، فلا يتمكن من الدخول بزوجه، لذلك يكتبون له على بيضة أو على بعض القرطاس سورة « ألم نشرح » ثم يحرق القرطاس أو البيضة، فهل هذا العمل جائز أم لا؟

الخوئي : هذا العمل حرام، والله العالم.

سؤال ١٠٨٢ : هل المعتبر في زواج أهل الكتاب (بعضهم من بعض) شريعتهم أم عرفهم وكذلك الطلاق؟

الخوئي : تعتبر شريعتهم في ذلك.

سؤال ١٠٨٣ : لو تزوجت مؤمنة من رجل على أنه مؤمن وملتزم وغير متزوج من قبل، و تعهد بشراء أثاث جديد، و بعد أن تمّ الزواج تبين أن الزوج فاسق و متزوج سابقاً من امرأة أخرى و لم يف بما تعهد به، فهنا ما هو حكم الزوجة هل لها أن تفسخ العقد و الحال أنها في حالة لا تطاق و تخاف على دينها عنده؟

الخوئي : لا تستحق الفسخ بذلك، نعم لها أن تطالب الزوج الوفاء بما

اشترط لها، و قابل للتدارك، لا مثل عدم كونه متزوجاً أو بأنه غير مبال بالدين، بخلاف موضوع شراء الأثاث فإنه قابل للتدارك فتطالبه به.

سؤال ١٠٨٤ : ما معنى الحشفة، فهل هي رأس الذكر، أو هي موضع القطع في الختان و الى رأس الذكر؟

الخوئي : هي الثاني.

سؤال ١٠٨٥ : ما هي حدود العلاقة الجنسية بين الزوجين، فهل يجوز لها أن تُمارس له العادة السرية مثلاً، من قبيل المداعبة أو المجامعة في غير القبل أم لا؟

الخوئي : يجوز الممارسة معها بأي متعة و لذة سوى الإيلاج في دبرها، والله العالم.

التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره) : بعض أنواع الاستمتاع بها يتوقّف جوازه على إذنها و رضاها.

سؤال ١٠٨٦ : هل يجوز الجمع بين فاطميتين؟ و على تقدير عدم الجواز هل هذا مختص بالعقد الدائم، أو يشمل العقد المنقطع أيضاً سواء كانت احدهما أو كلاهما بالمنقطع؟

الخوئي : نعم يجوز.

سؤال ١٠٨٧ : ربما يحدث (عندنا في لبنان) أن تحصل علاقة المحبة بين شاب و فتاة و لا يوافق الأهل على زواجهما، فتهرب الفتاة البكر مع الشاب الذي تحبه، و يأتيان لعقد زواجهما، فهل يجوز في هذه الحال عقد زواجهما مع احتمال قيام الأهل بقتل الفتاة في حال عودتها اليهم انتقاماً للشرف كما هو الموجود في بعض المناطق العشائرية، أو احتمال

تزويجها بغير من ترضاه و تريده؟

الخوئي : الأحوط لزوماً اعتبار إذن الأب في زواج البكر، والله العالم.

سؤال ١٠٨٨: هل يجوز تملك الكافرة الغير كتابية، أو الكتابية من دون قهر لها و ذلك بأن يستدعيها الى بيته، و يعيش معها زمناً طويلاً، كما يفعله البعض في هذا العصر، و يقدم لها كل ما تحتاج اليه، فهل يكفي هذا في التملك أم لا؟

الخوئي : لا يجوز تملكها من دون قهر و استيلاء، والله العالم.

سؤال ١٠٨٩: في بلادنا القطيف مرض وراثي شائع يؤدي لأوجاع مزمنة في العظام مع أخطار أخرى، و هو مرض (الأنيميا المنجلية) ولكن يمكن تلافيه في الأولاد بفحص دم الزوجة و الزوج قبل العقد، فإذا علم خلوهما من المرض تم الزواج، وإلا فلا فهنا عدة أسئلة:

١- هل يجب على من أراد الزواج أن يقوم بفحص دمه للتأكد من سلامته، سواء كان رجلاً أو امرأة؟

الخوئي : لا يجب وله أو لها أن يفحصا، و أن يتركا الفحص.

٢- هل يحق للأب أن يشترط على من أراد الزواج بلابنته الفحص قبل العقد، و هل هو من حق الزوجة على الزوج أو العكس؟

الخوئي : لا بأس أن يشترط أبوها إذنه في زواج ابنته بذلك، و كذا لأحد الزوجين أن يشترط.

٣- هل يصح الزواج مع علم الزوج و الزوجة أنهما حاملان لهذا المرض، و هناك توقع كبير بأن ينجبا طفلاً مصاباً به و احتمالاً بسيطاً أنهما لا ينجبان ذلك؟

الخوئي : لا بأس بالعقد الواقع مع العلم بالحالة.

سؤال ١٠٩٠ : هل يصح العقد اذا لم يكن بالصيغة الشرعية، وإنما يصارحان بعضهما بالزواج؟

الخوئي : لا يصح بغير الصيغة الشرعية، على الأحوط، والله العالم.

التبريزي : لا يصح ذلك بغير قصد الانشاء قطعاً، بل لا يصح التصريح ولو قصد به الانشاء على الأحوط وجوباً.

سؤال ١٠٩١ : إذا كان المكلف يُقلّد من يقول بوجوب الكفارة على من يواقع زوجته في أيام الحيض، وحصل منه ذلك، ولم يدفع الكفارة مع علمه بها، وبعد موت ذلك المجتهد قلّد سماحتكم، فهل يجب عليه الآن دفعها أم لا؟

الخوئي : لا يجب عليه الكفارة حينئذ، والله العالم.

سؤال ١٠٩٢ : ما هي الأوقات التي يكره فيها الجماع؟ وما هي مكروهاته؟
الخوئي : يكره الجماع في ليلة الخسوف و يوم الكسوف، وعند الزوال، إلا يوم الخميس وعند الغروب قبل ذهاب الشفق، وفي المحاق، وبعد الفجر حتى تطلع الشمس و في أول ليلة من الشهر إلا شهر رمضان، و في ليلة النصف من الشهر و عند الزلزلة، و الريح السوداء، والصفراء و مستقبل القبلة و مستدبرها و في السفينة، و عارياً، و عقيب الاحتلام قبل الغسل، و الكلام بغير الذكر، و العزل عن الحرّة بغير إذنهما، والله العالم.

سؤال ١٠٩٣ : الإيقاعات و العقود التي تفتقر الى صيغ كالوقف والطلاق والنكاح إذا شك في انشاء الصيغ هل تصح أم لا؟

الخوئي : الوقف لا يحتاج الى صحة الصيغة، و يقع بالمعاطاة، و أما البقية

فاللزام الإطمانان بوقوع صيغتهما.

سؤال ١٠٩٤ : هل يجوز خطبة المعتدة؟

الخوئي : يجوز الآ في العدة الرجعية، والله العالم.

سؤال ١٠٩٥ : هل يجوز لولي المرأة في النكاح أن يشترط على الخاطب

شروطاً، كأن يشترط عليه أن لا يخرجها من بلدها، ونحو ذلك؟

الخوئي : ليس له ذلك، وإنما يرجع الى الزوجة، فهو بشخصه ليس له، و

أثماً يجوز بالوكالة، و طلب الزوجة.

التبريزي : لا يبعد جواز الإشتراط لولي البكر، اذا كان الإشتراط بنظره من

صلاح البنت، وكذا اذا اشترط على الزوج ما هو صلاحها في اذنه في

النكاح، نعم يجوز للبنت بعد ذلك إسقاط الشرط عن زوجها.

سؤال ١٠٩٦ : لو عملت الحنبلية أو المالكية أو الشافعية، بفتوى أبي حنيفة

في عدم اشتراط اذن الولي في نكاح البكر و غيرها، فهل يجوز للإمامي

الزواج بها بدون اذن وليها،

الخوئي : لا يجوز بمجرد ذلك، ما لم تعدل الى الحنفية، ولا يكفي مجرد

العمل في المسألة، والله العالم.

التبريزي : إذا جاز عندهم العدول الى مذهب آخر ولو في مسألة واحدة

فلا بأس بذلك.

سؤال ١٠٩٧ : هل يصح العقد إن لم يكن بالصيغة الشرعية الواردة، وأثماً

يكون بنفس القصد مثلاً (هي تقول أريدك زوجاً لي، و أنا أقول قبلتك

زوجة لي)؟

الخوئي : لا بد من الانشاء بالصيغة، فإن كان المراد مما ذكر منها و منك

الانشاء يكفي، وان كان المراد مجرد الاخبار فلا أثر له.

سؤال ١٠٩٨ : هل يجوز للشخص أن يسافر و يترك زوجته أكثر من أربعة أشهر اذا كان سفره لطلب العلم، أو لحاجة أخرى؟

الخوئي : ان كان برضاها أو كان غاية السفر أهم من وجوده عندها فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٠٩٩ : هل يجب على الشخص معالجة زوجته و أطفاله اذا كان المرض لا يؤدي الى الهلاك، أو كان يؤدي؟
الخوئي : إذا كان مُتمكناً، و كان خطيراً وجب.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) وكذا إذا كان ترك معالجته موجباً لبقاء الشخص عليلًا و لو مدة، والله العالم.

سؤال ١١٠٠ : لو كان طعام الزوجة شيئاً معيناً بسبب كونها مريضة، و كان يحتاج الى كلفة أكثر، هل يجب على الزوج تأمينه لها؟
الخوئي : إذا كان متمكناً وجب تأمينه.

سؤال ١١٠١ : هل يصح العقد في النكاح إذا كانت المرأة حائضاً،
الخوئي : نعم يصح.

سؤال ١١٠٢ : لو أتى بقدر المهر بأن قال: «قدره وعده الفان دينار» ولم يقل: «الف دينار» ولكن الايجاب والقبول ليس فيهما لحن، فهل هذا اللحن يسري الى بطلان العقد؟ وكذلك لو قال الوكيل: قبلت و لم يقف على السكون حال الوقف؟ وهل تكفي الوكالة بالهاتف او الرسالة؟
الخوئي : العقد صحيح و لا يضر اللحن المذكور ويكفي في الوكالة ذلك.
والله العالم.

سؤال ١١٠٣: شخص تقدم لخطبة فتاة سبق وان احرمت بالعمرة المفردة و أدت مناسكها ما عدا طواف النساء حيث تركته بسبب التقية (لأنها وان كانت شيعية الا ان أسرتها تتبع بعض المذاهب الاسلامية الأخرى) وقد تم العقد بين هذا الشخص و بينها، فما هو حكم هذا العقد؟

الخوئي: يصح العقد الذي وقع معها فاما ان تأتي قضاء الطواف بنفسها، فان لم تتمكن فتستنيب أحدا يطوف عنها ولا شيء عليها، والله العالم. التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): لكن لا يجوز لها أن تمكن من نفسها من الدخول بها قبل اداء طواف النساء بالمباشرة أو بالإستنابة مع عدم التمكن من المباشرة.

سؤال ١١٠٤: ما حكم المخالف الذي تزوج حسب اعتقادنا، أو طلق كذلك فهل يحكم بصحة الزواج أو الطلاق أم لا؟

الخوئي: المعتبر في عقد الزواج وقوعه جامعاً للشرائط التي عندنا وكذا في الطلاق، ولا دخل في صحتهما لغير ذلك، والله العالم.

سؤال ١١٠٥: لو كانت الزوجة مرتبطة بدراسة قبل الزواج، ومن المعلوم أن الدراسة النظامية تستغرق عدة سنوات، فلو تزوجت البنت فهل يحق لزوجها منعها من الدراسة؟ ولو إشتطت عليه ذلك فهل يجوز له مخالفة الشرط؟ وكذلك العمل المرتبطة به الزوجة قبل الزواج، هل يجوز لزوجها منعها من العمل بعد الزواج؟ ولو إشتطت عليه ذلك فهل يجوز له مخالفة الشرط؟

الخوئي: له منعها مما ينافي حقوقه، إذا لم تشترط معه في العقد الصورتين، وأما لو إشتطت فليس له مخالفة شرطها.

سؤال ١١٠٦ : إذا أراد شخص الزواج بالكتابية فهل يشترط إذن وليها، وإذا كانوا لا يلتزمون بالإذن فهل يلزمون بذلك أي عدم الإذن، وإذا كانوا يلتزمون بقوانين وضعية مثل أنهم لا يسمحون بالزواج قبل سن السادسة عشر مثلاً حتى الولي لا يسمح له بمخالفة ذلك فهل يجوز الزواج بهن؟
الخوئي : لا مانع في جميع الصور.

سؤال ١١٠٧ : ما هي حدود العدالة الواجبة شرعاً بين المتزوجات؟ وهل الميل القلبي لاحداهن دون الأخريات محرّم؟

الخوئي : هي المساواة في الانفاق دون المحبة، والله العالم.

سؤال ١١٠٨ : إذا تزوجت البكر الرشيدة بدون إذن وليها، مع مقدرتها على الإستئذان منه، هل يكون العقد باطلاً أم لا؟

الخوئي : يحكم ببطالان العقد احتياطاً وجوبياً، وعليه (على الزوج) أن يطلقها، ثم يتزوج بها إن شاء مع إذن الولي.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : هذا إذا لم يرض وليها بنكاحها قبل الدخول بها، والأفلا حاجة الى الطلاق وإعادة النكاح.

سؤال ١١٠٩ : البنت البكر التي زنت وفضت بكارتها، هل تعتبر ثيباً في الحكم والولاية، أم تعتبر في حكم البكر، حيث يشترط إذن الولي في زواجها؟
الخوئي : هذه لا تعتبر بكرة حتى يشترط فيها ما يشترط في زواج البكر.

سؤال ١١١٠ : في حالة كون الزوج مريضاً يحتاج الى رعاية وتمرّض، وكانت بعض زوجاته لا تقوم بتمرّضه، هل يجوز له ترك المبيت عند من لم تقم بتمرّضه؟

الخوئي : لا يجوز ذلك إلا إذا كان أداء الواجب موجباً للخرج والمشقة

التي لا تحتل عادة.

سؤال ١١١١: ذكرت في المسألة الواحدة من المنهاج الجزء الثاني صفحة (٣١٦) الفصل السابع في المهر (أنه يجب فيه أن يكون متعيناً) فلو عقد الموكّل متعيناً لمقدار الصداق من النقود، و أضاف إليها مجهول، كأن قال و غرفة نوم و هي مجموعة فرش و أثاث و سرير قد تكون بمبلغ أربعة آلاف إلى عشرين ألف، فهل يصح هذا أم لا؟

الخبوئي: إذا كان ما يضم إلى المقدار المعلوم مجهولاً كالمثال في السؤال و لم يكن له متعارف في الخارج بطل الصداق المسمى و رجع إلى مهر المثل.

سؤال ١١١٢: رجل زنى بامرأة محصنة ذات بعل، ثم طلق هذه المرأة من زوجها و تزوّجها الزاني، و هي تقيم معه الآن و لهما أولاد، فهل يمكن تصحيح هذا الزواج الثاني خصوصاً و أنكم تفتنون بالحرمة احتياطاً، بل نسب القول بالصحة لكم من بعض الوكلاء في بعض الاستفتاءات؟
الخبوئي: ان المسألة عندنا احتياطية، وليس رأينا الحكم بالصحة، وحينئذ يجوز الرجوع إلى من يرى صحة العقد في المسألة.

التبريزي: في مفروض السؤال: يُحكم بالصحة.

سؤال ١١١٣: عقد زيد على هند ولم يدخل بها، ثم علم أهلها بأنها حملت من غيره حراماً أو شبهة، فهل يجوز إسقاط الحمل الذي لو بقي لهدد سمعتهم بالخطر الفادح و ما هي الضرورات التي تبيح إسقاط الحمل ما عدا الخطر على صحة الأم؟

الخبوئي: يختص جوازه بما إذا زاحم مثله من تلف الأم، و اما قضية خطر

السمعة و امثاله فلا يكفي في الجواز، مضافا الى انه يمكن التخلص منه بالسفر، والوضع في بلد آخر و اخفائه، والله العالم.

سؤال ١١١٤: العادة عند بعض العوائل أن تزوج البنت من ابن عمها، فماذا لو كانت البنت في تمام عقلها و أصرت على عدم الزواج من ابن عمها، فهل العقد يكون صحيحا بموافقتها بعد مدة من الزمن، و ما حكم ما سبق ذلك من مدة حيث كانت رافضة للزوج؟

الخبثي : في الصورة المفروضة: العقد غير صحيح على الأحوط، نعم اذا وافقت على العقد المزبور و لو بعد زمن صح العقد من ذلك الزمن، والله العالم.

سؤال ١١١٥: إذا كان لرجل زوجتان فهل يجوز له ان يبات عند واحدة ليلة من أربع، و يبيت عند الأخرى ليلة من أربع، والليلتان الباقيتان يضعهما حيث يشاء، بحيث يجوز له أن يبيت عند إحداهما ليلة وعند الأخرى ثلاث ليال؟

مركز تحقيقات فقهية إسلامية

سؤال ١١١٦: رجل تزوج من امرأة، و شرطت عليه في ضمن العقد أن يعين لها ليلة خاصة للمبيت عندها، ثم تزوج امرأة ثانية و شرطت عليه في ضمن العقد ما شرطت الاولى (أي ليلة خاصة بها) و بعد مدة شك في أن هذه الليلة لمن هي للأولى أو للثانية، فما هي وظيفته في المقام؟

الخبثي : عند عدم التراضي بين الزوجتين في الليلة المذكورة فالمرجع هو القرعة.

سؤال ١١١٧: يجوز النظر الى المرأة التي يريد الزواج منها، هل يجوز ذلك الى كل بدنها و شعرها، و هل يُشترط علمها أو رضاها بذلك، أم يجوز

حتى لو لم تأذن، ولم تعلم؟

الخوئي : الأظهر الاختصاص باليدين والوجه، بما فيهما من المعصم، وكذلك الشعر والساق، وإن كان بغير إذنها وعلمها.

سؤال ١١١٨ : امرأة توفي زوجها، ولها مهر مؤجل قدره ألف دينار مثلاً، فهل يحق لها أن تأخذ مهرها المؤجل من أصل التركة؟

الخوئي : نعم يجوز لها ذلك.

سؤال ١١١٩ : أ) امرأة غير مسلمة تلفظت بالشهادتين كي تتزوج من رجل مسلم، فهل يجوز الزواج منها مع العلم بأنها لم تؤمن بالاسلام، بل تلفظت بالشهادتين لقلقة لسان لا أكثر؟

الخوئي : إذا كانت كتابية جاز الزواج منها حتى بالدائم، وإن لم تكن كتابية فإن كان العلم بعدم إيمانها بالاسلام مستنداً إلى إظهارها لذلك لم يكف التلفظ المذكور في السؤال، وإن كان مستنداً إلى الإشارات الخارجية دون إظهارها لم تبعد الكفاية، والله العالم.

ب - إذا علم الزوج أن هذه المرأة التي نطقت بالشهادتين لا زالت تقوم ببعض الطقوس العبادية غير الإسلامية، فهل يجوز له إبقاؤها على زوجيته لمجرد نطقها بالشهادتين دون إيمان أو اعتقاد، وهل تجري عليها أحكام الاسلام بمجرد ذلك؟

الخوئي : يظهر جوابه مما تقدم، وإن النطق المذكور لا يكفي في مفروض السؤال، والله العالم.

سؤال ١١٢٠ : رجل تزوج فتاة على أنها باكر، فتبين بعد الدخول أنها ثيب وحامل لثلاثة أشهر من زنى مع رجل مشرك، هل هذا العقد صحيح أم ماذا؟

الخوئي : العقد المذكور صحيح، غاية الأمر يستحق الزوج ما به التفاوت بين مهرها حال كونها باكراً وبين حال كونها ثيباً، فبتلك النسبة يرجع عليها من المهر المسمى، والله العالم.

سؤال ١١٢١: أ- عقدت امرأة باكرة نفسها على زيد دون رضا وليها وعلمه، و لما علم الولي نقض العقد، ثم عقدها هو على عمرو بشهادة عدول على رضاها بالعقد الثاني، ولكنها و بعد مدة من العقد الثاني عادت الى زيد مدعية أنها اجبرت على العقد الثاني، فهل تُقبل دعواها بالاجبار بعد ان شهد عدول على رضاها؟

الخوئي : لا يقبل منها دعوى الاجبار لكن لا ينفع في صحة العقد الثاني مجرد نقض العقد، بل مقتضى الاحتياط الوجوبي ان يطلب الطلاق من الزوج الأول، و ان لم يطلق يُطلقها الحاكم الشرعي او وكيله في الأمور الحسبية، فاذا لم يقع الطلاق بعد الزواج الثاني تزويج ذات البعل احتياطاً، فالعقد الثاني باطل، وهي مُحَرَّمَةٌ دائماً على الثاني ان كان عالماً بالحكم، أو كان قد دخل بها - ولو جهلاً بالحكم - فحينئذ يمكن التخلص برجوعها الى من يقول بكفاية اذن المرأة، فيعتبر العقد الأول صحيحاً فهي زوجة زيد فعلاً، و الا فلا بد احتياطاً من تحصيل الطلاق من الأول والثاني لكي يعقد عليها الأول جديداً او تتزوج بثالث.

ب - و اذا كانت قد حملت من زيد قبل علم الولي بالعقد والزواج ثم علم و نقض، فما حكم الجنين؟

الخوئي : يجري عليه حكم ولد الوطي بالشبهة، والله العالم.
التبريزي : أ- الزواج الثاني صحيح، ولا تُقبل دعواها بالاجبار ولكن الإحتياط فيما ذكره السيد الاستاذ (طاب ثراه)

المبحث الثاني

مسائل في العقد المنقطع

سؤال ١١٢٢: إذا تمتّع رجل بخادمته في بيته، ونفرض أن المدة كانت سنة ثم انقطع عنها قبل انقضاء السنة، ونوى أنها ليست زوجته، فهل يجوز له بعد الانقطاع عنها فترة أن يجامعها ما دامت المدة لم تنته بعد؟
الخوئي: يجوز أن يجامعها إذا لم يبرأ المدة الباقية.

سؤال ١١٢٣: ما هو أدنى وأقل مهر يمكن دفعه للزوجة المتمتع بها في عقد المتعة؟

الخوئي: ما يصدق عليه المال، أو يرغب إليه بالمال كالتعليم.
سؤال ١١٢٤: توجد روايات تنهي عن التمتع بأكثر من أربع، وتوجد إلى جانبها روايات تبيح ذلك، فما هو الحق في المسألة؟
الخوئي: ربما تحمل تلك على تركها على الأفضل، والاقتصار على الأربع استحباباً والأفلا تحديد في المتعة.

سؤال ١١٢٥: إذا كان الشخص لا يعرف لغة المرأة التي يريد الزواج منها بالعقد المنقطع، وهي كذلك لا تعرف لغته، فهل يجوز له إجراء الصيغة للعقد من جهته فقط، حتى تحل له؟

الخوئي: لا يكفي، بل لا بدّ من إجراء الصيغة من قبل المرأة أيضاً وكالة، والله العالم.

سؤال ١١٢٦: في حالة العلم بكون بلد ما يشتمل على الكتايب وغير الكتايب،

هل يجب السؤال (على المتزوج منها بالدائم أو المنقطع) عن دينها أم لا؟
الخوئي : نعم يجب السؤال فيما اذا احتتمل انها من غير أهل الكتاب،
والله العالم.

سؤال ١١٢٧: في حالة العقد متعة على الطفلة من أجل تحليل أمها، هل يكفي
في المصلحة أخذ المهر، أم لا؟
الخوئي : نعم يكفي، والله العالم.

سؤال ١١٢٨: بالنسبة للمسيحيين فيهم المشرک وفيهم الموحّد، فهل يجب
السؤال عن انتمائهم الى أي مذهب أو فئة، لمعرفة حكمهم من حيث
الطهارة و النجاسة، و كذلك التزوّج منهم، علماً بأن فئة الموحّدين قليلة
جداً؟

الخوئي : يستوي في الحكمين هؤلاء و هؤلاء اذا كانوا مسمّين بأسماء
الكتابين، والله العالم.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): وكلهم محكومون بالطهارة
الذاتية، والله العالم.

سؤال ١١٢٩: هناك دول عربيّة مشهور فيها الزنا، وكثير من بنات هذه البلاد
يكون هذا العمل مصدر رزق لهم، فاذا أراد شخص ما أن يتمتّع بامرأة في
تلك البلاد، فهل يجب عليه أن يسأل عن أنها متزوجة أو أنها زانية أو
معتدة أم لا؟

الخوئي : لا يجب السؤال عن حالها مع الشك، إلا اذا كانت متزوجة باليقين
أو مطلقة، فشك في الأولى في طلاقها فليسأل عن أنها خلية أم لا، فاذا
قالت نعم أنا خلية كفى، و في الثانية إذا شك في أنها خرجت عن عدتها،

فليسأل، فإذا قالت نعم اكتفى به، أما الزانيات المشهورات بالزنا فلا تصح متعتهن على الأحوط، إلا من تاب من عملها يقيناً، فيصح العقد عليها متعة و دواماً، والله العالم.

التبريزي : قد تقدّم الحكم في المشهورات بالزنا، والله العالم.

سؤال ١١٣٠ : هل يجوز التمتع بالفتاة البكر المسلمة من دون اذن وليها، إذا خافت على نفسها الوقوع في الحرام؟

الخوئي : لا يجوز، نعم لو منع وليها من التزويج بالكفو مع رغبتها إليه وكان المنع على خلاف مصلحتها سقط اعتبار اذنه، والله العالم.

سؤال ١١٣١ : هل يجوز التمتع بالفتاة الأوربية الغريبة من دون اذن وليها؟
الخوئي : إذا فرضنا أن الولي أرخى عنان البنت و أوكّلها الى نفسها في شؤونها، فلا تحتاج الى الاستيذان حتى في المسلمة، أو كان مذهبها عدم لزوم الاستيذان جاز ذلك، بلا مراجعة الولي حتى في المسلمة أيضاً، كما أنه لو منعها من التزويج بالكفو مع عدم وجود كفؤ آخر سقط اعتبار اذنه، والمحصل أن تغيير الحكم بسبب الطوارئ لا يُنافي ما ذكرناه، والله العالم.

سؤال ١١٣٢ : ماهو الفرق بين البكر و الباكر؟

الخوئي : اطلاق الباكر على البنت غير صحيح، و انما اطلق عليها البكر، والله العالم.

المبحث الثالث

مسائل متفرقة في العلاقات

سؤال ١١٣٣ : ما رأيكم في ترشيح المرأة نفسها و انتخاب الآخرين إياها للنيابة في مجلس الأمة، أو أي مجلس نيابي آخر؟ و ما هو رأيكم في إعطاء المرأة حق الانتخاب دون إشراكها في النيابة، و هل جواز وكالة المرأة عن الغير و توكيلها للغير يشمل النيابة و الانتخاب في المجالس التشريعية المذكورة أم لا؟

الخوئي : كل تشريع يُنافي الأحكام الإسلامية الثابتة بالكتاب والسنة غير جائز ولا يجوز الدخول والمساهمة في مجلس ذلك التشريع للرجال و النساء، و أما إذا كان التشريع غير منافي للحكم الإسلامي، بل كان ناظراً الى تطبيق ذلك الحكم و تنفيذه، فلا يُسمح للمرأة الدخول و المساهمة فيه، فإنها لقصور تفكيرها و قلة تدبيرها و عدم بلوغها مبلغ الرجال غالباً لم يسمح الإسلام بتوليها منصب القضاء ولم يعطها الولاية على أولادها حتى مع فقد أبيهم، فكيف يُمكن أن يسمح لها بتولي أمور الأمة، و ما يرجع الى شؤونهم من جهات شتى، على أن الإسلام يهتم بتكميل النفوس و تنزيهاها عن الأخلاق والصفات الرذيلة، كما يهتم بإدارة الشؤون الدنيوية، فلم يسمح الإسلام للمرأة بالتبرج و الاختلاط مع الرجال حتى أنه نفى عنها الجمعة و الجماعة و الجهاد، بل ألزمها بالحفظ على عفتها و صيانة نفسها عن الوقوع في المهالك، والله العالم.

التبريزي : إذا كان المجلس المذكور من المجالس الاستشارية المتعلقة بتدبير شؤون المجتمع و مصالحه، و حفظ نظام البلاد على طبق القوانين الشرعية، فهذا من الأمور الحسبية، و لا يجوز للمرأة التصدي لها من غير استئذان من الفقيه، فإن تلك الأمور يرجع أمرها اليه، والله العالم.

سؤال ١١٣٤ : هل يجوز تقبيل الأخت البالغة؟

الخوئي : نعم يجوز من باب الألفة و المحبة، و لا يجوز من باب الشهوة.

سؤال ١١٣٥ : ما حكم الرجال و النساء الذين يذهبون الى الأعراس و الحفلات دون المشاركة في اللهو؟

الخوئي : لا بأس بذلك فيما إذا لم يكن مستلزماً لأي محرم، و لو كان ذلك استماع الغناء.

سؤال ١١٣٦ : ما حكم المرأة المستترّة و التي يرفض زوجها سترها، و يخيرها بين الطلاق أو خلع الملابس الشرعية؟

الخوئي : تختار الطلاق و ترفض إدامة مثل هذا الزواج الذي يجر الى المعصية، والله العالم.

سؤال ١١٣٧ : إذا كان الحجاب يزيد من المرض مثل الصداع، فما الحكم؟ علماً بأن الطبيب ينهاها عن لبس الحجاب؟

الخوئي : لا يسقط وجوب الحجاب بذلك، غاية الأمر يجب على المرأة ان لا تخرج من بيتها، والله العالم.

سؤال ١١٣٨ : إذا اضطرّ الإنسان و وقع في حرج شديد من مصافحة المرأة الأجنبية غير المسلمة، من دون أية ريبة أو رغبة في ذلك، كما لو ابتدأت المرأة بالمصافحة في الدوائر الرسمية، و كان الإمتناع عن ذلك سبباً في

توهين الشخص، أو تحقير دينه وإسلامه فهل يجوز له المصافحة؟
الخوئي : لا تجوز المصافحة إلا إذا ترتب على تركها مفسدة أو ضرر، نعم
لا بأس بها من وراء الستر بدون ريبة و شهوة، والله العالم.
التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): بل الأحوط عدم الجواز، حتى
في صورة الضرر والمفسدة، فإن فيه تحفظاً على شرف الاسلام.
سؤال ١١٣٩ : إذا كان الخمار (الحجاب) ذا زينة و ألوان جذابة، فهل يعتبر
حجاباً شرعياً؟

الخوئي : إذا كان مثيراً للشهوة لم يجز، والله العالم.
التبريزي : لا يعتبر ستراً شرعياً بل هو من الزينة التي يجب سترها اذا كان
يزيد في الجمال كما هو ظاهر الفرض.

سؤال ١١٤٠ : من المعلوم أن الرجل لا يجوز له أن يتزوج منكوحة أبيه، لكن
هل يجوز له أن ينظر الى جميع بدنها عدا العورة؟ و هل يجوز لها أن
تنظر الى بدنه كذلك، و هل يختلف الحكم إذا كانت ولادة هذا الشخص
بعد مفارقة أبيه لهذه المرأة؟

الخوئي : المحارم حكمهن سواء، فهي كالتي ولدته، كما لا فرق بينه وبين
من ولد بعد مفارقتها عن أبيه، والأحوط لزوماً ستر ما بين السرة و الركبة
على النساء حتى عن المحارم.

التبريزي : إذا لم يكن نظراً التذاذياً شهوياً فلا بأس به، كما في النظر الى
سائر الموارد، و في كون ما بين السرة و الركبة عورة للمرأة مطلقاً تأمل بل
منع.

سؤال ١١٤١ : هل يجوز معانقة الرجل محارمه القادمات من السفر، كالحج

مثلاً؟ أو لتوديعهن، أمام الأجانب والأجنبيات؟

الخوئي : لا بأس بها في نفسها.

التبريزي : إذا كانت مجرد المعانقة بلا التذاذ جنسي كما هو الفرض فلا بأس.

سؤال ١١٤٢ : هل يجوز للرجل تقبيل زوجته أمام النساء ليلة الزواج؟
الخوئي : لا بأس بذلك في نفسه.

سؤال ١١٤٣ : هل يجوز للمرأة معانقة و تقبيل المرأة في الشارع العام؟
الخوئي : يجوز ذلك إذا لم يراها الأجانب، والله العالم.

سؤال ١١٤٤ : هل يجوز للزوجة قص شعرها الى شحمة الأذن بدون إذن الزوج، و هل يعد ذلك تشبهاً بالرجال، و هل يحرم التشبه؟

الخوئي : نعم يجوز، و ليس مثل ذلك من التشبه المحرّم.

سؤال ١١٤٥ : هل يجوز للمرأة قص شعرها و ازالة الشعر من وجهها و تزجيج حواجبها بما يعرف عند النساء (بالحف)؟

الخوئي : لا بأس بذلك، والله العالم.

سؤال ١١٤٦ : ما الحكم في وضع حلمة الثدي الزوجة في الفم ومداعبته، في وقت تكون المرأة ليست مرضعاً أو مدرة بالحليب؟ و هل يحرم على الزوج إدخال اصبعه في فرج زوجته أم لا؟

الخوئي : يجوز لكل من الزوجين التمتع بصاحبه بكل وجه يريدانه.

سؤال ١١٤٧ : لو كانت امرأة مقلّده من يقول بجواز كشف الوجه والكفين، هل يجوز لمن قلده سماحتكم أن ينظر الى وجهها وكذلك كفها، بدون شهوة ولذة؟

الخوئي : نعم لا بأس في الفرض، والله العالم.

سؤال ١١٤٨: لو كانت بعض النساء ممن تقلد سماحتكم، لا تتقيّد بستر الوجه والكفين، أو القدمين أو بعض الأعضاء الأخرى، هل يجوز النظر إلى أعضائها المكشوفة بدون شهوة ولذة؟

الخوئي : هذه كما قبلها، والله العالم.

سؤال ١١٤٩: كم المدة بالنسبة للعمر الميلادي تقريباً للصبي ليصبح بالغاً ما عدا الاحتلام ونبات الشعر على العانة، والبنت بالتحديد؟

الخوئي : الذكور من تمّ له خمسة عشر سنة هجرية، و الإناث من تمّ لها تسع سنين هجرية، والله العالم.

سؤال ١١٥٠: إلى أي سنة من عمر الطفل يجوز فيها لأمه النظر إلى عورته؟
الخوئي : يجوز النظر إليها ما لم يضر مميّزاً.

سؤال ١١٥١: هل يجب على البنت ستر شعرها وزندها وغير ذلك عند بلوغها تسع سنين، أو حتى تحيض؟

الخوئي : لا فرق بين البنت إذا بلغت تسع سنين وغيرها في ذلك.

سؤال ١١٥٢: كثيراً ما يتفق عند ازدحام الناس في السيارات أن يجلس الرجل بجانب المرأة على كرسي واحد، أو بالعكس، فهل يجوز ذلك؟

الخوئي : إن لم يوجب ذلك ثوران الشهوة أو محرماً آخر فلا بأس.

سؤال ١١٥٣: في بعض البلاد المنحلة خلقياً لا يبالون بالستر، فيخرجون عُراة في الشواطىء والأندية، فهل يجوز النظر إلى عوراتهم بلا تلذّذ؟ وإذا كانوا لا يبالون بلمس الأجانب لهم، فهل يجوز لمسهم بلا تلذّذ؟
الخوئي : لا يجوز أن.

سؤال ١١٥٤ : ما حكم الرجل الذي ينام في غرفة واحدة مع محرم له و أجنبية؟

الخوئي : لا بأس بذلك إذا لم يكن في معرض الفساد، والله العالم.

سؤال ١١٥٥ : ما حكم المرأة التي تنام في غرفة واحدة مع محرم لها و غير محرم لها؟

الخوئي : يجوز ذلك و لا بأس به، والله العالم.

سؤال ١١٥٦ : ما حكم حضور حفلات الزواج للمرأة المتسترة، إذا كانت مختلطة، أو كانت يُقام فيها الطرب و الغناء و الرقص؟

الخوئي : لا يجوز الحضور في محافل الغناء المحرّم، سواء للرجل و للمرأة، والله العالم.

سؤال ١١٥٧ : عادة تضع النساء ما يسمى «الشارب» على الرأس، و ينزل قليلاً تحت طرف الذقن، و لأنّ الشارب لا يثبت على طرف الذقن فهل يكفي هذا الوضع أم لا يكفي؟

الخوئي : يجب ستر جميع الوجه على الأحوط في غير حالة الاحرام على المرأة، و على الأظهر في سائر بدنّها حتى الرقبة، والله العالم.

التبريزي : بالنسبة للمقدار الذي يجوز كشفه في الصلاة، الاحتياط فيه استحبابي، والله العالم.

سؤال ١١٥٨ : العارف لامرأة عن طريق التلفاز أو المذياع، أو الهاتف، هل يجوز له النظر إلى صورتها في المجلة أو في غيرها؟

الخوئي : النظر إلى المتبذلات غير ممنوع، فضلاً عن صورتها، ما لم يُوجب إثارة الشهوة والتلذذ.

سؤال ١١٥٩: أحياناً يذهب المؤمن للسباحة على شاطئ البحر، وقد يكون هناك فتيات بزيهن المعهود، فهل الذهاب الى ذلك المكان حرام أصلاً، أم أنه ينبغي غض الطرف فقط، و السباحة من الرياضة التي حصّ عليها الإسلام؟

الخنوي: إذا كان الذهاب الى المكان المذكور موجباً لاثارة الشهوة لم يجز، والا فلا مانع.

سؤال ١١٦٠: إذا دُعي الشخص لحفل عرس لأناس بينه وبينهم قرابة شديدة، و عندهم غناء و طبل و زمر، و يخشى من عدم ذهابه اليهم حدوث القطيعة و الزعل، فما هو حكمه؟

الخنوي: لا يجوز الذهاب.

سؤال ١١٦١: إذا خيف على الأولاد في بلاد الغرب من التعرّب بعد الهجرة، هل يجب الرحيل الى بلد إسلامي، أو العودة الى بلده «لبنان مثلاً» مهما كانت الظروف؟

الخنوي: نعم يجب ما لم يكن في معرض تلف النفس في الرحيل، أو تعقب حرج أو ضرورة توجب رفع التكليف.

التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): بل لا يبعد وجوب الهجرة حتى مع الحرج، اذا خاف على أهله و أولاده من اللّحوق بالكفار، والله العالم.

سؤال ١١٦٢: لبس البنطلون الضيق الذي يُفصّل العورة ما حكمه؟

الخنوي: إذا كان في لبسه استهتار و هتك لم يجز، والله العالم.

سؤال ١١٦٣: امرأة أصيبت بعارض صحي أمرها الطبيب بخلع الحجاب لتأثيره على نفسياتها بحيث أنه قد يؤدي بها الى الجنون، فهل يجوز لها

خلع الحجاب؟

الخوئي : مع تلك الضرورة يجوز لها الخلع ان اضطرّت الى الخروج من بيتها، أو مواجهة الأجنبي، و إلا لا تخرج، أو لا تواجه الأجنبي، والله العالم.

سؤال ١١٦٤ : هل يجوز النظر الى صور الخلاعة قصداً إذا لم يحدث أي شهوة؟

الخوئي : إذا لم يكن مثيراً للشهوة كما هو المفروض في السؤال جاز، والله العالم.

التبريزي : الأحوط ترك النظر مطلقاً، إلا إذا كان صورة لكافر أو كافرة، ما لم يخف على نفسه من الوقوع في الفتنة والحرام، و إلا فلا يجوز، والله العالم.

سؤال ١١٦٥ : إذا صافح أو لمس بعض محارمه لا بقصد الشهوة، ثم بعد المصافحة أو اللمس تحصل عنده الشهوة فما حكمه، و هل يجوز له العود الى ذلك ثانياً؟

الخوئي : إذا علم بحصول الشهوة لم يجز، والله العالم.

سؤال ١١٦٦ : لو كان المتعارف في بلد ما عدم ستر الكفين، فهل يُعتبر ذلك مُسوّغ لجوازه؟

الخوئي : لا يُعتبر ذلك مُسوّغاً.

التبريزي : لا يجب ستر الكفين.

سؤال ١١٦٧ : هل يجوز النظر الى العجائز و بأي مقدار و في أي عمر؟

الخوئي : لا بأس اذا كنّ ممن لا يرغب أحد لنكاحهن.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : ولا يجوز إذا كان يُسبب جناية

على نفسها، والله العالم.

سؤال ١١٦٨ : هل يجوز للمرأة كشف الوجه في الدول التي يتعارف فيها ذلك، و يعتبر ستره مخالفة للعرف كالدول الأوروبية؟

الغوثي : لا يجوز بذلك.

التبريزي : لا يجب ستر الوجه و اليدين كما تقدّم، بلا فرق بين بلد و آخر، نعم الستر أحوط.

سؤال ١١٦٩ : إذا اعتادت المرأة كشف وجهها، إما تهاوناً بالحكم، أو جهلاً به، و قلت (ترجع في هذه المسألة إلى من يُجيز الكشف، و مع فرض نهيتها لا تنتهي) فهل يجوز النظر إليها في هذه الصورة بلا تلذذ؟ أم أن في المسألة تفصيلاً؟

الغوثي : في مفروض السؤال: لا بأس به.

التبريزي : لا بأس في الفرض و غيره، مع عدم التلذذ و الشهوة، والله العالم.

سؤال ١١٧٠ : المرأة التي تُنجب أطفالاً مشوّهين، هل يجوز لها أن تأخذ حبوب منع الحمل، مع عدم رضا الزوج ولا تنجب إطلاقاً؟

الغوثي : نعم يجوز للمرأة أن تأخذ حبوب منع الحمل مؤقتاً، و لو مع عدم رضا الزوج، و أما أن تعمل عملاً يُسبّب عدم الإنجاب إطلاقاً فهو أمر غير مشروع، والله العالم.

سؤال ١١٧١ : تزيين المرأة يديها بالحناء والخروج به جائز أم لا؟

الغوثي : إذا سترتهما من الأجنبي فلا بأس به (أي بالخروج)، والله العالم.

التبريزي : ستر اليدين مع استعمال الحناء مبني على الاحتياط، والله العالم.

سؤال ١١٧٢ : ما حكم ملاسة المرأة الأجنبية بالاحتكاك سهواً دون تلذذ و

لا ريبه؟

الخوئي : لا إشكال فيما كان سهواً أو قهراً، و أما عمداً و مع الإختيار فلا يجوز حتى مع عدم التلذذ و الشهوة، والله العالم.

سؤال ١١٧٣ : ما حكم مصافحة النساء الكبيرات و المسنات من غير المحارم؟

الخوئي : لا يجوز بدون الحائل، والله العالم.

سؤال ١١٧٤ : هل يجوز للمرأة الدراسة في الدول الأجنبية، لو أمنت الإنحراف؟

الخوئي : الواجب على المرأة التحفظ على سترها و عفافها حتى عند الدراسة، والله العالم.

سؤال ١١٧٥ : هل يصح أن تسافر المرأة لطلب العلوم الدينية دون أن يكون بصحبته محرم لها، مثل والدها أو زوجها أو أخيها؟
الخوئي : ما دامت مأمونة فلا بأس، نعم يُعتبر إذن زوجها إذا كانت متزوجة.

سؤال ١١٧٦ : هل رفع الصوت على الزوجة، في مقام حدوث أمر لا يُعجب الزوج يكون من باب أذية المؤمن المحرمة، إذا كانت تتأثر بذلك؟ أو يشك في ذلك؟

الخوئي : ما علم أنه يؤذيها لا يكون من المعاشرة بالمعروف، ولا يضر ما دام يُشك في ذلك.

سؤال ١١٧٧ : هل يجب على الشخص مساعدة والده في الزواج على والدته، إذا كانت تتأذى بذلك، وكان والده يتأذى بعدم المساعدة؟

الخوئي : لا يجب لكن لا بأس به، والله العالم.

سؤال ١١٧٨ : مما يبتلى به نساؤنا إذا سافرن إلى البلدان الأوروبية، مسألة التحجّب كاملاً مع الوجه والكفين، ويحصل بعض الأزواج أو آباء البنات على الضرر في تلك البلدان، فهل في مثل هذه الحالة يجوز لها أن تكشف الوجه والكفين أم لا؟ وفي فرض الجواز هل الإحتمال كافٍ أم لا بد من العلم بالحصول؟

الخوئي : إذا صارت معرضاً للضرر جاز الكشف، و يكفي الإحتمال الموجب لخوف حصوله، ولكن لا يسوغ قبل ذلك للزوج أو الأب السفر، إلا لضرورة لها.

التبريزي : لا يحرم السفر بمجرد علم المرأة باضطرارها للكشف عن وجهها ويديها بالمقدار الجائز في الصلاة، والله العالم.

سؤال ١١٧٩ : إن في أوقات مناسبات الزواج، عندما يدخل الزوج على زوجته، يحصل في نفس بيت الزوج (حجرتها) اجتماع نسوة على القهوة، والشاي وغير ذلك، هذا كله بحجة حرس يحرسون الزوجة إلى طلوع الفجر، لئلا يدانها ويقرب إليها زوجها، وهذا كله يكون كما تقول النساء بسبب أن البنت إذا خرجت من بطن أمها إلى هذا العالم تكون مصحوبة بحيض (أعني البنت) ونحن لا نعلم من البنت أنها تحيض إلا بوصولها إلى حد البلوغ، هل ترون لها حكماً؟ وهل يجوز مقاومة هذه الأعمال؟

الخوئي : هذه العادة وحجتها من مزاعم النساء الجاهليّة، ولا أصل لها في الإسلام، فينبغي أن يُقاوم المعنيّون لتركها، لكونها سنة غير مرضيّة.

التبريزي : لو كان الغرض من الاجتماع أمراً آخر صحيحاً، كتحمّل

الشهادة على البكارة فلا بأس به، والله العالم.

سؤال ١١٨٠ : هل من الواجب عينا ختان النساء؟

الخطي : ختان النساء سنة، وليس بواجب.

سؤال ١١٨١ : ما هي حدود عورة المرأة بالنسبة الى محارمها؟

الخطي : هي القبل والدبر، وكذا من السرّة الى الركبتين على الأحوط.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) هذا بالنسبة الى الرجال

المحارم، و أما بالنسبة الى النساء فعورتها هي القبل والدبر خاصة،

والله العالم.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

مسائل في أحكام الأولاد

سؤال ١١٨٢ : امرأة ادّعت أنها يائس، أو ظهرت عليها امارات اليأس، و اطمأنت لذلك و عملت عمل اليائس، ثم تزوّجت بالعقد المنقطع شخصاً، و بعد فترة تزوّجت شخصاً آخر متعة، و بعد مدة تزوّجت من ثالث متعة، و بعد هذا الزواج المتكرر حملت المرأة، ففي هذه الصورة بمن يلحق الولد، و هل يعتمد على القرعة في المقام أم لا؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: بما أن علاقة الأول قد انقطعت عن المرأة المذكورة فلا يلحق الولد به، و حينئذ إن كان عقد الأول و الثاني كلاهما في زمان مدة الأول فالعقدان كلاهما باطل، و يكون الوطىء من كليهما شبهة، و عليه فيكون الولد مردداً بينهما فالمرجع في تعيينه القرعة، و ان كان العقدان كلاهما بعد انقضاء المدة فكلاهما صحيح و يلحق الولد حينئذ بالثالث.

سؤال ١١٨٣ : شخص زنى بامرأة خلية جاهلاً، ثم علم بالحكم الشرعي، فهل يجب عليه أن يتركها لكي تحيض ثم يعقد عليها؟ و ما حكم الاطفال إذا أنجب منها؟

الخوئي : إذا كان الوطىء شبهة و كانت المرأة خلية جاز للواطىء نفسه العقد عليها، من دون فصل حيض، أو عدة، و إن كان زناً استبرأ بحيضة ثم عقد عليها، و الاطفال المتولدون من وطىء الشبهة اطفال شرعيون و من الزنا ليسوا شرعيين، والله العالم.

سؤال ١١٨٤ : امرأة لديها بنت متزوجة منذ مدة طويلة، ولم تُرزق بطفل، فهل يجوز للمرأة أن تعطيها أخاها لتربيته، ويكون ولدها باسمها؟
الخنوي : لا يجوز ذلك، والله العالم.

التبريزي : لا يترتب أي أثر على هذا الاعطاء، ولا يجوز تسمية أخيها بولدها، والله العالم.

سؤال ١١٨٥ : الاحتياط المذكور في ترك الأم الأكل من العقيقة عن ولدها واجب أم مُستحب؟

الخنوي : الاحتياط المذكور وجوبي،
التبريزي : الاحتياط في المقام في الحكم الوضعي، بمعنى أنه يحتمل أن لا تحسب عقيقة إذا أكلت منها الأم، ولكن الظاهر أن أكلها لا يُخرجها عن العقيقة، بل هي عقيقة ولكن أكلها منها مكروه، واحتمال الحرمة ضعيف، والله العالم.

سؤال ١١٨٦ : هل يجوز التصرف بأموال الولد بما ينفعه إذا حصل عليها من الأسهم، أو من غير ذلك وما الحكم لو كان صغيراً؟

الخنوي : يجوز في الفرض إذا كان صغيراً، وأما إذا كان كبيراً فلا يجوز بدون إذنه، والله العالم.

سؤال ١١٨٧ : هل يجب طاعة الوالدين في مسائل تحديد العمل ونوعه، أو الدراسة، ونوعها؟

الخنوي : لا يجب إطاعتها في ذلك، والله العالم.

سؤال ١١٨٨ : هل يجوز الرد على الوالدين الرد المقنع في حال تدخلهم في الشؤون الحياتية؟

الخوئي : لا بأس بما ليس فيه ضجر لهما.

سؤال ١١٨٩ : عندما يكون الولد عاصياً لأمر أبويه، أو لا يتكلم معهما، هل

يُعتبر عاقاً لهما؟ أم لا بدّ من التصريح له بأنه عاق من قبلهما؟

الخوئي : إذا كان الولد كذلك دائماً فهو عاق، ولا يعتبر في العاق التكلّم

بكلمة عاق، والله العالم.



مركز تحقیق تفسیر علوم اسلامی

مسائل في الرضاع

سؤال ١١٩٠: إذا زاد عدد الرضعات عن عشرين رضعة مشبعة، ولكن عملية الرضاع لم تكن عن طريق الثدي، بل عن طريق نقل الحليب من ثدي المرأة الى وعاء ثم الى الطفل الرضيع، هل مثل هذه الرضاعة شرعي؟ وهل يحرم منه ما يحرم من الرضاع الشرعي؟
الخوئي: لا يوجب الحرمة، والله العالم.

سؤال ١١٩١: هل يجوز للمرأة أن تمتنع عن رضاعة ولدها؟
الخوئي: نعم يجوز لها ذلك، لكن يجب عليها أن ترضعه اللباء.
التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): وكذا إذا لم يكن في البين طريق آخر غير الرضاعة، وكذا إذا اشترط عليها في نكاحها ارضاع الطفل، ان رزقت، ولو بنحو الشرط الارتكازي، والله العالم.

سؤال ١١٩٢: امرأة يائس أرضعت ابن ابنتها أكثر من سنة، وزوج البنت حي يُرزق، فما هو الحكم؟

الخوئي: يُشترط في تحريم الرضاع أن يكون الحليب من ولادة، فلا يضر ارضاع أم البنت لابن ابنتها بعد فرض أن الأم يائسة من الحمل والولادة.

مسائل في الطلاق

سؤال ١١٩٣: لو أوقع طلاق زوجته بقوله «أنت طالق» وتبين أن الزوجة قد بذلت له مالا ليطلقها، وكانت الكراهة منها وحدها، هل يقع هذا الطلاق رجعياً أم يقع خلعياً، وإن تجرد عن صيغة الخلع و البذل، وقبوله، أم أن الطلاق لم يقع أصلاً؟

الخوئي: إذا لم يذكر بعد قوله أو قبله (على ما بذلت) و تجرد عنها وقع رجعياً.

سؤال ١١٩٤: في بعض الأحيان يتقدم الى قاضي التحكيم زوج وزوجته، و يكون الزوج مضاراً لزوجته من حيث الضرب والإهانات إضافة لأمر كثيرة، تجعل العيش معه حرجياً، و من باب التوفيق بينهما يعرض الزوج أن يتعهد بأن يعاملها معاملة حسنة، وإذا ما عاد الى فعلته السابقة فإنه يوكل قاضي التحكيم باجراء طلاق زوجته منه من دون الرجوع الى إذنه في ذلك، فهل إذا عاد الزوج الى أعماله السابقة، و ثبت ذلك شرعاً يُمكن اجراء الطلاق بهذه الوكالة؟ وإذا ما أتى الزوج بعد أن أخل بالتزامه و قال بأنه عزل الوكيل عن وكالته هل يكون هذا العزل ذا أثر في عدم ترتيب آثار الوكالة و اجراء الطلاق؟ وإذا كان كذلك هل يُمكن التوصل الى حل يكفل عدم تراجع الزوج عن وكالته بأن تُجعل هذه الوكالة المعلقة شرطاً في ضمن عقد لازم؟

الخوئي: ينبغي لتدارك ذلك أن تشترط الزوجة ضمن عقد زواجها أخذ

هذا الحق لنفسها، فإن فاتها و أمكنها بعد ذلك أن تشترط ذلك في ضمن عقد لازم آخر فعلت و استحققت عند حصول ما علق عليه، و لا تنعزل عنه.

سؤال ١١٩٥ : امرأة متزوجة منذ عشرين سنة و تسكن مع زوجها في بلد أجنبي، و رزقت منه طفلتين، و كان سيء المعاملة معها جداً، و يتعاطى شرب الخمر، لذلك هجرته و تركت منزله لعله يعود الى صوابه و رشده، ولكن بلا طائل، فلم يتصل بها و لم يُرسل لها نفقة و لا لابنتيها منه، و الآن لا تستطيع أن تتحمّل الوضع أكثر من ذلك، خصوصاً أنه لا مُعين لها، و لا أحد يصرف عليها و على ابنتيها، لذلك تقدمت الى قاضي التحكيم بطلب الطلاق منه فهل يجوز طلاقها؟

الخبثي : اذا لم تكن الزوجة ناشرة، و كانت مستحقة، يُطلب من الزوج النفقة و المسكن الخالي عن الضرر و الخطر و المهانة، فإن أبى يُطلب منه الطلاق، فإن امتنع طلقها الوكيل المجاز في الأمور الحسبيّة، و هذا الطلاق بائن لا مجال للرجوع في عدّته للزوج، و يكفي في القيام بهذه العملية علم الوكيل بوصول الإنذار الى الزوج و عدم مبالاته بالأمر، والله العالم

سؤال ١١٩٦ : هل يتعيّن حساب مدة الفحص للمرأة المفقود زوجها من حين رفع أمرها للحاكم الشرعي، كما هو موجود في الرسالة، أو يمكن الاكتفاء بمضي المدة أو أكثر مع ثبوت ذلك للحاكم الشرعي بعد ذلك، للغفلة عن الرجوع الى الحاكم؟

الخبثي : قد ذكرنا في المنهاج أنه لا يبعد الإجتزاء بمضي الأربع سنين بعد فقد الزوج مع الفحص فيها، و ان لم يكن بتأجيل من الحاكم، ولكن الحاكم

يأمر حينئذ بالفحص عنه مقداراً ما ثم يأمر بالطلاق أو يُطلق، والله العالم.
سؤال ١١٩٧: إحدى النساء طُلقَت وتزوَّجت بعد الطلاق، وبعد مرور سنين طويلة حدث لديها شك في أن الزواج الثاني هل وقع في العدة، لتحرم مؤبداً على زوجها الذي لها منه أولاد كبار، أو بعد انقضاءها لتحكم بصحة زواجها منه فما هو حكمها؟

الخوئي: لا تعتني بشكها ذلك.

سؤال ١١٩٨: إذا لم يستطع الحاكم الشرعي أو وكيله تخيير الزوج بين الطلاق والانفاق، مع احراز الإمتناع الفعلي عنهما معاً بواسطة الشهود الموثوقين أو غير ذلك، فهل يجوز له اجراء الطلاق أم لا؟

الخوئي: نعم يجوز ذلك، إذا أحرز بطريق شرعي امتناع الزوج عن الانفاق والطلاق، والله العالم.

سؤال ١١٩٩: امرأة في سن من تحيض، وتحيض، وقد طُلقَت، إلا أنها رأت الدم مرّة وبلغ أو ان يأسها، كغير القرشيّة، أما أثناء حيضها أو بعده مرّة، فهل يحكم عليها بالعدة، ثم في أيام حيضها كيف تصنع مع بلوغ سن اليأس؟

الخوئي: نعم تتم عدتها بالباقية بحساب الشهور، وقد ذكرنا الفرض بحكمه في المنهاج.

سؤال ١٢٠٠: هناك امرأة عندها وكالة لبيع الخمر، وكذلك زوجها يملك وكالة أخرى، لكن المؤسسة أرادت أخذ الوكالتين لأنه لا يجوز في قانونها اعطاء وكالتين لزوجين في آن واحد، ولكن اذا كانت المرأة مطلقة يُمكن ذلك، فهل يجوز للرجل أن يُطلق زوجته طلاقاً صورياً على الورقة

فقط أم لا؟

الخوئي : يحرم الكذب، وما ذكر ليس مما يقتضي جوازه، مضافاً الى أن هذه ربما توجب مفسد و مضار أخرى غير مرتقبة.

التبريزي : أخذ الوكالة في بيع الخمر باطل، والكذب حرام.

سؤال ١٢٠١: اذا طلقت المرأة في المحكمة طلاقاً بائناً أو خلعيّاً أو مبارأة، ثم أراد زوجها إرجاعها قبل انتهاء العدة، هل تحتاج الى عقد جديد أم لا؟
الخوئي : إذا كان الطلاق المذكور بالنحو الشرعي، والشرائط المعتبرة شرعاً متوفرة يحتاج الى عقد جديد.

سؤال ١٢٠٢: امرأة شيعيّة «مؤمنة» تزوّجت بعقد صحيح، ثم وقع خلاف مع زوجها، فطلّقها القاضي المخالف بطريقتهم، ثم تزوّجها رجل مؤمن، و بعد الدخول بها علم الزوج الثاني بالزواج و الطلاق السابقين، فنرجو الإجابة على الأسئلة التالية:

١- هل طلاقها عند القاضي المخالف صحيح أم لا؟ مع العلم بأن الطلاق صدر مع عدم اجتماع الشروط المعتبرة في الطلاق عندنا، كحضور شاهدين عادلين؟

الخوئي : الطلاق المفروض باطل، ولا أثر له، ولا يجوز لأحد أن يتزوّج بها.

٢- هل زواجها الثاني صحيح أم لا؟ مع عدم علم الزوج الثاني بالقضيّة من أساسها؟

الخوئي : كل امرأة اذا ادّعت أنها خلية، ولم يُعلم بحالها جاز زواجها.

٣- هل يجب على الزوج الثاني طلاقها، أو أنها تنفصل عنه بلا طلاق؟ أو

أنها تحرم عليه مؤبداً؟

الخوئي : يجب عليه الانفصال عنها، وهي تحرم عليه مؤبداً، ولا تحتاج الى الطلاق لبطلان العقد عليها.

٤- هل يجب طلاقها من زوجها الأول مرة أخرى، باعتبار بطلان الطلاق السابق ثم يعقد عليها الزوج الثاني من جديد؟

الخوئي : المرأة المذكورة باقية في حبال زوجها الأول، ولا يجب عليه طلاقها مرة ثانية، ولا يجوز للثاني الزواج بها ثانياً، لو طلقها زوجها (الأول) مرة أخرى (للحرمة الأبدية) ثم إن هذه الأحكام جميعها إنما هي فيما إذا كان زوجها شيعي (مؤمن)، وأما إذا كان من أبناء السنة فالطلاق صحيح، ولا يجب عليه (الزوج الثاني) الانفصال عنها، والله العالم.

سؤال ١٢٠٣: الموطوءة شبهة إذا مات الوطىء لها، وبعد الموت ظهر الحال أن الوطىء كان وطىء شبهة لا زواج، فهل تعتد عدة الوفاة أم عدة المطلقة؟

مركز تحقيق مكتبة نور علوم إسلامي

الخوئي : عدتها في الفرض عدة الطلاق، ومبداً من حين الوطىء. سؤال ١٢٠٤ : تزوج شخص بامرأة، ثم ترك زوجته ورحل، ولم يعرف له مكان ولم يعلم عنه أي شيء لمدة سبع سنين، بعد ذلك تزوجها أخوه، ثم أنه وجد الزوج الأول في بلد آخر، فجاءوا به الى بلده، فما هو الحكم في المقام؟

الخوئي : الزوجة إذا فقد زوجها ولم تعلم بحياته أو موته، ولم ينفق عليها ولي الزوج من مال الزوج ولا من ماله لزمها الرجوع الى الحاكم الشرعي، فإنه يلزمها بالفحص عنه في مظان وجوده لمدة أربع سنين، فإن لم تحصل

على نتيجة، أمر الولي بطلاقها، فإن لم يطلقها طلقها الحاكم الشرعي أو وكيله، فتعتد عدة الطلاق، فإن انتهت العدة، وجاء زوجها فلا سبيل له عليها، والله العالم.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) ولكن في مفروض السؤال: ان الزوج الأول زوجها، حيث انها تزوجت بالثاني من غير طلاق شرعي، والعقد الثاني باطل و تحرم عليه مؤبداً.

سؤال ١٢٠٥: خطب زيد (السنّي) امرأة شيعية قائلاً بأنه وان لم يكن شيعي المذهب لكنه يحب أهل البيت عليهم السلام وعلى هذا الأساس تمّ عقد القران، لكن المرأة علمت بعد العقد بأن زيد لا يحب أهل البيت عليهم السلام كما ادعى، بل قد يُعادي أولياءهم، فامتنعت من الزفاف و طلبت منه الطلاق فلم يطلق، فهل العقد صحيح أصلاً؟ وان صح فهل يجوز لها ان تقترن معه و هو عدو لأهل البيت عليهم السلام؟ وهل لو كُيل الحاكم الشرعي تطليقها اذا رجعت اليه بناء على احتمال الضرر على دينها و دين من ستلد منه؟

الخوئي : لا مانع من الزواج من السنّي ما لم يكن معادياً لأهل البيت عليهم السلام ناصباً لهم، فاذا لم يكن في حد النصب فلا تنفصل عنه الا بطلاق، نعم لو أحرزت في مورد السؤال معاداته لهم و نصبه اياهم فلا يصح الزواج، وان علمت بعد العقد فالعقد باطل، لا يحتاج الى طلاق، والله العالم

سؤال ١٢٠٦: امرأة مؤمنة تزوجها رجل مخالف و تولى اجراء العقد أحد قضاة العامة، ثم ترك الرجل امرأته و غادر الى بلاد أخرى فبقيت ثلاثة سنوات بلا زوج و لا نفقة، فرفعت هذه المرأة المؤمنة أمرها الى قاض من أبناء العامة طالبة الطلاق، فطلقها ذلك القاضي من زوجها المخالف

المنقطع عنها، فهل هذا الطلاق صحيح؟ و ان لم يكن صحيحا فما هو
الحل الشرعي لهذه المرأة التي تطلب الخلاص من زوجها الذي علّقها و
سافر؟

الخوئي : بما ان حكم القاضي نافذ عند اهل السنة فالطلاق المزبور نافذ
في حق الزوج، و للزوجة أن تتزوج بمن شاءت، والله العالم.

سؤال ١٢٠٧ : لو طلق القاضي المخالف زوجة انسان بعد حصول خلاف و
مخاصمة بينهما، هل يصح طلاقها، أو هل لو كمل المجتهد أن يطلقها إذا
كان زوجها يتحداها، و لا يقبل طلاقها بعد ذلك، فتضطرّ الى أن تبقى
طيلة عمرها بدون زواج، رغم أنه لا يريد الزواج منها، و لا يريد أن
يطلقها لدى القاضي المؤمن؟

الخوئي : لا بدّ من اعادة الطلاق صحيحاً، و الا فيجبر باحدى الأمرين اما
الانفاق، أو الطلاق، فإن امتنع من الأمرين طلقها الحاكم الشرعي أو وكيله.
سؤال ١٢٠٨ : ما المعتبر في عدالة شهود الطلاق، هل العدالة الواقعية، أو
الظاهرية؟ و لو قدّر العلم بفسق شهود الطلاق في واقعة ما، هل يجوز لي
العقد عليها لزوج آخر؟

الخوئي : نعم المعتبر العدالة الواقعية، والظاهرية طريق اليها، و مع
حصول العلم بفسق الشهود لا يجوز العقد على تلك المطلقة.

سؤال ١٢٠٩ : أ) هل يجوز التصدي للطلاق وسط جماعة مقدار عشرين، أو
أقل أو اكثر، منهم العارف و منهم الجاهل و منهم المستعرف، بحيث لو
سئل الزوج أو الوكيل هل تعتقد العدالة في الحاضرين أو في العدد
المعين؟ لأجاب بنعم أو تردد في الاجابة أو عرف بعضهم؟

الخوئي : اذا علم بعدالة اثنين من هؤلاء الجماعة جاز له التصدي للطلاق بحضورهم، والله العالم.

(ب) و هل يجب عليه الاجتهاد في البحث عن حالهم؟

الخوئي : وظيفة المطلق هي احراز عدالة الشاهدين، فاذا احرزها و طلق فبعد الطلاق لا يجب الفحص عن حالهما، والله العالم.

سؤال ١٢١٠: قد ذكرتم في «رسالتكم العملية الشريفة» صيغة خاصة للطلاق الخلعي فاذا اجري الرجل طلاقاً خلعيًا بما بذلت من المهر فهل الصيغة المزبورة صحيحة نافذة في ايقاع الطلاق الخلعي؟

الخوئي : الصيغة المزبورة صحيحة، و لا بأس بها بعد تحقق البذل من قبل المرأة، على تفصيل مذكور في الرسالة، والله العالم.

سؤال ١٢١١: شخص قذف امرأته واتهمها بالخيانة أمام جماعة، فخرجت من بيته إلى أهلها، و عاد يُطالب برجوعها إليه فهل يجب عليها الرجوع؟
الخوئي : مجرد القذف لا يُوجب سقوط وجوب التمكين والرجوع، نعم يجري على الزوج أحكام الرمي بالزنا المذكورة في الرسالة العملية.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) و حدّ القذف حق للمقذوف، فلها في الفرض المطالبة به، كما يجوز لها العفو.

سؤال ١٢١٢: واذا رفضت المرأة الرجوع كما في السؤال السابق إلا أن تسكن قريبة من أهلها في الكويت مثلاً لعدم ثقتها و هو يُريد أن يسكنها بعيداً عن أهلها في العراق مثلاً، فما هو الحكم هنا؟

الخوئي : إختيار السكن مع الزوج، إلا إذا خافت الزوجة على نفسها، فيراعي ما يزول عنها الخوف، والله العالم.

سؤال ١٢١٣ : في السؤال السابق: هل يجوز لها أن تطلب الطلاق إذا رفض زوجها ذلك؟

الخوئي : مجرد ما ذكر لا يوجب إلزام الزوج على الطلاق، نعم إذا كان لا يقوم بنفقتها مع استحقاقها، يُؤمر من طرف المحاكم الشرعي بالإنفاق أو الطلاق فإن امتنع عن كليهما طلقها المحاكم الشرعي والطلاق بائن لا يحق للزوج الرجوع في العدة والله العالم.

سؤال ١٢١٤ : ولو فرضنا أن القاضي أجبره على الطلاق فما هو الحكم؟
الخوئي : لا يصح الطلاق مع الإكراه والإكراه إلا على الوجه السابق، والله العالم.

سؤال ١٢١٥ : عندما تكره المرأة زوجها، وتريد أن تفارقه، وتبذل له المهر أو أكثر ولكن الزوج يرفض طلاقها، وإن بذلت له ما بذلت (علماً بأن الزوجة لا تطيق البقاء معه والرجوع إليه بحيث تراه حرجياً عليها)، فهل تبقى المرأة معلقة إلى آخر عمرها، وما هو حل هذه المسألة؟

الخوئي : ما ذكر لا يوجب جواز ترك حقوق الزوج، ويجب عليها القيام بما عليها من الأحكام الشرعية بالنسبة إلى الزوج، إلا أن ترضيه بالطلاق، والله العالم.

سؤال ١٢١٦ : هل يعتبر ظهور العدالة عند المطلق أو وكيله فقط، أو لا بد من ظهور العدالة فيهما مطلقاً؟

الخوئي : لا بد من احراز العدالة في الشاهدين عند من يجري صيغة الطلاق، سواء كان بالاصالة، أو كان بالوكالة، والله العالم.

سؤال ١٢١٧ : لو تفرد الوكيل بظهور العدالة عنده، والحال أن الزوج عالم

بعدمها او جاهل بها، فهل يقع الطلاق صحيحا ام لا؟

الخوئي: نعم يقع الطلاق صحيحا اذا كان الزوج جاهلا بعد التهما، واما اذا كان عالما بعدمها فلا يصح الطلاق عنده، والله العالم.

سؤال ١٢١٨: لو قال المطلق او وكيله أنا أعتقد عدالة الشهود، والحال انه لا يفهم معنى العدالة، ولا يعلم شروطها ولا يفهم موانعها، هل يقبل منه و يكون الطلاق صحيحا؟

الخوئي: اذا كان الشاهدان عادلين في الواقع فالطلاق صحيح، وان لم يعلم المطلق معنى العدالة، والله العالم.

سؤال ١٢١٩: هل يحتاج الطلاق الى اجازة من الحاكم الشرعي، أم يكفي تعلم الصيغة واللفظ و ايقاعه؟

الخوئي: لا يحتاج الطلاق الى اجازة من الحاكم الشرعي، بل كل من يعلم صيغة الطلاق و يعلم المعنى إجمالا فله اجراءها.

سؤال ١٢٢٠: أ- لو طلق الوكيل بحضور شاهدين عدلين عنده، ولكن كلاهما أو أحدهما فاسق في نظر الزوج، ولم يعلم الزوج بأن الطلاق وقع بشهادتهما الا بعد زمن، فما حكم الطلاق في هذه الحالة؟

الخوئي: الطلاق المزبور باطل، نعم لو ادعى الزوج بعد الطلاق فسق الشاهدين لم تسمع، الا بإثباتها بالبينة، والله العالم.

ب- و على غرار مسألتنا ما حكم الزوجة في هذه الحالة، اذا كانت تزوجت بآخر بعد مضي العدة؟

الخوئي: اذا كان طلاقها فاسدا في الواقع فهي باقية على زوجية الزوج الأول، واما بالنسبة الى الثاني فهي تحرم عليه مؤبدا اذا دخل بها، واما

بحسب الظاهر فلا تسمع دعوى الزوج بفسق الشاهدين من دون اثبات، و عليه فالطلاق محكوم بالصحة في الظاهر، والله العالم.

التبريزي : أ - يضاف الى جوابه (قدس سره): نعم اذا ادعى قبل انقضاء عدتها من الطلاق الرجعي أنها زوجته تعد دعواه رجوعاً.
سؤال ١٢٢١: في التلقيح الاصطناعي، هل تعتد المرأة اذا كان الماء من غير الزوج؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: اذا كانت المرأة المذكورة طَلَّقت بعد التلقيح المزبور، فعليها العدة من جهة الطلاق، و أما اذا لم تكن عليها العدة من ناحية الطلاق، فإنه عليها من ناحية التلقيح الاصطناعي.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

مسائل في حقوق الآخرين

سؤال ١٢٢٢ : من أحق بالطاعة الزوجة أم الأب (الوالد) عند تعارض طلباتهما، فمثلاً تطلب الزوجة من زوجها شيئاً، و يمنع الأب (كما في شراء شيء من السوق) وهذا الشيء حلال و مباح في شراؤه وعدم شراؤه فطلب من يُقدّم؟

الخبثي : ان كان المسؤول عنه من نفقة الزوجة الواجبة أو حقوقها فيطيع الزوجة، و لا يطيع الوالدين، و ان كان غير ما ذكر فلا يُغضب الوالدين بتركه.

سؤال ١٢٢٣ : رجل عنده لرجل شيء، و لم يتمكن من الوصول اليه، فهل يجوز التصديق عنه بهذا الشيء؟

الخبثي : في مفروض السؤال : يتصدق به على الفقير بإذن الحاكم الشرعي.
سؤال ١٢٢٤ : هل تخوّل المأذونية دخول الأماكن المغتصبة من أصحابها، أو من جهاتها كالأوقاف، و التصرف فيها، بمثل الصلاة أو الطهارة أو النوم، وغير ذلك؟

الخبثي : المأذونية لا تبيح الغصب من مالك معلوم و لا مجهول، بل لا بدّ في الأول من كسب رضا صاحب المال ثم التصرف فيه، و في الثاني استئذان من ولي الأمر، ثم الإلتزام بدفع ما يُعادل ثمن الانتفاع الذي يستفيده الى فقير عن صاحب المال.

سؤال ١٢٢٥ : هل يجوز للأب أخذ شيء من أموال ابنه، إذا لم يكن الأب

بحاجة اليها وهل يجب على الابن دفعها اليه إذا لم يحرز رضاه الآ بذلك؟
الخوئي : ليس للأب ذلك من دون رضا ابنه، ولا يجب على الابن الدفع
في الفرض.

سؤال ١٢٢٦ : هل يجب على الولد الإستئذان من والديه اذا أراد الاشتغال
بطلب العلم؟

الخوئي : لا يجب.

سؤال ١٢٢٧ : هل تجري أصالة الصحة في أخذ الدولة مال شخص أو
أشخاص، ويُحتمل أنه كان بإرضائه أو معاملة معه أم لا؟
الخوئي : لا تجري، والله العالم.

سؤال ١٢٢٨ : من بنى بيتاً في أرض مفسوبة والمالك أصرّ على هدم البيت، و
لم يرض بالتعويض عن الأرض فما الحكم هنا؟
الخوئي : يجب على الغاصب تخلية الأرض لمالكها.

سؤال ١٢٢٩ : الأسهم التي في أرض الموات والمتداول شراؤها وبيعها بين
الناس، والمعروف أن أرض الموات لا تملك الا بالاحياء إلا أن الناس
يتنافسون على هذه الأسهم باعتبار أنها تدع لهم فرصة لحياء هذه
الأراضي من جهة أن الدولة ترفع الحضر من قبلها عن أرض الموات و
تسمح للمتسلط في النهاية على الأرض عن طريق هذه الأسهم، فهل
يعتبر للأسهم مالية تبرّر بذل المال بازائها، وهل للزوجة أن ترث منها أم
لا؟

الخوئي : إذا اعتبرت له الأسهم قبل الاحياء، فله الحق بالنسبة لها.

سؤال ١٢٣٠ : توزع الدولة بعض المواد الغذائية على العائلات بأسعار

مخفضة، و يتم ذلك بتحديد كمية معينة من هذه المواد لكل فرد في العائلة، بما فيهم الخدم والسّواق، والعرف جار على أن يقوم ربّ البيت بجلب هذه المواد الى المنزل واستعمالها بشكل مشترك بين جميع أفراد العائلة، بما فيهم الخدم والسّواق و دفع قيمتها، فهل يجب في ذلك أخذ إذن الزوجة والأبناء في جلب مثل هذه المواد واستعمالها في المنزل؟ و ما هو الحكم الشرعي تجاه نصيب الابن اذا كان قاصراً، وكذلك الخدم والسّواق؟ فهل يلزم أخذ موافقتهم، أم يحق لربّ الأسرة التصرف في ذلك حسبما يشاء استناداً الى دفعه لقيمة هذه المواد؟

الخوئي : في مفروض السؤال: لا يحتاج في جلب و قبض تلك المواد و صرفها في البيت الى إذن ذوي السهام، والله العالم.

سؤال ١٢٣١: هناك بعض الشركات الحكومية وغيرها تدفع لموظفيها علاوة زيادة على الراتب تُسمى بالعلاوة الاجتماعية للموظف المتزوج فقط، و تدفع أيضاً مبلغاً معيناً علاوة لكل ولد للموظف تسمى بعلاوة الأطفال، فهل هذه العلاوات من حق الزوجة والأولاد للموظف، أو من حق الموظف نفسه؟ و هل يجوز تبعاً لذلك أن يتصرف في هذه العلاوات دون أخذ إذن الزوجة أو الولد في حال بلوغه، أم أن ذلك يحتاج الى إذنهما؟ و ما هو العلاج اذا كان الولد قاصراً، علماً بأن هذه العلاوات يُشار اليها في العقد الذي يوقعه الموظف عند توظيفه بالشركة، و يمكن تعديل هذه العلاوات أيضاً بمرور الزمن وارتفاع الأسعار و غلاء المعيشة، كما أن القصد من دفع الشركة هذه العلاوات و غيرها تمكين الموظف من مواجهة ظروفه المعيشية المتعددة؟

الخنوي : حكم هذه العلاوات حكم المواد الغذائية المذكورة أعلاه، من عدم الحاجة الى أخذ إذن من صاحب السهام، أو حتى إطلاع هؤلاء، والله العالم.

سؤال ١٢٣٢ : إذا أمرت الوالدة ولدها بتطليق زوجته، فهل يجب عليه اطاعتها؟ وما الحكم لو قالت له: «ان لم تطلق زوجتك فأنت عاق»؟
الخنوي : لا يجب عليه اطاعتها في ذلك، وعليه فالكلمة المزبورة لا أثر لها، والله العالم.



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

مسائل في الصيد والذباحة

سؤال ١٢٣٣: لو اصطاد رجل سمكة في البحر، فجاءت سمكة أكبر منها و أكلت الجزء الأسفل من السمكة المصطادة، ومثلاً أكلت ربعها أو نصفها، ما حكمها في هذه الموارد؟

الخوئي: إذا أخرجتموها من الماء، وهي حيّة، فلا إشكال في حليتها، والله العالم.

سؤال ١٢٣٤: في الصيد بالرصاص غير المحدّد ولكنه يقتل بالإختراق لا بالثقل حسب قول أهل الخبرة، هل الحكم لا يزال محل اشكال برأيكم أم هناك فتوى بالحليّة؟

الخوئي: نعم لا يزال الحكم محلاً للإشكال عندنا، والله العالم.

سؤال ١٢٣٥: ذكرتم في منهاج الصّاحين - ج ٢ - مسألة (١٦٠١) من كتاب الصيد والذباحة (لا يبعد حل الصيد بالبندق المتعارفة ... نعم إذا كانت البنادق صغيرة الحجم المعبر عنها في عرفنا «بالصّحج» ففيه إشكال)، و قلتم في المسائل المنتخبة في باب احكام الصيد بالسلاح (يشترط في تذكية الوحش ... وإذا اصطاد بالبندقية، فإن كانت الطلقة حادة... الخ) فإذا توفرت جميع الشروط في هذا «الصّحج» الذي عندكم فيه اشكال، هل يرتفع ذلك الإشكال، أم لا يزال باقياً؟

الخوئي: إذا توفرت الشروط الموجبة لحل الصيد في الصّحج ارتفع الإشكال، والله العالم.

سؤال ١٢٣٦: هل أكل ما يصطاد على طريقة صيد اللهو والمعاوضة عليه محرّمان؟

الخوئي : لا يحرم الأكل ولا المعاوضة.

سؤال ١٢٣٧: في بعض الدول الإسلامية يُذبح الدجاج بواسطة «آلة كالقمع» ما حكم هذا الذبح؟

الخوئي : المناط وقوع مذبح الذبيحة الى القبلة للمباشر العالم بالحكم والموضوع، ولا يضر خلافه عند السهو أو الجهل بالحكم أو الموضوع، والله العالم.

التبريزي : إذا تحققت سائر الشروط المعتبرة في الذبح، ومنها التسمية عند الذبح، وكون القطع بالآلة من المذبح فلا بأس، والمعتبر في استقبال الحيوان للقبلة استقباله بمذبحه، ولا يعتبر في استقباله وضعه على الأرض وعلى يمينه.

سؤال ١٢٣٨: بعض القصابين يُقلّدون من يشترط الاستقبال بالمنحرف فقط، فما هو تكليف من يُقلّد من يشترط الاستقبال بتمام الذبيحة من حيث الأكل؟ الخوئي : لا مانع من أكل ما يذبحه من ذكرته.

سؤال ١٢٣٩ : هل يصح ذبح المسيحي إذا ذبح بنفس شروط التذكية الإسلامية؟

الخوئي : لا يصح الذبح المزبور، والله العالم.

التبريزي : يشترط في الذابح الاسلام.

سؤال ١٢٤٠: الحية ونحوها من الحيوانات التي لها جلد تقع عليها التذكية، وإن لم يكن لها أثر، والسؤال هو أنه ما هي طريقة تذكيتها، وتذكية أمثالها من الحيوانات التي ليس لها أوداج؟

الخوئي : مثل مورد السؤال ما لا دم سائل له، فلا تذكية أيضا له، ولا سيما فيما لا فائدة محللة فيه، والله العالم.

مسائل في الأطعمة والأشربة

سؤال ١٢٤١: هل يجوز للمكلف أن يأكل في المطاعم الخاصة بالمسلمين سواء في البلاد الإسلامية، أو في البلاد الكافرة، دون أن يتأكد من حلية اللحوم المستخدمة، مع العلم أن هناك لحوم محرمة ومتوفرة بأسعار رخيصة؟

الغوثي: أما في البلاد الإسلامية فلا مانع من الأكل في مطاعمها، وأما في بلاد الكفار فلا يجوز الأكل منها، وإن كانت المطاعم خاصة بالمسلمين، نعم إذا احتمل في حق أصحاب المطاعم التأكد وإحراز التذكية فحينئذ جاز الأكل منها.

سؤال ١٢٤٢: أجبتكم في استفتاء سابق أن ذبيحة المخالف الذي لا يستقبل القبلة حلال، ولا مانع من أكله مع توفر بقية الشروط، فما هو فعلكم الخاص هل تأكلون أم تتركون؟

الغوثي: فعلنا الخاص تأكله وهو حلال؟ وموضوع الاستقبال بالذبيحة حكمه تابع لاعتقاد الذابح، فإذا كان لا يراه لازماً في الذبح، لا يضر بحلية الذبيحة.

سؤال ١٢٤٣: أ- هل يجوز أكل جلد الذبيحة، خصوصاً جلد رأسها والأرجل؟

الغوثي: نعم يجوز أكل الرأس و جلود الأيدي والأرجل للذبيحة، وغيرها.

ب - ولو أحرق الشعر، أو الصوف، فالسواد الملتصق بالجلد هل يجوز أكله أم لا؟

الخوئي : نعم لا بأس به.

سؤال ١٢٤٤ : ما رأيكم في الجراك الذي يستخدم في الشيشة، المكوّن من تنن، موز طازج، قشور البرتقال و التفاح، و صبار، و يُعلب و يُرسل الى الأسواق، في هذه الفترة الزمنية يتخمر و يستعمله بعض الشباب؟
الخوئي : ليس لدينا إطلاع على حقيقة هذا الشيء، فإن كان مسكراً لم يجز استعماله في الأكل و الشرب، وإن لم يكن مسكراً فلا بأس به.

سؤال ١٢٤٥ : ما حكم المأكولات المستوردة من خارج الدول الإسلامية، و التي تحتوي على مادة الجلوتين البقري؟

الخوئي : غير ما يشتمل على اللحوم، أو ما يستخرج من اللحوم بعد الحياة كالدهن و شبهه فمع الشك محكوم بالطهارة و الحل، أما اللحوم و ما يستخرج منها بعد الحياة فلا بدّ من إخراج تذكيتها الشرعية في سبب موتها، و مع عدم إخراجها محكومة بالحرمة، و إن لم يحكم عليها بالنجاسة.

التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره) : بل يُحكم بالنجاسة أيضاً، إذا كانت تذكيتها بالذبح أو النحر، كما هو فرض السؤال.

سؤال ١٢٤٦ : ما قولكم في الكليتين؟

الخوئي : الكليتان محللتان و ان كانت فيهما الكراهة، والله العالم.

سؤال ١٢٤٧ : اذا علم زيد بأن المطعم الفلاني الذي يبيع للمسلمين، انما يبيع طعاما نجسا فهل يجب عليه اخبار احد بذلك؟ و خصوصاً المؤمنين

الذين لو علموا بعدئذ بعلمه و عدم اخباره لهم لغضبوا و لاموه؟
الخوئي : لا يجب عليه الاخبار، والله العالم.

سؤال ١٢٤٨ : هل يجوز شرب (الببسي كولا) مع العلم انه دارت حوله
الشبهات و يقال بأن به كمية من الكحول فما قولكم؟
الخوئي : لا مانع من شربه، والله العالم.

سؤال ١٢٤٩ : ما حكم المواد الغذائية التي تشتمل على مادة الجيلاتين؟
الخوئي : ما لم يعلم بنجاسة تلك المادة فلا بأس بها، والله العالم.

سؤال ١٢٥٠ : هل يجوز تناول الأطعمة التي تحتوي مكوناتها على مادة
جيلاتين بقرى، علما بأن الأطعمة مستوردة من الخارج؟

الخوئي : اذا علم باشتغالها على اجزاء الحيوان لم يجرز أكلها، والله العالم.

سؤال ١٢٥١ : توجد معلبات تسمى (جيلي) وهذا المأكول توجد فيه مادة
جيلاتينية، تؤخذ من النبات او الحيوان، فما الحكم فيها اذا لم يعلم عن
هذه المادة أمن حيوان أخذت أم من نبات، ومع العلم بأنها تأتي من دول
غير اسلامية، فهل يجوز أكلها أم لا؟

الخوئي : في الصورة المفروضة: لا بأس بأكلها، والله العالم.

سؤال ١٢٥٢ : ما حكم اكل الخبز الموجود عليه نقط سوداء من الخبز
المحترق المتفحم، علما بأن تلك النقط بحجم حبيبات السكر او الملح و
يعسر ازلتها؟

الخوئي : لا بأس بأكله، و لا يمنع تلك النقط السوداء الموجودة فيه عنه،
والله العالم.

سؤال ١٢٥٣ : هل يجوز أكل السمك المستورد من الدول الغير اسلامية، و

كذلك اذا شك في كونه مما له فلس فهل يجوز أكله؟
الخوئي : اذا علم أنه ذو فلس حل أكله، و اذا شك كونه ذا فلس فلا يحل
أكله.

التبريزي : يُعلّق على جوابه (قدس سره)، إذا احرز أنه اخرج حيّاً.
سؤال ١٢٥٤: ما حكم أكل السمك المستورد من الدول الأجنبية الكافرة مما
له فلس؟

الخوئي : يحل أكل السمك المفروض اذا علم أنه أخذ حياً من الماء ثم
مات خارج الماء و اطمئن بذلك كما هو الحال غالباً.

سؤال ١٢٥٥ : ما رأيكم في الأسماك التي تباع عند الانسان الكافر؟
الخوئي : لا بأس بما يصيده الكافر، اذا علم او ثبت شرعاً انه مات بعد
اخذه الى خارج مسبحه، والله العالم.



مركز تحقيق تكوير علوم اسلامی

مسائل في الإرث

سؤال ١٢٥٦: يُحبى الولد (الذكر الأكبر) وجوباً مجانياً بثياب بدل الميت، و خاتمه و سيفه، و مصحفه لا غيرها.. ألخ، سيدي من المعلوم في وقتنا الحاضر أن الصندوق التجاري موجود في كل بيت لرب العائلة، يحفظ أمواله فيه و يُعد من الخصوصيات، كما كان السيف و الدرع، و الخاتم و الثياب سابقاً، فهل يمكن أن يجعل هذا الصندوق الذي يخص الميت من الحبة التي تحبى للولد الأكبر أم لا؟ حيث أصبح عرفياً كما ذكر سابقاً، من الخصوصيات التي تخصه؟

الغوثي: لا يكون الصندوق المذكور من الحبة.

سؤال ١٢٥٧: رجل خلف بنتاً واحدة، وخلفت هي بنتاً واحدة، ماتت البنت قبل أبويها وليس لها إلا تلك البنت، ثم مات جد البنت وجدة البنت، و كان لهما إخوة و أخوات، فهل الميراث للبنت الحفيدة، أم لإخوان جديها و أخوتها، أم لهم ولها، وإذا فما هي كيفية ميراث كل واحد؟

الغوثي: الأولاد و من نزلوا من الطبقة الأولى فلا تصل النوبة للإخوة و الأخوات الذين هم من الطبقة الثانية.

سؤال ١٢٥٨: شخص خلف جديه لأبيه وجديه لأمه، وأخاً لأبويه، فما هي فريضة تركته، علماً بأن لديه إخوة لأبيه؟

الغوثي: في مفروض السؤال: ثلث التركة لجديه للأم، يقتسمان بينهما بالسوية، و الثلثان الباقيان لجديه لأبيه، و أخوته لأبويه، يقتسمون بينهم

للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء في الفرض للأخوة من الأب فقط.
سؤال ١٢٥٩: من مات عديماً وكان له أبناء اخت و أبناء أخ فمن يرثه من
القسمين؟

الخوئي: إذا لم يشاركهم عم أو عمّة، أو خال أو خالة لهم، وكانوا للأبوين
أو للأب و الأم، فلكل واحد من الأولاد من صنف نصيب من يتقرب به،
يقسمونه بينهم بالسوية، مع الاحتياط بالتصالح ان كانوا مختلفين بالذكرّة
و الأنوثة في الأولين.

سؤال ١٢٦٠: إذا كان الرجل عنده تركه و أراد أن يعطيها لاولاده الذكور هبة
في حياته و يحرم الاناث، و قد يخصص لهن مبلغاً من المال دون حقهن
في التركة، فهل يجوز له ذلك؟

الخوئي: نعم يجوز، ولكن مرجوح إذا كان يعطي مع قبضهم في حياته، و
إلا فيشترك الجميع بعد موته حسب الإستحقاق.

التبريزي: يُعلّق على جوابه (قدس سره): القبض معتبر بالنسبة الى الكبار.
سؤال ١٢٦١: أحد الأشخاص عنده ولدان، أحدهما يقرض مالاً بالربا، وهذا
ساهم في بناء غرفة في الدار، وكذلك ساهم في شراء بعض الأثاث
للمنزل، ثم توفي هذا الولد، فباع والده الدار، و اشترى داراً أخرى، ثم
مات الوالد، و بقي الولد الآخر فما هو حكم المال؟

الخوئي: إن لم يكن للولد المتوفى قبل أبيه وريث غير أبيه فقد ورثه أبوه،
ما كان اشتراه أو ما بناه، و كل ما كان يملكه فعلاً، و لم يكن لأخيه منها
شيء، فإذا توفي الوالد ولم يكن له وريث غير هذا الولد الباقي منه، ورث
جميع ما تركه من ماله و مال أخيه الموروث له.

سؤال ١٢٦٢ : رجل عنده أربع أولاد و بنت واحدة من امرأة أخرى، و الجميع متزوجون، فلو وهب هذا الرجل بيته لابنته في حياته بحيلة قانونية، بأن جعل لها الكمبيالة بمبلغ من المال لكي تتمكن من أخذ البيت بعد وفاته، فهل يحق للأولاد المطالبة بالأرث أم لا؟

الغوثي : اذا وهب الأب البيت لابنته و قبلتها، و قبضتها فهي لها، و لا يحق للأولاد أن يطالبوها بالبيت، والله العالم.

سؤال ١٢٦٣ : إذا طلب الولد من والده أن يعطيه حصته من الارث المتوقع بعد وفاة الوالد، في حياة الوالد، و شرط له أن لا يطالب بآرث بعد وفاة الوالد، فهل هذا الشرط صحيح شرعاً؟ و ماذا لو كان العوض مبلغاً يقل أو يزيد عن الحصة المتوقعة من الإرث؟

الغوثي : نعم يصح الشرط، و ذلك بأن يوصي الوالد أن يكون تركته لسائر الورثة دون هذا الولد، و أن حصة هذا الولد توزع بين البقية، ثم يجيز الولد هذه الوصية و يمضيها، و ان شاء جعل اجازته لها شرطاً ضمن هبته له المبلغ، سواء كان المبلغ بمقدار حصته من الارث أو أقل أو أكثر، فإذا تحققت الإجازة المذكورة عقيب الوصية المزبورة، لم يكن للولد بعد وفاة والده شيء من الارث، والله العالم.

التبريزي : لا ينحصر طريق الاعطاء بما ذكر، بل يمكن بوجه آخر، وهو أن يشترط الأب عليه حين الاعطاء بعنوان المصالحة (أو غيرها كالهبة) أن لا يطالب بحصة بعد موته، و يعطيها لسائر الورثة، بحيث يكون لهم الخيار بالاضافة الى هذه المعاملة الحاصلة بين الوالد و ولده، على تقدير عدم وفاء الولد بالشرط.

مسائل في القضاء و القصاص والديات

سؤال ١٢٦٤ : عملية الإجهاض التي تُجرى، اذا أجراها الطبيب لامرأة مسلمة يضمن الطبيب باعتباره أنه المباشر، فهل اذا أجراها لامرأة كتائية برضاها يضمن أم لا؟

الخوئي : لا يضمن.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): إلا اذا كان حملها من المسلم أو كان الإجهاض بعد ولوج الروح مع كونها ذميّة.

سؤال ١٢٦٥ : هل يجوز لقاضي التحكيم احلاف المنكر من دون أن يكون ذلك أمام المجتهد؟

الخوئي : إذا راجع المتخاصمان باختيارهما اليه، كما هو فرض جواز قضاءه بينهما فله إنهاء القضاء بما يقتضيه الحال.

سؤال ١٢٦٦ : مع امتناع المدعي - حين التقاضي عند الحاكم الشرعي - من طلب اليمين من المنكر، مع حاجة المنكر الى ذلك، من أجل حسم قضية الدعوى، هل يصح للحاكم أن يتولى طلب اليمين من المنكر لحسم القضية، واعطاء الحكم أم لا يحق له ذلك؟

الخوئي : لا يحق للحاكم أن يتولى طلب اليمين من المنكر إذا لم يرض المدعي بذلك كما ذكرنا في الجزء الأول من «تكملة المنهاج»، والله العالم.

التبريزي : إذا كان صاحب الحق هو المنكر، وكانت دعوى المدعي الاداء

أو الإبراء فللحاكم فيما اذا لم يستمهل المدعي لإحضار البينة أن يستحلف المنكر على نفي الأداء أو إبراءه، فيقضي ببقاء الحق.

سؤال ١٢٦٧: لو فاجأ المسلم النصراني أو اليهودي وهو يسرق ماله، فهل يحل للمسلم قتله؟ (اليهودي أو النصراني).

الخوئي: الكافر غير الكتابي و الكتابي غير الذمي، وان لم يكن له احترام في الإسلام إلا أنه لا يجوز قتله فيما اذا ترتب عليه الاخلال بالنظام أو مفسدة أخرى، والله العالم.

سؤال ١٢٦٨: إذا لم يُعلم بأي سبب مات فلان، فهل يتوجب على من ظن السبب شيء أم لا؟

الخوئي: لا يترتب على الظن شيء.

سؤال ١٢٦٩: الذين ينكرون وجوب الحجاب، أو وجوب الصوم، أو حرمة الخمر، أو غيرها من ضروريات الدين، لا يقولون أن الحكم الشرعي غير ثابت، بل يُسفّهون الحكم الشرعي، بعد التسليم بصدوره، فهل هذا الانكار لجزء من الرسالة - لا كلها - يُخرجهم عن الدين؟

الخوئي: اذا كان المنكر ملتفتاً الى كون ذلك من الضروريات بحيث يرجع انكاره الى انكار الرسالة، أدى ذلك الى كفره، وان لم يكن ملتفتاً الى ذلك، لم يوجب كفره، والله العالم.

التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): وكذا لا يوجب الكفر إذا لم يرجع الى انكار النبوة أو التوحيد، ولكن كان الحكم بنظره غير مناسب بحيث لو لم يُجعل لكان أفضل، فإن هذا لا يوجب الكفر وان كان المعتقد بذلك غير مؤمن حقاً فإنه لم يؤمن بحكمة ربه عزّ وجل.

سؤال ١٢٧٠ : إذا كان المسلم تاركاً للصلاة مرتكباً للمحرّمات، وكان ذلك على سبيل التهاون، لا إنكار الوجوب، أو الحرمة، فهل يجوز السلام عليه، ومعاملته، ودفنه في مقابر المسلمين، وتشيع جنازته؟
الخوئي : نعم لو لم يكن في الترك تأثير في انتهاءه، وكذا الأخيران لمكان إسلامه، والله العالم.

سؤال ١٢٧١ : هل يجوز للمؤمن العادل الخبير في الأمور الإجتماعية أن يستعين بالضرب والجرح والكسر والقتل إذا استوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذلك، دون الرجوع الى الحاكم؟
الخوئي : يجوز بالترتيب بما ذكرنا تفصيله في الرسالة العملية في فصل (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

التبريزي : الضرب والجرح لا يدخلان في الأمر بالمعروف على الأظهر، بل قد ينطبق عليهما المنع الخارجي عن المنكر، والاحوط في المنع الخارجي الرجوع الى الحاكم الشرعي والاستجازه منه، أو رفع المرتكب اليه، والله العالم.

سؤال ١٢٧٢ : ما حكم من يفعل ذلك فضولاً؟

الخوئي : التفصيل الذي أشرنا اليه هو حكم جميع الصور، والله العالم.
التبريزي : قد ظهر الجواب مما تقدّم، والله العالم.

سؤال ١٢٧٣ : من ضرب انساناً بسيارته خطأ مع مخالفة المضروب لقانون السير هل يجب عليه دفع الدية أو الكفارة أم ماذا؟

الخوئي : يجب دفع الدية على سائق السيارة اذا كان مخالفاً لقانون المرور، وإلا فلا شيء عليه في مفروض السؤال.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : وكذا عليه الذّية اذا استند القتل اليه عرفاً، واما اذا استند القتل الى المضروب بأن قيل هو الذي قتل نفسه و أعان على نفسه فلا دية له، والله العالم.

سؤال ١٢٧٤ : هل يجوز رفع أمر الزاني الفاعل للمنكر الى حاكم الجور، (علماً أنه سيقم الحد في بعض الصور و يُعزّر أو يسجن في بعض الصور الأخرى) في فرض توقف رفع المنكر على رفع أمره الى المحاكم المذكور، وفي فرض عدمه؟

الخوئي : لا يجوز نفس العمل، أي الاعلام و التحويل، ولكن يجوز أو يجب توعيده به، ان يفد تركه علماً أو احتمالاً، والله العالم.

سؤال ١٢٧٥ : الناصب الذي يجوز قتله عند أمن الضرر، هل هذا الجواز هو بالمعنى الأخص، المقابل للأحكام الأربعة، أم يعني الأعم؟
الخوئي : هذا ينحصر في سباب النبي ﷺ والإمام، والصدّيقة الطاهرة (سلام الله عليهم)، وفي جوازها يعني لزومه مع الأمن.

التبريزي : الناصب هو الذي يُظهر العداوة لأهل البيت ﷺ و لا حرمة لدمه، و أما سباب النبي و الامام (صلوات الله عليهم) فقتله واجب مع الأمن من الضرر، والله العالم.

سؤال ١٢٧٦ : هل يجوز الاعتماد على خبر الثقة الواحد في إثبات مطلق الموضوعات و ترتيب الأحكام الشرعية عليها؟

الخوئي : نعم يجوز الاعتماد عليه في اثبات الموضوعات، إلا ما خرج بالدليل، و هو الموضوعات التي لا يثبت الا بشهادة العدلين، أو أربعة شهود أو شهادة عدل و يمين.

سؤال ١٢٧٧: إذا أقدم شخص على قتل امرأة لأعراف عشائرية، ثم ندم على جريمته، فهل يجب عليه الكفارة إذا سامحوه الورثة بالدية؟

الخنوي: قد ذكر في بحث الكفارات في المنهاج والمسائل المنتخبة أن عليه كفارة الجمع، أي عتق رقبة، و صيام شهرين متتابعين، و اطعام ستين مسكيناً، و حيث لا يتمكن من الأول يبقى عليه الأخيران، والله العالم.

سؤال ١٢٧٨: إذا أسقطت المرأة جنينها عمداً كان عليها دفع دية لأبيه أو غير أبيه من الورثة الشرعيين، والدية كما أعلم هي كما يلي:

عشرون ديناراً إذا كان نطفة، و أربعون إذا كان مضغة، و ثمانون إذا كان عظماً، و مائة إذا تم خلقه و لم تلجه الروح، و إذا ولجته الروح كانت دية دية الانسان الحي، و السؤال: ما المقصود بالدينار، و اذا وهب الأب للزوجة دية الجنين أو احد الورثة الشرعيين إذا كان أبوه ميتاً فهل عليها دفع كفارة؟ و إذا أسقط الأب الجنين عمداً بأن جنى على زوجته فهل عليه الكفارة إذا وهبته الأم الدية؟

الخنوي: المقصود من الدينار المعين في الدية هو الدينار المسكوك من الذهب، المساوي لمثقال واحد شرعي، و أما إذا وهب الدية أصحابها فلا شيء عليها، و أما الكفارة فلا تكون عليها في مفروض السؤال، و اما اذا كان المسقط للجنين هو الأب دون الأم فالدية عليه، والله العالم.

سؤال ١٢٧٩: اذا زنت امرأة و حملت، ثم أسقطت الحمل، أو أحد من الناس كان سبباً في اسقاطه، فهل على الشخص الذي تسبب في اسقاطه دية أو كفارة؟ و كذلك أمه هل عليها كفارة؟

الخنوي: تجب الدية على من أسقط الحمل، و لا كفارة عليه، كما لا كفارة

على الزانية، والله العالم.

سؤال ١٢٨٠: امرأة حملت لمدة ثلاثة أشهر، ثم أجبرها زوجها على إسقاط الحمل ففعلت ذلك، بعد ذلك مات الرجل و تُريد المرأة أن تبرء ذمته فماذا يجب عليها؟

الخوئي : الدية تجب على الأم لكونها المباشرة بالإسقاط، وليس عليه شيء سوى الأثم، فلتستغفر له، والله العالم.

سؤال ١٢٨١: إذا زنت امرأة وحملت، وساعدها شخص في إسقاط حملها، وذلك بإيصالها إلى شخص آخر أسقط حملها، فهل الشخص الذي ساعدها وأوصلها إلى الآخر عليه كفارة؟ أو هل هو مأثوم؟
الخوئي : نعم عليه الأثم، لكن الدية على المباشر للإسقاط، ولا كفارة عليهما.

سؤال ١٢٨٢: متى تجب دية ضرب الطفل، هل هو بمجرد حدوث الضرب (و تلون الجلد) أم يعلم الحاكم الشرعي بذلك؟
الخوئي : لا يعتبر في ذلك علم الحاكم الشرعي.

سؤال ١٢٨٣: إنَّ نعومة جلد الطفل قابلة للإحمرار لأقل ضربة، فما هو مصداق الإحمرار (والتلوين) الموجب للدية؟
الخوئي : ذلك لا يوجب سقوط الدية.

التبريزي : في الموارد التي يُضرب فيها الطفل للتأديب يُكتفى في ضربه بأقل ما يحتمل ترتب الأدب عليه، ومع ذلك فيه الدية على المشهور و كذا من كان مأذوناً من طرف الأب في تأديبه، وأما إذا تعدى فتشبت الدية بلا تأمل، والله العالم.

سؤال ١٢٨٤ : و هل هناك كفارة لمن ضرب طفله مسبقاً جاهلاً بالحكم؟
الخطي : لا فرق بين الجاهل والعالم في لزوم الدية.

سؤال ١٢٨٥ : لو فرضنا أن رجلاً واجه آخر وفي قبله سكيناً وأراد أن ينقذه،
فسحب السكين من قبله، و بفعل هذا السحب، أحدث نزيفاً و مات على
أثر ذلك، و قرر الأطباء بأنه لو كان هذا الرجل لم يسحب السكين كان من
المحتمل إنقاذ حياة المقتول، فهل يعتبر هذا الرجل مسؤولاً عن عمله و
هل يجب عليه دفع دية؟

الخطي : نعم لو ثبت سببية عمله لموته كان عليه دية قتل الخطأ،
والله العالم.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

مسائل متفرقة تتعلق بحياة الانسان المعاصر

سؤال ١٢٨٦ : هل تجوز زراعة الترياق والهيروئين وبيعهما، خصوصاً مع فرض امكان الانتفاع بهما ببعض الفوائد؟

الخوئي : لا مانع من ذلك في حدّ نفسه، ما لم يترتب عليه مفسدة.

سؤال ١٢٨٧ : ما هو مفهوم الاستخارة، وما هي شروطها؟

الخوئي : الاستخارة هي من معناها اللغوي: أي طلب الخير من الله تعالى فيطلب بالطرق المعمولة من الإسترشاد بالقرآن أو السبحة الى الخير الذي يطلبه، فعل ما يريد أن يفعل أو تركه، ولم يُذكر لها شروط سوى ما ذكروا أحياناً من أوقات خاصة لها.

التبريزي : الإستخارة هي المشورة من الله تعالى في موارد التحير و عدم الوثوق بالخير في الفعل أو الترك.

سؤال ١٢٨٨ : سمعنا أنه يجب الانصات الى قارئ القرآن عند قراءته للقرآن تنفيذاً للآية الكريمة، فهل الحكم يشمل حالة الاستماع الى القرآن عبر الإذاعة أو شريط المسجّل؟

الخوئي : وجوب الانصات عندنا مختص بالمأموم عند قراءة الامام في الجهرية من الصلوات، وهو يسمعها، والنافلة الاصغاء لها، واما ما يسمع من نحو المسجلات و الإذاعة فلا يجب الانصات لها.

التبريزي : الاصغاء للمسجلات لا يدخل في استماع قراءة القرآن، و ان كان لا يبعد الاستحباب بعنوان آخر كالتدبر في القرآن و التذكر بالآيات،

والله العالم.

سؤال ١٢٨٩ : النصارى الذين يعيشون مع المسلمين، هل يجب على المسلمين حفظهم و حفظ أموالهم، بحيث يعتبر ذلك نوعاً من أنواع حفظ النظام؟

الخوئي : لا يجب الحفاظ لها.

سؤال ١٢٩٠ : لو استشارك شخص عن انسان ما، هل أن الغيبة في مثل هذه الموارد واجبة أم جائزة؟

الخوئي : جائزة وليست واجبة.

سؤال ١٢٩١ : لو كان الشخص عمله يُنافي المروءة، واستشارك عنه إنسان هل هذه الغيبة مستثناة أم لا؟

الخوئي : كما في أعلاه، والله العالم.

سؤال ١٢٩٢ : الأمور المستحبة إذا ترتب عليها الضرر، فهل يجوز فعلها أم لا؟ مثلاً لو كان الذهاب الى زيارة الامام الحسين عليه السلام مشياً على الأقدام يؤدي الى ورم القدمين أو مرض قد يطول شهراً مثلاً، فهل يجوز في مثل هذه الحالة أم لا؟

الخوئي : ما لم يكن الضرر المؤدي اليه مما يحتمل أن يؤدي الى هلاك النفس فلا بأس بالعمل به.

التبريزي : ما لم يكن الضرر الهلاك أو الضرر المحسوب من الجناية على النفس، فلا بأس به، والله العالم.

سؤال ١٢٩٣ : يقول البعض أن الاستخارة في أمر واحد يمكن أن تجري أكثر من مرة (ثلاث مرات مثلاً) فما هو رأيكم؟

الخوئي : لا تصح الاستخارة في كل أمر إلا مرة واحدة، والله العالم.
سؤال ١٢٩٤ : توجد عند شخص كتب ضلال ضد الاسلام، أو ضد مذهب الحق، و أراد شخص أن يحرقها لإشتمالها على الضلال والتحريف، هل يجوز ذلك مع فرض أنها لا تخلو من لفظ الجلالة أحياناً، بل لعلها لا تخلو من بعض الآيات القرآنية؟

الخوئي : إذا انحصر العلاج في الإتلاف بتلك الصورة فلا بأس.
سؤال ١٢٩٥ : تدريس مسائل الخلاف هل هو جائز، إذا كان لا يؤثر على العقيدة؟

الخوئي : لا بأس في الفرض.

سؤال ١٢٩٦ : هل يعتبر تغيير الانسان الفاسق الى انسان مؤمن من مصاديق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟
الخوئي : نعم يكون من أجد مصاديق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
سؤال ١٢٩٧ : هناك دروس تعطى في المدارس عن الحيوان، وربما يريد المدرّس أن يشرح شرحاً علمياً، فهل يجوز تشريح جسد الحيوان أو الطير في الفرض المذكور؟

الخوئي : لا بأس بذلك، والله العالم.

سؤال ١٢٩٨ : هل يجوز قتل الكلاب والقطط الضالة تفادياً للأمراض؟

الخوئي : نعم يجوز، والله العالم.

سؤال ١٢٩٩ : هل يجوز للرجل لبس ساعة و في داخلها ادوات ذهبية؟

الخوئي : نعم يجوز لبس مثل هذه الساعة، والله العالم.

سؤال ١٣٠٠ : إذا احتوى سوار الساعة اليدوية على ماء الذهب بنسبة عشرين

غرام أو ثلاثين في كل ألف غرام، فما حكم لبسها للرجال؟

الخوئي: لا مانع من ذلك في خصوص الفرض.

سؤال ١٣٠١: هل البلاتين (الذهب الأبيض) ذهب، وهل له أحكام الذهب أم لا؟

الخوئي: البلاتين قسمان: الأول البلاتين الخالص، وهو يجوز لبسه، والثاني البلاتين المبطن بالذهب وهذا لا يجوز لبسه.

التبريزي: يُضاف إلى جوابه (قدس سره): كما أنه يجوز لبس المشكوك، والله العالم.

سؤال ١٣٠٢: هل يُستحبّ التختّم باليمين؟

الخوئي: المشهور بين الأصحاب والفقهاء استحبابه، والله العالم.

سؤال ١٣٠٣: إذا اغتاب العادل رجلاً، ولا أعلم بأنه يسوغ له غيبة أم لا، فهل يجب ردّه؟

الخوئي: يجب ردّه في مفروض السؤال.

التبريزي: يُضاف إلى جوابه (قدس سره): و يكون الرد بحيث لا يكون فيه تعرض للمغتاب، والله العالم.

سؤال ١٣٠٤: هل يجوز غيبة الفاسق في غير جهة فسقه بذكر معايبه كبذنه أو كجلسته، أو فعل من أفعاله؟

الخوئي: لا يجوز ذلك، ولا في جهة فسقه ما لم يكن متجاهراً فيه، ومع تجاهره ففيما تجاهر فيه يجوز.

التبريزي: إذا كان متجاهراً يجوز اغتيابه فيما تجاهر به وغيره.

سؤال ١٣٠٥: هل يجوز الكذب إذا كان فيه دفعاً للضرر عن المسلم أو عن

نفس الشخص؟

الخوئي : يجوز في موارد دفع الضرر عن النفس أو العرض أو المال لنفسه أو لغيره المسلم، والله العالم.

سؤال ١٣٠٦ : ذكرتم في التعليقة على رسالة السيد الحكيم (ره) في باب الأمر بالمعروف و مراتبه، أن المرتبة الأولى و الثانية بمرتبة واحدة، فهل هذا يعني أنه يجب مطلقاً لأن الإنكار القلبي يجب كذلك، و هل ينطبق ذلك على الإنكار باللسان؟

الخوئي : معنى أنهما في مرتبة واحدة هو أن الأمر بالمعروف مميز بين الإنكار بالقلب والإنكار باللسان، في مقابل من يعتبر بينهما الترتيب، والله العالم.

التبريزي : تفسير الإنكار بالقلب بما ذكر و اختلافه عن الإنكار باللسان يقتضي تقديم المرتبة الثانية على الأولى إذا كان المراد من الإنكار باللسان الوعظ والترغيب والتذكير بوعده الله ووعيده.

سؤال ١٣٠٧ : سمعنا أن الغيبة ذنبان، ذنب في حق الله و ذنب في حق العبد، فإذا تسامح و اعتذر من العبد لا بد أن يستغفر أيضاً، لأن حق الله باق ولا يغفر له هذا الذنب إلا إذا استغفره أيضاً، حتى لو عفا عنه العبد لأنه أمر الهي، فهل هذا صحيح؟

الخوئي : نعم ذنب مخالفة الرب يحتاج العفو عنه الى التوبة، و كان حقاً أن يستحل و يطلب العفو من صاحب الغيبة على نحو الاستحباب، بمعنى أن الغيبة المحرمة لا بد أن لا تقع، فإذا وقعت فليستغفر الله ربه من ذلك الذنب لنفسه، و يستحب أن يستحل من المغتاب لنفسه إذا كان لا يترتب

على اطلاعه بذلك مفسدة من ضرب أو شتم أو عركة موجبة لهتك و ما الى ذلك، فإن كان يترتب شيء من تلك المفاصد فليستغفر لصاحب الغيبة فقط، فالحرام هو الغيبة ولا بدّ لو وقعت منه أن يستغفر ربه لنفسه و يستحب أن يستحل من صاحب الغيبة مع عدم موجب مفسدة.

التبريزي : لم يثبت استحباب الاستحلال، و لو مع عدم ترتب الضرر أو شيء آخر، بل يكفي الاستغفار.

سؤال ١٣٠٨ : إذا قتل كلباً من غير كلاب الصيد والماشية أو قطّة، فهل عليه كفارة أو دية؟

الخوئي : ليس عليه شيء، والله العالم.

سؤال ١٣٠٩ : هل يجوز الدخول الى السينما إذا لم يكن الفيلم مثيراً للشهوة؟
الخوئي : لا بأس به في نفسه، ان لم يقارن محرماً.

سؤال ١٣١٠ : هل يعتبر أهل الكتاب في وقتنا الحاضر كفاراً حربيين؟ و هل يترتب على ذلك إذا اعتبروا، جواز سرقته و قتلهم غيلة و لو على فرض حدوث ذلك خفية بحيث لا يترتب على هذا العمل إخلال بالنظام أو مفسدة؟

الخوئي : لا يعتبرون من أهل الذمة، ولكن لا مجال للسرقه من أموالهم أو الاغتيال لأزواجهم حفظاً للعناوين الثانوية.

سؤال ١٣١١ : هل تقتصر موارد التقيّة على حالات الخوف أو تشتمل موارد التخوف؟

الخوئي : تختلف مواردّها، ففي مثل الإهتمام لا يتوقف على الخوف بل يستحب، و يجرى مع الاتيان بالقراءة، و يكفي الاخفات حتى

في الجهرية، و أما في المحرمات و الإفطار في شهر رمضان و ما شاكله
فيتوقف على الخوف، والله العالم.

سؤال ١٣١٢: النفوس بطبيعتها تميل الى الأصوات الجميلة لبعض الطيور،
فلو طربت النفس على هذه الأصوات، و صاحب ذلك دندنة باللسان أو
قرع بالأصابع فما هو الحكم في تلك الحال؟

الخوئي: لا بأس بالإستماع الى تلك الأصوات الطبيعية للطيور، أما
مصاحبتهما بما يُعد آلة للهو فلا يجوز إن كانت المذكورات منها.

سؤال ١٣١٣: هل يجوز صناعة دُمى على هيئة البشر لتمثيل أدوار و
شخصيات المعصومين عليه السلام في فيلم سينمائي تتم صناعته لتلك الدُمى
المتحركة لعرضه على الأطفال و اليافعين وحتى الكبار؟ وكذا السؤال في
الرسوم المتحركة التي تسمى أفلام كارتون؟



الخوئي: لا يجوز الإثنان كلاهما.

سؤال ١٣١٤: هل يجوز شرب الدخان «القتن» ابتداءً، وإذا كان الشخص
يُغْمى عليه لو شربه هل يحرم عليه شربه؟

الخوئي: يحرم أن كان فيه ضرر مُعتد به، والله العالم.

سؤال ١٣١٥: بعض المؤمنين يقول بأنه يتعامل في موضوع الاتصال بالجن أو
الأرواح من أجل حلّ بعض حالات السحر الواقع على بعض المؤمنين، و
كشف الكتابات السحرية وحلّها، و يدّعي بأنه يصل الى نتائج واضحة في
هذا المجال، و ان ذلك يتم له من خلال الإستعانة ببعض آيات القرآن و
الأدعية و الأذكار والصلوات والنداءات و ما شابه، فهل يجوز له برأيكم
التعامل بذلك لمجرد حلّ السحر واستخراج الكتابة، و كشفها كما يقول،

من دون أن يستخدم ذلك للكسب و المتاجرة بل يقوم بذلك لمجرد خدمة يؤديها لأصحاب الحاجات المذكورة من المؤمنين؟
الخنوي : إذا كان يتعاطى احضار الأرواح المؤمنة الموجب لا يذاءها لم يجز.

التبريزي : لا بأس به ما لم يكن سحراً كما هو المفروض في السؤال.
سؤال ١٣١٦ : لقد كثرت الأشياء المسروقة في هذه الأيام من الأشخاص المحترمين في أموالهم و غيرهم، فهل يجوز الشراء منها مع الشك في كون المال محترماً أو غير محترم؟
الخنوي : في الصورة المفروضة: يُعامل مع الأموال المذكورة معاملة المال المجهول مالكة، والله العالم.

سؤال ١٣١٧ : إذا وقعت حرب بين بلدين اسلاميين، فهل يجوز للجنود أن يقاتلوا في هذه الحرب، علماً بأنهم مسلمون، و اذا كان لا يجوز، فهل قتل شخص بسبب امتناعه عن القتال في ساحة المعركة يعتبر أنه شهيداً؟
الخنوي : لا يجوز قتل المسلم اختياراً، نعم في مقام الدفاع عن نفسه لا بأس به.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) نعم في مقام الدفاع عن نفسه و توقفه على القتل فلا بأس به، والأحوط لو لم يكن أظهر اعتباراً إنحصار توقف الدفاع عن النفس على القتل.

سؤال ١٣١٨ : هل يجوز لصديق المظلوم أن يغتاب الظالم، اذا كان في ذلك رداً لحقه؟

الخنوي : لا يجوز ذلك للصديق، والله العالم.

سؤال ١٣١٩ : هل تجوز غيبة غير المؤمن او شتمه بدون داع؟

الخنوي : لا بأس بهما في حد أنفسهما، ولكن لا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم (الاية)، والله العالم.

سؤال ١٣٢٠ : هل يجوز حكاية صوت يضحك منه، وهو معروف أنه للهجة قوم مؤمنين، أو اهل منطقة معينة كذلك، و لم يقصد اهانتهم، و لا يقصد شخص بعينه، و انما يقصد التفكّه؟

الخنوي : لا بأس ما لم يتحقق معها هتك أهاليها المؤمنين، والله العالم.

سؤال ١٣٢١ : هل يجوز اغتيال الشخص في سلب الصفات الكمالية، كسلب فضيلته أو علميته، أو سلب صفة كمالية أخرى، أو مقارنة بين شخص و آخر، كقول أن هذا أفضل، أو أكثر علمية، أو فضيلة أو غيرها؟

الخنوي : لا يجوز اغتيابه بما يوجب تنقيصه عند السامع، اما ترجيح غيره بذكر ما لا يوجب التنقيص فلا بأس به.

سؤال ١٣٢٢ : الهجاء الذي لم يسمع به الإنسان غير نفسه هل يترتب عليه الأثم؟

الخنوي : نعم يترتب عليه الاثم، فإنه حرام.

سؤال ١٣٢٣ : هل يحرم الجلوس على مائدة عليها لحم خنزير أو ميتة؟
الخنوي : لا يحرم.

سؤال ١٣٢٤ : هل يحرم الجلوس في الطائرة أو المطار الى جانب شخص يشرب الخمر؟

الخنوي : لا يحرم.

سؤال ١٣٢٥ : هل يحرم الجلوس على مائدة طعام، وهناك من يشرب الخمر

على نفس المائدة؟

الخوئي : يحرم الجلوس عليها، والله العالم.

سؤال ١٣٢٦ : هل يجوز قراءة الكتب و القصص التي تشتمل على الغرام و العشق، بحيث تؤدي الى اثاره الشهوة، و هناك بعض الكتب تشتمل على ما يقبح التصريح به، مثل كتاب «زهر الربيع» فما هو حكم قراءتها، و مداولتها، و رواية قصصها؟

الخوئي : لا ينبغي ذلك، و لا يحرم، والله العالم.

سؤال ١٣٢٧ : إذا لم يحصل القطع بما يوجب تحليل أو تحریم، أو صحة أو فساد أو نقل أو اشتغال ذمة فما هو الحكم؟

الخوئي : إذا كان طريق شرعي الى ذلك فاللازم اتباعه، و الا فيرجع الى الاصول العملية المفعولة في مواردها، والله العالم.

سؤال ١٣٢٨ : يتأكد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأهل، فمن هم الأهل؟ و هل تعتبر الزوجة منهم، و يشملها التأكيذ؟

الخوئي : نعم الزوجة من الأهل، و نفس التأكيذ موجود فيها، والله العالم.

سؤال ١٣٢٩ : الكتابيون الموجودون في بلادنا، هل يعتبرون ذميّين أم لا؟ و هل هناك فرق بين تعاقد الأفراد معهم و تعاقد الدولة؟

الخوئي : لا يعتبرون هؤلاء ذميّين، و لو مع التعاقد، بغير المقدار الشرعي من المال، و الشروط المدرجة في محلّها، والله العالم.

سؤال ١٣٣٠ : متى يكون يوم النيروز من كل عام؟

الخوئي : هو أول يوم من تحويل الشمس الى برج الحمل، والله العالم.

سؤال ١٣٣١ : ما روي حول يوم النيروز و فضله و أعماله هل يُمكن التعويل

عليه، و هل يجوز الاتيان بتلك الصلوات و غيرها بقصد الورود؟
الخوئي : لا بأس بالاتيان بالأعمال المذكورة رجاء، والله العالم.

سؤال ١٣٣٢ : هل هناك أيام يُكره فيها السفر؟

الخوئي : قالوا بكراهية السفر في صبيحة الجمعة قبل صلاتها، و يوم الأحد والاثنين، و آخر أربعاء من الشهر، و القمر في المحاق، أو في برج العقرب، أو صورته، و الأيام المنحوسة في الشهر، و روي في ذلك عدة روايات، و لا بأس بالعمل بها رجاء، والله العالم.

سؤال ١٣٣٣ : هل يجوز الرجوع إلى أصحاب الحسابات المعرفين بكشف سبب المرض و دعوى أنها إصابات من الجان أو الشياطين، و هل يجوز استعمال و صفتهم المستلزمة لتلف بعض الأطعمة ككسر بيضة بزعم أنه يرفع سر الجان والشیطان، و هل يجوز ذبح حيوان و التفرك بدمه للعلاج حسب وصف الحساب؟

الخوئي : لا يجوز كل هذه.  مركز تحقيق كميتر علوم اسلامی

سؤال ١٣٣٤ : و على فرض حرمة الرجوع الى الحساب و عدم جواز العمل بعلاجه ما حكمه لو اعتقد أن علاجه منحصر في ذلك؟

الخوئي : المعتقد معذور إن لم يكن مقصراً.

سؤال ١٣٣٥ : لو اعتقد انحصار علاج المجنون بإطعامه لحم كلب هل يجوز؟
الخوئي : قلنا أن المعتقد غير المقصّر معذور.

سؤال ١٣٣٦ : يوجد في البلد طبّاخون و خبّازون و عمال أجنب لا يعرف بكونهم مسلمين ام لا، و قد تتشابه وجوههم بوجوه اهل البلد، فهل يجب على المكلف ان يسألهم عن دينهم مع حصول الاحراج في ذلك؟

الخوئي : لا يجب على المكلف السؤال في مفروض المسألة، والله العالم.
سؤال ١٣٣٧: جاء في «مستحذات المسائل» عن أوراق اليانصيب ما يلي: أن يكون إعطاء المال مجاناً و بقصد الاشتراك في مشروع خيري لا بقصد الحصول على الربح و الجائزة، فعندئذ لا بأس به، ثم اذا أصابت القرعة باسمه و دفعت الشركة له مبلغاً فلا مانع من أخذه بإذن الحاكم الشرعي أو وكيله إن كانت الشركة حكوميّة، و الا فلا حاجة الى الإذن. السؤال: من المعلوم أن شركات اليانصيب الكافرة لو قامت بعمل خيري فانما هو لصالح الكافرين، و لا يستفيد المسلمون الا من الربح الحاصل من السحب، فهل يجوز دفع المال بنيّة الاشتراك في المشاريع الخيريّة التي تقوم بها شركات اليانصيب الكافرة؟ و هل يُعتبر حصول المسلمين على الأرباح من السحب مشروعاً خيراً يُجوز دفع المال بنيّة الاشتراك؟

الخوئي : نعم لا مانع من قصد إعانة العمل الخيري المزبور، و لا بأس بأخذ الجائزة في مثله. *مركز تحقيق فقهية علوم إسلامي*

سؤال ١٣٣٨: هل يصدق على قراءة كتب السحر (لا للتطبيق بل بدافع من حب الاستطلاع فقط) تعلّم السحر، فيكون حراماً؟
الخوئي : حرام بأنواعه و بدواعيه، والله العالم.

سؤال ١٣٣٩: هل يعد من السحر المحرّم، أو من المحرّمات تسخير الكافر بالعزائم و ما أشبهه؟

الخوئي : لا بأس به في مفروض السؤال.

التبريزي : لا بأس به ما لم يكن من السحر.

سؤال ١٣٤٠: هل يمكن للحي أن يستحضر روح أحد الأموات؟ أم أن ما

يعرف بتحضير الأرواح هو نوع من تسخير الجن؟

الخوئي: تحضير الأرواح غير تسخير الجن، و غير جائز أيضاً، والله العالم.
التبريزي: الأحوط الترك في أرواح المؤمنين إذا احتمل تأذيتهم بذلك.

سؤال ١٣٤١: يتخذ بعض المسلمين بعض الكفار شركاء في التجارة أو أصدقاء أو جيران فيحبونهم قلبياً، فهل يجوز الحب والود لغير المسلم؟
الخوئي: قال الله تعالى «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤوهم و تقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين». صدق الله العلي العظيم.

التبريزي: إذا لم يكن الحب من جهة كفرهم فلا بأس.

سؤال ١٣٤٢: ما هي الشبهة المحصورة، وما هي الشبهة غير المحصورة، الرجاء توضيح ذلك، حتى تكون لنا قاعدة تطبق الموارد عليها؟
الخوئي: الشبهة المحصورة هي التي جميع أطرافها مورد ابتلاء بحيث يمكن ارتكاب كل واحد منها، و غير المحصورة هي التي جميع أطرافها ليس مورد ابتلاء، بحيث لا يمكن ارتكاب كل واحد منها، والله العالم.

مسائل تتعلق بالقرآن الكريم

سؤال ١٣٤٣: المستمع للقرآن الكريم من القارئ هل يجب عليه تصحيح أخطاء القارئ اذا كان في مكان عام سواء أثناء القراءة أم بعدها؟
الخوئي: لا يجب عليه ذلك، والله العالم.

سؤال ١٣٤٤: بعض المدرسين المؤمنين الذين يدرسون التربية الدينية يشكون من تكديس الاوراق لطلابهم المكتوب فيها آيات قرآنية، فهل يجوز حرقها مع حصول الحرج من رميها في البحر أو في الأماكن النائية، لما ينتج من ذلك اتهامهم بتلويث البيئة؟

الخوئي: لا يجوز حرقها، وإن كان رميها حرجياً في البحار دفنها في أماكن نظيفة، والله العالم.
التبريزي: بل لا يبعد جواز الدفن مع أماكن الإلقاء في البحر.

سؤال ١٣٤٥: هل يجوز الأكل على المجلات التي تشتمل على لفظ الجلالة، ورميها بعد ذلك؟

الخوئي: ما لم يكن الأكل عليها مهانة و هتكاً لأبأس، والأفلا يجوز، كما لا يجوز رميها حيث يكون هتكاً، والله العالم.

سؤال ١٣٤٦: هل يجب على الانسان التقاط الأوراق المرمية في الشوارع إذا كانت تحتوي على آيات قرآنية، أو لفظ الجلالة مع العلم بها، أو مع الإحتمال؟

الخوئي: إذا علم باشتغالها على المحترقات يجب الالتقاط و مع

الاحتمال لا يجب.

سؤال ١٣٤٧ : هل يجوز رمي أسماء «لفظ الجلالة» في القمامة بعدم نيّة الإهانة؟ وما حكمها إذا كانت مرميّة؟

الخنوي : لا يجوز ذلك، وإن لم تقصد الإهانة، ويجب تخلص المرمي من هناك، والله العالم.

سؤال ١٣٤٨ : هل يجوز رمي الآيات القرآنية وأسماء الله (تبارك وتعالى) بعد تغيير هيئتها مثل الشطب عليها، أو تغييرها بحيث لا يُعرف معناها عند القراءة؟

الخنوي : نعم يجوز ذلك، بعد محوها تماماً كما لعلّه الظاهر من السؤال، والله العالم.

سؤال ١٣٤٩ : ما المقصود من قوله تعالى: «ولقد هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا» في سورة يوسف عليه السلام؟

الخنوي : تفسيره: أن المرأة مالت إليه بالحرام، ولكنه لو لم يعصمه الله لمال إليها أيضاً، وأجابها بأنه بشر كغيره فأراه الله برهانه فصرف عنه السوء فامتنع من المعصية، والله العالم.

سؤال ١٣٥٠ : ما المقصود بنسائهن في قوله تعالى: «أو نسائهن» وما عورة المرأة بالنسبة للمرأة؟

الخنوي : المقصود منهن النساء الحرائر المسلمات مقابل النساء المماليك، وعورة المرأة بالنسبة إلى المرأة هي القبل والدبر، والله العالم.

سؤال ١٣٥١ : هل يجوز تجليد القرآن الكريم عند غير المسلمين؟

الخنوي : لا يجوز إذا استلزم مسه لكتابة القرآن، والله العالم.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): أو اذا كان اعطاءه في ايديهم يُعد و هنا.

سؤال ١٣٥٢: بعض النساء تلبس قلاندا كتب عليها آية الكرسي مثلاً، وبعض الرجال كذلك يلبسون خاتماً كتب عليه «سبحان الله» أو غير ذلك، فهل يجوز ذلك على غير طهارة، أو الدخول بها الى الحمام؟

الخوئي : نعم يجوز ذلك، إلا إذا كان مؤدياً الى هتك حرمتها حينئذ لا يجوز، وكذا لا يجوز مسحها بغير وضوء، والله العالم.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره): وفي تحقق الهتك مع التحفظ عن المس بغير وضوء تأمل.

سؤال ١٣٥٣: لو جعل بدل من اسم الله رمز كهذا (أ... ..) الذي يرمز عن اسم الله، هل يجوز مسّه بدون طهارة وكذا رميّه؟
الخوئي : نعم يجوز ان.

سؤال ١٣٥٤: هل صفات احد المعصومين أو القابهم عليه السلام ملحقة بأسمائهم، ولها نفس الحكم؟

الخوئي : نعم ملحقة بأسمائهم، اذا كانت خاصة.

سؤال ١٣٥٥ : يُسمى بعض الأشخاص بأسماء (كعبد الرحيم، أو عبد الرحمن) فهل حكمها كحكم اسم الله تعالى، فلا يجوز مسحها بدون طهارة؟

الخوئي : الأحوط أن لا تمس بدون طهارة.

التبريزي : الأحوط استحباباً أن لا تمس بدون طهارة.

مسائل في تحية الاسلام

سؤال ١٣٥٦: هل يجب رد التحية التي لا تكون بصيغة السلام، كصباح الخير، ومرحباً، وامثالهما؟

الخطوي : لا يجب ردها، والله العالم.

سؤال ١٣٥٧ : هل يجب رد السلام على كل رسالة تتضمن السلام الشرعي؟
الخطوي : لا يجب، والله العالم.

سؤال ١٣٥٨: اذا كان الامام مشغولاً بخطبة الجمعة فسلم عليه شخص قاصداً اياه دون غيره، فهل يكفي رد الغير عن الامام؟

الخطوي : لا يكفي، والله العالم.

سؤال ١٣٥٩ : هل يجب رد السلام على المبتدئ من خلال الراديو و التلفزيون؟

الخطوي : لا يجب رده، والله العالم.

سؤال ١٣٦٠: اذا مَدَّ المسلم يده للمصافحة فهل يجب مَدُّ اليد لمصافحته؟ و اذا مَدَّ يداً واحدة للمصافحة او مَدَّ يديه كليهما فهل يجب مَدُّ يد واحدة او اليدين حسب حالة المصافح؟ ام يجوز لمصافحة من مَدَّ يديه كليهما اعطاء يد واحدة للمصافحة؟

الخطوي : اذا لم يكن اهانة فلا يجب و مع ارادتها فمخير بينهما، والله العالم.

سؤال ١٣٦١ : اذا قال المصلي في السلام الواجب (السلام عليكم ورحمة الله) فهل يجب على من يسمعه رد السلام؟ و هل يجب الرد مع سماع

صبيغ السلام الثلاث؟ وما الحكم لو كان السامع مشغولاً بالصلاة؟ و لو سلّم السامع (السلام الواجب في الصلاة) بعد المصلي المتقدم عليه فيه فهل ان ذلك مجزئ عن الرد؟ وما الحكم لو كانت الصلاة جماعة و سمع المصلون كل منهم الآخر يسلم لصلاته؟

الخوئي : ليس هذا التسليم بالتحية الواجب ردها على السامع، و انما هو فريضة لخروج المصلي عن احرام صلاته به، فلا يجب على غير المصلي السامع له رده، و لا يجوز لسامع يؤدي صلاة نفسه ايضاً، و لا بأس بقصد التحية به عند انتهاء صلاة نفسه بالايماء الى طرف أنفه، والله العالم.

سؤال ١٣٦٢ : هناك مجموعة من الأشخاص في مكان، واحد قسم منهم يؤدي الصلاة و القسم الآخر جالس بقربهم، و دخل انسان و ألقى السلام، فلم يردّه الجالسون، فهل يجب على المصلين حينئذ الرد أم لا؟
الخوئي : لو علم المصلون أنّ السلام كان عليهم ايضاً جاز لهم الرد، والآ فلا، و ان لم يرد الجالسون، والله العالم.

مسائل في بعض الاعتقادات والعقائد

سؤال ١٣٦٣: يقول بعض الفقهاء ان من عمل عملاً صالحاً رجاءاً للثواب أو خوفاً من العقاب بطل عمله، و هذا مشكل و كلنا يعمل هكذا فما يقول سماحتكم في هذا الشأن؟

الخوئي: لعل هذا في فرض أن يأتي بالعبادة المشروطة بقصد القربة لمجرد قصد المثوبة أو مجرد خوف العقوبة، من دون قصد التقرب أصلاً الذي هو ملاك اعطاء المثوبة و دفع العقوبة، فيصح حينئذ القول ببطلان العمل، و هذا غير ما نعمل به، فإننا نرجو المثوبة بالتقرب اليه تعالى، و كذا رجاء دفع العقوبة بالتقرب اليه في امتثال أمره تعالى. التبريزي: يكفي في قصد التقرب قصد الثواب من الله، والاحتراز من عقوبته.

سؤال ١٣٦٤: هل أن آدم عليه السلام أذنب عندما أكل من تلك الشجرة المنهي عنها أم لا؟

الخوئي: إن خطيئة آدم عليه السلام كانت تركاً للأولى، و ما كانت ذنباً، والله العالم. سؤال ١٣٦٥: ما هو أفضل كتاب في أصول الدين حسب رأيكم، و ما رأيكم بكتاب «عقائد الإمامية» للشيخ المظفر (ره)؟

الخوئي: كتاب الشيخ المظفر كتاب نفيس في موضوعه لا بأس بأن يُستفاد منه.

سؤال ١٣٦٦: هل ان جميع المحرمات في الشريعة الاسلامية إذا أرتكب

شيء منها عن جهل أو عن سهو معفو عنه أم لا؟

الخوئي: إذا كان في جهله أو سهوه معذوراً فمعفو له، وإن لم يكن معذوراً في جهله و سهوه فيُغفر له إن تاب عنه، ثم إن كانت مظالم لزمته في ذمته، ولا بدّ أن يخرج عن عهدها للناس حتى تغفر له بالتوبة.

التبريزي: الذنوب جميعها تغفر بالتوبة والاستغفار، وإذا كان في يد التائب مال الغير أو في ذمته لا بدّ من إيصاله والخروج عن الذمة مع التمكن، والأ تكون معصية كسائر المعاصي.

سؤال ١٣٦٧: بالنسبة للمنام إذا رأى أحد المعصومين الأربعة عشر فقط عليه السلام ولكن ما أخبره الإمام بأنه مثلاً الإمام علي عليه السلام ولكنه احتمل بأنه الإمام علي عليه السلام هل يكفي في أنه رآه حقاً، وهل يتبع ذلك مطلق الأنبياء نفس المثال؟

الخوئي: لم يثبت ذلك في غير المعصوم.

سؤال ١٣٦٨: لماذا لا توجد في أذان أبناء العامة كلمة حيّ على خير العمل؟ الخوئي: لمنع «الثاني» عن هذه الكلمة في الأذان.

سؤال ١٣٦٩: خضر عليه السلام نبي أم عبد صالح؟

الخوئي: ما علم من خضر أنه عبد صالح، ويُقال أنه نبي، ولم نحققه، والله العالم.

سؤال ١٣٧٠: ما حكم الذين خالفوا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في معركة أحد فتسبّبوا بفعالهم ذاك إلى التفاف جيش المشركين على المسلمين، ومن ثم خسارة المسلمين للمعركة من بعد ما شارفوا على النصر علاوة على مقتل عدد من المسلمين نتيجة لمغادرتهم أما كنهم التي عينها لهم الرسول

الخوئي : لا نعلم وجهة مخالفتهم، فهؤلاء مهما كانت وجهة عملهم لم يرد من الرسول عليهم ما يوجب لنا فيهم حكومة، فقد ذهبوا الى ربهم بما اكتسبوا في حياتهم لأنفسهم فالله ورسوله أولى بهم منا، والله العالم.

سؤال ١٣٧١: هناك نقاش حول كلمة «ولا تكونوا شيعة» أي متفرقين، فيزعم المخالفون أن الله أمر النبي ﷺ أن يُبلغ أمته الا تكون شيعة كما نحن فما هو ردّ هذا النقاش؟

الخوئي : هذه اللفظة تستعمل بمعنى الاختلاف و الانقسام، فتكون لفظة الشيعة تساوي الفرقة، و ذلك مراد الآية، كما تستعمل بمعنى المطاوعة والمتابعة، كما في قوله تعالى: و «انّ من شيعته لابراهيم» و قوله تعالى «فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته و هذا من عدوه» و نحن من المعنى الثاني (للفظة الشيعة).

سؤال ١٣٧٢ : في كتاب الوسائل - باب ٦١ في كتاب الصلاة: عدم جواز تحويل الخاتم ليذكر الحاجة، و تقول الرواية: قال أبو عبد الله عليه السلام : ان الشرك أخفى من ديب النمل، و قال: و منه تحويل الخاتم ليذكر الحاجة و شبه هذا، فهل هذه الرواية صحيحة؟

الخوئي : الرواية معتبرة ولكن محمولة على الكراهة.

التبريزي : مدلولها لا يختص بالصلاة.

سؤال ١٣٧٣: هل صحيح أن الرزق لا يعتمد على الشهادة الدراسية، ولا على العمل والوظيفة، بل على الانسان التقوى والعمل الصالح و الاتيان ببعض المستحبات للزيادة في الرزق، و ترك بعض المكروهات التي تقلله؟

الخوئي : الرزق يعتمد على الوسيلة و منها الوظيفة، و المذكور في السؤال مقتضيات لا وسائل، و انما الرزق على الله لمن توّسل الى وسائل النيل اليه.

سؤال ١٣٧٤ : هل أن مراقدا الأئمة والأولياء عليهم السلام كما هو الآن أم تختلف أماكن دفنهم؟

الخوئي : مراقدهم هي التي منسوبة اليهم فعلاً، حسب السيرة القطعية التي كانت مستمرة، والله العالم.

سؤال ١٣٧٥ : لقب المؤمن خاص لشيعه أهل البيت عليهم السلام هل يُقال للشيعي مؤمن حتى لو ترك الواجبات، كالصلاة مثلاً؟
الخوئي : نعم يُقال له مؤمن.

سؤال ١٣٧٦ : الأماكن التي يقصدها الناس للتبرك و ينسبونها الى الأئمة المعصومين عليهم السلام لا يعتبرونها حسينية كما لا يعتقدون ان الامام مدفون بها، لكنهم ينسبون لها للمعصوم من باب حضوره هنا او وجود أثر قدمه او ما شابه ذلك، هل يجوز القصد لهذه الأماكن بقصد التقرب الى الامام عليه السلام او الثواب؟ و الحال ان بعضهم يعتقد ان غير المستطيع لزيارة العتبات المقدسة يكفيهِ الذهاب الى هذه المشاهد، بماذا تأمروننا؟

الخوئي : اذا لم يعتبر قصد هذه الأماكن بتلك الرسوم بدعة بل عُدد من الشعائر بوجه التعظيم للأئمة الأطهار فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٣٧٧ : الأموال التي تتجمّع في (شبيه الضريح) والمنبر وغير ذلك ماهي مصارفها الصحيحة شرعاً، و من هو المتولي لصرفها، و هل يجوز ايداعها في المصرف و اخذ أرباحها السنوية؟ ثم ان فيها قطعاً من الذهب

و الفضة و غيرهما فهل تباع و يصرف ثمنها أم تصرف كما هي؟
الخوئي : صرف تلك الأموال تابع لنظر المتبرعين اذا كان نظرهم صرفها
في جهات خاصة، و اما اذا اعطوا الاختيار بيد من تصدى لجمع تلك
الأموال و حفظها و صرفها فيكون الصرف تابعا لنظره، و أما ايداعها في
المصرف بدون الشرط فلا بأس به، و حيثئذ يجوز أخذ أرباحها بعنوان
المجهول مالكة و التصديق بها على الفقراء، و يجوز بيع الذهب و الفضة و
غيرهما من الأشياء و صرف أثمانها فيما يصرف فيه النقود، والله العالم.
سؤال ١٣٧٨: هل يجوز البناء على القبور أو رفعها عن الأرض بمقدار شبر أو
أكثر، و ما هي الأدلة التي تؤيد ذلك؟

الخوئي : نعم يجوز البناء على القبور و لا سيما قبور العلماء و الأولياء
و الصالحين لأن هذا من تعظيم الشعائر المشمول في الآية الكريمة (و من
يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب).

سؤال ١٣٧٩ : هل يجوز الدعاء و التضرع و النذر لشفاء مريض كافر، او
الصلاة ركعتين لقضاء حاجته او شكرا على سلامته؟

الخوئي : لا بأس اذا لم يكن من المعاندين المحاربين، والله العالم.
سؤال ١٣٨٠ : هل يجوز اعطاء الأدعية المروية للحفظ و الرزق و العافية و
غير ذلك للكفار لحملها، سواء مع العلم ببقائها طاهرة ام عدم العلم
بذلك؟

الخوئي : لا يجوز اذا كانت في معرض الهتك، والله العالم.
التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره) : أو المس إذا كان فيها بعض
الآيات و الأسماء المحترمة.

سؤال ١٣٨١: هل يجوز الاعتقاد بالطلاسم كالموجودة في ضياء الصالحين؟
الخوئي: لا نعرف ما هذه الطلاسم، و ان كانت من أنواع السحر فهي محرمة، و الا فمباحة.

سؤال ١٣٨٢: ماهي حدود التقية المسوغة للعمل بها شرعاً، و هل ان الأذى الكلامي وانتقاد المذهب و المضايقة من مسوغات العمل بالتقية؟

الخوئي: تختلف حسب ما يُراد من عمل، فان كان بمثل الموافقة في شرب النبيذ و نحوه، أو افطار الصوم معهم فخوف ضرر النفس بتركه، و ان كان بمثل اوضاع الوضوء و الصلاة فمجرد المجاملة كافية، والله العالم.

سؤال ١٣٨٣: هل تجوز قراءة سورة الفاتحة، او الايتان بشيء من البر نيابة عن ميت غير شيعي سواء كان من الأرحام او سواهم؟

الخوئي: نعم تجوز ولا بأس بذلك، والله العالم.

سؤال ١٣٨٤: هل يجوز اهداء ثواب الفاتحة او الخيرات للمخالف سواء كان رحماً ام لا؟ و كذا الاستغفار له؟

الخوئي: نعم يجوز والله العالم.

سؤال ١٣٨٥: القول المعروف بعدم جواز الاستغفار لغير المؤمن، كيف يوفق بينه و بين الدعاء المشهور (اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات... الخ) فمن هم المسلمون والمسلمات بعد المؤمنين والمؤمنات؟

الخوئي: ليس الأمر كذلك فان الاستغفار انما لا يجوز للنواصب والخوارج دون مطلق المسلمين، والله العالم.

سؤال ١٣٨٦: إذا اعتاد شخص أن يقيم كل سنة عزاء الامام الحسين عليه السلام وفي

بعض السنوات لم يتمكن لعذر مشروع، فهل يجوز له انفاق مبلغاً من المال على السادة المحتاجين بدلاً من ذلك؟

الخوئي: له ذلك إن شاء من غير الزام، والله العالم.

سؤال ١٣٨٧: ما حكم إقامة أعياد الميلاد التي تُقام بمرور ذكرى مدة معينة تمر من عمر الانسان كسنة مثلاً، أو أكثر و يجمع فيها الأهل و الأصدقاء و توزع الهدايا و المرطبات الى غير ذلك، و هل ان هذا يعدّ من التشبه المحرّم للكافر؟ و مع فرض أنها تقام بهذه الصورة المتقدمة و لكن يستغل احياءها بقراءة مولد النبي ﷺ و انشاء المقطوعات الدينية في مدح أهل البيت ﷺ و نحوها، فهل يختلف الحكم حينئذ؟

الخوئي: لا بأس بما ذكر، و لو لم ينضم بما ذكر، ما لم يستلزم الحرام. سؤال ١٣٨٨: بعض الأدعية الواردة عن الائمة المعصومين ﷺ ترد بضمير المفرد، فهل يجوز قرائتها بضمير الجمع في صلاة الجماعة و غيرها؟ الخوئي: لا يجوز بعنوان الورود، والله العالم.

التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): و يجوز بعنوان الدعاء المطلق. سؤال ١٣٨٩: هل ادارة الحجر الكريم في الخاتم نحو السماء في حالة القنوت، أو مطلق الدعاء مستحب؟

الخوئي: لم نجد الاستحباب فيها على اطلاقها.

سؤال ١٣٩٠: ان كثيراً من الناس و خصوصاً الخطباء في يوم الثامن من شهر المحرم الحرام ينشدون الابتهالات التي تعطي المعنى التصويري لقضية زفاف القاسم الذي جرى في اليوم العاشر من المحرم الحرام، اعتماداً على ما ورد في الكثير من الكتب ان الامام الحسين ﷺ قام بتزويج القاسم

ابن الامام الحسن الزكي عليه السلام باحدى بناته تنفيذاً لوصية الحسن عليه السلام و من الناس من يجسد شخصية الامام الحسين عليه السلام والقاسم تجسيدا يُقرح القلوب، و يجري الدموع تأسيا بالمصيبة الكبرى والفاجعة العظمى فهناء:

(أ) هل ثبت لديكم ان الامام الحسين عليه السلام صدر منه هذا العمل؟

الخوئي : لم يثبت لدينا القضية المذكورة، والله العالم.

(ب) و هل يجوز ان تجسد شخصية الامام الحسين والقاسم عليهما السلام؟

الخوئي : لا بأس بذلك في نفسه اذا لم يستلزم هتكاً او محرماً آخر، والله العالم.

سؤال ١٣٩١ : يُقام في ذكرى الأربعين من كل عام مواكب العزاء، و يصور مشاهد ذلك اليوم من الخيام و الخنادق و ما شابه، و يصادف ان يقف النساء لمشاهدة الموقف، و من هنا قال بعض الناس لما كانت هذه الأعمال تسبب موقف النساء الى جنب الرجال و ما قد يسببه هذا من أمور لا ترضي الله سبحانه فانه يجب ترك هذا العمل فما تقولون؟

الخوئي : لا يجب ترك العمل المزبور، و لا بأس به في نفسه، بل هو من شعائر المذهب، ولكن اللازم ان يسد طريق الفساد و يمنع منه، والله العالم.

سؤال ١٣٩٢ : بعض الناس في اليوم العشرين من شهر صفر او اليوم العاشر من المحرم، وفي أثناء المواكب يحملون معهم صوراً مجسمة تمثل مثلاً الرضيع وهو مذبوح من الوريد الى الوريد، او رأس الامام الحسين عليه السلام

محمولاً على الرمح كل ذلك تصويراً للموقف، و منهم من يتمثل
بشخصية شمر بن ذي الجوشن أو حرملة بن كاهل أو عمر بن سعد (عليهم
اللعنة الدائمة).... فماذا تقولون؟

الخوئي: لا بأس بكل ذلك في نفسه، إلا إذا استلزم الهتك أو المحرم الآخر
فعندئذ لا يجوز، والله العالم.

سؤال ١٣٩٣: هل يجوز خلع الثياب للعزاء؟

الخوئي: نعم لا بأس فيه، والله العالم.

سؤال ١٣٩٤: في المواكب الحسينية يدرج استعمال «الطبل»، فهل هو من
آلات اللهو؟ وما رأيكم؟

الخوئي: الطبل المعمول في المواكب ليس من آلات اللهو فلا بأس به في
نفسه إذا لم يصاحب محرماً، والله العالم.

سؤال ١٣٩٥: بعض الخطباء يكرر مثلاً قول السيدة زينب عليها السلام
(يا حسين) أكثر مما قالت لغرض التأثير على السامع، فلربما توهم السامع
أن زينب عليها السلام قد كررت هذا النداء بقدر ما كرره الخطيب فهل
يُعد ذلك من الكذب؟

الخوئي: لا بأس به إذا لم يقصد النسبة.

سؤال ١٣٩٦: بعض القصائد التي تذكر في مصيبة سيد الشهداء عليه السلام تنسب
للإمام الحسين عليه السلام أو لزينب عليها السلام أو للإمام السجاد عليه السلام، دون
الإشارة إلى أن هذه الأبيات عن لسان حالهم، نعم بعض الناس يعرف كون
ذلك عن لسان الحال، وبعضهم الآخر لا يعرف ذلك، فما هو الحكم؟

الخوئي: لا بأس ما لم يقصد واقع النسبة إليهم.

سؤال ١٣٩٧: ما هو نظر سماحتكم في تمثيل واقعة كربلاء، حيث يقوم بعض المؤمنين والمؤمنات بتصوير هذه الواقعة المؤلمة في المحافل الحسينية، ويلزم من ذلك أن يرتدي الرجال الملابس الخاصة بالنساء، أو العكس، فهل من محذور في البين؟

الخوئي: لا إشكال فيما ذكر في مفروض السؤال.

التبريزي: يضاف الى جوابه (قدس سره): ما لم يكن في البين مهانة لأهل البيت عليهم السلام أو محرّم آخر.

سؤال ١٣٩٨: هل للخطيب أن ينقل الروايات المتعلقة بالإعتقادات، مثل صفات الأئمة عليهم السلام و أحوالهم مثلاً، وهو لا يعلم أن هذه الروايات صحيحة أم لا؟

الخوئي: لا يجوز النقل استناداً الى الأئمة عليهم السلام و أما بعنوان الحكاية عن كتاب فلا بأس.

سؤال ١٣٩٩: ما هو نظر سماحتكم في صلاة الزيارة لمن زار قبور أصحاب الأئمة المخلصين، كميثم و كميل و حبيب، هل هناك استحباب، أم أنها مخصوصة بالأنبياء و الأئمة و الصديقة الطاهرة (سلام الله عليهم أجمعين)؟

الخوئي: لم يثبت استحبابها في مفروض السؤال.

سؤال ١٤٠٠: من المتعارف عندنا منذ القديم الوصية بعدد معين من صلاة الهدية - الوحشة - هو (٤٠) صلاة فهل لهذا التحديد مستند شرعي؟ وإذا كان فهل هو تحديد استحبابي بجانب القلة، أم بجانب الكثرة؟ وإذا كان بجانب الكثرة فهل يعني عدم استحباب الزيادة على هذا العدد؟

الخوئي : ليس لهذا التحديد مستند شرعي، ولكن لا مانع من الإتيان بها بقصد الرجاء.

سؤال ١٤٠١: الذي يطلع على كتب الصلاة عند أهل العرفان - يزدري نفسه - و يحتقر عمله، مقابل أعمال العرفانيين، فكثيراً ما يسهو في صلاته و يشرد بأفكاره يميناً و شمالاً، فهل الصلاة التي أحسن وضوءها و قراءتها و ركوعها و سجودها، لكنه لم يتوجه قلبه (و حظ الإنسان من الصلاة بقدر ما توجه فيها) مجزئة، و هل من الأفضل الإعادة مع التوجه قدر الامكان؟
الخوئي : الصلاة الجامعة للشرائط والأجزاء مجزية، و لا أمر بإعادتها، مهما خلت عن شرائط القبول.

سؤال ١٤٠٢ : سجدتي السهو هل تستحبان في هذه الحال؟
الخوئي : لا تستحبان.

سؤال ١٤٠٣ : قاعدة اللطف التي ناقشتموها في الأصول صغرى و كبرى، على ما في مصباح الأصول، في مناقشتكم لشيخ الطائفة التي استدلت بها جمع من أصحابنا على وجوب الإمامة لأنها من صغرياتنا، هل يمكن الاستدلال على هذه الكبرى، بما دل من «القرآن الكريم» على أنه لطيف بعباده، فتكون الإمامة من صغريات ما دلت على الكبرى المستفادة من الكتاب العزيز، أم أن اللطف المشار اليه في القرآن الكريم غير اللطف المصطلح الذي تكون مسألة وجوب الامامة من صغرياته؟

الخوئي : نعم هو كما كتب، لا يدل على صحة الاستدلال بالقاعدة، إن تمت القاعدة و لا دلالة للآية الشريفة في أدلة الأحكام كما زعمت.

سؤال ١٤٠٤ : ضرب السلاسل و التطبير من العلامات التي نراها في شهر

«محرم الحرام» فإذا كان هذا العمل مضرًا بالنفس، ومثيرًا لانتقاد الآخرين فما هو الحكم حينئذ؟

الخوئي : لا يجوز فيما اذا أوجب ضرراً معتداً به، أو استلزم الهتك و التوهين، والله العالم.

التبريزي : دخول ما ذكر في الجزع المستحب لما أصاب سيد الشهداء عليه السلام محل تأمل.

سؤال ١٤٠٥ : سألناكم عن جواز ضرب السلاسل و التطبير، فأجبتم بأنه لا يجوز فيما إذا أوجب ضرراً معتداً به، أو استلزم الهتك و التوهين، فما معنى جوابكم تفصيلاً؟

الخوئي : الضرر المعتد به هو الذي لا يتسامح بالوقوع فيه، كهلاك النفس أو المرض المشابه لمثله، والآخران ما يوجب الذل و الهوان للمذهب في نظر العرف السائد، والله العالم.

سؤال ١٤٠٦ : هل الاستدلال على أصول الارادة لله تعالى (على كونه مُريداً) بالأدلة المعينة (بالقرآن الكريم) تام أم لا، لا على كونها حادثة كما هو الحق، فان الاستدلال هنا تام كما تفضلتم به في بحث الاصول، علماً بأن الله خلق كل شيء، و منها القرآن الكريم بالمشيئة و الارادة؟.

الخوئي : العلم منه بالجزئيات صريح في الآيات الكثيرة الدالة عليه بما لا يُشك فيه، التي منها الآية (١٣) من سورة الملك قوله تعالى: «و اسرّوا قولكم أو اجهروا به انه عليم بذات الصدور الا يعلم من خلق و هو اللطيف الخبير» و الآية (٦١) من سورة يونس، و الآية (٣) من سورة سبأ و غيرها، المشتملة بعد العموم المكافي على العموم الكمي (مثقال ذرة) و

من صريحة في حده الجزئي كما لا يخفى أو (و ما تسقط من ورقة) و امثالها ما هو واضح، و أما الشبهة فيدفعها أنها اللازمة في العلم الحسولي الذي هو يكشف العلوم بواسطة رسم صورة منه في نفس العالم، أما في العلم الحضورى الذى هو أتم، تسمى العلم و هو أوجدية العالم لمعلومه الذى لا ينفك عنه، فلا تلزم و لا يترتب عليه تغير للعالم بتغير معلومه، و ذلك لأن حضور الفعليات عنده ليس فعلية بعد فعلية، و إنما هي تدرج في حصولها للزمانى في محيط الزمان، ولكن تلك الفعليات دفعية عنده سبحانه و تعالى قبل الزمان و بعده، فانه محيط بهما جميعاً، و تفصيل ذلك موكول الى محله و لا يسعه هنا، والله العالم.

سؤال ١٤٠٧: قد تُسأل من قبل العامة كما أشار اليه البعض في أنَّ العصمة انقطعت عند العامة بموت النبي ﷺ و الامامية تدعى أن لا بد من نصب امام بعده لحفظ الشريعة من بعده، ولكن قد يُقال أنه انقطع الاتصال بالمعصوم بغيبة الحجة، فأدلتكم يا معاشر الامامية على وجوب نصب امام قاصرة الشمول عن مثل هذا الزمان، فما هو دليلكم القطعي، و لو بهذا النحو من الاستتار؟

الخوائي: اشتراط العصمة في الامام بعد الالتزام بالامامة إنما هو بنفس أدلتها في النبي ﷺ كما هو مقرر في محله، أما الانقطاع بالغيبة فلا يضر في لزوم الاعتقاد بالامامة، كما لا يضر باشتراط العصمة، فوجوده لطف و تصرفه لطف آخر، و عدمه مِنّا، نسأل الله تعالى أن يمنّ علينا بالحضور و يتمّ لطفه الثالث بشمول ذلك النور أكثر ثم أكثر.

التبريزي: الإمام المعصوم وصايته من النبي ﷺ اذا ثبتت يثبت بقاء

الشرعية، فبقاء الامام بقاء للشرعية، و لذا يُحتاج الى وجود الامام المعصوم و لو اقتضت الحكمة غيبته، فالامام لا يختص وجوده لأجل بيان الأحكام الشرعية الفرعية، بل وجوده و بقاءه وجود للشرعية و لو كان غائباً، حتى لا يتخيل بأن الشرعية انقضت و زالت بارتحال النبي ﷺ. سؤال ١٤٠٨: هل يعلم المعصوم بشهادته و خاصة في حالة تناوله السم مثلاً أم لا؟

الخوئي: إن المعصوم كالنبي والائمة الاطهار عليهم السلام يعلم بكل ما علمه الله تعالى من الوقائع و الحوادث و الموضوعات حيث لا يكون علمه ذاتياً. سؤال ١٤٠٩: قد تُسأل من قبل زيدية أو واقفية أو اسماعيلية مثلاً ما هو دليلكم القطعي على امامة الأئمة من بعد الامام علي عليه السلام الى الامام الحجة عليه السلام هل هناك اجماع كاشف عن قول المعصوم السابق يثبت اللاحق، فما هو طريقكم فأرشدونا ولو الى مظانه، و هل هناك أخبار متواترة على الامامة؟

الخوئي: عندنا اجماع و نصوص نبوية، و غير نبوية من أولئك الأئمة الأبرار واحداً بعد واحد أيضاً مذكورة في أحاديث الأصول. التبريزي: يضاف الى جوابه (قدس سره): ويدل عليه أيضاً قول النبي ﷺ المروي بطريقي العامة و الخاصة أن الأئمة من بعدي اثنا عشر، و هذا يُنافي مذهب الزيدية و الاسماعيلية و الواقفية و أمثالهم.

مسائل في الأحاديث الشريفة

سؤال ١٤١٠: هل يشترط لنقل رواية المعصومين عليهم السلام الاجازة من المجتهد الفقيه؟ و اذا ما حصل شخص هذه الاجازة فكيف ينقل رواية المعصومين عليهم السلام؟

الخوئي: لا يشترط غير التثبت في صحة الرواية أو الإسناد الى مأخذ أخذها منه، والله العالم.

سؤال ١٤١١: ما تفسير هذا الحديث «من ادّعى الرؤية فكذبوه» وهل يختلف تفسيره بالنسبة للغيبة الصغرى و الغيبة الكبرى، وهل صحيح أنه يُنسب للإمام الحجة (عجل الله فرجه)؟
الخوئي: التكذيب راجع الى من يدّعي النيابة عنه عليه السلام نيابة خاصة في الغيبة الكبرى، و لا يكون راجعاً الى من يدّعي الرؤية بدون دعوى شيء والله العالم.

سؤال ١٤١٢: الرواية التي يرويها العياشي في تفسيره عن المعمر بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبي عليه السلام: (ما ضرب رجل القرآن بعضه ببعض إلا كفر) ما هو معناها الحقيقي، مع شيء من الأمثلة؟

الخوئي: معنى الرواية خلط القرآن ببعضه ببعض، و عدم التمييز بين المحكم والمتشابه و العام و الخاص، كخلط بعضه ببعض، والمراد من الكفر حينئذ هو معناه العام لا الخاص، على ان الرواية ضعيفة، حيث ان المعمر بن سليمان لا وجود له في كتب الرجال، هذا مضافاً الى ان الرواية

مرسلة، والله العالم.

سؤال ١٤١٣: يقول المخالفون: ان حديث تناول النبي ﷺ من لحم الشاة التي قدمتھا اليهودية دليل على جواز أكل ذبائح اليهود و النصارى، فما هو جوابنا عليهم؟

الخوئي: جوابنا عليهم أولاً: انه لم يثبت لنا صحة تلك الرواية، و ثانياً: ان الأحكام كانت تشرع تدريجية و ربما كانت القضية قبل تشريع المنع، و ثالثاً: لم يتحقق من الرواية ان الشاة ذبحت بذبح اليهود، فلعلهم كانوا يعلمون بامتناع أكل النبي ﷺ عن ذبائحهم فصنعوا اللحم من ذبيحة المسلم (أي مشترى) من سوق المسلمين، والله العالم.

سؤال ١٤١٤: الحديث الذي يرويه الشيخ الطوسي في أماليه (ج ٢ ص ١١) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: بعثت على أثر ثمانية آلاف نبي، منهم أربعة آلاف من بني اسرائيل كيف يوفق بينه و بين المشهور من ان عدد الانبياء هو مائة و أربعة و عشرون ألف نبي (صلوات الله عليهم أجمعين) و على نبينا و آله الطاهرين؟

الخوئي: هذه الرواية ضعيفة سنداً، و مع ذلك يحتمل ان يكون المراد من ذلك العدد عظماء الأنبياء، كما احتمله العلامة المجلسي في البحار، و الله العالم.

سؤال ١٤١٥: الحديث الذي يرويه الشيخ الطوسي في أماليه (ج ٢ ص ٩) عن جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: أتى رسول الله ﷺ قبر عبد الله بن أبي بعد أن أدخل حفرة فأمربه فأخرج، فوضعه على ركبته أو فخذة فنفت فيه من ريقه و ألبسه قميصه، هل هو صحيح؟ و ان صح فما هو مدلوله؟ و

كيف نوفق بينه وبين آية (و لا تقم على قبره) النازلة في أمر المنافقين؟
الخوئي : الرواية ضعيفة سنداً وليست من طرقنا، ثم لو كانت صحيحة
أيضاً لم تناف الآية الشريفة فإن في بعض الروايات نفس السؤال عن بعض
الصحابة عن النبي ﷺ فأجابه بأن (ما يدريك ما قلته في الصلاة عليه فقد
دعوت عليه بكذا وكذا) والله العالم.

سؤال ١٤١٦ : ما رأيكم في صحة سند الرواية التي ذكرها المفيد (ره) في
الإرشاد أن أمير المؤمنين عليه السلام قاتل الجن؟

الخوئي : لم يثبت لنا أصل الواقعة بمتنها وسندها، والله العالم.
سؤال ١٤١٧ : ما رأيكم في الروايات الواردة عن «حجر بن عدي» أنه دخل
على الإمام الحسن عليه السلام وقال له: أما والله لو ددت أنك مت في ذلك اليوم و
متنا معك و لم نر هذا اليوم؟ (سفينة البحار ج ١ - ص ٢٢٣).

الخوئي : ما وجدنا لذلك سنداً معتبراً، والله العالم.
سؤال ١٤١٨ : ورد في الحديث: لعن الله النامصة و المعتمصة والواصلة
والمستوصلة. هل يعني المرأة التي تأخذ من شعر حاجبها بقصد الزينة؟
الخوئي : الحديث الذي وردت فيه كلمة الواصلة و المستوصلة و ان كان
معتبراً إلا أنه فُسر في نفس هذا الحديث الواصلة بالمرأة التي تزني في
شبابها، و تقود النساء الى الرجال إذا كبرت، و عليه فالحديث أجنبني عن
أخذ المرأة من شعر حاجبها، و لا مانع من ذلك.

سؤال ١٤١٩ : هل أن هذه الروايات صحيحة: «لعن الله الكاذب و لو كان
مازحاً» (لو) تفتح عمل الشيطان «تيامنوا» و إذا كانت صحيحة الى من
تنسب من الأئمة عليهم السلام؟

الخوئي : الكذب محرّم و لو كان بعنوان المزاح، والله العالم.

سؤال ١٤٢٠ : «طلب العلم فريضة على كل مسلم و مسلمة» الى من يُنسب هذا الحديث؟ و ما نوع هذا الفرض: واجب أم مستحب؟ و ما نوع العلم المقصود؟

الخوئي : رواية طلب العلم...مطابقة لحكم العقل بوجوب تحصيل العلم بالخالق، و ما له من الوظائف التي قرّرها على عبّيده الموقوفة على العلم بالرسل الذين أرسلهم لبيان وظائفهم، و بعد ذلك تحصيل العلم بمن يتولى أمر دينه من قبله، و خلاصة المفهوم من الرواية هي العلم بمصالح دينهم و دنياهم فهذه تقرير لما في حكم العقل بلزوم تحصيله، والله العالم.

سؤال ١٤٢١ : «نزهونا عن الربوبية و قولوا فينا ما شئتم» هل أن هذه المقولة حديث؟ و الى من تنسب من الأئمة الأطهار عليهم السلام؟

الخوئي : لا يحتاج تنزيههم عن صفات الرب المختصة به واتصافهم بجميع ما بدى تلك من صفات الكمال التي يمكن أن تنالها البشرية في قدسيّتها، كما هم منزّهون عن ما لا يليق أن يتصف به المخلوق المعصوم عن الزلل و المعاصي لا تحتاج تلك إلى ورود رواية حتى تثبت بمضمونها إن كانت معتبرة، أو نطرحها إن كانت ضعيفة غير معتبرة، والله العالم.

سؤال ١٤٢٢ : الحديث المعروف المروي عن هشام بن سالم و الذي يروي به ما جرى عليه و على بعض أصحابه، بل و عموم الشيعة بعد وفاة الامام الصادق عليه السلام و كيف انه كان مع ثلة من أصحاب الصادق ثم كانوا يبحثون عن الخلف من بعده عليه السلام فدخلوا على عبدالله بن جعفر و قد اجتمع عليه

الناس ثم انكشف لهم بطلان دعوى امامته، فخرجوا منه ضلالا لا يعرفون من الامام الى آخر الرواية... كيف نجمع بين هذه الرواية التي تدل على جهل كبار الأصحاب بالامام بعد الصادق عليه السلام وبين الروايات التي تحدد أسماء الأئمة عليهم السلام جميعا منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل يمكن اجماع الأصحاب على جهل هذه الروايات حتى يتحيروا بمعرفة الامام بعد الامام؟

الخوئي : الروايات المتواترة الواصلة الينا من طريق العامة و الخاصة قد حددت الأئمة عليهم السلام بإثني عشر من ناحية العدد و لم تحددهم بأسمائهم عليهم السلام واحدا بعد واحد حتى لا يمكن فرض الشك في الامام اللاحق بعد رحلة الامام السابق بل قد تقتضي المصلحة في ذلك الزمان اختفائه والتستر عليه لدى الناس بل لدى أصحابهم عليهم السلام الا أصحاب السر لهم، و قد اتفقت هذه القضية في غير هذا المورد، والله العالم.

التبريزي : يُضاف الى جوابه (قدس سره) : وهنا وجه آخر و هو أن يكون اجتماعهم على المدعين للإمامة هو سؤالهم عن الأحكام لكي يعرف الناس أن المدعين لا يقدرّون على الجواب عن أسئلتهم، كما أن ذلك نقل في حق غيرهم كما في قضية القميين المعروفة.

سؤال ١٤٢٣ : زُوي في البحار في ما يتعلق بالجزيرة الخضراء قصة يرويها الشيخ علي بن فاضل و قد ورد فيها في ضمن حوار بين الراوي و بين من اتصل بالحجة عليه السلام قلت : يا سيدي قد روت علماء الامامية حديثا عن الامام عليه السلام انه أباح الخمس لشييعته فهل رويتم عنه ذلك؟ قال : نعم انه عليه السلام رخص و أباح الخمس لشييعته من ولد علي عليه السلام و قال : هم في حل من

ذلك، فما تقولون في ذلك؟ حفظكم الله و أبقاكم ذخراً، علماً بأن هناك من يحتج بمثل هذه الرواية من الشيعة أو من ولد علي عليه السلام خاصة في عدم وجوب الخمس في زمان الغيبة عليه؟

الخوئي : الرواية المزبورة ليست معتبرة، وقد وردت الروايات المعتبرة في التحليل لكن لم يكن مفادها الحلية للمكلف بأداء الخمس، وإنما موردها ان من لم يعتقد الخمس او لم يؤده عصيانياً وانتقل بوجه الى مؤمن فلا يجب عليه التخمس، وحل له ويكون المهناً له والوزر على المانع، كما بيناه مفصلاً في بحث الخمس، و أشرنا اليه في المنهاج، والله العالم. التبريزي : يُعلق على قوله: الوزر عليه .. وكذا الضمان فيما إذا كان اعطاء ما فيه الخمس على وجه الهبة للمؤمن، كما أوضحنا ذلك في مبحث الخمس، والشاهد على ذلك ثبوت الوكلاء للأئمة عليهم السلام بعد علي عليه السلام بالنسبة للخمس و سائر الحقوق الراجعة للأئمة عليهم السلام من الوقف وغيره، كما يدل عليه صحيحة علي بن مهزيار الواردة في خمس الفائدة و الإكتسابات.

سؤال ١٤٢٤ : ورد في أمالي الشيخ الطوسي (رحمه الله) - ج ١ ص ١٤٣ - بالاسناد عن المفضل بن عمر قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام يقول: ان في السماء الرابعة ملائكة يقولون في تسبيحهم: (سبحان من ذل هذا الخلق القليل من هذا الخلق الكثير على هذا الدين العزيز) فما المقصود بالخلق القليل و الكثير هنا؟ و ما معنى هذا الحديث؟

الخوئي : الرواية المذكورة مع الاغماض عن ضعفها سنداً ليس لها معنى

محمل، فان كلمة ذل لازمة لا متعدية و من هنا لا يبعد ان تكون النسخة مغلوطة، والصحيح بدل كلمة ذل دَلْ وهي المناسبة في المقام، وحينئذ يكون للرواية معنى صحيح، والله العالم.

سؤال ١٤٢٥ : في الوصية الواردة في نهج البلاغة (من الوالد الفان المقر للزمان...) احتج بعض المخالفين بقوله عليه السلام مخاطبا الامام الحسن عليه السلام و واصفا له: (عبد الدنيا و تاجر الغرور... و صريع الشهوات) أقول: احتج هذا المخالف بهذه الكلمات مدعيا بأن كلام الامام علي عليه السلام دليل على عدم عصمة الحسن عليه السلام و ان قول الله تعالى (لئن اشركت ليحبطن عملك) صيغة شرط لم يتحقق، بينما كلمات النهج فيها اخبار فما هو القول الفصل في ذلك؟

الجوابي : ان المخاطب في الوصية المذكورة و ان كان ابنه الحسن المجتبي عليه السلام الا ان المقصود منها جنس البشر، و لا سيما بقرينة ما فيها من الأوصاف التي هي أوصاف للجنس لا للشخص، و قد صرح بذلك ابن ابي الحديد في شرح للنهج، هذا مضافا الى عدم ثبوت كونها وصية لابنه الحسن عليه السلام، والله العالم.

التبريزي : يضاف الى جوابه (قدس سره): و كيف يكون ذلك و قد قال النبي صلى الله عليه وآله الحسن و ال حسين سيّدا شباب أهل الجنة.

سؤال ١٤٢٦ : من الرسوم في هذه البلاد ان المؤمنين يستغيثون «بالامام الحجة» عليه السلام بعد كل صلاة و يقولون يا صاحب الزمان يا ابن الحسن العسكري عجل على ظهورك، و استشكل عليهم بعض العلماء بأن هذا ينافي عقيدة الشيعة، فان الامام لا يملك أمره، والدعاء لا بد ان يكون من

الله فهل يرد هذا الاشكال ويحرم مثل هذه الاستغاثة أم لا؟
الخوئي : الاشكال المذكور غير وارد فان الغرض من الجملة المذكورة
الدعاء و الإلتماس منه عليه السلام بتعجيل ظهوره بطلبه عليه السلام من الله تعالى ذلك
كما هو الحال في سائر الأدعية المشتملة على طلب الحوائج من الأئمة
الأطهار عليهم السلام، فان معنى ذلك هو جعلهم عليهم السلام واسطة عند الله تعالى و قد
ذكر مضمونه في ذيل دعاء العهد الوارد في صباح أربعين يوما عن
الصادق عليه السلام، والله العالم.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

مسائل رجالية

سؤال ١٤٢٧ : ذكرتُم سيدي في الجزء الأول من معجمكم القيم في «رجال الحديث» أنكم تعتمدون على رواية علي بن ابراهيم في تفسيره - ما لم يتعارض مع غيره - وقد ورد في هذا التفسير من جملة من ورد القاسم بن محمد، و الأصفهاني يختلف بنظركم عن الجوهرى، فالأول لم يوثق و الثاني ورد في أسانيد كامل الزيارات فهو موثق، وقد ذكرتُم في الجزء الرابع عشر الصفحة (٥٦) أنهما يشتركان في رواية علي بن محمد القاساني و رواية ابراهيم بن هاشم عنهما، و روايتهما عن سليمان بن داود المنقري، فكيف تميزون بينهما في الروايات المشتركة، و هل هناك قرينة تبين أنه الجوهرى أو الأصفهاني، أو هي مجملة فلا يُمكن الاعتماد عليها؟

الخوئي : اما بالنسبة الى من ورد في أسانيد كامل الزيارات فقد رأينا أخيراً اختصاص التوثيق بخصوص المشايخ المروي عنهم بلا واسطة، و عليه فلم تثبت وثاقة الجوهرى أيضاً، و أما التمييز في الروايات المشتركة باشتراك الرواي والمروي عنه - على تقدير وثاقة الجوهرى - فهو منتف طبعاً فتسقط الرواية عن الاعتبار.

التبريزي : أما رجال كامل الزيارات فما ذكره في مقدمة الكتاب فهو راجع الى عناوين الأبواب و يكفي في ثبوت ما ذكره في عناوين الأبواب أن تكون رواية واحدة من روايات الباب رجالها ثقات، و هذا مبني على التغليب، كما يظهر ذلك لمن تتبّع سائر الكتب المؤلفة في الأدعية و

الزيارات، و أما تفسير علي بن ابراهيم فهو أيضاً مبني على التغليب كما يظهر ذلك لمن تتبّع الروايات التي أوردها في التفسير.

سؤال ١٤٢٨: لماذا لم توثقوا الأصفهاني مع وروده في التفسير، وذكرتم أكثر من مرّة أن طريق الشيخ و الصدوق الى سليمان بن داود ضعيف بالقاسم بن محمد الأصفهاني، فهل هذا لما ذكرتموه في الجزء الرابع عشر - ص ٤٦ - المعجم نقلاً عن النجاشي (لم يكن بالمرضي) وهل هذه العبارة تدل على ضعفه حتى تعارض توثيق تفسير علي بن ابراهيم؟

الخوئي: لم يرد الأصفهاني في التفسير فليلاحظ.

التبريزي: أما الأصفهاني والقاسم بن محمد الجوهرى فلا يبعد اتحادهما، و كون الشخص معتبراً لكونه من المشاهير الذين لم يُرو في حقهم قدح، كما ذكرنا تفصيل ذلك في البحث.

سؤال ١٤٢٩: ذكرتم سيدي في الجزء السادس من المعجم صفحة (١٥١) أن طريق الشيخ الصدوق الى حفص بن غياث صحيح، فهل تقصدون بوصف الصحة خصوص الطريق الأخير الذي يشتمل على القاسم بن محمد الأصفهاني أم صحيح في الجملة بالطريقين الآخرين أو أحدهما؟
الخوئي: صحيح بالطريق الأول فقط.

التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): و على ما ذكرنا الطريق الثالث أيضاً معتبر.

سؤال ١٤٣٠: هل ما زلتم سيدي على عدم الاعتماد على مراسيل الثلاثة: ابن أبي عمير و صفوان و البرنطي أم لا؟

الخوئي: نعم ما زلنا كذلك، والله العالم.
و الحمد لله ربّ العالمين.

ملحق

لاية الله العظمى الشيخ جواد التبريزي
دام ظلّه الوارف

مسائل في الاجتهاد والتقليد

سؤال ١٤٣١: اذا قال عالم من العلماء معروف بالعلم والورع والعدالة، بأني مجتهد، أو أنني أعلم، فهل قوله هذا يعتبر شهادة ثقة، حتى لو كان في حق نفسه، و يكون حجة للآخرين، فيجوز لهم الاعتماد عليه، واعتبار هذا العالم مجتهداً أو أعلماً؟ أو لا يُعتدّ بقوله، وأنه لا بدّ من شهادة ثقة آخر في حقه بالاجتهاد أو الأعلمية؟

التبريزي: لا يثبت اجتهاد شخص أو أعلميته بقوله أنه مجتهد أو أعلم، و لو كان عدلاً، بل اللازم أن يثبت اجتهاده، أو اعلميته من طريق شهادة أهل الخبرة، والله العالم.

سؤال ١٤٣٢: لو نقل عادل ثقة (أو وكيل المجتهد مثلاً) فتوى المجتهد ثم تبين الخلاف، فما هو الحكم الشرعي للفتوة التي عمل بها بتلك الفتوى؟ التبريزي: يجب على العامل المزبور تدارك الأعمال السابقة، مما لا يحكم بصحتها مع الخلل فيها، و لو كان الخلل ناشئاً من غير التقصير، والله العالم.

سؤال ١٤٣٣: وردت في بعض الرسائل العملية عبارة: يجب على كل مكلف بالزام من العقل أن يكون اما مقلداً أو محتاطاً، ما هو الدليل على وجوب التقليد و ليس جوازه؟

التبريزي: مقتضى العلم الإجمالي بوجود تكاليف شرعية، وجوب الخروج عن عهدها عقلاً، والخروج عن عهدها يكون اما بالامثال

العلمي الذي يكون بالتقليد أو بالإمتثال بالعلم الذي يكون بالاحتياط،
فيتخير بينهما، والله العالم.

سؤال ١٤٣٤: شخص كان يُقلد مجتهداً ثم مات هذا المجتهد، فقلد مجتهداً
يقول بجواز البقاء على تقليد الميت في المسائل التي يتذكرها فقط، ثم
مات المجتهد الثاني، فقلد مجتهداً يقول بجواز البقاء على تقليد الميت
مطلقاً، فما هو تكليفه، هل يجوز له البقاء على تقليد المجتهد الأول مطلقاً
أو الثاني مطلقاً، أو أنه يُبعض بينهما؟

التبريزي: في مفروض السؤال: يبقى على تقليد الأول مطلقاً، والله العالم.
سؤال ١٤٣٥: أهل الخبرة الذين يشهدون بأعلمية فلان من العلماء، أو يكون
تقليده مجز، هل يجوز الاعتماد على شهادتهم تلك، فيما إذا كانت
معرفتهم منحصرة بعلماء النجف الأشرف مثلاً، دون علماء حوزة قم
المقدسة؟

التبريزي: تعيين اعلمية فلان في النجف الأشرف بدون معرفة غيره من
العلماء لا اعتباره، بل لا بد من معرفة العلماء في النجف الأشرف وغيره
كي يشهد بأعلمية فلان، مع عدم معارضة ذلك ببينة أخرى على اعلمية
الغير، و مع المعارضة يتبع من كانت خبرويته أقوى، والله العالم.

سؤال ١٤٣٦: هل أن الذي يعمل بالاحتياط يجب عليه أن يُقلد كي يعمل
بالاحتياط أم لا؟

التبريزي: يجب على تارك طريقي الاجتهاد والتقليد أن يكون مُقلداً أو
مجتهداً في جواز العمل بالاحتياط، والله العالم.

سؤال ١٤٣٧: هل أن حكم الولي الفقيه نافذ على جميع المراجع، حتى مع

اختلاف هذا الحكم مع رأي المرجع؟

التبريزي : إذا كانت ولاية المتصدّي للأمر مشروعة، فلا يجوز للغير مزاحمته فيما تصدّاه، و يكون أمره و نهيه نافذاً فيما يرجع الى الأمور الحسبيّة، كما هو المفروض، والله العالم.

سؤال ١٤٣٨ : ما المراد بهذه العبارة الواردة في كتب بعض الفقهاء و هي : «الولاية على الأنفس و نوااميس الناس، و نحوهما الثابتة للنبي ﷺ و آلِهِ ﷺ و هل هذه الولاية ثابتة للولي الفقيه المتصدّي، أم أن ولايته مقتصرة على جباية الزكوات و أخذ الخراج، والمقاسمة؟

التبريزي : الولاية الثابتة للنبي ﷺ و الأئمة ﷺ هي ولايتهم على الأمر و النهي فيما يرجع الى أموال الناس و اعراضهم، لا أنّ لهم ولاية في التصرف مباشرة في أموال الناس و اعراضهم، و هذه الولاية ثابتة للفقيه الجامع للشرائط المتصدّي للأمر من باب الحسبة، أعني الأمور التي لا بدّ من تحقيقها في الخارج، و يتوقف عليها نظام معيشة العباد، و حفظ الأمن للبلاد، و تمكين المؤمنين لقطع أيادي الاعداء، و دفع المتجاوزين من أراضيتهم، و للتوضيح أكثر راجعوا تعليقنا على المكاسب (ارشاد الطالب - ج ٣ - مبحث الولاية) والله العالم.

سؤال ١٤٣٩ : هل يعتبر في علميّة المجتهد أن يكون متصدّي لكل ما يُبتلى به المكلفون من مسائل شخصيّة و اجتماعية، وما الى ذلك؟

التبريزي : ما يدخل في الوظيفة الشرعيّة يجب على المجتهد التصدّي له، والله العالم.

سؤال ١٤٤٠ : إذا سألتني شخص عن التقليد، وأنا أعلم بخطأ تقليده، لأنه يُقلد

غير الأعلّم مثلاً أو يرجع للميت، فهل يجب عليّ ارشاده للصحيح؟
التبريزي: إذا كان لا يعلم بحكم وجوب تقليد الأعلّم، أو بعدم جواز تقليد
الميت ابتداءً، كما هو ظاهر السؤال، فيجب ارشاده، والله العالم.

سؤال ١٤٤١: إذا بقيت على تقليد المرجع الميت الأعلّم بفتوى بعض
المراجع (لعدم ثبوت الأعلمية في واحد لحد الآن) فهل يجوز دفع
الحقوق الشرعية إلى أي مرجع من المراجع؟

التبريزي: اللازم اعطاءها لمن يحتمل فيه الأعلمية، وكذا يجب الرجوع
إليه في البقاء على التقليد، والله العالم.

سؤال ١٤٤٢: هل يجوز البقاء على تقليد المجتهد الميت - مع عدم القطع
بأعلميته من الحي - من دون الرجوع إلى مجتهد مُعَيَّن حي، بل لوجود
أكثر الفقهاء المجيزين لذلك؟
التبريزي: لا بدّ من الرجوع إلى أعلّم الأحياء المعيّنين، أو محتمل الأعلمية،
والله العالم.

سؤال ١٤٤٣: ما هو حكم من يدّعي الفقاهاة، وهو ليس بفقيه قطعاً؟
التبريزي: لا يجوز للمكلفين الرجوع إليه في الأمور التي يُرجع فيها إلى
الفقيه، وأما بالنسبة للمدّعي فلا يحكم عليه بالفسق، لاحتمال اشتباهه،
والله العالم.

مسائل متفرقة في الطهارة

سؤال ١٤٤٤: إذا كان الطفل في المسجد الحرام، أو المسجد النبوي، أو أحد المساجد الأخرى، وخرج منه نجاسة، ولكن عليه حفاظة يحفظ عدم سريان النجاسة إلى اللباس، فهل يجوز له المكث أو يجب على الولي إخراجه فوراً؟

التبريزي: إذا كانت النجاسة لا تسري إلى المسجد، فلا يجب الإخراج، والله العالم.

سؤال ١٤٤٥: الجلد الذي لا يُعلم أنه من الحيوان، أو من الجلود الصناعية مع كونه من الدول الكافرة طاهر أم لا؟
التبريزي: إذا لم يُعلم أن الجلد من الحيوان أو من الجلود الصناعية فمحكوم بالطهارة، ويجوز الصلاة فيه، والله العالم.

سؤال ١٤٤٦: على القول بطهارة الكتابي، فعند الشك في النجاسة العارضة حيث أنهم - أي أهل الكتاب - في أغلب الأحيان لا يتورعون عن النجاسة، فهل يمكن إجراء أصالة الطهارة في حقهم، أم أنه يُقدّم ظاهر حالهم على الأصل؟

التبريزي: إذا حصل الوثوق بالنجاسة فيجب الاجتناب، ومع عدمه فلا يجب، والله العالم.

سؤال ١٤٤٧: جرح أحد عمال المطابع، وتنجست ما كتبه بدمه، ولم يُطهرها في حينه، فهل يُحكم بنجاسة كل ما تطبعه تلك المطبعة (أي نجاسة

الحروف المطبوعة دون البياض) إذ أن الحبر الطباعي ذو رطوبة مسرية أثناء عملية الطبع؟

التبريزي: إذا احتمل أن الطبع ولو في بعض الكتب بغير تلك الماكنة، أو أنه بدل القطعة المتنجسة منها، ولو لاستهلاكها أو أن الموضع المتنجس لا يصيب الحبر، ففي جميع ذلك يُحكم بطهارة الخطوط من كتاب يجده الانسان من تلك المطبعة، وكذا إذا أخبر صاحبها أنه طهر الماكنة، والله العالم.

سؤال ١٤٤٨: هل يظهر اللبن اليابس المتنجس المنسكب على الأرض، فيما إذا تخللته الماء الكثير كما يتخلل الصابون، واستوعبه، ولكن لم يزل أثره كلياً؟

التبريزي: إذا نفذ فيه الماء مع بقاءه على وصف الاطلاق، فلا يبعد الحكم بطهارته، وكذا إذا شك في بقاءه على صفة الاطلاق، مع احراز نفوذه فيه يُحكم بطهارته، والله العالم.

سؤال ١٤٤٩: إذا أكل شخص أو شرب شيئاً متنجساً، ولاقى ذلك المتنجس يده أيضاً بالرطوبة المسرية، ثم غاب عنا لدقائق في دورة المياه، لقضاء الحاجة، ومن ثم توضأ وخرج، فما هو حكم طهارة بدنه وصحة وضوءه إذا كان احتمال تطهير ما تنجس منه ضعيفاً؟ أي أن بعض الشروط الستة المذكورة لمطهرية غياب المسلم غير متوفرة؟

التبريزي: إذا كان عالماً بتنجس يده، يحمل غسله ولو بالتوضيء على الصحة، والله العالم.

سؤال ١٤٥٠: في المسألة - ٢٣٢ - (المسائل المنتخبة) ذكرت أن الاجزاء

المحرّمة من الحيوان المأكول اللحم لا يشملها الحكم، فهل منظوركم الشريف أن بيض الغنم و الطحال و حدقة العين و خرزة الدماغ و غيرها مما هو محرّم أكله، نجس أيضاً إذا لاقى دم الذبيحة المتخلف فيها؟
التبريزي : ليس المراد تنجيسها، بل نجاسة الدم المتخلف فيها (يعني في جوفها) كالتخلف في جوف الحيوان غير المأكول لحمة على الأحوط، والله العالم.

سؤال ١٤٥١ : هل يُعد ماء الرشاش (الدوش) متصلاً بالمادة، أم أن حكمه حكم القليل؟

التبريزي : نعم يكون متصلاً بالمادة، إلا إذا كان ضعيفاً، كما لو كان نزوله بصورة القطرات، والله العالم.

سؤال ١٤٥٢ : من المعلوم أن الأولاد الصغار و الصبيان ممن لم يبلغوا حتى سن التمييز مثلاً لا يستخدمون الخرطات في الاستبراء من البول، بل يكتفون في الغالب بصب الماء فقط للتطهير، فما هو حكم البلل المشتبه المحتمل خروجه بعد ذلك؟ وما هو حكم ملابس أولئك الصبية الملاصقة للموضع؟

التبريزي : إذا اطمئن أن البول الخارج قطرة بول تخلّت في المجرى ثم خرجت فلا إشكال بثبوت النجاسة، وفي غير ذلك لا يبعد الحكم بالطهارة، والله العالم.

سؤال ١٤٥٣ : هل يختص العصر والدلك و الفك و ما شابه، بالفراش أو الملابس المتنجّسة بالبول فقط، أم يعم ذلك المتنجس بالأعيان النجسة الأخرى؟

التبريزي : لا فرق في اعتبار العصر بين أن يكون التنجس بالبول أو بغيره من الأعيان النجسة و المتنجسة، والله العالم.

سؤال ١٤٥٤ : يتطير أحياناً حال التطهير بعض القطرات المصطدمة بالنجاسة أو بالموضع المتنجس، قبل طهارته، فهل يحكم بنجاسة تلك القطرات؟

التبريزي : ما يصطدم بالنجاسة في الموضع النجس أثناء التطهير لا يحكم بنجاسته؟

سؤال ١٤٥٥ : إذا كانت توجد نقطة دم على الحائط ثم أزلنا عين النجاسة وصببنا الماء عليه بواسطة «خرطوم المياه» وهذا الماء متصل بماء كثير، فهل الغسالة التي تنزل على الفراش نجسة أم طاهرة؟

التبريزي : في مفروض السؤال: الغسالة طاهرة سواء اكان ذلك بالماء الكثير أو القليل، والله العالم.

سؤال ١٤٥٦ : شخص كان يسكن في مدرسة موقوفة، وأثناء سكنه تسبب في تنجيس بعض حاجياتها، فهل يجب عليه الآن بعد خروجه تطهير تلك المتنجسات، وهل يجب عليه دفع عوض في قبال ذلك، إذا كان يصعب تطهيرها، وهل يجب عليه اخبار الساكنين بذلك؟

التبريزي : لا يجب عليه تطهير تلك المتنجسات، كما لا يجب عليه الاخبار بالنجاسة إلا إذا علم بأنهم يستعملون تلك المتنجسات في طعامهم فيجب تطهيرها، أو الاخبار بذلك، والله العالم.

مسائل في الوضوء

سؤال ١٤٥٧: في المسألة (٢٦٧) لم تجوزوا رمس اليد اليسرى في الوضوء لتعذر المسح بعد ذلك ظاهراً، فهل يجوز رمس اليد اليسرى، أو اجراء الماء عليها من الحنفية من الأعلى الى الأسفل، و من ثم امرار اليد اليمنى عليها، و غسلها بها، حتى يمكن المسح باليمنى بالبلّة المتبقية بها نتيجة لذلك؟

التبريزي: مجرد المسح باليد اليمنى لا يُعدّ غسلًا لليسرى، نعم اذا أجرى الماء بقصد الوضوء على اليسرى بالحنفية بحيث لا يجري الماء عليها عند تمام غسلها يجوز المسح ببلتها كما إذا دخل يسراه في الماء بقصد الوضوء الى كفه، ثم غسل كفيه باليد اليمنى فيجوز المسح ببلتها، والله العالم.

سؤال ١٤٥٨: شخص يصلي منذ سنين، وكلما أراد أن يتذكر كيفية وضوءه في السنين الأولى، هل كانت بصورة صحيحة أم لا لم يستطع التذكر لعدم الالتفات في وقتها، فما حكم وضوءه وصلاته؟

التبريزي: إذا كان يحتمل الالتفات حين الوضوء فصلاته صحيحة، بل لا يجب القضاء إذا احتمل الصحة، والله العالم.

سؤال ١٤٥٩: لو كانت الأقدام عليها بعض القطرات، و مسح المتوضىء عليها، فهل في ذلك اشكال؟

التبريزي: وجود بعض القطرات على الأقدام لا يضر بصحة المسح، اذا

كان المسح بالمقدار الواجب يتحقق بدون الاختلاط بهذه القطرات، والله العالم.

سؤال ١٤٦٠: إذا كان شخص على أحد مواضع وضوءه حاجب، ولا يمكن رفعه لصعوبة ذلك و حصول الحرج، ولعله يُسبب الجرح والإدما، هل يجمع بين الوضوء والتيمم، وماذا لو كان في موضع التيمم بالخصوص؟ التبريزي: لو كان في مواضع التيمم أيضاً يجب الوضوء، وإذا لم يكن في مواضعه يتيمم ويحتاط بضم الوضوء، والله العالم.

سؤال ١٤٦١: شخص كان أوائل بلوغه ولفتره عشر سنوات حينما يمسح رأسه في الوضوء يجر يده الماسحة الى الوجه، بحيث يختلط بلل الكف ببلل الوجه، هكذا سأل الشخص المذكور ولم يزد على ذلك، فهل هناك طريق لتصحيح وضوءه؟

التبريزي: إذا لم يبدأ مسح الرجل من أصول الأصابع، بل بدأ من موضع لم يصل المسح فيه الى الوجه (عندما مسح الرأس بيده اليمنى) فلا تجب عليه الاعادة، وكذا إذا احتمل ذلك، والله العالم.

سؤال ١٤٦٢: ما حكم من يمسح رأسه في الوضوء منكوساً، حيث أن المسح من الأعلى الى الأسفل عند السيد الخوئي (ره) احتياط وجوبي؟ وهل الرجوع الآن في هذه المسألة الى من يرى ذلك احتياطاً استحبابياً بعد المسح منكوساً لفترة من الزمن يصحح عمله السابق؟

التبريزي: نعم يصحح عمله السابق، والله العالم.

سؤال ١٤٦٣: ما حكم من يمسح رأسه في الوضوء بهذه الطريقة: أولاً يمسح منكوساً ثم مرة ثانية يمسح الرأس من الأعلى الى الأسفل؟

الخوئي : إذا مسح بشيء من غير الموضع الذي مسحهُ أولاً بالنكس فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٤٦٤ : لو فرض أن شخصاً كان أثناء مسح الوضوء يحرك اليد الماسحة، و العضو الممسوح في آن واحد، فهل وضوؤه محكوم بالبطلان، فتجب عليه إعادة الأعمال الماضية أم لا؟

التبريزي : المسح انما يتحقق اذا كان العضو الماسح متحركاً، و العضو الممسوح ساكناً، و الا يكون مسألاً مسحاً، والله العالم.



مركز تحقیق تکوین و علوم اسلامی

مسائل في الأغسال الواجبة

سؤال ١٤٦٥: لو كان معظم الأقارب من النساء متفقات عدداً، والبقية مختلفين عن معظم في العدد، فهل يُجزى ذلك في الرجوع الى معظم و اعتباره، أو أنه يُشترط توافق الجميع في العدد، ولا يكفي خرقه من واحدة منهم فضلاً عن اثنتين أو ثلاثة؟

التبريزي: يكفي معظم، ولا عبرة بالشاذة منهم، والله العالم.

سؤال ١٤٦٦: ثم ان هذا الحكم في الرجوع في وقتنا الحاضر يُفضي الى الحرج والمشقة، حيث انه في الغالب انتشار الأقارب في البلاد والقرى، فكيف يكون الحل لذلك؟

التبريزي: يكفي الأقارب اللواتي في بلدها، والله العالم.

سؤال ١٤٦٧: وكذلك الاختلاف بيوم أو يومين مُتحقق في الغالب بين الأقارب، فهل يقدح ذلك في الرجوع؟

التبريزي: إذا لم يكن الاختلاف شاذاً، فالحكم ما ذكر في الرسالة من أن الأظهر تنحيض ستة أو سبعة أيام، والله العالم.

سؤال ١٤٦٨: هل أن ذات العادة في المسألة المزبورة خصوص العادة العددية والوقتية، أو تعم الوقتية فقط والعددية فقط، وعلى الثاني كيف يمكن تصوير أيام العادة في ذات العادة الوقتية فقط، اذ ليس لها عدد معين، وكذلك الحال بالنسبة للعددية فقط اذ لا وقت لها على الفرض؟
التبريزي: المراد من ذات العادة الوقتية والعددية معاً، والعددية فقط، ولا

تشمل الوقتية فقط، والله العالم.

سؤال ١٤٦٩: دم الحيض إذا خرج في البداية من المرأة فيكفي استمراره بعد ذلك في باطن الفرج، ولكن هل يلزم استمراره دون أي انقطاع، ولو فترة قصيرة مدة ثلاثة أيام، أو لا يؤثر انقطاعه في فترات قصيرة؟ وكم هي مدة تلك الفترة التي لا يضر الانقطاع فيها؟

التبريزي: لا تضر الفترات المتعارفة عند النساء، في استمرار دم الحيض في ثلاثة أيام، والله العالم.

سؤال ١٤٧٠: امرأة جاءها نزيف دم ثلاثة أيام (صفرة) ثم لحقتها أربعة أيام (حمرة) ثم حصل فاصل طهر ثلاثة أيام، ثم جاءها الدم في أيام عاداتها، فما حكم الأربعة أيام التي هي قبل العادة بسبعة أيام، وهل يجوز لها بمجرد رؤية الحمرة أن تتحيض؟
التبريزي: ما قبل أيام العادة تكون استحاضة، ويكون حيضها أيام العادة خاصة، والله العالم.

سؤال ١٤٧١: يشترط أن لا يقل الفاصل بين الدمين عن عشرة أيام، ما معنى هذه العبارة مع المثال؟

التبريزي: إذا رأت الدم أيام العادة أو بصفات الحيض فهو محكوم بالحيضية، فإذا مضى من آخر الدم الأول عشرة أيام نقاء أو أكثر ثم رأت الدم، فإن كان بصفات الحيض أو كان في أيام العادة مع عدم كونه أقل من ثلاثة أيام، فهو حيض أيضاً، والله العالم.

سؤال ١٤٧٢: امرأة عاداتها في الحيض سبعة أيام، وفي اليوم السابع أخذت ترى صفرة أو أشبه بالنقاط والخيوط الصفرة، واستمرت على ذلك

أشهر، فهل تبقى عاداتها سبعة، و تكون تلك الصفرة محكومة بكونها في العادة، و بالتالي تكون حيضاً، أو أن عاداتها تنقلب الى ستة و بالتالي لا تكون الصفرة مرئية في العادة، ولا يحكم عليها بالحيض، بناءً على اشتراط الحكم بالحيضية على الدم الأصفر بكونه في أيام العادة؟
التبريزي : في مفروض السؤال: لم تنقلب العادة الى ستة أيام، بل هي باقية على ما كانت عليه، و الدم الأصفر الذي تراه في اليوم السابع محكوم عليه بالحيضية، الى أن تنقطع استحاضتها، و ترى الدم على خلاف العادة السابقة في شهرين متوالين، والله العالم.

سؤال ١٤٧٣ : امرأة ترى الدم الأصفر بعد أيام العادة، و تقول: اني أجزم بكونه حيضاً نتيجة الحرق و نحوها، فهل تحكم عليه بالحيضية أم لا؟
والمفروض أن المجموع لم يتجاوز العشرة؟

التبريزي : الدم المزبور لا يحكم عليه بالحيض بل هو استحاضة، اذا كانت ذات عادة و قتيّة و عددية، كما هو ظاهر الفرض، والله العالم.

سؤال ١٤٧٤ : لقد شهد بعض أهل الخبرة بعدم وجود منّي للمرأة، و عليه فلا تعرف المرأة المنّي لانتفاء موضوعه، إذا كيف يتصور كلام الفقهاء في معرفة المرأة المنّي بخصوصها، كما هو الحال في منّي الرجل؟
التبريزي : إذا أنزلت ماءها بشهوة فهو منّي شرعاً، و لا عبرة بالنظر العلمي المتداول، والله العالم.

سؤال ١٤٧٥ : هل ثبت لديكم من خلال الأدلة أن المرأة تُمني أم لا؟
التبريزي : نعم ثبت أنها تمنّي، كما تدل على ذلك الروايات المتعددة المعتمدة بعضها، والله العالم.

سؤال ١٤٧٦: هل يجوز للمرأة في الاستحاضة القليلة أن تجمع بين الظهرين أو العشائين بوضوء واحد؟

التبريزي : لا يجوز ذلك، والله العالم.

سؤال ١٤٧٧: إذا كان جواب المسألة السابقة عدم الجواز، فما حكم من كانت تجمع جهلاً بالحكم؟

التبريزي : يجب عليها إعادة الصلاة الثانية، والله العالم.

سؤال ١٤٧٨: المرأة في حال النفاس - بعد أيام النفاس العشرة - لو استمرّ عندها الدم الى شهرين أو ثلاثة أو أربعين يوماً، فهل كل ما كان بصفات الحيض حيضاً، أو خصوص أيام العادة؟

التبريزي : في مفروض السؤال: خصوص أيام العادة يكون حيضاً، والله العالم.



مركز تحقيق مكتبة نور علوم رسولي

مسائل متفرقة في الصلاة

سؤال ١٤٧٩: رجل صلى صلوات الصبح والظهرين والعشائين، وقبل انقضاء وقت العشائين علم بأن أحد وضوءات الصلوات المزبورة كان باطلاً، فهل يعيد الصلوات كلها، نظراً لتحقيق العلم الاجمالي واقتضاء الاشتغال اليقيني البراءة اليقينية، أو يكتفي في إعادة المغرب والعشاء نظراً الى جريان قاعدة التجاوز، بالنسبة للصلوات الثلاث؟

التبريزي: يعيد العشائين فقط، ولا يجب عليه قضاء الصلوات السابقة، والله العالم.

سؤال ١٤٨٠: هل تعتبر صلاة المكلف باطلة، لو كان يأتي بالأذكار المستحبة من دون استقرار، والحال أنه جاهل بوجوب الاستقرار حال إيتائها؟

التبريزي: صلاته المزبورة صحيحة، والله العالم.

سؤال ١٤٨١: هل أن التلفت يميناً وشمالاً بعد الانتهاء من الصلاة، وقول «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» عند كل تلفت منهما جائز أم لا؟

التبريزي: الالتفات يميناً وشمالاً بعد الانتهاء من الصلاة غير مشروع، فلا يؤتى به بقصد المطلوبية الشرعية، والله العالم.

سؤال ١٤٨٢: إذا أدى قراءة السورة الى وقوع قسم من الصلاة خارج الوقت، مع العلم أن جزءاً سيقع خارج الوقت على كل حال فما هو الحكم؟

التبريزي: لا يجوز أن يقرأ السورة في المقام، والله العالم.

سؤال ١٤٨٣: ما هو المقدار الواجب في السجود، أو الذي يعتبر في

السجود؟

التبريزي : المقدار الواجب هو مس الجبهة بالأرض، و المكث الى الفراغ من الذكر الواجب، والله العالم.

سؤال ١٤٨٤: إذا وجب على المصلي صلاة الاحتياط وسجدتي السهو فقدّم السهو سهواً أو عمداً، فهل تبطل صلاته بذلك، ولو كان في وسطه هل يجب قطعه و الأتيان بالاحتياط؟

التبريزي : إذا كان التقديم سهواً فالصلاة صحيحة، و أما اذا قدم سجود السهو عمداً فالأحوط اعادة الصلاة، و اذا كان ذكر في وسط سجود السهو فالأحوط القطع و الاتيان بصلاة الاحتياط، والله العالم.

سؤال ١٤٨٥: لو كان بانياً من أول الصلاة، أو أول الركعة أن يقرأ سورة معينة، فنسي و قرأ غيرها فما هو حكمه؟
التبريزي : لا بأس بذلك، والله العالم.

سؤال ١٤٨٦: لو كانت عاداته قراءة سورة معينة، فقرأ غيرها فما هو حكمه؟
التبريزي : إذا كان مع قصده قراءة سورة أخرى فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٤٨٧: إذا شك المصلي وهو في القنوت بقراءة السورة الثانية، فرجع و قرأها ثم قنت مرة أخرى و ركع، و مضى في صلاته فأتمّها، فما هو حكمه؟

التبريزي : إذا كان حصول الشك في صحة القراءة بعدما دخل في القنوت، أو بعد الفراغ من القراءة، فلا يعتني به، و أما إذا شك في أصل القراءة الثانية فالرجوع وظيفته، و لا بأس بالقنوت ثانية، و فيما اذا شك في الصحة و رجع، فإن قرأ نفس السورة التي شك في صحتها لا يرجاء تدارك

النقص، بل بقصد تكرار القراءة، ولا سورة أخرى، فالأظهر عدم البأس بها، كما لا بأس أن يقنت بعدها، والله العالم.

سؤال ١٤٨٨ : ما هو المناخ في الجهر والإخفات؟

التبريزي : المناخ في الجهر هو أن يظهر جوهر الصوت، ولو بمقدار قليل، والإخفات ما لم يظهر جوهر الصوت، والله العالم.

سؤال ١٤٨٩ : إذا أتى بفعل أو بسكوت وشك في أن هذا الفعل أو السكوت هل هو ماحي لصورة الصلاة أم لا فما هو حكمه؟

التبريزي : ما ذكر في الفرض لا يكون ماحياً لصورة الصلاة، والله العالم.

سؤال ١٤٩٠ : لو دمعت عين المصلي، أو بكى سروراً بنعم الله تعالى عليه، فهل تبطل صلاته أم لا؟

التبريزي : خروج الدمعة بلا تعمد لا بأس به، والأحوط وجوباً ترك البكاء سروراً، وإن كان بنحو الشكر لنعمه سبحانه، والله العالم.

سؤال ١٤٩١ : ما هو تكليف من علم أجماً بعد الصلاة بفوات إحدى السجدين أو التشهد؟ وإن أمكن نرجو ذكر مناظ ذلك، ولو أجماً أيضاً؟

التبريزي : الأظهر كفاية الاتيان بسجدة السهو، لعدم ثبوت وجوب القضاء في التشهد، فيكون فوت السجدة محتملاً يدفع بقاعدة التجاوز، والله العالم.

سؤال ١٤٩٢ : إذا اضطر المكلّف لضيق الوقت الى التيمّم بالغبار المتجمّع على السجادة أو الكاشي ليدرك تمام الركعة الأولى، فهل عليه القضاء فيما بعد أم لا؟

التبريزي : لا يجب عليه القضاء، ولكنه أحوط، والله العالم.

سؤال ١٤٩٣: لو رفعت الام ولدها وهي تصلي لإرضاعه مثلاً، ثم علمت في الأثناء أن قماطه متنجس بالبول (اجلّكم الله) ولم تدر أن ذلك كان قبل أن تحمله أو بعده، فهل تبطل صلاتها حينئذ أم لا؟

التبريزي : حمل المتنجس لا يبطل الصلاة، والله العالم.



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

مسائل في القضاء

سؤال ١٤٩٤ : اذا استبصر العامي، ولكنه لم يكن مؤدياً للصلاة والصوم، لا على مذهبه، ولا على غيره، فما هو حكمه بالنسبة للقضاء، وهل يجب عليه الكفارة أم لا؟

التبريزي : يجب عليه قضاء الصلاة والصوم على نحو لا يختل بقضائهما نظام معاشه، ولا يقع في الحرج، وأما الكفارة فإن كان فيما كان من المذهب عدم وجوب الكفارة على من ترك الصوم بتاتاً فلا كفارة عليه، والله العالم.

سؤال ١٤٩٥ : لو كان يُقلّد من يمنع من قول أو فعل في الصلاة، ولم يلتزم بمنعه فصلاته باطلة، واشتغلت ذمته باعادتها أو قضائها، ثم مات مقلّده، فقلّد من يقول بعدم منع ما منعه الأول، فهل تبرأ ذمته من قضاء تلك الصلوات، وعلى فرض البراءة، لو مات مقلّده الثاني فرجع الى من يقول بمقالة الأول من المنع، فهل تشتغل ذمته من جديد بتلك الصلوات أم لا؟
التبريزي : إذا كانت شرائط التقليد في الثاني متوفرة، فلا يجب عليه الاعادة، ولو مات مقلّده الثاني فرجع الى من يقول بمقالة الأول، فلا تشتغل ذمته من جديد، والله العالم.

سؤال ١٤٩٦ : شخص من العامة اطلع على براهين الشيعة، فقال كلامكم وجيه وحق، ولكنني لا أتشيع الآن، لعدم مساعدة ظروف في العائلية، ومضى عام وهو يأتي بالعبادات على طبق مذهب العامة ثم تشيع وأعلن بذلك، و

السؤال: هل تجب إعادة عباداته أو لا؟ و من الطبيعي اذا فرضنا أنه قد آمن، بمذهب التشيع ولكنه أخر الاعلان عنه وجبت عليه الاعادة، وإذا فرضنا أنه لم يعقد قلبه على مذهب التشيع، فلا تجب الاعادة، و إنما الكلام فيما اذا سألناه عن حالته، و شك أنها من قبيل الأولى أو الثانية، فهل تجب عليه الاعادة؟

التبريزي : عندما رجع الى الحق و اعترف به فعلاً، و التزم بولاية الأئمة عليهم السلام فالأعمال التي سبقت على ذلك لا اعادة فيها، و في مفروض السؤال: قوله سوف أتشيّع هو اخبار بالتشيّع لاحقاً لا فعلاً، و عليه فلا اعادة في جميع الصور المفروضة، والله العالم.

سؤال ١٤٩٧: لو فانت صلاة الظهر من يوم الجمعة، و أراد المصلي قضاءها، فهل له أن يجهر بها أيضاً، استناداً الى حكم التخيير بين الجهر و الإخفات كما في المسألة - ٢٨١ من المسائل المنتخبة؟

التبريزي : لا يجوز قضاءها جهراً، فإن الجهر من خصوصيات يوم الجمعة، كما في قضاء ما فات عن المكلف في أماكن التخيير، حيث ان التخيير من خصوصيات المكان، والله العالم.

سؤال ١٤٩٨: كيف تكون نيّة المصلي اذا أدرك من صلاته في الوقت تكبيرة الإحرام و جزءاً من السورة فقط؟

التبريزي : يحسب الصلاة فائتة، فيجب قضاءها خارج الوقت، والله العالم.

مسائل في صلاة الجماعة والجمعة

سؤال ١٤٩٩ : هل المجنون و الصبي (المميّز وغيره) و الذي على غير مذهبنا، يعتبرون من الفواصل أم لا؟

التبريزي : الصبي غير المميّز، والمجنون، يعتبران من الفواصل، و أما الصبي المميّز و من كان على غير مذهبنا فالأحوط عدم الاتصال بهما، والله العالم.

سؤال ١٥٠٠ : إذا كان الامام يصلي صلاة العشاء، و المأموم يصلي صلاة المغرب، فإنه سوف يُسَلَّم في الركعة الثالثة، فهل جلوسه للتسليم يؤثر في صلاة من اتصل بالإمام بواسطته، علماً بأنه بعد التسليم يخرج المصلي عن وضع الصلاة، و ان كان سوف يلتحق مباشرة بالجماعة بعد التسليم؟
التبريزي : ان التحق بعد التسليم بالجماعة بلا فصل فلا يضر ذلك بصحة جماعة من اتصل به، والله العالم.

سؤال ١٥٠١ : هل يجوز الصلاة خلف غير المعتمّ مع وجود المعتمّ؟
التبريزي : لا تجوز الصلاة خلف غير المعتمّ مع وجود المعتمّ الواجد لشرائط الإمامة، والله العالم.

سؤال ١٥٠٢ : هل يجوز الصلاة خلف غير المعتمّ للمعتمّ؟
التبريزي : إذا كانت صلاة المعتمّ خلف غير المعتمّ فيها وهن للعلماء فلا تجوز صلاته، إلا إذا علم أن المعتم ليس أهلاً لها، و أنما لبسها تطاولاً عليها، والله العالم.

سؤال ١٥٠٣: هل يجوز للمكلف أن يصلي فرادى في المسجد أثناء انعقاد صلاة الجماعة، فيما إذا أدى ذلك الى هتك صلاة الجماعة؟

التبريزي: الأحوط وجوباً ترك ذلك، إذا فرض تحقق ما ذكرتموه، نعم إذا كان من قصده تشكيك الناس في عدالة الإمام فهذا لا يجوز، والله العالم.

سؤال ١٥٠٤: إذا لم يوجد عالم أو طالب علم في المسجد، هل الأفضل الصلاة فرادى، أو تقديم شخص ليس عالماً ولا من طلبة العلوم الدينية للصلاة جماعة، مع ملاحظة أن تقديم هذا الشخص يؤثر على مكانة العلماء في قلوب الناس، بحيث لا يشعرون بأهمية وجود العلماء وطلبة العلوم الدينية، و هل يجوز الصلاة خلف هذا الشخص؟

التبريزي: إذا لم يوجد عالم في المنطقة يُصلي جماعة فلا بأس بتقديم شخص غير عالم، والأفضل الصلاة خلف ذاك الشخص مع وجود العالم فيها إشكال، والله العالم.

سؤال ١٥٠٥: إذا كنت في صلاة الجماعة في الصف الأول و تيقنت أن الذي يقف الى جانبي من جهة الإمام صلاته باطلة، فهل يجب عليّ الانفراد أم اكمل صلاتي جماعة مع بطلان صلاة من يصلني بالجماعة؟

التبريزي: في مفروض السؤال: يجب عليك الانفراد، والله العالم.

سؤال ١٥٠٦: لو سمع المأموم من الامام كلمة على غير النطق الصحيح في القراءة فما هو تكليفه و حكم صلاته؟

التبريزي: إذا اطمأن بالغلط فعليه الاتيان بوظيفة المنفرد في صلاته، والله العالم.

سؤال ١٥٠٧: بعد فراغ الإمام من الصلاة وانفراد المأموم الملتحق به، هل

يجوز لذلك الإمام أو لشخص آخر، الاقتداء به بحيث يصبح من كان مأموماً اماماً في صلاة واحدة؟

التبريزي : الأحوط وجوباً ترك الاقتداء به، وإن كان للجواز وجه، والله العالم.

سؤال ١٥٠٨ : لو أراد المأموم الالتحاق في الركعة الأخيرة ليدرك التشهد فقط، فهل ينوي نيّة الجماعة؟

التبريزي : في مفروض السؤال: أنما ينوي ادراك فضل الجماعة، والله العالم.

سؤال ١٥٠٩ : هل حضور صلاة الجمعة في الجمهورية الإسلامية، واجب على المواطن الإيراني و على غيره كطلاب العلوم الدينيّة المقيمين لفترة من الزمن يرجعون بعدها الى بلادهم؟

التبريزي : إذا توفرت شروطها فوجوبها تخيري، وإذا أقيمت معها، فالأحوط الحضور، والله العالم.

سؤال ١٥١٠ : هل يعتبر عدم الفهم للخطبة «باللغة الفارسية» من صلاة الجمعة عذراً شرعياً لمن يُريد عدم الحضور؟

التبريزي : لا يعتبر عدم الفهم للخطبة (باللغة) الفارسية عذراً شرعياً لترك صلاة الجمعة على فرض وجوبها، والله العالم.

مسائل في صلاة المسافر

سؤال ١٥١١: إذا اتخذ شخص بلداً مقرأ له، لمدة سنتين أو أكثر للعمل أو الدراسة أو المجاورة، هل يكون بحكم الوطن في الصلاة و الصوم أم لا؟
التبريزي: لا يكون بحكم الوطن، وعليه أن يقصد إقامة عشرة أيام فيه، إذا أراد أن يتم الصلاة فيه، والله العالم.

سؤال ١٥١٢: امرأة تهجرت من وطنها الى بلد آخر، وسكنت قبل زواجها في إحدى مدنه، ثم تزوجت و سكنت مع زوجها في مدينة أخرى، فهي تصلي في المدينتين تماماً، وكانت مقلدة للإمام الخميني (قدس سره) ثم قُلت بعد وفاته الإمام الخوئي (قدس سره) في مسألة السفر والوطن، و ما زالت على تقليدها، علماً أنها لا تنوي الإقامة الدائمة في البلد الثاني، بل تنوي العودة الى بلدها مع زوجها إذا تمكنت من ذلك؟ فهل صلاتها صحيحة أم لا؟

التبريزي: إذا كانت مطمئنة من قبل أنها تبقى في البلد الثاني مدة كعشر سنوات، أو أزيد فوظيفتها أن تصلي تماماً في المدينتين، والله العالم.

سؤال ١٥١٣: الشخص الذي يكلف بعمل يلزمه السفر (كالسياقة مثلاً) ولكن لمدة قصيرة كاسبوعين أو ثلاثة مثلاً، هل يصدق عليه أن عمله السفر؟
التبريزي: المدة القصيرة بحيث لا يصح عرفاً أن يُقال أن السفر عمله لا اعتبار بها، والله العالم.

سؤال ١٥١٤: بعد أن نوى الإقامة و أتى بصلاة رباعية، تذكر أنه على موعد مُسبق بالسفر قبل العشرة أيام، فهل يضر ذلك بقصد الإقامة، و ما حكم

الصلاة التي صلاحاً؟

التبريزي : لا يضرّ العدول عن قصد البقاء بعد صلاة رباعية، ولو كان منشأ عدوله أمر سابق كان غافلاً عنه عند قصد الإقامة، و الصلاة الرباعية، والله العالم.

سؤال ١٥١٥ : المهاجرون الى «قم» لطلب العلم، عندما يسافرون منها و يرجعون اليها، هل يحتاجون في اتمامهم الصلاة الى نية اقامة جديدة، أم هي بمثابة الوطن؟

التبريزي : إذا كان قصدهم البقاء في «الحوزة المباركة» سنوات بحيث لا يطلق عليهم المسافرون كعشر سنوات مثلاً فلا يقدرح السفر خلالها، و لا حاجة الى قصد الإقامة في اتمامهم الصلاة، والله العالم.

سؤال ١٥١٦ : لو انتقل من محل اقامته الى محل آخر أقل من المسافة الشرعية، و أعرض عن الأول نهائياً فهل يضر ذلك بالإقامة؟

التبريزي : لو كان قصده عند الانتقال انشاء السفر، ولكن قصد التوقف في أقل من المسافة يوماً أو يومين لغرض يهّمه ينتقض قصد اقامته، و اما إذا لم يقصد الا الخروج الى ما دون المسافة من دون انشاء قصد سفر آخر بأن لا يدري أي وقت يخرج منه، أو كان غافلاً عما يقصده بعده فلا يضرّ ذلك باقامته، وهذا فيما اذا لم يكن سفره الآخر بالمراجعة مما خرج، و الا يبقى في المحل الآخر على قصد الإقامة.

سؤال ١٥١٧ : الخطيب الحسيني الذي يسافر ثلاثة أشهر في السنة تقريباً، و يتنقل بين المدن في سفره ما هو حكم صلاته من حيث القصر والتمام؟
التبريزي : يجب عليه التمام اذا كان التنقل لأجل قراءة التعزية، والله العالم.

مسائل في الصوم

سؤال ١٥١٨ : لو كان حكم المكلف الافطار بسبب المرض، ولكنه سافر و قطع المسافة الشرعية ليحصل له الاطمئنان بجواز الافطار، فلو استمر به المرض الى شهر رمضان اللاحق، هل يصدق عليه أن سبب الافطار هو المرض فيسقط عنه القضاء، و يلزمه التكفير بمد من الطعام؟

التبريزي : نعم يسقط عنه القضاء اذا كان خائفاً من ضرر الصوم، أو أخبر بالضرر الطيب الحاذق الثقة، والله العالم.

سؤال ١٥١٩ : كثير من الفتيات في بداية بلوغهن تكون أجسامهن غير ناضجة و قوّة، فالأهل من باب الشفقة عليهن يمنعهن عن الصيام، و لو لم يفطرن لأذين و ضربن، فهل يُعدّ هذا مُجَوِّزاً لافطارهن؟

التبريزي : اذا كانت الفتيات لا يقدرن على الصوم، أو كان الصوم حرجياً عليهن، فلا يجب عليهن الصوم، ولكن يجب القضاء بعد ذلك، و أما اذا كنّ قادرات على الصوم من دون حرج، فلا يجوز للأهل المنع من الصوم، و لا يجوز لهن اطاعة أهلهن في المنع من الصوم، والله العالم.

سؤال ١٥٢٠ : ما هو حد الضرورة الذي يجوز للانسان الافطار معه؟

التبريزي : الضرورة تتحقّق اذا كان الصوم حرجياً أو ضرورياً، والله العالم.

مسائل في الخمس

سؤال ١٥٢١: رأس المال لا يُخمس، إذا كان بمقدار مؤونة السنة، والسؤال:

كيف يُشخص مقدار مؤونة السنة، فهل يكفي التخمين؟

التبريزي: نعم يكفي التخمين، ما لم يظهر خلافه، والله العالم.

سؤال ١٥٢٢: إذا اختلط مال مُخمس بآخر غير مخمس، وكانا متساويين

مثلاً، ثم ان المكلف أنفق من ذلك المال في مؤونته من دون أن يعلم بكون

ما أنفقه من المخمس أم من غيره و بعد مضي الحول بقي نصف ذلك

المال فرضاً، فما هو الحكم من جهة وجوب تخميس المتبقي و عدمه؟

التبريزي: إذا كان المال الذي صرفه في المؤونة من أرباح السنة، فلا يجب



الخمس في الباقي، والله العالم.

سؤال ١٥٢٣: إذا اقترضت خلال السنة مئة دينار مثلاً، و حلّ يوم رأس

السنة، و عندي مئة دينار ولكن لا أدري هل هي عين القرض أم غيره، أم

منه و من غيره، فهل يجب فيها الخمس؟

التبريزي: لا خمس فيه، والله العالم.

سؤال ١٥٢٤: إذا حلّ رأس السنة، وكان عند المكلف مجموعة من الأعيان

زائدة على مؤونته، فهل له أن يخرج بعض الأعيان بما يُساوي خمس

مجموع الأعيان، أم أنه لا بدّ من اخراج خمس كل عين عين أو قيمتها؟ و

على فرض جواز الأول هل يتوقّف صحته على اذن الفقيه أم لا؟

التبريزي: يجوز اخراج الخمس من القيمة، كما يجوز اخراجه من عين

واحدة، بما يساوي خمس مجموع الأعيان، ولكن الأحوط في الأخير
إجازة الحاكم الشرعي، والله العالم.

سؤال ١٥٢٥: إذا كان المكلف مقلداً لسماحتكم، و أراد الزواج من امرأة
مقلدة لمن يقول بعدم وجوب الخمس في الهدية، فهل يجوز له أن
يهدىها ما يشتريه من أثاث و أغراض خوفاً من مرور الحول عليه، تهرباً
من الخمس، علماً بأنه لن يطالبها بما اهداه لها، سواء تمّ الزواج أم لا؟
التبريزي: إذا عدّ الاعطاء صرفاً في مؤونته، و من شؤونه، فلا بأس بذلك، و
الا فيجب فيه الخمس، والله العالم.

سؤال ١٥٢٦: إذا لم يُعيّن المكلف رأس سنة ويجهل بوجوب الخمس عليه،
و كان يظن أنه لا يجب عليه شيء، وعندما تعلّم المسألة وجد نفسه غير
قادر على محاسبة ما مضى، فما هو تكليفه الشرعي؟
التبريزي: وظيفته مصالحة ما مضى مع الحاكم الشرعي، والله العالم.

سؤال ١٥٢٧: إذا جاء رأس سنة، و أراد الخراج الخمس في الزائد عن
المؤونة، و كان معه مال أو عين قد اكتسبه جديداً، فهل يُمكن و يجوز له
أن يجعل له رأس سنة لوحده فلا يخرج خمسه حتى تمرّ عليه سنة؟
التبريزي: لا بأس بذلك إذا خمس المال السابق، فتصير أول سنته حصول
الربح اللاحق، والله العالم.

سؤال ١٥٢٨: لو كان عنده رأس مال قد جمده للتجارة كالمضاربة ونحوها،
و معه غيره يسدّ حاجته به، أو يسدّ حاجته من أرباح ذلك المال، فهل
يجب اخراج خمسه عند مرور السنة عليه؟
التبريزي: إذا سدّ حاجته من أرباح ذلك المال الآخر فيجب تسخيم

المال المجمعّد بلا استثناء مؤونة سنته من المال المجمعّد أو أرباحه، وأما إذا سدّ حاجته من عين مال آخر فيجوز استثناء ما صرفه منه من المال المجمعّد، إذا كان المال الآخر الذي سدّ حاجته به غير متعلق للخمس، أو متعلق به وقد أداه، والله العالم.

سؤال ١٥٢٩: هل يصح أن يُجعل لكل مبلغ يحصل عليه رأس سنة مستقلّة، مثلاً طالب علم يحصل على سهم الامام عليه السلام وعلى ختمة قرآن مثلاً، وهدية من هنا ومساعدة من بعض المؤمنين؟

التبريزي: لا بأس بجعل سنة لكل ربح في أمثال الفرض، والله العالم.

سؤال ١٥٣٠: إذا جاء رأس السنة وكان مديناً إلى زيد بمبلغ يساوي أكثر من مجموع الأرباح، فهل يتعلّق الخمس بهذه الأرباح؟

التبريزي: إذا كان الدين في سنة الربح يوضع عن مجموع الأرباح، وإذا كان من السنة السابقة فلا يوضع عن ربح هذه السنة، والله العالم.

سؤال ١٥٣١: إذا كان الدين أقل من مجموع الأرباح (عند حلول رأس السنة) هل يجوز طرح ما يساوي الدين وتخمس الباقي؟ مع العلم أنه لا يمكنه تسديد الدين قبل رأس السنة لحاجته الى المال؟

التبريزي: يجب تخمس الزائد عن مقدار الدين، أمكنه تسديده أم لا، والله العالم.

سؤال ١٥٣٢: لو كان مدين الى الدولة بسلفة تستقطع من رواتبه شهرياً قهراً (أي من قائمة راتبه) وعند حلول رأس سنته، كان مجموع الأرباح أقل من مبلغ أقساط السلفة المتبقية بدمته، فهل يتعلّق الخمس بمجموع الأرباح في مفروض السؤال؟

التبريزي : نعم يجب عليه اخراج الخمس من مجموع الأرباح الباقية عند حلول رأس السنة، والله العالم.

سؤال ١٥٣٣: الدين الذي لم يؤده مع قدرته على الأداء، والدائن لم يُطالب به ولم يُحدّد له أجلاً للتسديد، وبعد مرور أكثر من سنة عند ادائه هل يُعتبر من مؤونة سنة التسديد؟

التبريزي : نعم يُحسب اداء الدين السابق من مؤونة سنة الربح، إذا لم يوضع مقدار ذلك الدين من أرباح سنة الاستقراض، والله العالم.

سؤال ١٥٣٤: لا يجب الخمس في الهدايا على رأي الامام الخميني (ره)، فلو أعطى لزوجته مبلغاً مُعيناً من المال كهدية، واشترط عليها نفقة البيت (المصروف اليومي) لمدة شهر مثلاً فهل يصح ذلك؟

التبريزي : لا بأس باشتراط أمر على المُهدى اليه اذا قبل الشرط، والله العالم.

سؤال ١٥٣٥: الهدايا التي لم يتم استعمالها -مثل الأقمشة والظروف ونحوها- ولكن سوف يحتاج اليها الشخص، هل يجب تخميسها اذا حال عليها الحول؟

التبريزي : الهدايا التي كانت في معرض الحاجة اليها لا خمس فيها، وأما ما لم يكن معرضاً للإستعمال في تلك السنة مع كونها بحسب المالية معتداً بها فيجب فيها الخمس، والله العالم.

سؤال ١٥٣٦: قد تهدي بعض المؤسسات التجارية أو الصناعية هدايا بغرض الاعلام و ترويج بضائعهم، أو تعريف صنائعهم لجلب المشتري، فما حكمها من جهة الخمس إذا حال عليها الحول ولم يتم استعمالها؟

التبريزي : حكمها حكم الهدايا في المسألة السابقة، والله العالم.
سؤال ١٥٣٧: ما حكم هدية الأب لولده، أو الأخ لأخيه، أو الأم لابنها من جهة
الخمس إذا لم تستعمل حتى حال عليها الحول؟

التبريزي : لا فرق بين هدية الأب والأخ والأم وهدية غيرهم، في وجوب
الخمس فيها إذا كانت بحسب المالية مُعْتَداً بها، والله العالم.

سؤال ١٥٣٨: إذا اشترى الشخص داراً، وأدى ثمنها بمال اقترضه من البنك -
وليس له دار مملوكة غيرها - ثم باع تلك الدار قبل أن يسكنها، واشترى
أرضاً أخرى ليبني عليها داراً، فهل يجب عليه الخمس إذا أدى بعض
دينه من ذاك القرض أم لا؟

التبريزي : يجب الخمس فيما أدى من أقساطها، والله العالم.

سؤال ١٥٣٩: ما هي الديون التي لا تُحَسَّب من المؤونة، بحيث يجب فيها
الخمس؟

التبريزي : إذا اشترى ما ليس من المؤونة بمال في الذمة وبقي الثمن ديناً،
فيجب الخمس في أداء هذا الدين من أرباح السنة الآتية، مع بقاء العين، و
أما إذا كان الدين بالمداورة بالخمس الواجب من قبل، و أراد أدائه من
أرباح السنة اللاحقة فيجب تخميسه أولاً ثم يؤدى الدين، والله العالم.

سؤال ١٥٤٠: لو أهدي لمكلف تذكرة سفر قيمتها السوقية ألف درهم، غير
أنه لعلاقته مع شركة الطيران يمكنه أن يشتريها بنصف القيمة، وقد
يتفاوت سعرها بين شركة وأخرى، والسؤال: لو مضى عليها الحول ولم
يسافر فهل يجب فيها الخمس، مع العلم أن التذكرة لا يمكن لأحد
الاستفادة منها، ولو لم يسافر بها يسقط اعتبارها؟

التبريزي : اذا كان الدافع للمال من باسمه التذكرة فيجب الخمس في المال الذي دفعه، و إلا فإن كان الدافع غيره فإن أمكن ردّ التذكرة و أخذ المال فيجب خمس المال المعطى مقابل التذكرة، و إلا فلا شيء عليه، والله العالم.

سؤال ١٥٤١: ذكرتم في مسألة الخمس (التذكرة) التفصيل بين أن يكون هو الدافع أم غيره، ولكن نسأل: لو كان هو الدافع - لأموال التذكرة - و الآن لا يمكنه ردّها، و كان دفعها من ربح السنة و مضى على التذكرة حول، فهل عليه الخمس مطلقاً، أو لو كان مقصراً في عدم السفر؟ ثم لو كان عليه الخمس فبأي قيمة، مع تعدد القيمة في السوق؟

التبريزي : إذا أمكن السفر بها، و لو في السنة الآتية فيجب فيها الخمس، و اذا لم يمكن السفر بها فلا خمس فيها، و أما القيمة التي يُخمسها و هو مقدار التفاوت ما بين تحصيل المثل و ما دفعه اذا كان هذا التفاوت ناشئاً عن وجود التذكرة بيده، بأن يُعطي هذا و يأخذ غيره، و إلا فلا خمس فيه أصلاً، و ما ذكرناه في السابق من كون الدافع غيره فالخمس ثابت اذا أمكن السفر، والله العالم.

سؤال ١٥٤٢: شخص اشترى أرضاً زراعية بمبلغ لم يتعلّق به الحق، و عمّرها أيضاً بمبلغ ليس فيه حق، و هو بحاجة لجزء منها - لراحته و راحة أولاده - بما يُناسب حاله، فهل في نمو أشجارها المتصل كلا أو بعضاً حق؟

التبريزي : نعم يثبت الحق في نمو الشجر المتصل اذا زادت ماليتها، والله العالم.

سؤال ١٥٤٣: رأى يكم الشريف أنه يجب الخمس في الكوپونات المعدة لشراء

المواد التي تدعمها الدولة اذا حال عليها الحول بما لها من القيمة
السوقيّة، فلو أعرض الشخص عن شراء المواد كلياً بتلك الكوّهونات،
فهل يترتب عليها الخمس أيضاً؟
التبريزي : لا أثر للاعراض ما لم يدفعها الى غيره، والله العالم.



مركز تحقيق تكملة علوم إسلامي

مسائل في مصارف الخمس و الحقوق الشرعية

سؤال ١٥٤٤: هل المراد من الفقير من لا يملك قوت سنته بالفعل أو القوة، أو بالفعل فقط؟

التبريزي: الملاك لحاظ قوت سنته بالفعل، لكن إذا كان صانعاً أو عاملاً أو كاسباً، وكان العائد يكفي لمؤونته فيعد غنياً، والله العالم.

سؤال ١٥٤٥: في صرف سهم الامام (سلام الله عليه) وسهم السادة (زادهم الله شرفاً) هل لا بد من الاجازة من مقلد من استلم منه الخمس؟

التبريزي: نعم يجب الاستجازه من مقلد الدافع، إلا إذا كان مقلد المدفوع له أعلم بحيث يجب على الدافع الرجوع اليه، والله العالم.

سؤال ١٥٤٦: يجب قصد القرية في أداء الخمس، فلو أدى الخمس بعنوان أنه واجب من الله تبارك وتعالى فهل يكفي و يعتبر من القصد؟

التبريزي: نعم يجب قصد القرية، وهذا المقدار يكفي في تحقق قصد القرية، والله العالم.

سؤال ١٥٤٧: بعض الناس لا يؤدّون الخمس عصيانياً و خوفاً لأنه يجب عليهم دفع مبالغ كبيرة، فهل يجوز جعل الخمس لهم أقساطاً تشجيعاً لهم على أداء هذه الفريضة؟

التبريزي: لا بأس بالإمهال بنحو المداورة، و تعيين الأقساط لدفع ما بذمتهم، كما أجزنا ذلك لو كلاً ثناً، والله العالم.

سؤال ١٥٤٨: هل يجوز دفع سهم الامام عليه السلام الى قضاي الامر بالمعروف و النهي عن المنكر؟

التبريزي : صرف سهم الامام عليه السلام يحتاج الى الإجازة في كل مورد، و لا يجوز التصرف فيه الا بالاستجازة الشخصية ممن يرجع اليه في التقليد، والله العالم.

سؤال ١٥٤٩ : هل يجوز دفع سهم السادة من الخمس الى حل القضايا، و تخفيف المنكرات مثل الزنا و اللواط، و غيرهما؟

التبريزي : لا يجوز ذلك، بل يُعطى السهم الى أصحابه، «أعزهم الله سبحانه و تعالى» والله العالم.

سؤال ١٥٥٠ : زيد من مقلدي الشيخ يوسف البحراني (قدس سره) و هو في رأيه بالنسبة الى مسألة الخمس أن المكلف يحسب الخمس على نفسه نيابة عن الامام الحجة (عج) ثم يتصرف بما يُرضي الإمام عليه السلام فإذا كان عمرو من مقلديكم أو من مقلدي أحد الفقهاء المعاصرين، و جاء زيد و قال حسب تقليدي خذ حق الامام عليه السلام لك، فهل يجوز لعمرو أن يأخذ من حق الامام عليه السلام حسب تكليف و تقليد زيد، أم لا بد من الاستئذان من جنابكم العالي أو من أحد الفقهاء المعاصرين؟

التبريزي : لا يجوز له الأخذ، الا بعد الاستئذان، كما لا يجوز للدافع الدفع الا بعد احراز وكالة الأخذ أو مأذونيته، والله العالم.

سؤال ١٥٥١ : إذا تعلق الخمس بمال و كان هذا المال دولارات مثلاً، فهل يُعدّ تحويله الى عملة أخرى تصرفاً، و هل يجوز ذلك قبل أداء الحق الشرعي أو قبل أخذ الإجازة من الحاكم الشرعي، و كذلك لو أراد تجزئة القطعة الواحدة - المئة الى عشرات - مثلاً هل يجوز ذلك؟

التبريزي : لا يجوز تحويله الى عملة أخرى، و تجزئته إلا بإذن الحاكم الشرعي، أو بعد اخراج الخمس، والله العالم.

سؤال ١٥٥٢: الذي يتولى قبض حقوق السادة من أصحابها، هل يجوز له خلط تلك الأموال، ثم يقوم بتوزيعها على مستحقيها، أم لا بد أن يجعل كل مال على حدة ليسلمها الى المستحقين بنيت أصحابها؟ وعلى فرض جواز الخلط، هل يجوز فتح حساب خاص بها في أحد البنوك لغرض حفظها أو لبعض المصالح الأخرى؟

التبريزي: إذا كان المال المقبوض كله من سهم السادة فلا بأس بالخلط المذكور، و أما فتح حساب خاص في البنك لهذا المال، فإن كان بإذن من أصحاب الحقوق أو بالاستجازه من الحاكم الشرعي فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٥٥٣: للزكاة سهام مقررة في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه محمد ﷺ و أهل بيته الأطهار عليهم السلام. فمن الذي يُعين السهم اذا كان الشخص غافلاً عن تعيين السهام، و عنده مجرد علم اجمالي أن الزكاة للفقير، فهل يتعين بهذه الكيفية؟ - واذا سلمه الى شخص يثق به و قال له: تصرف كيف تشاء، أو قال له: سلمه الى الفقراء، هل يجوز للوكيل أن يُعين السهام؟ - وإذا أوصل الزكاة الى وكيل الحاكم الشرعي مع تعيين صاحب الزكاة للسهم المعين، هل يجوز للوكيل أن يُغيّر ما عينه صاحب الزكاة مع المصلحة؟

التبريزي: لا يجب في الزكاة التقسيط على مصارفها، فإذا صرف الزكاة الى الفقراء أو في مصرف آخر يُجزى، و عليه فلا بأس لمن عليه الزكاة أن يدفع كل زكاته للفقراء بل اذا قال لوكيل الحاكم إصرفها في مصرف كذا لا يجوز للوكيل التعدي عنه، نعم اذا أوكل الصرف في مصارفها الى غيره فله أن يصرفها في بعض المصارف أو كلها، والله العالم.

مسائل متفرقة في الحج

سؤال ١٥٥٤ : جاء في مسألة - ١٤ - اذا توقف حجّه على ارتكاب محرّم كان الاجتناب عنه أهم من الحج، لم يجب الحج.

السؤال: (١) هل أن من مصاديق الأهمية ما لو توقف حجّه على ارتكاب التزوير و الغش في أوراق طلبات «الفيزا»، و ذلك بتقديم بعض الأسماء على البعض الآخر و نحوه، مباشرة أو تسبيحاً، كما هو الحاصل في بعض البلاد أحياناً؟

التبريزي : ليس هذا من مصاديق ما ذكر، والله العالم.

السؤال: (٢) ثم أنه ما هو المحرّم الذي يجوز ارتكابه، و يكون أداء الحج أهم منه؟

التبريزي : هو مثل الكذب على الظالم، ليرفع يده عن المنع من الذهاب الى الحج، فإن الحج أهم من ترك ذلك الكذب، والله العالم.

سؤال ١٥٥٥ : لو كان قادراً على المشي من دون مشقة، ولم يكن منافياً لشرفه، أو كان منافياً له، فحجّ ماشياً، هل يجزيه عن حجة الاسلام أو لا؟

التبريزي : إذا لم يكن له راحلة فحج بالنحو المزبور فلا يُجزي عن حجة الاسلام، والله العالم.

سؤال ١٥٥٦ : في الفرض «المتقدّم» ما هو الحكم لو اعتقد وجوب الحج عليه ولو مشياً، هل يجزيه أو لا؟

التبريزي : في هذه الصورة أيضاً لا يجزي عن حجة الاسلام، والله العالم.

سؤال ١٥٥٧: إذا كان المدين مُعسراً واستلزم الضرر أو الحرج في بيع الدين بما يفي بمصارف الحج، لم يجب عليه الحج، فهل و الحال هذه يجوز للدائن ابراء ذمة المدين احساناً أو لا؟

التبريزي: يجوز في الفرض، والله العالم.

سؤال ١٥٥٨: ورد في مسألة - ٣٠ - إذا كان ثوب طوافه أو ثمن هديه مغصوباً لم يُجزه الحج. السؤال: قال السيّد الخوئي (ره) في بحثه العلمي حول ثمن الهدى: و أما اذا اشتراه بالذمة - كما هو الغالب في المعاملات و أدى الثمن من المغصوب وفاءً للمعاملة ففي مثله تصح المعاملة و يكون الهدى داخلاً في ملكه، غاية الأمر يضمن المال لصاحبه، هل أن المذكور اعلاه موافق للفتوى الشرعية عند السيّد الخوئي (ره) و مطابق لنظركم الشريف أيضاً؟

التبريزي: نعم هو مطابق لفتوى السيّد الخوئي (ره) و لفتوانا، والله العالم.
سؤال ١٥٥٩: وبناء على المطابقة، هل الحكم كذلك لو اشترى ثوبي الطواف بالذمة؟

التبريزي: الحكم في ثوبي الطواف، هو الحكم في الهدى، والله العالم.

سؤال ١٥٦٠: لو أعطي الهاشمي من سهم السادة، هل يجوز له صرفه في نفقات الحج، و يجزيه عن حجة الاسلام؟

التبريزي: إذا كان حين الأخذ فقيراً، فأخذ بمقدار مؤونة السنة، ثم وصل اليه مال آخر - بالهدية و نحوها - يفي المجموع منهما بنفقاته و مؤونة الحج، فلا يبعد وجوب الحج عليه عندئذ، والله العالم.

سؤال ١٥٦١: إذا حج المخالف على الطريقة الشيعية، بارشاد شيعي له، وكان

المخالف يعتقد عدم الفرق بين الفريقين في فروع الحج، فهل يُجزّيه عن حجة الاسلام حينئذ لو استبصر؟

التبريزي : يجزىء في الفرض، والله العالم.

سؤال ١٥٦٢: من مات وعليه حجة الاسلام لم يجز لورثته التصرف في تركته لو كان مصرف الحج مستغرقاً لها، أو غير مستغرق على الأحوط - قبل استيجار الحج - وكذلك لو كان عليه خمس أو زكاة تعلقاً بعين المال، فهل لو تصرف الورثة في أموال الميت ببيع ونحوه - قبل الاستيجار أو قبل اداء الخمس أو الزكاة - تصح المعاملة، ويكون الخمس والزكاة و مصارف الحج في ذمة الورثة، أو لا تصح المعاملة من رأس؟

التبريزي : إذا ضمن الورثة دين الميت (و منه الحج والخمس والزكاة التي في ذمة الميت) فلا بأس بالمعاملة المذكورة، والأصح عدم جوازها، والله العالم.

سؤال ١٥٦٣ : عند انقلاب الحج إلى عمرة في حالات عدم الوقوف في المشعر مثلاً، وقد رجع الحاج إلى بلده، ولكنه لم يقصد العمرة، و الاحلال بواسطتها، فماذا حكمه الآن؟

التبريزي : إذا أتى بأفعال العمرة فلا شيء عليه، والله العالم.

سؤال ١٥٦٤: مس الرجل المحرم زوجته أو النظر لها بشهوة غير جائز، وهل العكس كذلك؟

التبريزي : يحرم على الزوجة مس زوجها أو تقبيله أو غير ذلك، مما يحرم على الزوج، ولكن في ثبوت الكفارة تأمل، والله العالم.

سؤال ١٥٦٥: هناك سيارات يوجد فيها فتحات، وهذه قد تكون كبيرة وقد

تكون صغيرة، فهل يُعدّ الركوب في هذه السيارات تظليلاً أم لا؟
التبريزي : إذا كانت الفتحات صغيرة بحيث يستظل الجالس الى جانبها
فالركوب فيها محل إشكال، و أما إذا كانت كبيرة، و فتحها عند ركوب
السيارة مُحرمًا فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٥٦٦ : من دخل مكة بعمره مفردة فهل احرامه لحج التمتع يجب أن
يكون من الميقات، أو يجوز الاحرام من أدنى الحل؟

التبريزي : يرجع الى الميقات، و يحرم منه لعمره التمتع، والله العالم.
سؤال ١٥٦٧ : تجب العمرة في العمر مرة واحدة بشرطها، هل الاتيان بعمره
مفردة في شهر شعبان مثلاً أو في غير الأشهر الحرم تكون مجزية و مبرئة
للذمة عن عمرة رجب؟

التبريزي : لا يجب على من بعد عن مكة ممن وظيفته حج التمتع عند
الاستطاعة العمرة المفردة، و يجزي لمن وجبت عليه العمرة المفردة أن
يأتي بها في أي شهر شاء، والله العالم.

سؤال ١٥٦٨ : إذا أطلق لفظ الحرم الا ينصرف الى حرم مكة، و عليه اليس
حرم مكة هو خصوص مكة القديمة التي كانت على عهد رسول الله ﷺ
دون المحلات المستحدثة بها؟

التبريزي : ليس المراد من الحرم بيوت مكة، بل هو مقابل الحل، و مثل
الجعرانة و نحوها خارج عن الحرم، وان كان داخلاً في المحلات
المستحدثة، والله العالم.

سؤال ١٥٦٩ : لا تجب الاستدامة في لباس الاحرام، فلا بأس بالقائه عن متنه
لضرورة أو غير ضرورة.

السؤال: ألا يعني هذا جواز إلقاء الرداء عن متنه في تمام أعمال الحج بعد تحقق الإحرام منه؟

التبريزي: نعم يعني عدم وجوب لبسه دائماً، ولو في حال العمل، والله العالم.

سؤال ١٥٧٠: جاء في مسألة - ٢٢١ إذا جامع الحاج زوجته بعد تجاوزه من منى إلى عرفات لزم استمرار الفصل بينهما من ذلك المحل إلى وقت النحر بمنى، والأحوط استمرار الفصل إلى الفراغ من تمام أعمال الحج. السؤال: هل أن الاحتياط المذكور وجوبي أم استحبابي؟

التبريزي: هو استحبابي، والله العالم.

سؤال ١٥٧١: لا يجوز للمحرم الإرتماس في الماء، السؤال: إن موضوع المنع رمس خصوص تمام الرأس في الماء دون البعض اليس كذلك؟
التبريزي: الممنوع رمس تمام الرأس، لكونه محرماً مُستقلاً، لا من جهة تغطية الرأس، والله العالم.

سؤال ١٥٧٢: لو شك في صحة ختانه وعدمها بعدما اختتن، هل يجزي عن حجة الإسلام لو حج؟

التبريزي: إذا خرج بعض رأس الحشفة بقطع الغلاف، يخرج الإنسان عن كونه أغلف، ولا بأس بطوافه، والله العالم.

سؤال ١٥٧٣: هل يجب على المكلف إحراز الختان، بغض النظر عن وجوب الحج عليه؟

التبريزي: يجب الختان في نفسه، مع غرض النظر عن وجوب الحج عليه، والله العالم.

سؤال ١٥٧٤: هل يجوز الوضوء من الماء الموجود في المسجد الحرام من قبل الدولة لأجل الشرب، وإذا فعل شخص ذلك فهل يؤثر على حجّه؟
التبريزي: لا يبطل وضوؤه بذلك، وإن كان ترك الوضوء بذلك الماء أحوط، توفيراً للماء للشرب، والله العالم.

سؤال ١٥٧٥: لو علم عدم الجواز، ولكنه توضأ، فما حكم أعماله؟
التبريزي: قد ظهر حكمه، وأنه يجوز الوضوء منه، والله العالم.

سؤال ١٥٧٦: عمليّة تطهير الحرم من النجاسات لا تكون على الموازين الشرعيّة التي نعرفها، فما حكم الرطوبة التي تصيب البدن أو اللباس؟
التبريزي: هو محكوم بالطهارة إذا لم تعلم نجاسته، والله العالم.



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامي

مسائل في الطواف والسعي

سؤال ١٥٧٧ : يجوز للطائف أن يخرج من المطاف لعيادة مريض أو لقضاء حاجة لنفسه أو لأحد اخوانه المؤمنين، السؤال : هل يجوز الخروج من المطاف اختياراً في غير الموارد المذكورة في المسألة، بأن يقطعه اختياراً ثم يعيده؟

التبريزي : لا يبعد الجواز، ولكن الاحتياط في تركه، والله العالم.

سؤال ١٥٧٨ : اذا شك بين السادس والسابع (أشواط الطواف) وبنى على السادس جهلاً منه بالحكم، و أتم طوافه لزمه الاستيناف - مسألة ٣١٨ - فهل الجهل المذكور يعم ما لو كان عن تقصير أيضاً؟

التبريزي : الجهل المذكور أعم من التقصيري والقصوري، والله العالم.

سؤال ١٥٧٩ : اذا نسي الطواف حتى رجع الى بلده و واقع أهله، لزمه بعث هدي الى منى إن كان المنسي طواف الحج، و الى مكة إن كان المنسي طواف العمرة.. المسألة - ٣٢٣.

السؤال ١- هل أن بعث الهدى يكون من بلده و بالمباشرة، أو تكفي الاستنابة في ذلك؟

التبريزي : تكفي الاستنابة، والله العالم.

السؤال ٢- هل يكفي في تحقق بعث الهدى الى منى أو مكة الاستنابة في ذلك قبل حدود مكة و منى؟

التبريزي : تكفي بل تلزم لتحقيق البعث، والله العالم.

سؤال ١٥٨٠: السعي من أركان الحج، فلو تركه عمداً عالماً بالحكم أو جاهلاً به أو بالموضوع... الخ (المناسك أحكام السعي) السؤال: هل الجاهل بالحكم في خصوص ما لو كان عن تقصير أو الأعم منه و من القصور؟

التبريزي: حكم الغافل الجاهل عن قصور هو حكم الناسي، والله العالم.

سؤال ١٥٨١: الناسي للسعي يأتي به حيث ما ذكره، ومع عدم التمكن يلزمه الاستنابة، فإن لم يمكنه الاستنابة في عامه هل يجب عليه ذلك من قابل؟ التبريزي: إذا لم يتمكن من الاستنابة في السعي في أشهر الحج في عامه يستنيب مع عدم التمكن من المباشرة في العام القابل، والله العالم.

سؤال ١٥٨٢: ما حكمه لو لم يستنيب عمداً من قابل - بناء على وجوب الاستنابة - هل يبطل حجّه؟

التبريزي: لا يبطل، ولكن يستنيب في العام القابل (أي الثالث) والله العالم.
سؤال ١٥٨٣: يجب تأخير الطواف عن الحلق أو التقصير في حج التمتع، مسألة - ٤١٠ -

السؤال: ظاهر العبارة أن الحكم لا يشمل حج الافراد و القران اليس كذلك؟

التبريزي: نعم الحكم المذكور لا يشمل الافراد و القران، و قد صرحنا به في ما يفترق فيه حج التمتع عن الافراد ذيل مسألة - ١٥٨ - والله العالم.

سؤال ١٥٨٤: إن طواف النساء واجب مُستقل خارج عن نُسك الحج، فهل يجوز تأخيرها عن شهر ذي الحجة، و اتيانه في شهر محرّم الحرام مثلاً اختياراً؟

التبريزي: لا بأس بذلك، والله العالم.

سؤال ١٥٨٥: إن المحرّم على من لم يطف طواف النساء عمداً أو جهلاً أو نسياناً خصوص الجماع لا سائر الاستمتاع، وكذا الحال في المرأة التي لم تطفه، اليس كذلك؟

التبريزي: نعم المحرّم على الشخص المزبور خصوص الجماع، والله العالم.

سؤال ١٥٨٦: بناء على شرعية عبادات الصبي المميّز خصوصاً في الحج، هل تحرم النساء عليه إذا لم يطف طواف النساء، أو أنّ هذا الحكم من مختصات البالغين؟

التبريزي: نعم تحرم عليه النساء، إذا لم يطف طواف النساء، والله العالم.

سؤال ١٥٨٧: شخص أدّى فريضة الحج، وبعد رجوعه بفترة علم بنسيان طواف العمرة والحج و طواف النساء، وكان يستطيع الذهاب للعمرة وقضاء ما في ذمته من جهة المال ولكن هناك عائق آخر يوجب المشقة، وهو أن الشخص مبتلى بالوسوسة وهو يخشى أن يذهب لقضاء ما في ذمته ويستحوذ عليه الشك، فاستتاب من يقضي عنه، فهل يُجزى أم لا؟

التبريزي: نعم يُجزى في الفرض، والله العالم.

سؤال ١٥٨٨: ما هو حكم من علم ببطلان طوافه أو سعيه لعمرة التمتع بعد زوال اليوم التاسع وهو في عرفة؟

التبريزي: في مفروض السؤال: بطلت عمرته و عليه إعادة الحج من قابل، ولكن الأحوط أن يعدل الى حج الافراد، ويتمّه بقصد الأعم من الحج والعمرة المفردة، والله العالم.

سؤال ١٥٨٩: لو نسي شوطاً أو أكثر، أو أنه سعى خمساً فقط لعدم علمه

بالحكم و بعد ساعات انتبه الى عمله، فهل يجب عليه اعادة السعي أم قضاء الناقص؟

التبريزي : يجب عليه أن يُتِمَّ الباقي، والله العالم.

سؤال ١٥٩٠ : ربّما يُسيىء بعض الطائفين الأدب أثناء الطواف بالنظر الى وجه امرأة أجنبيّة أو الإحتكاك المتعمّد بها، أو هي تفعل ذلك، فما هو حكم الطواف؟

التبريزي : إذا قصد الطواف للاحتكاك بالمرأة من الأول، أو حصل ذلك في الأثناء، وكذا قصد الطواف للنظر فالطواف لفقد قصد التقرب محكوم بالبطلان، و أما اذا قصد الطواف لامثال امرالله سبحانه و بقي على هذا القصد و في اثناؤه قصد الاحتكاك أو النظر فيذهب ذلك ثواب طوافه (انما يتقبل الله من المتقين)

سؤال ١٥٩١ : هل يلزم النائب في الحج أن يأتي بطواف النساء و صلاته عن نفسه، أم أن ما يأتي به عن المنوب عنه يقع عنه؟

التبريزي : لو أتى النائب بطواف النساء عن المنوب عنه كفى، و الأحوط أن يأتي به بقصد ما هو الوظيفة، والله العالم.

مسائل في الوقوفين و المبيت

سؤال ١٥٩٢: بعض الحجاج عند مسيرهم الى المشعر الحرام لم يتمكنوا من ادراك الموقف الاختياري، فسار بهم سائق السيارة حتى مرّ بهم في المشعر بعد طلوع الشمس، و مع ذلك فبعضهم كان نائماً لم يلتفت الى دخوله المشعر ليقصد الوقوف الاضطراري، وبعضهم كان مستيقظاً ولكن لا يدري أنه قد دخل المشعر ليقصد الوقوف الاضطراري، وبعضهم يجهل الحكم، ولكن لا يدري أنه يجب شرعاً قصد الوقوف الاضطراري، فما هو الحكم في الحالات المذكورة؟

التبريزي : أما من كان نائماً في تمام زمان المرور، فالظاهر أنه لم يدرك الوقوف الاضطراري بالمشعر أيضاً، فيجب عليه اعادة الحج من قابل، و أما من كان مستيقظاً، ولكن لا يدري أنه قد دخل المشعر فلو كان من قصده الوقوف بالمشعر اذا مرّ به فلا يبعد الاجزاء، و أما الجاهل الذي لا يدري أنه يجب عليه قصد الوقوف، فالأحوط لو لم يكن أظهر بطلان حجه، فعليه اعادة من قابل، والله العالم.

سؤال ١٥٩٣: ما هو حكم من وقف في عرفة دون أن ينوي الاحرام للحج، ولكنه لبس ثوبي الإحرام ولبّى مع الحجيج؟

التبريزي : إذا لبّى في مكّة مع الحجيج فهو محرم، والله العالم.

سؤال ١٥٩٤: هل الوقوف على جبل الرحمة موقف؟

التبريزي : لا يجوز ذلك، إلا مع الازدحام، والله العالم.

سؤال ١٥٩٥ : ماذا يقصد السيد الخوئي (قدس سره) في تقارير بحثه في الحج - ج ٥ ص ١٨٤ - من تقييد الأفاضة بكونها قبل الفجر؟
التبريزي : التقييد المذكور في العبارة لأجل أن الأفاضة قبل الفجر مع الجهل بالحكم حجّه صحيح و عليه دم شاة، و أما إذا كان بعد الفجر فلا شيء عليه من دم شاة و غيره، لأنه أدرك الوقوف الاختياري، والتفصيل بين الشاة و عدمها مستفاد من النص، والله العالم.

سؤال ١٥٩٦ : بعد تعسّر معرفة حدود «منى» و «المزدلفة» بالعلامات القديمة، فهل النصب الموضوع من قبل الحكومة في تحديدهما معتبرة شرعاً؟ مع أن بعضها يُفيد الإطمئنان، و بعضها يُفيد الشك؟
التبريزي : لا اعتبار بها، و اذا كان الناس الذين يعيشون في أطرافها يقولون أنها من الحدود فيقبل قولهم، ما لم يُعلم الخلاف، والله العالم.
سؤال ١٥٩٧ : يشترط لمن يريد المبيت في «منى» النصف الاول من الليل أن يكون فيها أول الليل، فما هو المراد من «أول الليل»؟ هل هو سقوط القرص أم ذهاب الحمرة المشرقية أم سيطرة الظلام و حلوله؟
التبريزي : الأحوط وجوباً رعاية سقوط القرص، والله العالم.

سؤال ١٥٩٨ : ما حكم من ترك مكة متوجّهاً الى «منى» بحيث يصلها قبل سقوط القرص في الحالة الاعتيادية، لكن بسبب ازدحام السير تأخر وصوله اليها الى ما بعد ذهاب الحمرة المشرقية، و قبل حلول الظلام؟
التبريزي : اذا وصل الى عقبة المدنيين، و كان وجوده في مكة لأجل العبادة، فلا بأس، و إلا عليه أن يبيت النصف الثاني من الليل، والله العالم.

مسائل في الرمي والحلق والتقصير

سؤال ١٥٩٩ : هل يجوز الرمي بغير اليد، كالفم والرجل، والمقلع؟

التبريزي : لا يجوز، والله العالم.

سؤال ١٦٠٠ : ما هو حكم الشك بين الأقل والأكثر في الرمي، وما هي وظيفة من شك في أنه أكمل السبع أم لا؟

التبريزي : يبني على الأقل فيما إذا شك بين الأقل والأكثر، وفي الفرض الثاني لا يعتني بالشك، مع دخوله في العمل المترتب على الرمي شرعاً، والأ يأتى بالمشكوك، والله العالم.

سؤال ١٦٠١ : هل يجوز في الحصيات للرمي أن تكون كبيرة الحجم؟
التبريزي : لا بد أن تكون بحيث يصدق عليها الحصى، وأما غير الحصى فلا يجوز الرمي بها، وكذلك المشكوك على الأحوط، والله العالم.

سؤال ١٦٠٢ : لو أصابت بعض حصياته الجمرة، وأخطأت الباقيات، ولم يحصل على ما يرمي به مباشرة فهل الفاصل الزمني بالساعات تضر في المتابعة؟

التبريزي : في مفروض السؤال: لا يضر الفاصل الزمني، ولكن الاحوط رعاية الموالة، والله العالم.

سؤال ١٦٠٣ : لو رمى إحدى الجمرات ظناً منه أنها جمرة العقبة، ولم يلتفت إلا في اليوم الحادي عشر فما حكم رميها؟

التبريزي : عليه أن يرمي في اليوم الحادي عشر، والله العالم.

سؤال ١٦٠٤: من أراد الحلق و علم أن الحلاق يجرّح رأسه، فعليه أن يقصّر أولاً ثم يحلق. المسألة - ٤٠٥- السؤال: ما حكم من تعيّن عليه الحلق؟
التبريزي: ليس له أن يقصّر قبل الحلق، بل عليه الحلق، والله العالم.
سؤال ١٦٠٥: من وجب عليه اختيار الحلق، لو قصّر قبل الحلق عليه كفارة إزالة الشعر أم لا؟

التبريزي: نعم يجب عليه على الأحوط، والله العالم.
سؤال ١٦٠٦: لو قدّم الحلق على ذبح الهدي، فهل يجب عليه اعادته بعد الذبح؟

التبريزي: إذا كان ذلك مع النسيان فلا بأس به، والله العالم.



مركز تحقيقات و پژوهش‌های علوم اسلامی

مسائل في الذبح والكفارة

سؤال ١٦٠٧ : نعلم بأن الفقهاء يفتون بجواز الذبح للهدي خارج منى (في وادي محسر) مع عدم التمكن منه في منى، وأن الحاج لا يمكنه تقسيم الهدي كما هو مطلوب منه، ونعلم أيضاً بكثرة الفقراء في البلاد الإسلامية، ولعل الشارع المقدس عندما حكم بتقسيم لحم الأضحية كان نظره هو مساعدة الفقراء والاستفادة من الأضحية وعدم سرفها، مع أنه في هذه الأيام يتلف القسم الكبير من الأضاحي، وعليه فهل يجوز للحاج بعد رميه لجمرة العقبة في يوم العيد أن يوكل شخصاً في وطنه، أو في أي مكان يتواجد فيه الفقراء المؤمنين أن يشتري الهدي ويذبحه في يوم العيد و يوزعه على الفقراء في ذلك المكان؟

التبريزي : لا بد في الهدي من ذبحه في منى، ولو مع التأخير إلى آخر أيام التشريق، بل إلى آخر ذي الحجة، ومع عدم التمكن أو الحرج في التأخير فيذبح في أقرب مكان إلى منى، والعالم بالحكم أن ترك الذبح على النحو المذكور عن عمد فحجّه باطل، وإن ذبح في بلده بالتوكيل، والله العالم.

سؤال ١٦٠٨ : هل يُجزى في مطلق كفارة الشاة التكفير ببذنة بدلها؟

التبريزي : الهدي شامل للشاة والبذنة، وفي الكفارة مع ذكر الخصوصية يلزم خصوص الشاة، والله العالم.

سؤال ١٦٠٩ : لو وجد أحد هدياً ضالاً عرّفه إلى اليوم الثاني عشر، فإن لم

يوجد صاحبه ذبحه في عصر اليوم الثاني عشر عن صاحبه - المسألة ٣٩١ -

السؤال: هل يُجزى عن صاحبه حينئذ لو لم يكن قد ذبح؟

التبريزي: لو ذبحه من وجده عن صاحبه فهو مجزى عنه، والله العالم.

سؤال ١٦١٠: صوم سبعة أيام تتمم للعشرة بدل الهدى إذا رجع إلى بلده، هل يجب فيها الفورية بعد الرجوع، أو يجوز التأخير ما لم يصل إلى حدّ النهاون والتسامح عرفاً؟

التبريزي: الأحوط لو لم يكن أقوى لزوم الاتيان بصوم سبعة أيام إذا رجع إلى بلده فوراً، والله العالم.

سؤال ١٦١١: المكلف الذي وجب عليه صوم ثلاثة أيام في الحج، إذا لم يتمكن من الصوم في اليوم السابع صام الثامن والتاسع، ويوماً آخر بعد رجوعه من منى - المسألة ٣٩٤ - السؤال: هل يجوز له تأخير صيام اليوم الآخر إلى الآخر من ذي الحجة الحرام؟
التبريزي: لا يجوز له التأخير، والله العالم.

سؤال ١٦١٢: إذا لم يتمكن من الهدى باستقلاله، و تمكن من الشركة فيه مع الغير فالأحوط الجمع - مسأله ٣٩٦ - السؤال: هل يُشترط في الشريك كونه ممن غلّت يده عن الاضحية أيضاً؟

التبريزي: نعم يشترط في الشريك أيضاً أن لا يتمكن من الهدى باستقلاله، والله العالم.

سؤال ١٦١٣: ان لفظ المسكين في كفارات الاطعام يشمل الفقير أيضاً، أليس كذلك؟

التبريزي: نعم يشمل الفقير أيضاً، والله العالم.

سؤال ١٦١٤: إذا تبرّع شخص عن غيره بالذبيحة، وقال أنا سوف اشترى خروفاً وأذبحه عنك، وقبل الثاني ذلك، فهل يكفي ذلك، أو لا بدّ من التملك للخروف بشكل صريح ومُسبّق، ثم الذبح عنه بعد ذلك؟
التبريزي: لا يُعتبر في الهدى أن يكون ملكاً للحاج، و يكفي الطلب من غيره للذبح عنه بـمال نفسه تبرّعاً، والله العالم.

سؤال ١٦١٥: إذا ذبح الحاج هديه في خارج منى، وتمكّن من ذبح آخر في داخلها فهل يجب عليه؟

التبريزي: لا يبعد الإجزاء إذا كان معذوراً، كما إذا اعتقد عدم التمكّن من الذبح في منى بعد ذلك، وكذا إذا كان مع الجهل، أو نسيان الحكم، والله العالم.



مركز تحقيقات تكميل ودراسات علوم اسلامی

مسائل في الصدّ والاحصار

سؤال ١٦١٦ : اذا حصل مانع غير الحصر أو الصد، كمن كسرت رجله، أو تعطلت سيارته، أو ضلّ الطريق، هل يجري عليه حكم المصدود و المحصور؟

التبريزي : اذا كان لم يدخل مكة، فالأحوط أن يتحلّل في مكانه بالذبح، و اذا دخل مكة فعليه أن يستنيب في الأعمال التي لا يتمكن فيها من المباشرة، والله العالم.

سؤال ١٦١٧ : دعاء «الشرط» المستحب قبل عقد احرام العمرة أو الحج، و الذي يقول فيه (... و خلّني حيث حبستني...) من قرأه هل تجري عليه احكام المصدود و المحصور، أم يتحلّل بمجرد الصد أو الحصر، و لا يحتاج الى الهدى؟

التبريزي : لا يتحلل بمجرد الصد أو الحصر، بل يحتاج الى الهدى، والله العالم.

مسائل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

سؤال ١٦١٨: إذا كان المنكر خطراً على حياة الناس، مثل ادمان المخدرات أو ترويجها، ولا يمكن تخفيف المنكر أو قلعه إلا بالاستعانة بالظالم، و قد يؤدي الى سجن الفاعل الى عدة سنوات فهل يجب؟

التبريزي: لا تجوز الاستعانة على الظلم، وإنما الاستعانة على غيره فلا بأس به، ما لم يُعَدَّ الشخص من أعوان الظلمة، والله العالم.

سؤال ١٦١٩: هل يجوز العمل مع النظام الظالم وقبض الأجرة، لا من أجل الأجرة، وإنما من أجل القضاء على الفواحش، كالزنا واللواط، و ادمان المخدرات و ترويجها وغيرها؟

التبريزي: لا بأس بالدخول في نظامهم ما لم يظلم الناس، بل ينفع المؤمنين والمجتمع الإسلامي لازالة الفواحش والمنكرات، والله العالم.

سؤال ١٦٢٠: هل يجوز اعطاء النظام الظالم معلومات عن المنحرفين، حتى يقوم النظام بالقضاء أو التخفيف من المنكرات، لأن المؤمنين لا يستطيعون ذلك؟

التبريزي: قد تقدّم حكمه ممّا تقدّم، والله العالم.

سؤال ١٦٢١: إذا كان المنكر بمكان لا يستطيع المؤمنون القضاء عليه أو حتى تخفيفه، و النظام الظالم يستطيع ذلك، هل يجب الاستعانة في مثل هذا المورد؟

التبريزي: نعم يجوز ذلك على ما تقدّم من الشرائط، والله العالم.

سؤال ١٦٢٢ : هل عمل الشرطي، أو شرطي المرور مصداق لقوله تعالى: «و لا تركزوا الى الذين ظلموا...» وكذلك الجمركي، و قد ورد في مضمون بعض الروايات: من قام في جوف الليل و دعا لا تُرد له دعوته و يستجاب له الا العريف و العشار أي الشرطي و الجمركي؟
التبريزي : الدخول في الوظائف الحكومية جائز، اذا كان العمل مشروعاً، و كان في دخوله فيها نفع للمؤمنين، والله العالم.

سؤال ١٦٢٣ : الى أي حد يُرخص للأمر بالمعروف و الناهي عن المنكر، لو توقّف أمره أو نهيه على ارتكاب محرّم، أو ترك واجب؟
التبريزي : في مفروض السؤال: لا تكليف عليه بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، والله العالم.



مركز تحقيقات و پژوهش في علوم اسلامی

مسائل في البيع

سؤال ١٦٢٤: ما هو رأي سماحتكم في صرف العملات الأجنبية كالدولار، والريال، و الدينار، خارج الجمهورية الاسلامية، و ادخالها الى ايران أو في السوق الحرّة، فيما لو كان يضر بالبنية الإقتصادية للدولة الاسلامية، أو كان مخالفاً لمقررات الدولة الاسلامية؟

التبريزي : لا يجوز ما كان مخالفاً للمقررات، و مضراً بالنظام العام، ولو اقتصادياً، والله العالم.

سؤال ١٦٢٥ : بعض العقارات تباع و تشتري، و يشترط البائع أن يدفع المشتري سنوياً عشرة كيلوات من الأرز أو من التمر (مثلاً) أو أكثر لآل فلان أو للجهة الفلانية، و البائع قد اشترط عليه البائع السابق أيضاً، فهل هذا من قبيل الوقف المشاع، فيجوز فرزه و قسمته، أو أنه من قبيل الشرط جعله احد الملاك السابقين على المشتري؟

التبريزي : هذا من قبيل الشرط، فيجب على المشتري أن يعمل بمقتضى الشرط، و إذا باع العقار فيشترط على مشتريه أن يدفع أيضاً، والله العالم.

سؤال ١٦٢٦: اتفق اثنان على بيع و شراء بيت بمبلغ ثلاثة ملايين تومان مثلاً، و كتبوا ضمن العقد أن من فسخ العقد يدفع مليون تومان للطرف الآخر، فهل العقد صحيح بينهما، و هل يجوز أخذ المبلغ عند الفسخ؟

التبريزي : اذا كان اعطاء المبلغ شرطاً في خيار الفسخ لمن يريد الفسخ في أصل المعاملة أو في معاملة أخرى لازمة، فلا بأس بإعطاء المبلغ و أخذ

الآخر، و فسخ المعاملة بعد الأعطاء، و بغير هذه الصورة الشرط باطل،
والله العالم.

سؤال ١٦٢٧ : الكوپونات المُعدّة لشراء الدهن و السكر و غيرها من المواد
الضروريّة، هل يصح بيعها و شراؤها، سواء قبل الاعلان عن رقمها لشراء
المادة المعيّنة أو بعد الاعلان؟
التبريزي : لا بأس به، والله العالم.

سؤال ١٦٢٨ : هل تعتبر الصكوك المتداولة اليوم في أيدي الناس، والصادرة
عن البنك الحكومي أو الأهلي من الأوراق النقديّة، فيصح بيعها و شراؤها
بأقل أو أكثر مما كُتب عليها؟ فمثلاً: لو حرّر شخص صكاً بمبلغ عشرة
الآف تومان بأجل حال، وباعه لشخص آخر بمبلغ اثني عشر ألف تومان،
فهل هذه المعاملة صحيحة؟

التبريزي : إذا كان الصك مؤجلاً فلا بأس ببيعه حالاً، و أما العكس كما هو
ظاهر السؤال فلا يجوز حتى بالإضافة الى نفس الأوراق النقديّة،
والله العالم.

سؤال ١٦٢٩ : الأراضي الموقوفة المبني عليها دور للسكن، أو محلات للبيع،
كما هو المعمول به هنا (في الجمهوريّة الاسلاميّة) هل يجوز شراء و بيع
تلك الدور المشيّدة على تلك الأراضي، و السكنى فيها؟
التبريزي : نعم يجوز بيع البناء و شرائه، والله العالم.

سؤال ١٦٣٠ : هل يجوز بيع أو تأجير السجل التجاري الذي يحصل عليه
المواطن من الحكومة على من لا يملك السجل ؟ (السجل هو عبارة عن
رخصة من قبل الحكومة تجيز لمن يحصل عليه العمل في موارد كثيرة أو

التجارة في أنواع مختلفة من البضائع، و يتطلب الحصول عليه شيئاً من الصعوبة والتوسط لدى الحكومة، و يدفع في مقابله مبلغاً بسيطاً من المال بعد الحصول عليه؟

التبريزي : لا بأس بأخذ مال من الآخر، و وضع السجل في اختياره مطلقاً أو مؤقتاً، ولا يكون هذا بيعاً ولا إجازة، بل هو من معطي المال يكون هبة مشروطة، والله العالم.

سؤال ١٦٣١: شخص باع بضاعة الى شخص آخر نسيئة، وحل الأجل، وعند مطالبة البائع بالثمن من المشتري امتنع عن التسديد، مع تمكنه من ذلك لحصوله على نقود البضاعة، و قد يحصل أن يكون عاجزاً عن التسديد لعدم وجود المال عنده فما هو الحكم في كلتا الحالتين؟

التبريزي : في فرض امتناع المشتري عن أداء الثمن، أو عجزه عن تسديده، فالأظهر للبائع فسخ العقد، وأخذ المبيع، والله العالم.

سؤال ١٦٣٢: وفي فرض أن البضاعة لازالت موجودة لدى المشتري، ولكن ثمنها انخفض في السوق، فهل يحق للمشتري ارجاعها على البائع؟
التبريزي: لا حق للمشتري بارجاع البضاعة على البائع، وإنما يجب عليه تسديد الثمن، والله العالم.

سؤال ١٦٣٣: يحصل أن يشترط البائع على المشتري أن يسدد الثمن بعد شهر مثلاً، وإذا تخلف عن التسديد فعليه غرامة عن كل يوم (١٠) ألف تومان مثلاً، فلو فرضنا ان قيمة البضاعة (٥٠٠) ألف تومان تدفع رأس الشهر و تخلف المدين (المشتري) عن الدفع (١٠) أيام فعليه أن يدفع مبلغاً قدره (٦٠٠) ألف تومان، فهل هذه المعاملة جائزة أم لا؟

التبريزي : الشرط المذكور غير نافذ، و لا يصح شرعاً، ولكنه لا يضر
بصحة العقد، والله العالم.

سؤال ١٦٣٤: إذا ورث شخص نخلاً، ولم يشاهده، ولكن قدره أهل الخبرة
بمقدار معين من المال، فباعه بربح أو بدونه، فهل يُعدّ ذلك من بيع
المجهول و يكون باطلاً؟

التبريزي : إذا حصل الإطمئنان للبائع من قول أهل الخبرة بمقدار مالية
المبيع و شاهده المشتري فلا إشكال في بيعه من جهة الغرر، والله العالم.

سؤال ١٦٣٥: هل يكفي في صحة البيع علم أحد المتبايعين بوصف المبيع، و
ان جهل الآخر، إذا كانت القيمة هي القيمة السوقية المتعارفة؟

التبريزي : إذا علم المشتري بالأوصاف التي لها دخل في القيمة، وكان ممّا
يُباع بالمشاهدة، و علم البائع أنه يبيع بالقيمة السوقية فالظاهر صحّة
ذلك، والله العالم.



مركز تحقيقات كميّة علوم إسلاميّة

مسائل في اللهو و القمار

سؤال ١٦٣٦ : في بعض الدول الغربية يوجد لعبة تسمى (اللو تري) حيث تطبع شركة مساهمة قائمة تحتوي على - ٤٩ - رقماً، و تباع البطاقة بثمن زهيد، يختار المشترك باللعبة ستة أرقام من القائمة، فإذا طابقت الأرقام المختارة الأرقام المقصودة المضمرة يفوز المشترك بجائزة كبيرة، ربّما بلغت الملايين من الجنيهات، علماً بأن الشركة تقول ان بعض أرباح اللعبة يصرف في المشاريع الخيرية عندهم، فهل يجوز شراء البطاقة هذه بقصد احتمال الفوز بالجائزة، و يتعهّد في حالة الفوز أن يصرف مبالغ من المال في مشاريع اسلامية استنقاذاً من أيدي هؤلاء؟

التبريزي : لا يجوز بالقمار استنقاذ مال غير المحترم، و بما أن اللعب المزبور يدخل في القمار فلا يجوز للمسلم ارتكاب ذلك، و اذا ارتكب فيجوز تملك المال بقصد الاستنقاذ، إذا لم يعلم جريان يد المسلم عليه، والله العالم.

سؤال ١٦٣٧ : هل أن اللعب بالنرد في نفسه محرّم؟ فقد استحدثت العاب جديدة في هذا الزمان تلعب بالنرد، غير ما هو معروف سابقاً فهل يجوز أم لا؟

التبريزي : النرد من آلات القمار، و اللعب بها حرام، و ان لم يقامر بها، ما لم يُحرز إنسلاخه عن كونه آلة قمار، والله العالم.

سؤال ١٦٣٨ : إذا تمّ إدخال لعبة الشطرنج في جهاز الكمبيوتر و برمجته فيه،

فهل يجوز أن يلعب الشخص مع الجهاز الكمبيوتر؟ وهل يجوز
اللعب مع شخص آخر بتوسط الكمبيوتر، حيث أن اللعب يتم بواسطة
الأزرار لا بواسطة الأحجار؟
التبريزي : لا يبعد الجواز مع عدم الرهان، والله العالم.



مركز تحقيقات علوم إسلامي

مسائل في أحكام البنوك

سؤال ١٦٣٩ : يحق للإنسان في الغرب أن يفتح انواعاً من الحسابات المصرفية ذات الفوائد العالية، والمنخفضة على السواء، دون صعوبة في كليهما، فهل يحق له فتح الحساب بأنواع ذات فوائد عالية، على أن لا يطالب البنك إذا حُجبت عنه الفائدة؟ وهل هناك من حل يُجيز فتح الحساب، هذا علماً بأنه يسعى وراء النفع قلباً؟

التبريزي : إذا كانت المعاملة صورية، بحيث لا يقصد انشائها، بل كان الغرض استنقاذ المال ممن لا حرمة لماله، فلا بأس بذلك، والله العالم.

سؤال ١٦٤٠ : إذا كان البنك في بلد المسلمين، ولكن أصحابه كفرة، والمسلمون يودعون أموالهم في هذا البنك، فهل يبقى عليه حكم البنك الكافر؟

التبريزي : إذا كان البنك المزبور أهلياً لا يجري على المأخوذ منه حكم المال المجهول مالكة، و يجري على المأخوذ حكم الأخذ من الكافر، والله العالم.

سؤال ١٦٤١ : أحياناً يحدث للعميل عند ما يريد أن يسحب مبلغاً من المال بواسطة الماكينة (جهاز السحب الأتوماتيكي) خروج مبالغ أكثر مما يريد بطريق الخطأ، فما هو حكم هذه الزيادة من حيث الأخذ والتصرف، علماً بأن البنك قد يكون أجنبياً أو مشتركاً بين المسلمين والكفار؟

التبريزي : لا بأس بأخذ الزيادة إذا لم يكن عن احتيال، والله العالم.

سؤال ١٦٤٢: بناء على أن الحكومات في الدول الإسلامية كل ما بيدها لا تكون مالكة له، بل هو مجهول المالك وعليه يذهب البعض الى تقسيم الفائدة المأخوذة من البنوك التي للحكومات الى قسمين: قسم يتصدق به على الفقراء، والآخر يأذنون للشخص المودع في تلك البنوك في تملكه، فما هو الوجه في جواز دفع مجهول المالك لغير الفقير، وما هو الوجه الذي استند اليه السيّد الخوئي (قدس سره) في تقسيم الفائدة الى قسمين: قسم للفقراء وقسم للمودع لنقوده في تلك البنوك؟

التبريزي: القسم الذي يتصدق به هو من باب التصديق بمجهول المالك، والقسم الذي يدفع الى المودع يُعطى بعنوان الأجرة لاستنقاذ مجهول المالك، والله العالم.

سؤال ١٦٤٣: تقتطع الشركة أو الدائرة الحكومية من الموظف مبلغاً معيناً في كل شهر بحسب الاتفاق بين الموظف و الشركة، وباختيار الموظف من دون شرط الزيادة، فتأخذ الشركة أو الدائرة هذه المبالغ وتضعها في بنوك أهلية أو أجنبية أو حكومية من باب المراجعة بين الشركة واحد البنوك، فالشركة توزع الأرباح على موظفيها كل واحد بنسبة ما سلم من المال الى الشركة، فهل هذه المعاملة جائزة، وما حكم الربح، هل يكون من المجهول المالك أم يملكه الموظف؟ والحال أنه لا يعلم بأن الشركة تشترط الزيادة من البنوك، وما هو الحكم مع علمه بذلك؟

التبريزي: إذا علم أنها تشترط الزيادة في القرض، فيجب عليه سحب ماله منها، كما يحرم عليه أخذ الزيادة، وإلا فمع كون البنك أهلياً فلا بأس بأخذ الزيادة، وإن لم يكن كذلك فليعامل مع المأخوذ معاملة مجهول

المالك، هذا إذا كانت الشركة التي هو موظف فيها أهلية، و إن كانت غير أهلية فالمأخوذ بحكم مجهول المالك مطلقاً، والله العالم.

سؤال ١٦٤٤ : هناك بعض الدروس في الحسابات المالية، و تدقيقها، و من جملة التدريس يتطرق المدرّس الى بعض المسائل المتعلقة بالقرض الربوي والمحاسبة عليها، فهل هذا التدريس يكون محرماً، و لا يجوز أخذ الأجرة عليه؟

التبريزي : المحرّم هو أخذ الربا و اعطائه و كتابته، و أما التعليم أو التعلّم فليس محرماً، نعم إذا كان لقصد العمل يُعدّ من أقسام التجري، والله العالم.

سؤال ١٦٤٥ : موظف يشتغل في شركة، و بعض اعضائها له سمتان، سمة أهلية، و سمة رسمية، و دفع هذا الثاني الى الأول بعض الأموال لاتمام مشاريع الشركة، و شك الموظف في أن ما دفعه العضو هل هو من حيث سمته الرسمية حتى يكون مجهول المالك، و تطبّق عليه احكامه، أو هو من الأموال الأهلية، فما هو الحكم بعد فرض فقدان القرائن؟

التبريزي : يحكم بأن المدفوع ملك الشخص بقاعدة اليد.

سؤال ١٦٤٦ : هل تأذون إذناً عاماً في الاقتراض من البنك و فوائده أم لا؟
التبريزي : لا بأس بأخذ المال من البنك بعنوان مجهول المالك، و المعاملة مع المأخوذ معاملة المجهول المالك، إذا كان البنك غير أهلي، سواء كان مختلطاً أو غير مختلط، والله العالم.

سؤال ١٦٤٧ : شخص تجمّع عنده أموال من صدقات و كفارات و ما شابه ذلك، فيفتح لذلك حساباً في البنك، و طبعي سوف تنعدم أعيان الأوراق

مع انحفاظ المالية، و بعد ذلك يأخذ بالسحب مُستعيناً في تعيينها بالنيّة، فهل يجوز ذلك، أو أن ذلك غير جائز باعتبار أنه اتلاف لأموال الناس، خصوصاً اذا عرفوا أنها تتحوّل الى مجهول المالك، و تدفع صدقة عن أصحابها؟

التبريزي : اذا رضي صاحب الأموال، أو توقف حفظها على جعلها في البنك، فلا اشكال فيه، ولكن يأخذ لمالكها من البنك، و يتصرّف بإذن الحاكم الشرعي، اذا كان المأخوذ مجهول المالك، و يصرفها في مواردّها، والله العالم.



مركز تحقیق و تکوین و پژوهش در علوم اسلامی

مسائل في الاجارة

سؤال ١٦٤٨: لو عَمِلَ المسلم أجيراً في مكان يُباع فيه الحلال والحرام، فما هو حكم الأجرة التي يقبضها من ثمن المبيع بقسميه؟

التبريزي: إذا كان المأخوذ من المال المختلط بالحلال والحرام، ولم يعلم مقداره ولا صاحبه فيخمس، ويكون الباقي حلالاً، والله العالم.

سؤال ١٦٤٩: لو أجر نفسه للصلاة عن ميت باجارة مطلقة، واقتصر في مقام الوفاء على الواجبات، مع أقل المستحبات، أو لم يأت بالإقامة لكل صلاة، فهل تبرأ ذمته من الإجارة؟

التبريزي: تبرأ ذمة الميت عن الصلاة في الفرض، ولكن على الأجير أن يُراجع المستأجر إذا علم أو احتمل أن ما أتى به من الصلوات أقل من المتعارف، والله العالم.

سؤال ١٦٥٠: إذا كان المكلف مطلوباً بصيام من السنين الماضية، فهل يجوز له أن يؤجر نفسه للصوم نيابة عن الغير، مع حاجته للمال؟

التبريزي: نعم يجوز ذلك، والله العالم.

سؤال ١٦٥١: إذا أجر المكلف نفسه لصلاة قصرية، ولم يعين المستأجر الجهر أو الإخفات فما هو الحكم؟

التبريزي: إذا لم يشترط المستأجر من الجهر أو الإخفات فالأجير مُخَيَّر بينهما، والله العالم.

مسائل في القرض و الضمان

سؤال ١٦٥٢: وصلت الى يد شخص أموال لإقراض الفقراء، مع فرض أننا نعرف من قصد الدافع اعراضه عن المال الذي دفعه، والمفروض أيضاً أن الشخص الدافع غير معلوم، و لا يُمكن التعرّف عليه ليُقال له: ان اقراض الفقراء لا يجتمع مع اعراضك عن المال، فماذا يفعل في مثل هذه الحالة الشخص الوسيط، الذي دفعت اليه الأموال لإقراضها الفقراء، و هل هناك طريقة شرعية للوصول الى غرض الدافع، و أيضاً ما هو حكم الخمس بالنسبة الى المال المذكور؟

التبريزي: شرط الإقراض للفقراء لا يجتمع مع الاعراض عن المال، و اذا علم الواسطة أن المالك جعل المال ملكاً للواسطة مع شرط اقراض الفقراء عليه، أو لم يجعله ملكاً له، ولكن تحيل أن الإعراض لا يُنافي شرط القرض، فللواسطة أن يقرض للفقراء، و اذا أخذ من المقترض يقرضه أيضاً و هكذا، و على الواسطة أن يُخمس المال المزبور قبل القرض بقصد الأعم عن نفسه و دافعه، اذا أحرز أن الدافع لم يُخمسه، والله العالم.

سؤال ١٦٥٣: من كان عليه دين حال، و صاحب الدين يطالبه، فهل له التوسعة على نفسه و عياله، أو شراء دار أو وسيلة نقل «كالسيارة» أو وسيلة اتصال «كالهاتف» أو اقامة مجالس العزاء و اطعام الطعام، أو تجميع رأس مال لكي يتجر به، و يسدّد دينه من أرباحه، أم يحرم عليه ذلك، و يجب عليه

أداء الدين؟

التبريزي : لا يجوز لمن عليه دين حال مطالب به التأخير في أدائه مع التمكن من الأداء، غير أنه إذا كان عنده مستثنيات الدين، فالتمكن من بيعها و أداء دينه من ثمنها لا يُحسب تمكناً، والله العالم.

سؤال ١٦٥٤ : إذا وقعت معاملة تجارية بين زيد و عمرو بحضور خالد و توثيقه لعمر و عند زيد، و الذي حصل بعد ذلك أن عمرو أهرب من زيد و لم يف له بشيء، و بعد مضي مدة من الزمن كان زيد يقول خلالها بين فترة و أخرى لخالد إنك بريء الذمة، و أنني أسقطت حقّي و ليس لي حق عليك، ثم أنه طالب خالداً بالمبلغ الذي دفعه الى عمرو بحجة أنه كان الضامن في المعاملة، و أنه يتحمل المسؤولية كاملة، فهل يحق له ذلك، و هل يجب على خالد شيء؟

التبريزي : إذا كان التوثيق لمجرد معرفة الشخص حيث أنه لم يكن يعرفه قبل المعاملة، فلا ضمان عليه، و إذا كان يعرفه و كان التوثيق للضمان فيكون ضامناً، و إذا أبرىء ذمته عن الضمان، فذمته بريئة، و لا ينفعه الندم بعد الإبراء، والله العالم.

مسائل في الوصية والهبة

سؤال ١٦٥٥: هل تجوز الوصية بالتبرع بأعضاء الجسم بعد الوفاة، لمريض مسلم يعاني من فشل في احد اعضائه الرئيسية، مما يُعرّضه للوفاة؟ وما حكم ذلك اذا كان المريض غير مسلم؟

التبريزي: لا تجوز الوصية في ذلك، والله العالم.

سؤال ١٦٥٦: لو أوصى المكلف بثلاث ماله في أعمال لنفسه، فهل هو من باب الوصية التملّكية بالمال، فيثبت نصفه بالشاهد الواحد أم لا؟
التبريزي: هو من باب الوصية العهدية، لا تثبت إلا بشهادة عدلين، والله العالم.

سؤال ١٦٥٧: لو أجاز الورثة وصية مورثهم في حياته، فهل لهم الرجوع بعد وفاته؟

التبريزي: ليس لهم الرجوع، والله العالم.

سؤال ١٦٥٨: إذا أوصى الوالد باخراج ثلثه في قضاء فوائته من الصلاة و الصيام، فهل يسقط تكليف الولد الأكبر بالقضاء، وماذا لو لم يوص بشيء مع العلم باشتغال ذمته؟

التبريزي: يسقط القضاء عن الولد الأكبر بعد العمل بالوصية، و اتيان فوائت الموصي، و يجب القضاء على الولد الأكبر مع العلم باشتغال ذمة الميت بالفوائت، و يسقط عنه بعمل الغير تبرعاً، أو بالإستيجار، والله العالم.

سؤال ١٦٥٩: إذا أراد الولد الأكبر قضاء ما في ذمة والده وجب عليه قضاءه بحسب تقليده، وكذا الأجير فيراعي قول مُقلّده، بينما يُراعي الوصي فراغ ذمة الميت بحسب تقليد الميت، هكذا ذكر البعض، فما هو الفرق في الموردین؟

التبريزي: منشأ انصراف ظاهر الوصيّة أن يراعي الوصي العمل على ما هو حجة عند الموصي بخلاف غير الوصيّة، مما هو تكليف للولي، أي للولد الأكبر، وكذا أجير الولد الأكبر، والله العالم.

سؤال ١٦٦٠: لو وهب شخص لآخر مبلغاً من المال، واشترط عليه أن يشتري به شيئاً معيناً، فهل ينفذ هذا الشرط، وهل يجوز أخذ هذا المال والتصرّف فيه كيفما شاء إذا لم يكن الشرط نافذاً؟

التبريزي: الشرط المزبور نافذ، ومع عدم عمل المتهب بالشرط يجوز للواهب فسخ هبته، ولو كانت الهبة للذي رحم، بأن يرجع الى العين الموهوبة مع بقاءها، والى بدلها من المثل أو القيمة مع تلفها، وشراء شيء آخر غير ما اشترطه الواهب يُحسب تلفاً للعين الموهوبة، والله العالم.

مسائل في النذر

سؤال ١٦٦١ : كتبنا لكم سابقاً أن المكلف لو نذر هكذا: لله عليّ نذر أن أفعل... فهل الصيغة المذكورة صحيحة؟ فأجبتم بالنفي، باعتبار أنه جعل النذر في ذمته دون الفعل المنذور و الحال أن من الواضحات لدى العرف أن ليس المقصود ذلك، وإنما يقصد من كلمة «نذر» أن تكون بدلاً لجملة «لله عليّ» مع افتراض أن المَجْعُول في الذمة هو الفعل المنذور، ولا يُحتمل ارادة غير ذلك؟

التبريزي : يجب أن يلتزم لله بفعل المنذور، لا نذر الفعل، و ظاهر الجملة المذكورة جعل النذر في ذمته، كما أجبنا به سابقاً، والله العالم.

سؤال ١٦٦٢ : نذر شخص أن ينهض لصلاة الصبح بعد توقيت الساعة الرّثانة، فإن لم يستيقظ فيدفع بموجب نذره هذا مائتا تومانا إلى الفقير مثلاً كل مرّة، فإذا استيقظ بعد رنين الساعة، ولكنه تكاسل أو تماهل، أو رجع إلى النوم لاعتقاده لسعة الوقت، واستطاعة أداء الصلاة في وقتها بعد حين، ولكن الصلاة فاتته، فما حكمه؟ هل يترتب في ذمته ما نذره أم لا؟

التبريزي : إذا كان النذر كما هو ظاهر الفرض، فعليه الكفارة و ان كان من قصده التكفير عند تفويته الصلاة في وقتها فمع علمه بأنها لا تفوته فلا كفارة عليه.

مسائل في الوقف

سؤال ١٦٦٣: هناك أرض يشهد أهل المنطقة بأنها كانت (هذه الأرض) سابقاً بستاناً، وكانت وقفاً على الزهراء (سلام الله عليها) و السادة الكرام، فاستولت عليها الدولة، و بنت عليها مدرسة و هناك بعض المدرسين المؤمنين يريد معرفة الحكم الشرعي لتواجدهم هناك بحكم عملهم، و كذلك ما هو حكم الوضوء و الصلاة فيها، مع العلم أنه لا يمكن لهم الانتقال الى مدرسة أخرى، و لا يعلمون كيفية الوقف؟

التبريزي : يستأذنون من المتولي - و مع عدمه من الحاكم الشرعي أو وكيله - و يعطونه شيئاً ازاء تصرفاتهم في المدرسة المزبورة ليصرفه في جهة الوقف مع معلوميتها، و في الجهة المحتملة مع عدم العلم بجهة الوقف، و بذلك يجوز لهم التصرف فيها، والله العالم.

سؤال ١٦٦٤: هل أن وقف المسجد وقف لفضائه من تخوم الأرض الى عنان السماء، و عليه فلا يجوز بناء مسكن فوق المسجد ليؤجر لحساب المسجد مثلاً؟

التبريزي : ليس كذلك، ولكن فضاؤه التابع له عرفاً من جهة الأسفل، و من جهة أعلاه كله وقف، و لا يجوز احداث ما يوجب هتك المسجد، أو ما ينافيه في ذلك الفضاء، و أما بناء مثل المكتبة فيجوز، و يجري احكام المسجد فيما جعل مسجداً منه، والله العالم.

سؤال ١٦٦٥ : هل يجوز وقف ما عدا الطابق العلوي مسجداً؟

التبريزي : يجوز الوقف كذلك، والله العالم.

سؤال ١٦٦٦: هناك مسجد ويوجد الى جانبه مقبرة، ويحصل أن يأتي بعض المؤمنين لزيارة المقبرة فيأخذون الماء من المسجد ليغسلون به قبور أرحامهم مثلاً، مع أننا لا نعلم بأن الماء موقوف على المسجد، أم سبيل لكل أحد، فهل يجوز ذلك؟

التبريزي : إذا كانت عادة المؤمنين جارية على ذلك، بحيث يعد سيرة عملية وكاشفة عن عموم الوقف، فلا بأس، والله العالم.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

مسائل في النكاح

سؤال ١٦٦٧ : كثر الكلام في الاونة الأخيرة على جواز النكاح المعاطاتي (الزواج المدني) فما هو رأيكم الشريف في ذلك؟ كما أرجو ذكر دليلكم على ذلك نفيًا أو اثباتًا ولو بشكل مختصر؟

التبريزي : النكاح المعاطاتي باطل، و يدل عليه مضافاً الى كونه منافياً للإرتكاز القطعي المتشرعي ما ورد في بعض الروايات الصحيحة من أن المتعة أن يقول الرجل كذا وكذا فإذا قالت نعم فهي زوجته، و يؤيده بل يدل عليه ما ورد في بعض الروايات المعتبرة من قوله عليه السلام : و بكلماتك احللت فرجها الظاهرة في الانشاء بالقول، والله العالم.

سؤال ١٦٦٨ : هل يمكن أن تعد نساء أهل الكتاب في بلدهم (بلد الكفر) من الإمام؟

التبريزي : في مفروض السؤال: لا تعد من الإمام، والله العالم.

سؤال ١٦٦٩ : إذا كان المهر المؤجل ثلاثين مثقالاً، ولم يتفق في وقتها على نوع الذهب، فهل يحق للزوج أن يشتري لها أي نوع من أنواع الذهب، وان كان أقلها قيمة مع صدق الذهب عليه عرفاً؟

التبريزي : لا بأس باعطاء أقل الأنواع قيمة، اذا كان في العرف العام ذهباً حقيقة، والله العالم.

سؤال ١٦٧٠ : رجل أزال بكارة زوجته باصبعه، ثم أراد تطليقها، فهل عليه تمام المهر عوضاً على زوال البكارة، أو ليس عليه إلا نصفه نظراً الى عدم

تحقق الدخول، واستقرار كل المهر موقوف عليه، أو أنه يفصل بين رضاها وعدم رضاها، فعلى الأول لا تستحق الا النصف، وعلى الثاني تستحق الكل نظراً لمكان اعتداء الزوج عليها؟

التبريزي : نعم عليه تمام المهر، والله العالم.

سؤال ١٦٧١: لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه، ولو في غير وقت الإستمتاع، هل هذا الحكم على اطلاقه حتى لو سبب الأمراض النفسية و البدنية، وقد يحصل لبعض المتعصبين أن يُبرّروا عملهم بأن هذا حق لهم فيتحول البيت الى سجن مؤبد للمرأة مع ما يؤدي الى حرج وغيره؟

التبريزي : لا يجوز لها أن تخرج من بيته بغير اذنه على الأحوال، إلا إذا كان عدم الخروج حرجياً عليها، فحينئذ يجوز لها الخروج الى أن يرتفع الحرج، والله العالم.

سؤال ١٦٧٢: امرأة تزوجت في عدتها متوهمّة أنه يحرم مع ارادة الدخول فقط، أي لا يحرم مجرد العقد، مع أنها تلفّظت بالعقد (حسب قولها) مدارة لمن ألحّ عليها بالعقد مسترة بالعقد السابق - لكونه متعة - والّا فهي تراه باطلاً، أي العقد الأخير، فهل هذه تحرم مؤبداً (على زوجها الثاني)؟
التبريزي : في مفروض السؤال: اذا كانت جاهلة بالحكم مع عدم الدخول، فلا تحرم عليه مؤبداً، خصوصاً اذا لم تقصد النكاح، كما هو ظاهر الفرض، والله العالم.

سؤال ١٦٧٣: امرأة زنت (والعياذ بالله) وهي ذات بعل، ثم طلقها زوجها، فتزوج بها الزاني متعة في أيام عدة طلاقها، ودخل بها، ثم قبل أن تعتد

ثانية لهذا الزواج المنقطع، تزوّج بها زوجها الأول زواجاً مؤقتاً مع الدخول، و الآن و بعد انقضاء مدة العقد فإنه أي زوجها الأول يريد أن يتزوجها (و لعلّه تزوّجها) بالزواج الدائم، فهل يجوز له ذلك، أو يحرم عليه مؤبداً باعتبار أنه تزوّج بها مؤقتاً مع الدخول في أيام عدة الزواج المؤقت (الذي هو زواج شبهة على الظاهر)؟ و هل هناك فرق بين عدة النكاح، و عدة الشبهة من هذه الناحية؟

التبريزي : تحرم على الاثنين مؤبداً، والله العالم.

سؤال ١٦٧٤ : هناك بعض المجانين يدركون بعض الأشياء دون بعض، أو بالأحرى نقول أن بعض تصرفاته موافقة للعقل دون بعض، و الذي يحصل لبعض أهل العلم أنه يؤتى له بمجنون أو مجنونة من هذه الحالات، فهل يصح تزويجهما إذا كانا يدركان قليلاً معنى الزواج و الغرض منه؟ و هل يكفي ولاية الأب أو الجد، أم لا بدّ من إجازة الحاكم الشرعي، أو وكيله المجاز في الأمور الحسبية؟ و مع عدم وجود الأب لمن الولاية؟ و هل يكفي أن يؤخذ منهما الوكالة بالتلقين فقط، بحيث يُردّدا ما يقوله العالم، مع عدم احراز العالم بأن المجنون فهم معنى الوكالة؟ و ما هو الحكم بالنسبة الى المجنونين إذا كانا لا يدركان شيئاً، و كيف يتم العقد لهما؟

التبريزي : المجنون من لم يكن له تعقل عند من يعرفه، أي يسلب عنه عنوان العاقل، و صدور بعض الاعمال الموافقة للعقل منه لا يُنافي الجنون، و لا يصح تزويجه، و لا توكيله فيه، فمع بلوغه كذلك ولايته للأب و ان علا، و مع عدمه فللموصي للأب مع نص الموصي على

التزويج، و اضطرار المجنون اليه، و الأحوط وجوباً في جميع هذه الموارد، و مع عدم اتصال الجنون بالصغر، أو عدم احراز فهمه للوكالة، أو عدم احراز جنونه، الاستيذان من الحاكم الشرعي، أو وكيله، و من شخص المشكوك كونه مجنوناً، و من وليه على تقدير جنونه جميعاً، والله العالم.

سؤال ١٦٧٥: رجل تزوج امرأة، وهي مصابة بمرض (الصرع) وهو لا يعلم بذلك، و بعد الدخول بها تبين له حالها، و هو الآن يريد طلاقها، فماذا يثبت من المهر، علماً بأن أباهما كان يعلم بمرضها ولكنه تلاعب بطريقة ما و دلس، و قال بأنها مُصابة بمرض بسيط، و الحال أنها اذا جاءتها الحالة ترمي كل شيء يكون في يدها حتى ولو كان طفلها، علماً أنها تأتيها الحالة يومياً أكثر من مرة؟

التبريزي: يكون على زوجها تمام المهر، حتى بناءً على تحقق التدليس من أبيها فإن الزوج قد رضي ببقاء نكاحها في مدة، ثم عزم على طلاقها، كما هو ظاهر الفرض، والله العالم.

سؤال ١٦٧٦: هل يشترط في تحليل المطلقة ثلاثاً (للزوج الأول) أن يكون الوطء من قبل الثاني و طء كاملاً و دخولاً تاماً، و لا يكفي مقدار الحشفة، و كذلك يشترط الانزال في فرجها أيضاً؟

التبريزي: يكفي مقدار الحشفة، ولكن يعتبر الإنزال على الأحوط، والله العالم.

سؤال ١٦٧٧: امرأة فقد زوجها، و لم تفحص عنه، أو تصبر مدة أربع سنوات، و لم تراجع الحاكم الشرعي جهلاً بالحكم و الموضوع، و

تزوجت برجل، و بعد مدة علمت بهذا الحكم، فما هو الحكم حينئذ،
علماً بأنها تقول: صار عندي يقين بأنه قد مات في الحرب؟
التبريزي: إذا كانت متيقنة بوفاة، وكان زوجها بعد مضي عدة الوفاة من
حين يقينها بالوفاة، فلا بأس بذلك، والا فيبطل العقد و تحرم على الزوج
الثاني مؤبداً، والله العالم.

سؤال ١٦٧٨: هل يجوز للمرأة التي يريد زوجها أن يطلقها أن تطالبه بمهر
المثل المتعارف في زماننا هذا، فيما اذا كان مهر المثل (المؤخر) الذي
اتفق عليه عند زواجهما صثيلاً جداً بالقياس الى مهر المثل في زماننا
هذا، نظراً لانخفاض قيمة العملة التي حُدد بها المهر في الزمن السابق؟
التبريزي: لا يجوز ذلك، والله العالم.

سؤال ١٦٧٩: لو اختار الزوج السكنى مع أخيه في بيت واحد وسيع نسبياً،
فهل يجوز للزوجة الامتناع عن قبول ذلك بحجة أنها لا ترغب بمخالطة
أخيه أو زوجته، أو يؤذيها ذلك، مع العلم أن الزوج قد أعلمها عندما
تقدم اليها أنه لا يملك بيتاً مستقلاً، بل يملك بيتاً مشتركاً بينه و بين هذا
الأخ و أخ ثالث؟

التبريزي: ليس للزوجة الامتناع عن ذلك، اذا لم تشترط على الزوج ضمن
عقد النكاح السكنى في بيت مستقل، وكان البيت المزبور يُحسب مسكناً
متعارفاً للأخوين ونحوهما، مع ملاحظة حال الزوجة، و في هذا الفرض
لا يجب على الزوج قبول اقتراح الزوجة باستئجار بيت مستقل من مالها،
والله العالم.

سؤال ١٦٨٠: زيد يريد أن يتزوج الثانية، ولكن ربما تصاب الأولى بإنتهار

عصبي، أو على الأقل يكون ايذاء لها، هل يجوز للزوج مع هذا الفرض التزويج من الثانية مع عدم وجود أي عذر للتزويج بل مجرد رغبة في ذلك؟

التبريزي : إذا لم يكن الغرض من التزويج بالثانية ايذاء الاولى، و تمكن من اداء حقوقها الواجبة عليه شرعاً، فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٦٨١ : المشهور أنه يكره تزويج الإمامية من المخالف، و لهذا فالعلماء في الخليج (حفظهم الله) يمتنعون من اجراء العقد بينهما فلعل ذلك يكون رادعاً للفتاة أو أهلها عن المضي في هذا الأمر، والذي يحصل في بعض الأحيان أنهما يُصرّان على التزويج من بعضهما البعض أو أن الولي يشترط أن يكون العقد عند احد علماء الامامية، ومع ذلك العالم يرفض و الولي يُصرّ على ذلك، وقد تحصل المعصية مع مواصلة الرفض فما هو برأيكم الحل المناسب؟

التبريزي : ما ذكره المشهور من علمائنا حكم لتزويج المؤمنة نفسها من المخالف بعنوانه الأولي، و أما بالنظر الى بعض العناوين خصوصاً ملاحظة أمر أولادها مستقبلاً، فاللازم أن لا تقدم على أمر يخرج معه أولادها عن ولاية أهل البيت (سلام الله عليهم) الى ولاية غيرهم فضلاً عما إذا كان خوف من لحوقها بنفسها بولاية غيرهم قبل أولادها، والله العالم.

سؤال ١٦٨٢ : هل يجوز للرجل أن يُشير شهوة زوجته باللعب في فرجها بآلة ليست من أعضائه، بل «عود أو غيره» و ما هو الحكم في الإمناء (امناءها)؟

التبريزي : لا بأس، وليس عليها إلا الغسل إذا أمنت، والله العالم.
سؤال ١٦٨٣ : هل يجوز للمكلف إثارة شهوته - مع عدم الانزال - وذلك من خلال التفكير بأجنبية (أو بأجنبي إذا كان هذا المكلف امرأة) أو لا يجوز ذلك؟

التبريزي : ما لم يُمن ليس بحرام، ولكن إذا قصد الامناء و أنزل فيحرم، و إذا لم ينزل يكون مُتَجَرِّباً، والله العالم.

سؤال ١٦٨٤ : يرد في كثير من العبارات كلمات الشهوة والريبة، والبعض يُفسّر الريبة بخوف الوقوع في الحرام، والسؤال: ما هو المراد منهما، هل المراد هو الحالة التي تحصل عند الانسان من الإستلذاذ و السرور الجنسي، و اشتياقه الى ذلك الأمر، سواء حصلت عنده حالة هيجان و انتصاب أم لم يحصل؟ أم هل المراد هو نفس انتصاب الذكر، أم هل المراد هو نفس الوقوع في الحرام عبر الإستمناء أو الزنا؟

التبريزي : الشهوة هي الإلتذاذ الجنسي، و أما النظر بريبة فهو الذي يحتمل بعد النظر الوقوع في الحرام معها، أو مع غيرها، والله العالم.

مسائل في النكاح المنقطع

سؤال ١٦٨٥: إذا عقد على المرأة عقداً منقطعاً لمدة سنة، ثم بعد الدخول بها بشهر تركها لمدة تزيد عن شهرين، ثم وهبها المدة الباقية، فهل عليها عدة، علماً بأنها لم تكن مقاربة، وإنما كان هناك اتصالات هاتفية فقط؟
التبريزي: لا بدّ من العدة بعد الإبراء، والله العالم.

سؤال ١٦٨٦: سبق و أن حكمتكم بعدم جواز التمتع بالكتابية من دون إذن (الزوجة) المسلمة، فلو طلقها فهل يجوز له أن يتمتع بالكتابية في عدة طلاق المسلمة أم لا؟

التبريزي: إذا كان الطلاق رجعيّاً، فلا يجوز حتى تنقضي العدة، وفي الطلاق البائن يجوز، ولا يتوقف على انقضاء العدة، والله العالم.

سؤال ١٦٨٧: كان السيد الخوئي (قدس سره) يرى اشتراك نساء أهل الكتاب مع الاماء في بعض الأحكام، كعدم جواز الزواج من نساء أهل الكتاب بأكثر من اثنتين، كما هو المعروف، هل يشمل هذا الحكم زواج المتعة؟
التبريزي: لا بأس بالمتعة بأكثر من اثنتين، والله العالم.

سؤال ١٦٨٨: إذا كان الشخص مُقلّداً لمن يُجوز العقد المنقطع على البكر بدون إذن الأب، و أما الفتاة (التي أراد أن يعقد عليها) غير مقلّدة لهذا المرجع، بل غير مقلّدة من الأساس فهل يجوز له العقد عليها في هذه الحالة؟

التبريزي: في مفروض السؤال: عقده صحيح إذا لم تكن تلك الفتاة مقلّدة

أصلاً، وكان تقليده تقليداً صحيحاً على طبق الموازين الشرعية، والأفلا يفيد ذلك التقليد شيئاً، والله العالم.

سؤال ١٦٨٩ : امرأة سافرت من مكان اقامتها الى بلد آخر، فعقدت مع رجل معين لمدة شهر واحد، وقبل انتهاء المدة إفترقا بسبب السفر، لكن دون أن يهبها المدة، إلا أن المرتكز كان في ذهن المرأة هو انتهاء المدة، فهل تحسب المدة من حين شروع السفر؟

التبريزي : تحسب عدتها، وانقضاء النكاح بعد انتهاء الشهر، وتعد بحيضتين مع فرض الدخول، والله العالم.

سؤال ١٦٩٠ : امرأة كانت في عدة المتمتع بها، وفي أيام الطمث من الحيضة الثانية عقدت عقداً مؤقتاً مع رجل معين لمدة شهر واحد، على أن يتزوجا بعد سنة (العقد مع الدخول) وذهبا الى المحكمة السنية لاجراء الأوراق الحكومية، لكن الزوجة ما كان قصدها عند الذهاب الى المحكمة اجراء العقد الدائم، فإذا افترضنا بأن العقد في المحكمة السنية كان على طبق الموازين الشرعية لمذهبنا، فهل تعتبر والحالة هذه ذات بعل أم لا؟

التبريزي : لا يعتبر في العاقد أن يكون شيعياً، مع تمام سائر الشرائط، وحيث أن الرجل الذي يريد أن يتزوج بها دائماً عقد عليها متعة أثناء العدة من الأول - لأن عدة المتمتع بها حيضتان كاملتان - وقد دخل بها فتحرم عليه مؤبداً، والله العالم.

مسائل في النظر و اللباس

سؤال ١٦٩١ : هل يجوز للمرأة أن ترتدي «بنطلونا» فضفاضاً، علماً بأنه يُفصل الجسم شيئاً ما، رغم ذلك، كما هو الحال عند الكثير من المؤمنات عندنا في لبنان؟

التبريزي : الأحوط وجوباً ترك ذلك، والله العالم.

سؤال ١٦٩٢ : في البلاد أو بعض المناطق منها التي يكثر فيها الكفار، هل يحرم على المار فيها النظر الى السافرات، و يجب عليه التحرز من النظر اليهن لاحتمال وجود مسلمات بينهن؟

التبريزي : إذا لم يكن النظر التذاذي فلا بأس به، والله العالم.

سؤال ١٦٩٣ : هل يجوز النظر الى صور الكتابيات العاريات أو شبه العاريات في التلفزيون، وشبهه لإشباع غريزة حب الإطلاع والاستئناس، مع عدم الاطمئنان بحصول اللذة الجنسية؟

التبريزي : يحرم النظر الإلتذاذي الى الكتابيات، و أما النظر الى التلفزيون وغيره فإن كانت المرأة معروفة عند الناظر، فالنظر الى التلفزيون كالنظر الى جسمها خارجاً، و أمّا إذا لم تكن معروفة عنده، فلا بأس به، و ان كان الأحوط تركه مطلقاً، والله العالم.

سؤال ١٦٩٤ : و هل يجوز النظر الى الكتابيات في الشوارع لغرض المتقّدم، أو لغرض اثاره الزوج على زوجته؟

التبريزي : ذكرنا أن النظر الإلتذاذي محرّم، و ان كان لغرض مباح،

والله العالم.

سؤال ١٦٩٥ : هل يجوز للرجل مصافحة المرأة الأجنبية التي بلغت حد أرذل العمر؟

التبريزي : لا يجوز ذلك إلا مع الكف المانع من لمس اليد، والله العالم.

سؤال ١٦٩٦ : هل يجب على المرأة التي تشملها آية (...والقواعد من النساء) أن تستر شعرها أو رأسها؟

التبريزي : لا يجب إلا إذا شكّت أنها وصلت إلى الحد أم لا، فإنه يجب عليها الستر على الأحوط وجوباً، والله العالم.

سؤال ١٦٩٧ : هل تعمّد النظرة الأولى إلى وجه المرأة أو كفيها بدون شهوة وريبة جائزة أم لا؟

التبريزي : إذا فرض عدم الإلتئاذ فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٦٩٨ : في بعض الدول يصادف القادم كل الجالسين، حتى النساء دون تلبّذ، ولو امتنع عن مصافحة النساء الجالسات أثار سلوكه الاستغراب، وغالباً ما يُعدّ إساءة للمرأة، واحتقاراً لها، مما ينعكس سلباً على نظرهم اليه، فهل يجوز مصافحتهن؟

التبريزي : لا يجوز ذلك، وهو وزر على المسلمين، فإن عدم مصافحة الأجنبية من شعائر الدين، ويجب الحفاظ عليها مهما أمكن، والله العالم.

سؤال ١٦٩٩ : لو وضعت المرأة على وجهها مستحضرات التجميل المتعارفة في هذا العصر، فهل يجوز لها أن تظهر وهي على تلك الحالة أمام الأجانب؟

التبريزي : لا يجوز للمرأة التزيّن أمام الأجانب، وعليها ستر زينتها، إلا في

مثل الكحل و الخاتم، والله العالم.

سؤال ١٧٠٠ : و لو وضعت عطرأ طيبأ، فما هو حكمها كما في الفرض السابق؟

التبريزي : وضع العطور الموجبة لجلب النظر للخروج عن البيت، أو الدخول في مجلس فيه الأجنبي غير جائز، واما اذا استعملتها في بيتها، فلا بأس بالخروج مع بقاء رائحتها، والله العالم.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

مسائل في الطلاق و أحكام الأولاد

سؤال ١٧٠١ : امرأة مؤمنة تزوجها رجل مخالف، و تولّى اجراء العقد احد قضاة العامة، ثم ترك الرجل زوجته و غادر الى بلاد اخرى، و مضى ثلاث سنوات فلم يرجع و لم يرسل نفقة فرفعت أمرها الى قاض من ابناء العامة طالبة الطلاق، فطلقها ذلك القاضي من زوجها المخالف المنقطع عنها، فهل هذا الطلاق صحيح أم لا؟

التبريزي : إذا كان طلاق القاضي صحيحاً في مذهبه مع غياب الزوج، فالطلاق صحيح، والله العالم.

سؤال ١٧٠٢ : لو طَلَّقت الزوجة الكتابية مرتين، فهل تحتاج الى المحلل لو أرادت الرجوع الى الزوج الأول؟

التبريزي : لو طَلَّق الكتابية مرتان فتحتاج الى المحلل إذا طَلَّقها الزوج المسلم، و أما اذا طلقها الكافر فيعمل على طبق مذهبه، والله العالم.

سؤال ١٧٠٣ : هل يجوز للمطلقة الرجعية أن تنظر الى زوجها بشهوة، أو تلمسه، على فرض أنها زوجة حقيقة في أيام العدة؟

التبريزي : نعم يجوز لها ذلك، والله العالم.

سؤال ١٧٠٤ : هل يعتبر الحضور في شهود الطلاق مجلس الطلاق، أم يكفي سماعهم ايقاع الطلاق مثلاً عبر الهاتف الذي يحتوي على ميكروفون كما هو موجود الآن؟

التبريزي : إذا أسمع المطلق الشاهدين معاً فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٧٠٥ : ما هو سنّ اليأس الموجب لسقوط عدّة الطلاق، هل هو مُحدّد بالخمسين (عندكم وعند السيد الخوئي «قدس سره») أو أنه لا يُترك الاحتياط فيما بين الخمسين و الستين، في عدم الطلاق من الزوج، لو كان الدم بصفات الحيض، أو أن الزوجة رأته في أيام عاداتها، وكذلك لا يترك الاحتياط في الإعتداد من قبل الزوجة فيما بين الحدين، لو أوقع الزوج الطلاق في طهر لم يطأها فيه؟

التبريزي : إذا طلقها بين الخمسين والستين تعتد عدّة الطلاق، إذا رأت الدم، و إذا رأتة مرّة بعد الطلاق وانقطع تكملها بشهرين آخرين، علماً بأنها ليست حامل، كما هو ظاهر الفرض، والله العالم.

سؤال ١٧٠٦ : من المعلوم كراهية خروج المرأة المعتدّة عدة الوفاة، فهل هذا الحكم يشمل كبيرة السن، والشابة، وهل يشمل الخروج لصلة الرحم أو عيادة مريض أو زيارة مؤمنة؟

التبريزي : من المعلوم كراهية خروج المرأة المعتدّة عدة الوفاة، ولا فرق بين الشابة وغيرها كما أنه يشمل ما هو المذكور في موارد السؤال، والله العالم.

سؤال ١٧٠٧ : إذا كان بقاء الطفل عند أمّه المطلقة لا يؤمن عليه بسبب حالتها المرضيّة، فهل يحق للأب أخذه منها، في مدة الحضانة الشرعيّة؟
التبريزي : اذا احرز بوجه معتبر أن الأم غير مأمونة على الولد، يجوز أخذ ولده منها، والله العالم.

سؤال ١٧٠٨ : إذا تزوّجت امرأة لفترة طويلة ولم تُنجب بسبب توليدها البويضات الفاسدة، و بعد اجراء الفحوصات شخص الأطباء أن الطريق

الوحيد للإنجاب هو أن تُزرع بويضة أخت المريضة في رحمها، و
تلقيحها بماء زوجها، فهل يجوز ذلك أم لا؟ و هل يلحق الطفل بذات
الرحم، أم بذات البويضة؟

التبريزي : لا يبعد عدم البأس إذا كان المباشر لإخراج البويضة زوج
الأخت، و المباشر لزرعها زوج المريضة، وكذا إذا أخرجت البويضة في
حال معالجة الأخت من مرض يحتاج الى عملية في رحمها، و على كل
حال يلزم أن يكون المباشر لزرعها زوج المريضة، و يلحق الطفل
بالرجل صاحب الماء، و زوجته التي انتقلت البويضة الى رحمها، والله
العالم.



مركز تحقيقات كميّة وعلوم إسلاميّة

مسائل في الأطعمة والأشربة والذبح والصيد

سؤال ١٧٠٩ : هل يجوز شرب ماء الشعير الموجود في الجمهورية الإسلامية، وإذا كان جائزاً فما هي المباني التي اعتمد عليها في الجواز؟
التبريزي : إذا لم يكن مُسكرًا و لو بسكر خفيف فلا يدخل في الفقاع المنهي عنه، والله العالم.

سؤال ١٧١٠ : هل يجوز للمرأة أن تبتلع أقراصاً في ليالي شهر رمضان لتمنع حصول العادة الشهرية؟

التبريزي : لا بأس بالإبتلاع، والله العالم.

سؤال ١٧١١ : ما هو حكم الأجبان المستوردة من البلدان غير الإسلامية، التي ربما كُتب عليها أنها مصنوعة من أنفحة العجل، و ربما لم يُكتب عليها شيء؟

التبريزي : لا بأس بتناولها، و لا اعتبار بالكتابة المزبورة، و ان لا يوجب اعتبارها منعاً، والله العالم.

سؤال ١٧١٢ : ما هو حكم الحيوانات المذبوحة بالآلات الحديثة، فيما إذا كان المسلم يتولّى التسمية فقط عند الذبح بينما الآلة تقوم بعملية الذبح؟ و ما هو رأي السيد الخوئي «قدس سره» في المسألة؟

التبريزي : إذا كان الذبح دفعه واحدة و تولى شخص تشغيل الآلة و ذكر التسمية، فلا بأس مع اجتماع سائر الشرائط، بأن تذبح من مذبوحها، و لا تنزع مع الذبح، إلا إذا كان طيراً كالجدجاج، و أما غير ذلك فلا يجوز على

الأحوط، و هذا موافق للسيّد الخوئي «طاب ثراه» ما عدا الاحتياط في الشق الثاني فإنه فتوى عنده، والله العالم.

سؤال ١٧١٣: هناك طريقة لصيد الأسماك، وهي القاء مواد سامة في الماء و بتأثيرها على الأسماك الموجودة في تلك المنطقة تخرج الى سطح الماء، و تبقى حيّة لفترة بحسب كثرة و قلة المواد السامة، و بعدها يستطيع الصياد أخذ الكثير من السمك و هو حي، لكن تبقى في المنطقة اسماك ميّنة أو لا يجوز أكلها بالأصل، و يُستعان أيضاً مع المواد السامة بالشبكة لغرض مسك الأسماك، فهل يجوز الصيد بهذه الطريقة، و هل السمكة التي تموت في الشبكة بحكم الميّنة في الشبكة في حال الصيد بها مستقلة؟

التبريزي: يجوز الصيد بهذه الطريقة، و السمكة التي تموت في الشبكة تكون بحكم الميّنة بالشبكة في حال الصيد بها مستقلة، اذا لم يعلم موتها قبل الوقوع في الشبكة، والله العالم.

مسائل متفرقة في الطب

سؤال ١٧١٤: يرى الأطباء أن الموت يتحقق بموت القوة العاقلة، حتى لو كان القلب لم يتوقف تماماً عن النبض والحركة - كما في حالة ذبح الشاة مثلاً - أما العرف المسامحي فيرى تحققه بتوقف القلب عن النبض والخفقان والحركة، ومع كل ذلك فلو ألفت العرف هذا إلى ما يقوله الأطباء علمياً كما في المثال أنف الذكر، فلربما حكم بحكمهم، فيما إذا يتحقق الموت؟

التبريزي: الميزان في ترتب أحكام الموت زهوق الروح، وبقاء الإنسان أو الحيوان جسداً محضاً، وقد عين في الروايات لذلك علامات، ومجرد موت القوة العاقلة لا يوجب ترتب أحكام الميت، والله العالم.

سؤال ١٧١٥: في حالة إنبات وفاة المريض طبعاً، فهل يجوز إغلاق أجهزة التنفس الصناعي التي توزع الأوكسجين في جثة المتوفى؟

التبريزي: الموت الطبي ليس ملاكاً، وإنما المعتبر الموت العرفي، فلا يجوز التعجيل في أماته، والله العالم.

سؤال ١٧١٦: هل يجوز للطبيب إجراء عملية نقل كلية من شخص إلى آخر، إذا علم بأن المتبرع قد تقاضى أجراً في مقابل تبرعه؟

التبريزي: إذا جاز للشخص إعطاء كليته، كما في صورة الاضطرار، أو كون المعطي كافراً، فلا بأس، والله العالم.

سؤال ١٧١٧: في حالة وجود شخص ميت، وشخص آخر مريض، يواجه

الموت بسبب فشل في احد أعضائه الرئيسية مثل القلب، فهل يجوز أو يجب نقل العضو المطلوب من الميت الى المريض؟

التبريزي : لا يجوز ذلك، إلا إذا كان الميت غير مسلم، والله العالم.

سؤال ١٧١٨: في أي سن يجوز للشخص التبرع بإحدى كليتيه، وهل يجوز لغير البالغ التبرع لأحد أقاربه بموافقة ولي أمره؟

التبريزي : التبرع فيه إشكال، ولا يبعد عدم الجواز مطلقاً، والله العالم.

سؤال ١٧١٩: امرأة ولدت طفلاً ناقصاً، وحملت بثان، وقال الأطباء: إن الثاني إذا لم يكن ناقصاً فيمكن بعد ولادته أخذ شيء من دمه وعلاج الأول به، ويزول نقصه، وإذا كان الثاني ناقصاً فلا بد وأن تحمل ثالثة، فإذا كان الثالث صحيحاً أمكن علاج الأولين به. والسؤال أنه إذا شخّص الأطباء أن الثاني وهو حمل في بطن أمه ناقص فهل يجوز اسقاطه؟

التبريزي : لا يجوز اسقاطه مطلقاً سواء أكان تاماً أم ناقصاً، والله العالم.

سؤال ١٧٢٠: لو توقف حفظ حياة مسلم على تشريح بدن ميت مسلم، ولم يمكن تشريح بدن غير المسلم، ولا مشكوك الاسلام، ولم يكن هناك طريق آخر لحفظه هل يجوز ذلك؟

التبريزي : يجب تحصيل الميت الكافر لتعلم الطبابة، وتشخيص الأمراض، والله العالم.

سؤال ١٧٢١: هل يجوز قطع عضو من أعضاء إنسان حي للتشريح إذا رضي به؟

التبريزي : لا يجوز قطع عضو من الأعضاء، إذا عدّ قطعه جناية، رضي المقطوع منه أو لم يرض، والله العالم.

سؤال ١٧٢٢ : هل يجوز تلقيح الزوجة بنطفة زوجها بتوسط امرأة هي الدكتورة مع فرض الضرورة لأجل الولد، والمفروض أن عملية التلقيح غير ناجحة إلا بأن تكون على يد الدكتورة، وهي مستلزمة للنظر الى عورتها؟

التبريزي : تلقيح المرأة بماء زوجها في نفسه جائز، ولكن في كشف عورتها للدكتورة لعملية التلقيح اشكال، نعم إذا كانت المرأة مريضة بمرض في رحمها، بحيث تم التلقيح أثناء علاجها، فلا بأس به، والله العالم.



مركز تحقيقات علوم إسلامي

مسائل في الارث

سؤال ١٧٢٣: ما تعارف القول به من أن الحج والخمس والزكاة والديون كلها تخرج من أصل التركة، كيف نجمع بينه وبين إفتاءهم بعدم وجوب الخمس في الإرث؟

التبريزي: الخمس على ذمة الميت يخرج من أصل التركة، كسائر ديون الناس على الميت، وأما الخمس الذي تعلق بالأعيان، فالأحوط إخراج كبار الورثة خمس تلك الأعيان بحسب سهامهم، أما ما تعارف في لسان الفقهاء فوجهه أن الإرث بعد الديون والخمس لأصحابه من الامام والسادة يجب رده اليهم، وبعد إخراجها ما يبقى فهو إرث، ولا يجب الخمس على الورثة في سهامهم من ما بقي بعد الديون والوصية، والله العالم.

مركز تحقيق مكتبة نور علوم إسلامي

سؤال ١٧٢٤: مات زيد وترك زوجة وأولاداً، والزوجة كانت مالكة لمال خاص بها، فقامت ببناء طابق فوق البيت الموروث تبرعاً أو بعنوان حفظ مستقبل أولادها، والذي حصل أن بيع البيت بطابقه، فطلبت الأم زيادة على ما تحصل من الثمن (أي على ما صرفت في بناء الطابق الثاني) فهل تستحق شرعاً ذلك؟

التبريزي: لا تستحق الأم إلا قيمة البناء من تركة زوجها، وأما الطابق الفوقاني فإن تبرعت به لأولادها وملكتهم إياه فهو ملك لأولادها، وليس لها منه شيء، وإن لم تملكهم فلها قيمة أجزاء البناء دون قيمة الفضاء إذا

لم يتنازل الورثة عن الفضاء لها، والله العالم.

سؤال ١٧٢٥: وجدت وثيقة في تركة المتوفى - مع فرض الوثوق بصدورها عنه - وهي تتضمن بيع بيته من ولدين له، و يذكر فيها أنه استلم الثمن منهما، علماً بأن الولدين صغيران ليس لهما قابلية تسليم الثمن، ولعله يريد الهبة و البيع وقع منه صورياً، لأن الهبة لا يسري مفعولها رسمياً عند السلطة ما لم يهب لجميع أولاده، فهل يُحكم بصحة البيع أخذاً بظاهر ما كتبه، أم ماذا؟

التبريزي: إذا لم يعترف الورثة بتلك الوثيقة، ولم يكن عند صاحب الوثيقة ما يثبت أنها مدرك للبيع الذي وقع من صاحب تلك الوثيقة، فيكون البيت إرثاً للورثة على حسب سهامهم في الإرث، والله العالم.



مركز تحقيقات تكملة علوم اسلامی

مسائل متفرقة

سؤال ١٧٢٦ : بعض الدول كان يسود فيها النظام الإقطاعي، بحيث يملك الرجل الواحد عشرات القرى بعضها ملك له بشراء أو بآرث، وبعضها قد ملكها بتمليك من قبل الظلمة الحاكمين، وغالباً ما يكون ذلك مكافأة من الدولة لهذا الرجل على عمالته لهم، ويقوم هذا الرجل باستخدام أهل القرى مقابل أقل الزاد، لكن بعد تبدل الحكومات قامت الدولة، بمصادرة هذه الأراضي وزعتها على العاملين فيها، والآن بعض الملاك معلومين و القسم الآخر مجهولاً، فما هو حكم التصرف بهذه الأراضي، والحال أن أبناء الطائفة قد بنوا عليها الدور وأقاموا المساجد والحسينيات والمدارس والطرق وغير ذلك؟

التبريزي : إن تمليك الحكومة قرية أو بقاعاً جزاء لعمالة شخص أو لغيرها لا أثر له، وإذا أحرز أن ما ملكه كان ملكاً سابقاً لمالك محترم أخذ منه ظلماً مع عرفانه أو عرفان وارثه يجب استرضائه، أو استرضاء وارثه، والآخر فيرجع إلى الحاكم الشرعي فيستأجر الملك المأخوذ بالأجرة المناسبة على حسب ما يراه الحاكم الشرعي، ويدفع تلك الأجرة إليه، والله العالم.

سؤال ١٧٢٧ : إن الاضراب عن الطعام هو أن يرفض سجين سياسي أو غير سياسي تناول الطعام، ويكون ذلك عادة احتجاجاً على الحكم الصادر في حقّه، أو احتجاجاً على ظروف السجن الذي هو فيه، والسؤال: ما هو نظر الشارع المقدس لهذه الوسيلة، مع العلم بأنها قد تؤدي إلى اتلاف

البدن؟

التبريزي : يجوز ذلك، إلا إذا وصل الى مرتبة يُخاف على النفس، أو تؤدي الى نقص يُعدّ جناية عليها، فيحرم، والله العالم.

سؤال ١٧٢٨: هل يجوز الصرف على الطفل من ماله، مع كون الأب ميسوراً و يملك المال؟

التبريزي : نعم يجوز له ذلك، والله العالم.

سؤال ١٧٢٩: إذا تكذّس عند شخص (بسبب عمله كمدرّس لمادة الدين مثلاً) الاوراق المكتوب عليها بعض الآيات القرآنية، فهل يجوز حرقها مع حصول الحرج من رميها في البحار و في الأماكن النائية، لما ينتج من ذلك اتهامه بتلويث البيئة؟

التبريزي : لا يجوز احراقها، وإنما يجعلها في وعاء فيه ماء حتى تنمحي الآيات القرآنية أو تدفن في مكان ما، والله العالم.

سؤال ١٧٣٠: هل يعتبر في مقام الهدية من شخص الى شخص آخر أن يكون ذلك لاثقاً بشأن المُهدي؟

التبريزي : الهدية جائزة مطلقاً، وإذا كانت الهدية زائدة عن اللائق بشأنه فيجب تخميس الزائد، والله العالم.

سؤال ١٧٣١: ما هو ملاك الشأنية الذي يُجوز للمكلف أن يهب ماله، أو يبيعه على نحو المحاباة؟

التبريزي : يُرجع فيه الى نوع أمثاله، ممّن يفعلون ذلك، والله العالم.

سؤال ١٧٣٢: هل يجوز انجاز بعض الأعمال الخيرية كالإصلاح بين الزوجين أو السعي في زواج و نحو ذلك، إستعانة بالسحر؟ وما هو رأي السيد

الخوئي (قدس سره) في المسألة؟

التبريزي : لا يجوز استعمال السحر، و السيد الخوئي «طاب ثراه» أفتى بالحرمة.

سؤال ١٧٣٣: هل يجب على المواطن الايراني وغيره الحضور في التظاهرات التي تدعو اليها الجمهورية بشكل رسمي؟

التبريزي : يجب الحضور اذا كان في تركه تضعيف للنظام، والله العالم.
سؤال ١٧٣٤: يُستحب تقبيل يد الوالدين، و تقبيل الزوجة يد زوجها إظهاراً لطاعته، و احتراماً له، و يد الهاشمي تقريباً من رسول الله ﷺ و يد العالم الفاضل، و في غير المذكور يكون التقبيل مكروهاً، أليس كذلك؟
التبريزي : كل تقبيل لليد مكروه، إلا يد العالم، و الهاشمي تقريباً لرسول الله ﷺ، و أما تقبيل يد الوالدين و غيرهما فاستحبابه غير ثابت، والله العالم.

سؤال ١٧٣٥ : هل يجوز الرياء في أحياء الشعائر الحسينية أم لا؟
التبريزي : الرياء: «و هو عبارة عن الاتيان بالعمل مع كون الغرض منه و المحرك له في العمل هو أن يراه الناس، و يعتقدونه شخصاً خيراً و عبداً صالحاً» حرام في العبادات و مُبطل لها، سواء كانت العبادة واجبة أو مُستحبة، كإقامة عزاء سيد الشهداء عليه السلام، والله العالم.

مسائل في القصاص و الديات

سؤال ١٧٣٦: رجل كسر ساق رجل آخر في ثلاثة مواضع - خطأ - فهل تتعدّد الدية بتعدّد الكسور، أم يُعتبر كُسرأ واحداً فتجب دية واحدة، و على كلا التقديرين، فهل يلاحظ في دفع الدية ما يُستثنى في أداء الدين، بحيث لا يجب بيع مستثنيات الدين لدفع الدية، كبيع البيت و الأثاث، و ما يحتاج اليه في معيشته، أم لا بدّ من دفعها على كل حال، علماً بأن الجاني ليس له أقرباء، أو يوجد ولكن لا يلتزمون بالدفع، أو أن الخطأ كان شبه عمد؟

التبريزي : في مفروض السؤال: الدية تتعدّد بتعدّد الكسور، و من عليه الدية اذا لم يتمكّن من أدائها لا يُكلّف بيع داره و نحوها مما يستثنى في الدين، بل يؤدّيها عند التمكن منها، والله العالم.

سؤال ١٧٣٧: اذا وقع حادث سير، و أدّى الى موت بعض الأشخاص و جرح البعض الآخر، و مات الشخص المسبّب في الحادث بسبب تقصيره لانه كان يسير على غير الجهة المتعارفة، و زيد من الذين جرحوا في ذلك الحادث، و قد تسبّب ذلك في بقاءه في البيت مدّة طويلة بلا عمل، و تكلف أموالاً طائلة للعلاج، و السؤال هو: انّ القانون يقضي بإجبار أهل المتسبّب في الحادث بتسديد الخسائر الناجمة عن الجرح و أجرة الطبيب، و متطلبات العلاج، و كذلك الخسائر المترتبة على البقاء في البيت بلا عمل، فهل يجوز لزيد أن يأخذ ذلك، علماً بأنه يؤخذ منهم قهراً، و هل يفرق بين كون الجاني مات في نفس الحادث، و بين كونه مات

بعد الحادث؟

التبريزي : في مفروض السؤال: يجوز أخذ دية الجروح خاصة، ان كان الجرح مما له دية، وان كان مما لا دية فيه، فيجوز أخذ ما صرف في المعالجة فقط، من باب ارش الجنائية، وأما غيره فلا يجوز، ولا يفرق بين موت الجاني في نفس الحادث أو بعده، والله العالم.

سؤال ١٧٣٨: إذا ضرب الوالد ولده للتأديب فأتلف له الطحال، فهل يجب عليه الدية، وما هو مقدارها؟

التبريزي : نعم عليه الدية، فلو مات الابن بالجنائية المزبورة كان على الوالد دية النفس كاملة مع كفارة القتل، ولو عاش بالتداوي فالأمر في الدية موكل الى نظر الحاكم الشرعي و يعين الحاكم بعد المشورة مع أهل الاختصاص بالتداوي مقداراً مناسباً للجنائية المزبورة، والله العالم.

سؤال ١٧٣٩: ما هو رأيكم الشريف بأنواع الرياضة التي تعتمد على ضرب المقابل للفوز بالجائزة مثل: الملاكمة، الجودو، الكاراتيه وغيرها، وهل تترتب على الضارب فيها دية أو أرش؟

التبريزي : يثبت الدية أو الأرش بحدوث موجبهما، ولا يسقط بالإبراء قبل وقوع الموجب نعم يسقط بالاسقاط بعده، ولا بأس بالرياضة المزبورة فيما اذا كان بغرض تحصيل الاستعداد لموارد قتال العدو، و الدفاع عن النفس، كما هو الحال في تدريب الجيوش، و يجوز في غير ذلك مع الوثوق بعدم وقوع جنائية على نفسه، وكان الطرف الآخر ممن ليس له حرمة، والله العالم.

مسائل في العزاء

سؤال ١٧٤٠: بعض الرواديد للقصائد الحسينية، يستعينون بالحن الأغانى لأهل الفسوق، و ينظمون القصيدة على نفس الوزن تماماً، هل يجوز ذلك، و هل يجوز أم يحرم سماع هذه القصائد لمن يعرف أنها لحن الأغنية الفلانية تماماً، و كيف لو كان علمه عن طريق سماع بعض الأشخاص بأن هذه القصيدة تشبه الأغنية الفلانية؟

التبريزي: لا يجوز ذلك له، و لا لغيره الاستماع اليه، والله العالم.

سؤال ١٧٤١: ما هورأيكم في الشعائر الحسينية، و ما هو الرد على القائلين، بأنها طقوس لم تكن على عهد الأئمة الأطهار عليهم السلام فلا مشروعيتها لها؟
التبريزي: كانت الشيعة في عهد الأئمة عليهم السلام تعيش التقية، و عدم وجود الشعائر في وقتهم لعدم امكانها، لا يدل على عدم المشروعيتها في هذه الأزمنة، و لو كانت الشيعة في ذاك الوقت تعيش مثل هذه الأزمنة من حيث امكانية إظهار الشعائر و اقامتها لفعّلوا كما فعلنا، مثل نصب الاعلام السوداء على أبواب الحسينيات بل الدور لإظهاراً للحزن، و لو كان ذاك بدعة لكان هذا أيضاً بدعة، حيث لم يكن في زمن الأئمة عليهم السلام، و بالجملة فكل هذا يدخل تحت شعائر الله، و اظهاراً للحزن بما أصاب الامام الحسين عليه السلام و أهله و أصحابه أو سائر الأئمة عليهم السلام، والله العالم.

سؤال ١٧٤٢: هل هناك اشكال في خروج مواكب العزاء و لطم الصدور عند فقدان مرجع تقليد أو عالم جليل؟

التبريزي : لا إشكال في الخروج في العزاء عند فقدان مرجع تقليد أو عالم جليل، وما شا كل ذلك، مما فيه ترويج امر الدين و المذهب، بل هو امر مطلوب بالعنوان المزبور كما ذكرنا، والله العالم.

سؤال ١٧٤٣ : إذا كان الرادود (القارىء في مواكب العزاء) فاسقاً سواء كان متجاهراً أم لم يكن كذلك، هل يجوز له أن يشيل في مواكب العزاء، وماذا ينبغي للمؤمنين التصرف معه، هذا مع عدم قبوله للنصح و اصراره على المعصية؟

التبريزي : إذا كان الرادود متجاهراً بفسقه، أو كان عند الناس معروفاً بذلك فتصدّيه لعزاء أهل البيت عليه السلام يُعدّ وهناً لعزائهم (سلام الله عليهم)، والله العالم.



مركز تحقيقات و نشر علوم اسلامی

مسائل في العقائد و بعض الاعتقادات

سؤال ١٧٤٤: ذكرت الأدعية أن الفيض، والمن، قديم - وأقدم، ماذا يُراد من القديم هنا؟

التبريزي: أن القديم أمر اضافي بمعناه اللغوي، و لا يُنافي الحدوث، و فيض الله ليس من صفات الله الذاتية، والله العالم.

سؤال ١٧٤٥: ذكرت الروايات: عالم، إذ لا معلوم، ثم وقع العلم على المعلوم ما معنى هذه العبارة؟

التبريزي: حيث أن علمه عين قدرته، و قدرته المطلقة التي لا حد لها، و يسترتب على ذلك أن الأشياء في علم الله قبل تكونها و خلقها، والله العالم.

سؤال ١٧٤٦: هل الكون «الإمكانى» ما سوى «الله سبحانه» مسبوق بالعدم، إذا كان الجواب نعم، فيأتي سؤال: أين قدم الفيض (أي لا بخل في ساحته سبحانه) و أين قولهم أن ذاته تعالى - علة تامة - و المعلوم لا يتخلف عن علته، و إذا كان الجواب لا، و ليس مسبوقاً بالعدم، فما معنى الرواية المتقدمة، و معنى أنه تعالى مختص بالقدم، و ما معنى أن الله خلقه، إذا كان الكون غير مسبوق بالعدم، و هل توافقون أن ذاته - سبحانه - علة تامة، لا يتخلف عنها معلولها، أوليس هذا جبر (و هم يسمونه جبراً فلسفياً) حيث قالوا: «الشيء ما لم يجب لم يوجد»؟

التبريزي: أما مسألة العلة و المعلوم فهو غير صحيح، فإن الله سبحانه

فاعل و مكوّن للأشياء بإرادته و مشيئته، من باب صدور الفعل عن الفاعل،
و مشيئته أمر حادث كما يستفاد ذلك من الروايات، نعم العلم بمشيئته
الحادثة أزلي، لأنه عين القدرة، كما ذكرنا، و ان المقام يقتضي بسط في
المقال، لا يسعه المجال، والله العالم.

سؤال ١٧٤٧: هل ما يقولون: «بسيط الحقيقة كل الاشياء» صحيح؟ و أن ذاته
مع أنها في تمام البساطة لا تركيب، حاوية لكل كمال الممكنات، و لأن
نقائصها و حدودها؟

التبريزي: البساطة بمعناها اللغوي يطلق على ذات الباري، و البساطة
التي يُراد منه تقسيم ممكن الوجود اليه و الى المركب لا يطلق على ذات
الباري، و صفاته الذاتية، العلم و القدرة و الحياة ليست اموراً زائدة احداها
على الأخرى، بل كل منها عين الأخرى، والله العالم.

سؤال ١٧٤٨: هل يجب على المؤمن أن يعرف قصص أهل البيت عليهم السلام
بالتفصيل، كقصّة مظلومية الزهراء (سلام الله عليها) مثلاً أم لا؟
التبريزي: ينبغي للمؤمن أن يعرف ذلك تفصيلاً، و انما الواجب الاعتقاد
بالأئمة عليهم السلام والله العالم.

سؤال ١٧٤٩: ما هو نظركم الشريف بالنسبة الى عبدالله بن سبأ؟ هل له وجود
خارجي أم لا؟ و هل صحيح أن الروايات الواردة فيه في كتب الرجال هي
ضعيفة السند؟

التبريزي: عبدالله بن سبأ المعروف ضعيف، ولكن في بعض ما قيل فيه و
روي عنه تأمل، والله العالم.

سؤال ١٧٥٠: هناك روايات تدل على أن رش الماء على القبر مستحب، كما

في «لثاليء الأخبار» هل الاستحباب في خصوص يوم الدفن، أم مطلقاً، كما هو رأي صاحب اللثالي؟

التبريزي: الثابت استحباب الرش بعد الدفن، وورد في خبر استحبابه الى أربعين شهراً، أو أربعين يوماً، والله العالم.

سؤال ١٧٥١: هل صحيح أن الامام الحجة (عج) عندما يظهر يُحوّل القبلة من بيت الله الحرام، الى قبر الامام الحسين عليه السلام؟

التبريزي: لم يثبت ذلك، والله العالم.

سؤال ١٧٥٢: هل صحيح بأن القرآن المتداول بين أيدي المسلمين غير الحقيقي، و القرآن الحقيقي هو عند الإمام الحجة (عج)؟

التبريزي: هذا غير صحيح، انما الوارد هو أنه عليه السلام بعد ظهوره يقرأ هذا القرآن في بعض الموارد على خلاف القراءة الفعلية، و يبين بعض الموارد التي قُسّرت على خلاف الواقع - ولو في التفاسير المشهورة - والله العالم.

سؤال ١٧٥٣: هناك رأي يقول أن أهل البيت «سلام الله عليهم» أفضل عند الله من القرآن الكريم، فما هو تعليقكم؟

التبريزي: القرآن يُطلق على أمرين: الأول - النسخة المطبوعة أو المخطوطة الموجودة بأيدي الناس، الثاني - ما نزل على النبي صلى الله عليه وآله بواسطة جبرئيل عليه السلام والذي تحكي عنه هذه النسخ المطبوعة أو المخطوطة، وهو الذي ضحّى الأئمة عليهم السلام بأنفسهم لأجل بقاءه والعمل به، وهو الثقل الأكبر، و يبقى و لو بقاء بعض نسخه. و أهل البيت عليهم السلام الثقل الأصغر، وأما القرآن بالمعنى الأول الذي يطلق على كل نسخة، فلا يُقاس منزلته بأهل البيت عليهم السلام بل الإمام قرآن ناطق، و ذاك قرآن صامت، و

عند دوران الأمر بين أن يحفظ الامام عليه السلام أو يُتَحَفَّظَ على بعض النسخ المطبوعة أو المخطوطة، فلا بدّ من اتباع الامام عليه السلام كما وقع ذلك في قضية صفين، والله العالم.

سؤال ١٧٥٤ : هناك مشكلة انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول الاسلامية وهي دعوى السفارة و البدع التي تترتب عليها، فما هو رأيكم بذلك؟

التبريزي : دعوى السفارة في الغيبة الكبرى باطلة، والله العالم.

سؤال ١٧٥٥ : اذا سلّم أحد من أهل البدعة والسفارة هل يجب رد السلام؟
التبريزي : إذا كان الأمر كذلك، فلا يجب ردّ سلامه و تحيته، والله العالم.

سؤال ١٧٥٦ : ما تكليف الزوجة أو الأولاد مع والدهم اذا كان من مدّعي السفارة و البدعة؟

التبريزي : يجب عليهم المعاملة معه معاملة أهل البدع حتى يرتدع بعد أمره بالمعروف و النهي عن المنكر، والله العالم.

سؤال ١٧٥٧ : ورد في كتاب «وسائل الشيعة» كتاب الطهارة - أبواب التكفين باب (١٨) استحباب إجادة الأكفان، و المغالاة في أثمانها، فعن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تنوّقوا في الأكفان فإنكم تبعثون (فإنهم يبعثون) بها - الحديث (٢)، وأيضاً في الحديث ٤ من نفس الباب عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تنوّقوا في الأكفان فإنكم تبعثون بها، هذا من جهة و من جهة أخرى فقد جاء في الكافي - كتاب الحجّة - باب مولد أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) الحديث الثاني - حكاية عن قصة فاطمة بنت أسد أم أمير المؤمنين (عليهما السلام) عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول

الله ﷺ قال: ان الناس يحشرون يوم القيامة عراة كما ولدوا، فقالت: واسوأ تأه... الخ، ثم قال ﷺ بعد عدة أسطر:... وأني ذكرت القيامة، و أن الناس يحشرون عراة، فقالت: واسوأ تأه، فضمنت لها أن يبعثها الله كاسية.. الخ، فكيف نوفق بين هذه الروايات على فرض صحتها؟ وهل يمكن رفع هذا التعارض بالقول: ان البعث مرحلة في القيامة و الحشر مرحلة أخرى؟

التبريزي : استحباب اجادة الأكفان ثابت، و خطاب الحشر بالأكفان راجع الى المؤمنين، فلا يُنافي حشر الفساق و الكفار عراة، و ما ورد في حشر الناس عراة لا يعم أهل الايمان و البارين، و التضمنين بالإضافة الى فاطمة بنت أسد (سلام الله عليها) من رسول الله ﷺ كالضمان عن ضغطة القبر بالإضافة اليها، و كما أن ضغطته لا تصيب المؤمن البار، كذلك الأمر في الحشر عارياً، هذا مع أن الرواية ضعيفة سنداً، بالإرسال و غيره، فلا توجب التشكيك في الأمر بالإجادة، ولا في تعليقه بما ذكر، والله العالم.

سؤال ١٧٥٨ : جاء في زيارة الصديقة الشهيدة الزهراء البتول (سلام الله عليها) ما نصّه: «امتحنك الذي خلقك قبل أن يخلقك و كنتِ لما امتحنك به صابرة» فما هو تفسير الامتحان قبل الخلق، و كونها (عليها السلام) صابرة؟

التبريزي : لعل الامتحان راجع الى عالم الذر، و خلق الأرواح في الصور المثالية قبل خلق الابدان، والله العالم.

سؤال ١٧٥٩ : بالنظر الى آية المباهلة، و ما تضافرت به الروايات و الزيارات (كزيارة الجامعة الكبيرة مثلاً) هل يُمكن القول بأن الأئمة الاثنى عشر و

الزهراء عليها السلام هم أفضل من الخلق كافة، سوى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله؟
التبريزي : نعم القول المزبور متعين بالنظر الى الآية، والروايات المشار
اليها، وبريدها الزيارات.

سؤال ١٧٦٠ : جاء في المسألة - ٨٩٥ - من رسالتكم الشريفة أنه لا بأس
بالصلاة أمام قبر النبي أو الامام (صلوات الله و سلامه عليهم اجمعين)
فإذا كانت تلك الصلاة توحى للرائي بعدم الاحترام، أو اللامبالاة، و اساءة
الأدب، فهل تجوز حينئذ؟

التبريزي : المراد مما ذكرنا نفى ما ذكره بعض العلماء (رضوان الله عليهم)
من أنه اذا أراد احد الصلاة في المشاهد المشرفة للائمة عليهم السلام فليس له أن
يتقدم عن محاذي مكان النعش الشريف من القبر المبارك، لما ورد في
بعض الروايات من أنه لا يتقدم على الامام عليه السلام في الصلاة، و ادعى أن هذا
يعم التقدم موضع النعش الشريف، و التزم هذا البعض بأنه اذا جلس في
مقدم المحاذي و لو مستقبلاً للقبلة للدعاء أو غيره، جاز و ذكرنا أن معنى
الرواية أن النهي عن التقدم في الصلاة عدم جواز اقامة الجماعة مع
حضور الامام عليه السلام بل عليه أن يقتدي به عليه السلام، و أما مسألة الوهن فكما أن
الجلوس للدعاء لا يكون وهنا كذلك الصلاة، خصوصاً أيام الزحام
كليالي الجمعة و الزيارات المخصوصة، و لو فرض في مورد أنها توحى
الوهن كما لم يكن في البين ازدحام، لم يجز الصلاة، و لا الجلوس،
والله العالم.

سؤال ١٧٦١ : تواترت الروايات عن أهل البيت عليهم السلام بتكفير ذنوب الشيعة في
الحياة الدنيا، فيخرجون حين يخرجون منها ولا ذنب عليهم، فإذا كان

ذلك لما بينهم وبين الله عز وجل، وأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، فهل يشمل أولئك والحالة هذه عذاب القبر؟ أم أن عذاب القبر يخص غير تلك الذنوب؟

التبريزي: التوبة والاستغفار كما ذكر مكفرة للسيئات التي من حقوق الله سبحانه، وإذا حصلت بشرائطها، فلا يكون على العبد وزر من قبل ما ارتكبها، واما مسألة تكفير ذنوب الشيعة فهو أمر آخر، والذي اعلم فيه أنه إذا وقع القول منهم عليه السلام أن المتوفى من شيعتنا فلا خوف عليه، و أرجو من الله سبحانه أن يقع القول عند احتضارنا (ان شاء الله تعالى) والله العالم.



سؤال ١٧٦٢: إذا قلنا أن الأمر بشيء يقتضي التأكيد، فما هي امثله الفقهية، وهل يوجد استثناء فقهي لهذه القاعدة؟

التبريزي: أمثلة ذلك، الأمر بالصلاة والزكاة والحج وغيرهم، ولا استثناء لهذه القاعدة إلا مع القرينة على خلاف الظهور، ومعها ينعدم الظهور، والله العالم.

سؤال ١٧٦٣: إذا قلنا بدلالة الأمر بالأمر على الوجوب، فهل يوجد له مثال في الفقه غير «مروا صبيانكم بالصلاة إذا كانوا بني سبع سنين»، وهل يوجد استثناء فقهي للقاعدة؟

التبريزي: هذه لها موارد، منها: أمر الشارع أن يأمر الحاكم الشرعي المرتد

الملّي والمليّة، بل الفطريّة بالرجوع الى الاسلام، فانه ايجاب التوبة من الشارع على المرتد، ولا استثناء لهذه القاعدة، والله العالم.

سؤال ١٧٦٤: هل يوجد استثناء فقهي (أي مثال فقهي) لقاعدة التزاحم، أي تقديم أصل الحكمين عند عدم امكان الجمع بينهما؟

التبريزي: في جميع موارد التزاحم في الامتثال، و يبقى أصل الحكمين، و أنما الذي يرتفع اطلاقهما أو اطلاق احدهما، نعم في موارد التزاحم في ملاكي الحكمين في فعل واحد يكون الحكم تابعا لملاك الأقوى، و يرتفع الحكم الآخر، والله العالم.

سؤال ١٧٦٥: بناء على أن الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده، هل يوجد استثناء في الفقه لهذه القاعدة؟

التبريزي: لا استثناء لهذه القاعدة، والله العالم.

والحمد لله رب العالمين أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً كما هو أهله



سؤال ٣٠: التبريزي: يُضاف الى جوابه (قدس سره): على الأحوط.

سؤال ١٠٩: يُضاف الى تعليقه التبريزي: اذا كانت من الحيوان الذي تكون تذكيته بالذبح.

سؤال ٧٢٥: التبريزي: الأحوط اعادة السعي و طواف النساء.

سؤال ٧٣٤: التبريزي: يُضاف الى قوله (قدس سره) (لا أثر لكثرة الشك في غير ركعات الفريضة) على الأحوط.

سؤال ٨٠٢: يُضاف الى تعليقه التبريزي: نعم إذا تمكّن من الرمي في الليلة السابقة بلا حرج قدم على الإستنابة.

سؤال ٨٢٦: التبريزي: إذا لم يُمكنه الذبح في داخل منى و لو بالتأخير الى آخر ذي الحجة جاز له ذلك.

الفهرس

٣	المقدمة
	القسم الأول في العبادات
٧	كتاب الاجتهاد و التقليد
٨	المبحث الأول - في الاجتهاد
١٥	المبحث الثاني - في التقليد
١٧	كتاب الطهارة
١٨	مسائل في احكام التخلي و الوضوء
٣٠	مسائل في التيمم
٣٥	المبحث الثاني في المطهرات
٤٠	مسائل في النجاسات
٤٨	مسائل في غسل الجنابة
٥٢	مسائل في الحيض
٥٧	مسائل في الاستحاضة
٥٨	مسائل في النفاس
٥٩	مسائل في احكام الميت
٦٢	مسائل في الغسل المستحب
٦٣	كتاب الصلاة
٦٤	المبحث الأول في صلاة الجمعة
٦٨	المبحث الثاني مسائل متفرقة
٨٧	مسائل في قضاء الصلاة
٩٠	المبحث الثالث - في صلاة الجماعة
١٠٣	المبحث الرابع - مسائل الشك و السهو
١٠٧	المبحث الخامس - احكام صلاة المسافر
١٣٣	كتاب الصوم

١٣٤	مسائل متفرقة
١٣٦	مسائل في المفطرات
١٤٢	مسائل في ثبوت الهلال
١٤٤	احكام الصوم في السفر
١٤٧	مسائل في قضاء الصوم
١٥١	مسائل في الكفارات و مصارفها
١٥٥	مسائل في الزكاة
١٥٦	مسائل في زكاة الفطرة
١٥٩	كتاب الخمس
١٦٠	المبحث الأول - ما يجب فيه الخمس
١٨٨	المبحث الثاني - مسائل في مصرف الخمس و الحقوق الشرعية
١٩٧	كتاب الحج
١٩٨	مسائل متفرقة في المقدمات
٢٠٢	مسائل في المواقيت
٢٠٥	مسائل في النيابة
٢١١	مسائل في العمرة
٢١٦	مسائل في محرمات الاحرام
٢٢٥	مسائل في التظليل
٢٣١	مسائل في الطواف
٢٤١	مسائل في السعي
٢٤٢	مسائل في وقوف عرفات و المزدلفة
٢٤٦	مسائل في احكام منى
٢٥١	مسائل في الرمي
٢٥٧	مسائل في احكام الهدي و الذبح
٢٦٣	مسائل في الحلق و التقصير
٢٦٤	مسائل في الصد و الاحصار

القسم الثاني في المسائل

٢٦٩	كتاب التجارة
٢٧٠	مسائل في البيع
٢٨١	مسائل في احكام التلفزيون و افلامه
٢٨٤	مسائل في خلق اللحية
٢٨٨	مسائل في الألعاب الرياضية
٢٨٩	مسائل اللهو و الغناء و الموسيقى
٢٩٦	مسائل في الاجارة - غير العمل
٢٩٨	مسائل في العمل - والوظيفة
٣٠٤	مسائل في التأمين الحديث
٣٠٦	مسائل في الطب
٣١٠	مسائل في احكام البنوك
٣١٩	مسائل في مجهول المالك
٣٢٣	مسائل في الهبة
٣٢٥	مسائل في التحجير على الاراضي
٣٢٧	مسائل في القرض
٣٢٨	مسائل في الضمان
٣٣١	مسائل في الوصية
٣٣٣	مسائل في اللقطة
٣٣٥	مسائل في النذر و العهد و اليمين
٣٤٢	مسائل متفرقة في الوقف
٣٥٣	كتاب النكاح
٣٥٤	احكام العقد الدائم
٣٦٧	احكام العقد المنقطع
٣٧٠	مسائل متفرقة في العلاقات
٣٨٢	مسائل في احكام الأولاد

٣٨٥	مسائل في الرضاع
٣٨٦	مسائل في الطلاق
٣٩٧	مسائل في حقوق الآخرين
٤٠١	مسائل في الصيد والذبابة
٤٠٣	مسائل في الأطعمة والأشربة
٤٠٧	مسائل في الارث
٤١٠	مسائل في القضاء والقصاص والديات
٤١٧	مسائل متفرقة
٤٣٠	مسائل تتعلق بالقرآن الكريم
٤٣٣	مسائل في تحية الاسلام
٤٣٥	مسائل في بعض الاعتقادات والعقائد
٤٤٩	مسائل في الأحاديث الشريفة
٤٥٧	مسائل رجالية

ملحق الكتاب

٤٦٠	مسائل في الاجتهاد والتقليد
٤٦٤	مسائل متفرقة في الطهارة
٤٦٨	مسائل في الوضوء
٤٧١	مسائل في الأغسال الواجبة
٤٧٥	مسائل متفرقة في الصلاة
٤٧٩	مسائل في القضاء
٤٨١	مسائل في صلاة الجماعة والجمعة
٤٨٤	مسائل في صلاة المسافرين
٤٨٦	مسائل في الصوم
٤٨٧	مسائل في الخمس
٤٩٤	مسائل في مصارف الخمس والحقوق الشرعية
٤٩٧	مسائل متفرقة في الحج
٥٠٣	مسائل في الطواف والسعي

٥٠٧	مسائل في الوقوفين والمبيت
٥٠٩	مسائل في الرمي والحلق والتقشير
٥١١	مسائل في الذبح والكفارة
٥١٤	مسائل في الصدّ والاحصار
٥١٥	مسائل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٥١٧	مسائل في البيع
٥٢١	مسائل في اللهو والقمار
٥٢٣	مسائل في احكام البنوك
٥٢٧	مسائل في الاجارة
٥٢٨	مسائل في القرض والضمان
٥٣٠	مسائل في الوصية والهبة
٥٣٢	مسائل في النذر
٥٣٣	مسائل في الوقف
٥٣٥	مسائل في النكاح
٥٤٢	مسائل في النكاح المنقطع
٥٤٤	مسائل في النظر واللباس
٥٤٧	مسائل في الطلاق واحكام الأولاد
٥٥٠	مسائل في الأطعمة والأشربة والذبح والصيد
٥٥٢	مسائل في الطب
٥٥٥	مسائل في الارث
٥٥٧	مسائل متفرقة
٥٦٠	مسائل في القصاص والديات
٥٦٢	مسائل في العزاء
٥٦٤	مسائل في العقائد وبعض الاعتقادات
٥٧٠	مسائل علمية
٥٧٢	الفهرس